

# الاستشراق الكبير: الألفية الثانية

ترجمة

دكتور راشد البراوي  
محمد سيد محمد



بأقلام  
كوامي نكروما  
چوليوس نيوري  
ليوبولد سنغور  
چويچ ياد مور  
بوتيخين  
كولين ليجوم  
وليم فريد لوند  
أريستيد زوليج





# الأشتر كير الأفريقيّة

أشرف على التحرير

وليم هـ. فريدين      كمال ج. روزبرج

ترجمة

دكتور راشد البراوي      محمود السيد محمد

١٩٦٦

الناشر

دار النهضة العربيّة  
٢٤ شارع عبدة الخالق شرونت  
بالقاهرة ت: ٧٦٤٣١





## المحتويات

صفحة	
١	مقدمة : تشرح الاشتراكية الافريقية بقلم : وليم هـ . فريملند ، كارل ج . روز برج
١٧	الفصل الأول : اتجاهات اجتماعية أساسية بقلم : وليم هـ . فريملاند
٤٧	الفصل الثاني : اقتصاديات الاشتراكية الافريقية بقلم : تشاند لرمورس
٧٥	الفصل الثالث : الأصول الاشتراكية لأيدولوجية الجامعة الافريقية بقلم : دوروثي نيلكين
١٠٣	الفصل الرابع : نظر اشتراكي الى الاشتراكية الافريقية بقلم : مرجرات روبرتس
١٢٩	الفصل الخامس : حول الاشتراكية الافريقية وجهة نظر سوفيتية بقلم : ١٠١ . يوتبخين
١٥١	الفصل السادس : حلقة دأكار . . البحث عن مذهب بقلم : أريستيد د . نولبرج
١٧٣	الفصل السابع : تعقيب . . وجهة نظر عربية في الاشتراكية الافريقية بقلم : دكتور راشد البراوى
١٨٣	الفصل الثامن : الاشتراكية في غانا . . تفسير سياسى بقلم : كولين ليجوم
٢٢٧	الفصل التاسع : دليل للاشتراكية الافريقية بقلم : جورج بادموور
٢٤٥	الفصل العاشر : بعض جوانب الاشتراكية الافريقية بقلم : كوامى تكروما
٢٥٥	الفصل الحادى عشر : أوجاما . . اساس الاشتراكية الافريقية بقلم : جوليوس نيوريرى
٢٧١	الفصل الثانى عشر : النمط الافريقى من الاشتراكية بقلم : ليوبولد ستغور
٢٧٧	الفصل الثالث عشر : غينيا والسِّنغال : نوعان مختلفان من الاشتراكية الافريقية بقلم : شارل ف . انتران







مقدمة  
تشریح الاشتراكية الأفريقيّة

بقلم  
وليم هـ. فريدمان  
وكارل ج. روزنبرج (الترجمة)







شهد العقد الحالى نشوء مذهب جديد بسرعة عجيبة كأنه نبات الفطر ، كان مجهولاً إلى حد كبير منذ خمس سنوات خلت فقط ، ويدعوه القادة الأفريقيون « الإشتراكية الأفريقية » . إن اتساع نطاق ما كتب عن هذا الموضوع هو علامة بالتأكيد على تطور من أسرع التطورات فى اتجاه أيديولوجى فى الأزمنة الحديثة . فالخطب التى يلقىها عدد كبير من زعماء أفريقية السياسيين ، ومقالاتهم ، وكتبهم وفى حالات كثيرة برامجهم للتنمية الاقتصادية ، أسهمت فى نشوء الإشتراكية الأفريقية . أجل ، لقد كان نمو الإشتراكية الأفريقية من الواضح الملحوظ بحيث اجتمعت لبحث طابعها ، الشعوب الأفريقية فى داكار فى ديسمبر من عام ١٩٦٢ بدعوة من حكومة السنغال .

ولقد كان هناك إخفاق ملحوظ من جانب الأفريقيين أنفسهم فى مؤتمر داكار وغيره ، فى تقديم تعريف دقيق للإشتراكية الأفريقية ، مما سوف يتبين فى الفصول القادمة . وكان هذا أمراً متوقفاً إذا أخذنا فى الاعتبار حداثة عهد أيديولوجية الإشتراكية الأفريقية . فبينما لم يسمح الوقت بصياغة اتجاه أيديولوجى متماسك ، فإن الإشتراكية الأفريقية ، على تقيض معظم الحركات الأخرى من الإشتراكية ، لم تكن من نتاج مفكر واحد . فتاريخ الفكر الإشتراكي يتميز بوجود علاقات واضحة بين المفكرين الفرديين والحركات الأيديولوجية التى خلقوها . وتختلف الإشتراكية الأفريقية من ناحية أنه لم يكن هناك زعيم واحد يرتبط بالأيديولوجية ارتباطاً متميزاً وفريداً . والأخرى أن أيديولوجية الإشتراكية الأفريقية كانت من نتاج قادة متنوعين يعملون فى نطاق عدد كبير من الضرورات فى بلادهم ، الأمر الذى يساعد فى تفسير عدم نشوء نظرية موحدة . .



## البحث عن تعريف

بالنسبة إلى أولئك الدارسين الذين يبحثون عن جوهر صلب ودائم في الاشتراكية الأفريقية ، فالسعي عسير ومغيب للآمال على نحو ما . ف منذ سنوات خلت ، وفي موقف مختلف تماماً ميز فيليب سارنيك الموقف الذي خلقت فيه هيئة وادي التيسى بأنه موقف من « تجريدات لم يجر تحليلها » وأقام الحجة أساساً على أن هيئة وادي التيسى نظمت إستجابة لحاجات سياسية واجتماعية عم الشعور بها ، وفي هذه العملية لم توضع في صيغة التشريع سوى أعم الخطوط التوجيهية . وبالنسبة إلى الذين عهد إليهم بأمر الهيئة ، لم تكن الخطوط التوجيهية سوى « تجريدات لم يجر تحليلها » تعين عليها أن تجد المعنى المحسوس لها في السلوك اليومي .

وقول بمعنى ما إن الاشتراكية الأفريقية تمثل كثيراً نفس النوع من « تجريدات لم يجر تحليلها » إلا من ناحية عدم وجود ما تنطوي عليه اللغة التشريعية من معنى محسوس نسبي . فبرغم أن الاشتراكية الأفريقية ليست أيديولوجية دقيقة ولا مرشداً معيناً للعمل ، إلا أنها مع هذا طائفة من أبعاد يضفي عليها الأفريقيون محتوى خاصاً إذ يحلون مشكلاتهم من يوم إلى يوم .

وكما ابتدع القائمون على إدارة هيئة وادي التيسى أيديولوجية عملية تتعارض تعارضاً شديداً مع اتجاهات « النظام الجديد » New Deal العامة ، كذلك يسعى الزعماء الأفريقيون إلى ابتداع أيديولوجية تدعم أهدافهم المعممة في الأجل الطويل .

ليس معنى هذا أنه إذ يضيف إذ الأفريقيون مضموناً إلى أبعاد الاشتراكية الأفريقية ، ينغمرون في نوع من الخداع الأيديولوجي . يجب النظر إلى الاشتراكية الأفريقية في مفهومها العام على أنها محاولة لإيجاد أيديولوجية تشبع حاجات

الزمن ، وهي حاجات غالباً ما تكون متشعبة . ومن هذه الناحية هناك قدر كبير من التجريد إذ تجتاز الشعوب الجديدة في أفريقيا مراحل مختلفة من التطور ، ويمجرى تشكيل أيديولوجية لمواجهة المطالب القومية المختلفة . فأولاً تميل الأيديولوجية إلى أن تكون على درجة عالية من المرونة ، أي أنها مجموعة من الأفكار غير محددة الشكل تحقق في إرضاء معايير التفكير المتعالم ، ولكن يحتمل بمرور الوقت أن تبلور عندما يتحقق الإجماع في الرأي على اتجاه عام ويتوافر لأصحاب النظريات الوقت كي يجعلوا من تعاليمها نظاماً ومذهباً . إن الاتجاهات الكثيرة التي تلقاها اليوم في الاشتراكية الأفريقية تجعلها تبدو خليطاً من أفكار قليلة التماسك فيما بينها . ومع هذا يجب النظر إليها باعتبارها أيديولوجية تناضل في سبيل مواجهة مجموعة كبيرة وضخمة من المشكلات . وبمرور الوقت ، وإذا ثبت بعض الاتجاهات أنها أقدر على البقاء من غيرها ، فإن قبلها ونبد الاتجاهات غير الناجحة ، يجعل للأيديولوجية إتجاهاً أوضح .

### الاشتراكيون الأفريقيون :

ليس قادة أفريقية جميعاً ممن يعتبرون أنفسهم « إشتراكيين » فيما الاشتراكية الأفريقية شائعة في الوقت الراهن بين معظم السياسيين ، فإن عدداً كبيراً منهم يمتقون المصطلح ويتجنبونه . فكما أن نكروما وسنغور وتوريه ونيوريري إشتراكيون أفريقيون عن اقتناع ، فإن هوفويه — بواني رئيس جمهورية ساحل العاج وتبان رئيس دولة ليبيريا ومبارئيس جابون يتجاهلون الفكرة . وبالمثل ينما صاحب الجلالة هيلاسيلاسي إمبراطور إثيوبيا ليس ممن يعتبر إشتراكياً نشيطاً ، فمن الطريف أن نلاحظ أن بلاده كانت ممثلة في حلقة داكار التي ناقشت الاشتراكية الأفريقية . وبهذا فهناك اختلافات هامة بين أولئك الزعماء الذين يعتبرون أنفسهم إشتراكيين أفريقيين وأولئك الذين لا يعتبرون أنفسهم كذلك .



ومما يعادل الاختلاف الذى سلفت الاشارة إليه ، من حيث الأهمية الاختلافات التى تلاحظ بين الزعماء الذين يعدون أنفسهم اشتراكيين أفريقيين.

إن فحصاً يتناول مناهج مختلف الزعماء لبيان مبلغ ما تنطوى عليه من الدلالة والمعزى . ويوضح أحد فصول المجلد الحالى الاختلاف فى الاتجاه بين الاشتراكيين السنغاليين - سنغور وضا - والاشتراكيين الغينيين - سيكوتوريه . وبالمثل تدل المقارنة بين نيوريرى ونكروما على اهتمامات شديدة التباين .

وكما أن هناك اختلافات فى اللغة ، فهناك اختلافات فى الأهداف الأصلية . فاشتراكية نيوريرى التى تشدد على المشروعات التى تعمل أساساً على مستوى القرية من أجل التنمية الريفية ، كانت مصدراً كبيراً يشغل الأذهان فى تنجانيقا . ويرغم أن نكروما لم يتجاهل التنمية الريفية فإن التأكيد الأكبر كان منصباً فى غانا على خلق مؤسسات اقتصادية حديثة تلعب فيها الدولة أدواراً بالغة الشأن .

وحتى إذا كانت هناك اختلافات بين الاشتراكيين وغير الاشتراكيين من جهة ، وبين مختلف الاشتراكيين من جهة أخرى ، فمن المهم أن نلاحظ وجود نواحي شبه لها دلالتها .

قد يتجنب تيمان رئيس ليبيريا كلمة « اشتراكية » ولكن الواقع أن التنمية الاقتصادية فى ليبيريا شبيهة بمثلها فى غانا وهى بلد اشتراكي بصورة سافرة ، وكما أوضح المغفور له د . ك . تشيسيزا فى كتابه الذى يتسم بسعة الإدراك What Lies Ahead فمن المرجح أن تسير معظم الشعوب الأفريقية على نمط براجماتى للتنمية ، وهذا سوف يجرى أذياه تدخل جوهرياً من جانب الدولة فى ضرورة النشاط الاقتصادى ، وبهذا تتبع جميع الشعوب الأفريقية نمطاً أساسياً ، سواء أكانت « اشتراكية » صريحة أم « رأسمالية » سافرة . هذه النقطة التى يوضع عليها التأكيد فى الفصل الثانى ، يجب أن نشير هنا إلى أهميتها .

## موضوعات الاشتراكية الأفريقية

وبرغم أن هذا القدر البالغ من الأفكار عن الاشتراكية الأفريقية لا يزال يتسم بالقليل من التجانس ، ففي الإمكان أن نميز بين موضوعات رئيسية ثلاثة (١) مشكلة الذاتية القارية ، (٢) أزمة التنمية الاقتصادية ، و (٣) الورطات الممثلة في الرقابة والتكوين الطبقي . سوف تستقصى الفصول التالية هذه الموضوعات من زوايا وجوانب مختلفة ، وسنحاول هنا أن نلخص بعض الحجج الرئيسية .

### مشكلة الذاتية القارية :

إن ما يخطر مباشرة ببال المراقب للاشتراكية الأفريقية أن هذا المذهب يمثل طريقة تميز الاشتراكية الأفريقية عن الأنواع الأخرى من الاشتراكية ، وبهذا تتضمن الأيديولوجية مجموعة من الأفكار يبحث من خلالها الزعماء الأفريقيون عن ذاتية مشتركة .

لم يكن الاشتراكيون في أفريقيا في الأصل ينظرون إلى موقفهم على أن له طابعاً مميزاً بوجه خاص ، إذ كان الاشتراكيون الأوائل يعتقدون النظرة السنية التي تذهب إلى أن الاشتراكية مذهب يمثل مصالح البروليتاريا ضد بورجوازية تستغلها ، ولم يخطر ببالهم أن الاشتراكية قد يكون لها طابع أفريقي فريد . ولكن سرعان ما قدر لهذا أن يتغير ، وأسفر رفض جميع الأشياء الناشئة في الأصل من الدول الاستعمارية عن نمو الاشتراكية الأفريقية ، وبهذا أصبحت الاشتراكية الأفريقية رد فعل ضد أوروبا وسعياً في الوقت نفسه وراء مذهب يعمل على التوحيد . وفي نظر الزعماء الأفريقيين كان حزب العمال البريطاني والحزب الاشتراكي الفرنسي أحزاباً أفسدت النزعة الاستعمارية لحكومتها .



وهذا من المفهوم أن تبحث الأحزاب الأفريقية ذات الاتجاه الاشتراكي عن مذاهب تميزها عن مثيلاتها الأوربية .

وفي فترة اختار النضال القومي في الخمسينات من القرن وجد الزعماء الأفريقيون أنفسهم يقولون أشياء متماثلة بطرق متباينة . فالزنجية التي تحدث عنها ليوبولد سنغور ، والشخصية الأفريقية عند كوامي نكروما ، علامات تدل على هذا البحث عن الذاتية القارية ، وفي هذه الظروف بدأ يظهر الشكل الأفريقي للاشتراكية . لقد نشأت أسطورة الاشتراكية الأفريقية عندما كان الزعماء السياسيون يسعون وراء مذهب يحل محل ما لحركة معاداة الاستعمار من تأثير زال زمنه ، وكان قوة تعمل على التوحيد . كانت معاداة الاستعمار قوة لتنظيم الشعوب الأفريقية خلال العصر السابق على الاستقلال . وما أن تحقق الاستقلال حتى نشأت الحاجة إلى إيجاد مذاهب جديدة تواصل توحيد السكان الأفريقيين . وشملت المحاولة عدداً من المناهج والأساليب ، من قبيل القومية والاستعمار الجديد ، ولكن أيًا منها لم يكن وافياً تماماً .

وبدلاً من ذلك كانت « الذاتية الأفريقية » هي تلك الصورة من الوعي التي برزت مصحوبة بمنغزى هائل ( وإن اتصفت مؤقتاً بقوة تنظيمية ضئيلة ) .. فان كان هناك وعي يسير بأن يكون المرء من أبناء غانا أو توجو أو نياسالاند فان الأفريقيين برعم هذا على وعي بأنهم أفريقيون . وهذا الشعور هو الذي سعى الزعماء السياسيون إلى تعبئته ، ووراء انتشار الأفكار عن الاشتراكية الأفريقية تكن صياغة أيديولوجية تشدد على ذاتية أهل القارة بينما ترفض تأثير العالم الخارجي . وإذا نما الوعي بأفريقيا فان الأفريقيين الذين كانوا إشتراكيين واعتقدوا أن الاشتراكية تمثل مذهباً ذا طابع كلّي شامل ، وجدوا أنفسهم . وقد غمرهم ازدياد الوعي بالقارة . وإذا تحقق الاستقلال إختفى الأفريقيون .

الذين كانوا إشتراكين ليعودوا إلى الظهور كإشتراكين أفريقيين .

ويتكون جانب من البحث عن الذاتية ، من اكتشاف جذور ظاهرة للاشتراكية الأفريقية في المجتمع المحلي . وهذا الموضوع هو من الإنتشار بحيث أكدته معظم الذين أسهموا في إعداد هذا الكتاب . وتتلخص الحجة الرئيسية في أن أفريقيا كانت تشتمل على الكثير من الإشتراكية المحلية . ومن بين مختلف عناصر الاشتراكية التقليدية والتي يجري إيرادها ، ملكية الجماعة للأرض ( أو عدم ملكية الأفراد للأرض على أساس خاص ) ، وطابع المساواة الذي يتسم به المجتمع ( أو ضالة تقسيمه إلى طبقات ) والشبكة الواسعة النطاق من الإلتزامات الاجتماعية التي أدت إلى قدر بالغ من التعاون . ومن المعتقد أن وجود العناصر التقليدية يمثل الاشتراكية المحلية ، فهي لا تمثل فحسب طائفة من الأصول يستند إليها الاشتراكيون الأفريقيون ، ولكن المعتقد أيضاً أن وجودها سوف يسهل خلق أنظمة اقتصادية حديثة على أساس اشتراكى . وبهذا يسرى الاعتقاد بأن الرأسمالية ليست شكلاً اقتصادياً مناسباً لأنها « غير طبيعية » بالنسبة إلى أفريقيا .

### أزمة التنمية الاقتصادية :

ومن أهم مظاهر الاشتراكية الأفريقية إثبات تماثلها مع التنمية الاقتصادية . وفي جعل الاشتراكية الأفريقية معادلة للتنمية الاقتصادية تبدو صلة بينهما بشكل واضح ، هي أن التنمية الاقتصادية سوف تكون إلى حد كبير في القطاع العام . هناك بطبيعة الحال مرونة في السياسات التي تتخذها الحكومات الأفريقية في العمل على تحقيق النمو الإقتصادي ، وتوضع عدة من المقالات في هذه الندوة التحولات التي حدثت في السياسات الحكومية من ناحية الاستثمار العام والاستثمار الخاص .



ويرغم هذه المرونة . والسعى وراء رأس المال الخاص فليس ثمة شك كثير في أن دور الحكومات الأفريقية في التنمية الاقتصادية سوف يكون أكبر بكثير من الدور الذي قام به من قبل الذين اضطلوا بعملية التصنيع .

وفي التشديد على دور الحكومة في « التخطيط » ، وفي توفير رأس المال وتوجيه الاقتصاد لم يمنع الكثير من التشجيع الذي يساعد على نمو طبقة من المنظمين الأفريقيين . فالذين يتبنون الاشتراكية الأفريقية يميلون إلى النظر إلى المنظمين الأفريقيين على أنهم قوم يهتمون بمصالحهم الذاتية أكثر منهم قوم يسهمون في الرفاهية العامة ، وبذلك لا ينظر بعين الرعاية والعطف إلى نمو طبقة أفريقية من المنظمين . ويظهر على ماسوف يتين ، أن هناك مزايا كثيرة في السماح بالاستثمار الخاص وتشجيعه في الوقت الذي يحال فيه دون قيام الرأسماليين الوطنيين ، وهذا يسهل استيراد رأس المال الذي تعظم الحاجة إليه ، وفي الوقت نفسه يمنع مجموعة محلية من أن تتحصن وتكتسب قدراً من الاستقلال الاقتصادي قد تكون له تفرعات اجتماعية وسياسية في المستقبل .

ولذلك ينظر إلى تكوين رأس المال على أنه أصلاً مسئولية تقع على عاتق الحكومة . فمن جهة تستطيع الحكومات أن تشجع نمو شبكة من المؤسسات التي تعمل على تجميع رأس المال ، ولكن تتولى إدارتها وتوجيهها هيئة مركزية كالجمعيات التعاونية للتسويق والبنوك الشعبية مثلاً . ومن جهة أخرى يمكن أن تسعى الحكومات إلى تشجيع أصحاب الاستثمارات الخاصة على الدخول في ميدان الاقتصاد بطرق متنوعة . ومع هذا فهي لا تسعى وراء الاستثمار الخاص بلا تفرقة أو تمييز . إن الاشتراكيين وغير الاشتراكيين الأفريقيين على حد سواء يشجعون الاستثمار الخاص من المصادر الخارجية ، ولكن يصر الأولون على

قيود أشد مما يراه غير الاشتراكيين من الأفريقيين ، وربما تكون حالة غانا أشد توضيحاً بهذا الصدد . فالغانيون يرون لأصحاب الاستثمارات الخاصة دوراً في قطاعات من الإقتصاد محددة بشكل عنيف وهو دور يظلمون به إلى حد كبير جداً بالمشاركة من الحكومة . ورغم أن هذه النظرة لم تظهر بمثل هذا الوضوح عند البلاد الاشتراكية الأفريقية ، إلا أنها جميعاً تتصور قدراً بالغاً من الرقابة على المجالات التي يرحب فيها برأس المال الأجنبي الخاص ورغم أن الاتفاق أقل من ذلك من ناحية المشاركات بين المستثمرين الأجانب والحكومات في شتى النشاطات . وإذا تواجه الاشتراكيين الأفريقيين الحاجة التي لا مفر منها إلى المصادر الخارجية لرأس المال وإلى المهارات الفنية لدفع التنمية الاقتصادية قدماً ، لهذا لم يضع أى منهم شروطاً شديدة بخصوص المعونة الخارجية .

وثمة ورطة كبرى تواجهها الاشتراكية الأفريقية ناشئة عن اعتماد الاقتصاديات الأفريقية على تصدير المنتجات الأولية . فالاشتراكية الأفريقية وقد ورثت في حالات كثيرة إقتصاديات تقوم على المحصول الواحد وترتبط بالمستهلكين الأجانب في الدول التي كانت تسيطر على البلاد ، لهذا إلترمت بالتصنيع والتقليل من هذه التبعية الحالية . ومهما يكن من أمر ، فطالما تظل البلاد الأفريقية تعتمد على حصيلة صادراتها من المنتجات الأولية لتسد جانباً كبيراً من ميزانياتها ، فسوف تظل لها مصلحة راسخة في زيادة أمثال هذه الصادرات . ومن هنا يؤيد الكثيرون الاشتراكيين الأفريقيين وبنفس راضية ، الاتفاقات الدولية بشأن السلع ، ويؤيدون غير ذلك من تنظيمات للتجارة تساعد إما في الحصول على أمان للمنتجات الأولية ، أعلى وأعظم استقراراً ، وإما في إيجاد منافذ جديدة للإنتاج المتزايد من هذه الصادرات .



وفضلاً عن هذا هناك صراع حول مدى الأسواق بين البلاد الأفريقية لكي تستوعب منتجات التصنيع ، وحول وسائل التقليل من الاعتماد على الصادرات إلى أوروبا وغيرها . ويتم بعض الاشتراكيين الأفريقيين الحجة على أنه لا سبيل إلى إرساء أناس حقيقي يقوم عليه التصنيع إلا بإنشاء أسواق مشتركة أفريقية ، بينما يؤكد غيرهم أن قيام هذه الأسواق لن يعمل إلا على زيادة اعتماد البلاد الأفريقية الأقل نمواً على البلاد الأكثر منها نمواً . وهذه الحجة يستمر التعبير عنها حتى في صفوف أعضاء سوق أفريقية مشتركة راسخة الأقدام ، مثل منظمة الخدمات المشتركة في شرق أفريقية والتي تضم كينيا وأوغندا وتنجانيقا . وبهذا قد يفضل الاشتراكيون وغير الاشتراكيين من الأفريقيين أن يسيروا بالتنمية في حدود اقتصادياتهم الإقليمية . وحتى اليوم ، لم تتخذ سوى خطوات قليلة للتقليل من اعتماد الدول الأفريقية على صادرات السلع الأولية . وهناك اعتقاد غامض بأن « الاستقلال الاقتصادي » سوف يتحقق في وقت ما في المستقبل .

لقد أصبحت الاشتراكية الأفريقية لا تزيد في نظر الكثيرين عن كونها مذهباً صريحاً يساعد على تفسير التدخل الحكومي في عمليات النمو الاقتصادي ، وإضفاء العقلية عليه وتبريره .

الورطات المثلة في الرقابة والتكوين الطبقي : إن السعي وراء الاستقلال ووراء التنمية الاقتصادية بعد الحصول على الاستقلال ، خلق مشكلات خطيرة بالنسبة إلى قادة البلاد الجديدة في أفريقيا ، تتعلق بالرقابة ، وهي مشكلات تدور حول ضرورة نيل التعاون الحماسي من جانب الأهلين في سبيل النشاطات الاقتصادية المتصلة التي سوف تساعد على تجميع رأس المال دون خلق اختلالات جديدة في توزيع الدخل القومي .

بالنسبة إلى السكان ككل ، لم يكن الاستقلال تجربة ثورية . لقد انتهى

حكام عصر الاستعمار ، وحل الأفريقيون محل أجزاء من الخدمة المدنية ، ولكن لا تزال هناك عناصر من النظام الاستعماري ، ولا يزال يجري التعبير عن اتجاهات نشأت في العهد الاستعماري . فانتها الاستعمار لم يأت بتحسين جوهري في ظروف الحياة بالنسبة إلى أغلبية السكان ، ولا تزال المشكلات التي تعانيها المدن من ناحية البطالة وانخفاض مستويات المعيشة على ما كانت عليه من قبل ، بل والتغيير أقل في المناطق الريفية ، وبهذا لا يزال على الزعماء الوطنيين أن ينجزوا وعودهم .

في ظل هذه الظروف تكون الاشتراكية الأفريقية نافعة للغاية ، ذلك أنها تشدد على ذاتية الشعب الأفريقي في الوقت الذي تعي فيه السكان جميعاً من أجل التنمية الاقتصادية . وعلى ضوء هذا المفهوم ، تمثل مذهباً توحيدياً قريب الصلة بالقومية في الفترة السابقة على الاستقلال . فالآن وقد تحللت القوة الأوربية ، تبدأ الميول الطبيعية التي تفرق المجتمع الأفريقي ، في تأكيد ذواتها . لقد بدأت تتكون مختلف المجموعات ذوات المصالح . إن الاتجاهات التي تعمل على الفرقة والانقسام ، وبدء الطبقات الاجتماعية ، والمنافسة بين المجموعات — هذه جميعاً تمثل مواقف تنطوي على خطر بالنسبة إلى استمرار القومية الأفريقية .

إن تفحص إشارات الزعماء إلى الاشتراكية الأفريقية يبين التأكيد الذي يوضع على هذا الإحساس بالذاتية ، وتظهر استنكار الفكرة التي تذهب إلى أن الطبقات الاقتصادية المنفصل بعضها عن بعض ، يمكن أو ينبغي أن تنشأ . فشكلات الوعي الطبقي والطائفي والرقابة ، مشكلات مرتبطة ارتباطاً لا انفصام له ، بالتضحيات المتفاوتة التي يطلب إلى مختلف المجموعات أن تقدمها من أجل السير بالتقدم الاقتصادي . وبذلك قسمة وظيفة إضافية تنهض بها الاشتراكية الأفريقية ، هي أن تساعد على خلق جو من العمل الشاق والتضحية بالنفس من جانب جميع عناصر السكان من أجل المجموعة الأكبر وهي الشعب ، وهذا غالباً ما يعبر عنه



بمصطلحات تقليدية ، فيقال إن الأفريقيين في العصور السابقة على مجيء الأوربيين ، كانوا مرتبطين بالوحدات الجماعية من قبيل المجموعة المتوسطة القائمة على أساس صلة الرحم ، وكانوا يقدمون التضحيات من أجل هذه المجموعات . وهذا في الوقت الراهن عبارة عن محاولة للسير قدماً بهذه التجربة وتحويل الوحدة الجماعية من وحدة أبوية قوامها صلة الدم إلى الشعب . ومن هذه الناحية تكون الاشتراكية الأفريقية مذهباً موحداً يساند في المجال الاقتصادي التغييرات السياسية التي وقعت .

وتختلف أيديولوجية الاشتراكية الأفريقية إختلافاً جذرياً عن أيديولوجية الغرب . ففكرة الطبيعة البشرية وهي الفكرة الكامنة وراء الاشتراكية الأفريقية ، ترفض فلسفة الغرب الفردية الطابع . إن الاشتراكي الأفريقي يعتقد فكرة عن الطبيعة البشرية يعتقد أنها تركز على الخصائص الأساسية للمجتمع التقليدي ، وهي أنه مجتمع تنتمي فيه الطبقات ، وجماعي ، وقائم على المساواة . والشئ المشترك بالنسبة إلى هذه الخصائص هو الفكرة التي ترى أنه ليس في إمكان الفرد أن يحقق ذاته إلا داخل مجتمع معلوم ، وأن المجتمع يكسبه الشكل والصورة والتماسك . وفضلاً عن هذا ، فالمجتمع شركة في النوايا والأمانى والخاوف ، وإخفاق أي فرد في التمسك بهذه الروح الجماعية يجعل للمجتمع حق الإرغام بحيث يجبر الفرد على أن يكون حراً . وعلى خلاف فكرة الأغلبية التي تمثلها الديمقراطية في الغرب ، يرفض الاشتراكي الأفريقي « إرادة الكل » أو إرادة الأغلبية ويستخدم لغة روسو : « الإرادة العامة » أو « إرادة الشعب » . والواقع أن الكثيرين من قادة الشعوب المستقلة في أفريقيا يرون أنفسهم يشغلون دور « المشرع » الذين تحدث عنه روسو .

إن الدور الذي تلعبه هذه الأيديولوجية في تشكيل أفكارهم يحدد عدد

من الموضوعات ، يمكن أن توضحه التعاريف الاشتراكية الأفريقية بشأن « الرأسمالية » . فبرغم أن كلمة « اشتراكي » في أفريقيا غالبا ما يكون تعيضا لفظ « رأسمالي » ، يعرف الاشتراكي الأفريقي الرأسمالية تعريفاً يختلف عن تعريف الاشتراكي غير الأفريقي لها . فالرأسمالية لا تعرف على أنها الملكية الخاصة للاقتصاد فحسب ، ولكنها تعرف كأنها ذلك النوع من العلاقة الإنسانية التي يمكن أن تخلقها الملكية الفردية . فالملكية الخاصة بقدر ما تزيد من الطموح الفردي وتولد الرغبة في اجتناء الكسب الشخصي ، تحطم تلك الخصائص في المجتمع الأفريقي والتي هي موضع القدر الكبير من الاعتزاز والتقدير . إلا أنه من الأمور الحيوية أن ندرك أن الاشتراكي الأفريقي يؤكد أن هذا « الاغتراب » ليس مظهراً جوهرياً فحسب من مظاهر المجتمع الرأسمالي ، ولكنه بالمثل شائع في المجتمع الشيوعي .

وعلى غرار الكثيرين من الإشتراكيين اليوتوبيين ، يشعر الاشتراكيون الأفريقيون في أعماق نفوسهم بالرغبة من ناحية المنظمات الاقتصادية الكبيرة الحديثة . فالتخصص يميل إلى تجزئة العلاقات الإنسانية ويبعد العامل عن الرضاء الشخصي الذي يستشعره من وراء حرفته . وبرغم أن تجربة الشعوب الأفريقية التي خضعت للاستعمار كانت في جوهرها تجربة الرأسمالية الإدارية ، كان في إمكان الأفريقيين في المراحل الأخيرة من العصر الاستعماري ، أن يروا أن الملكية العامة ولدت نفس الآثار تقريبا ، وهكذا تسفر الملكية العامة والملكية الخاصة عن « الاغتراب » ( وإن كانت الملكية الخاصة أوثق ارتباطا بشروط الاستعمار وتعاني في الوقت نفسه من دافع الربح .. بمعنى أنها قائمة على الكسب الخاص وليس الكسب العام ) . ولكن ضرورات التنمية الاقتصادية السريعة تتطلب الوفورات التي تنجم عن كبح حجم المنظمات ، وهذا الصراع بين الأمانى اليوتوبية



وأكفاً استخدام للموارد النادرة، يشكل ورطة كبرى بالنسبة إلى الاشتراكيين الأفريقيين .

وأخيراً يجب ملاحظة أن للإشتراكية الأفريقية وظيفة بالنسبة إلى الزعماء السياسيين الأفريقيين إذ يجدون أنفسهم متورطين في الصراع العالمى ، فهي تسمح لهم بأن يتميزوا عن كلا الشرق والغرب ، وتحقق هذا بتحديد دورهم في الساحة الدولية على أنه دور مستقل . وبهذا تصبح الاشتراكية الأفريقية معادلة للحياة وغير ذلك من الأيديولوجيات التي ترفض السيطرة السياسية من جانب الشرق أو الغرب .

## الفصل الأول

### اتجاهات اجتماعية أساسية

بقلم  
وليم هـ. فريدلاند





لابد للتحليل الاجتماعى للاشتراكية الأفريقية من دراسة التكوينات والنظم الاجتماعية وآراء المجتمع ، مما يحدد موضوع الفصل الحالى لأنه يستبعد من المناقشة بعض المظاهر الاقتصادية الهامة إلا فيما يتعلق بتأثيرها على الكيان والنظام الاجتماعى ، ولذلك لن يتعرض هذا الفصل لتطورات هامة مثل الملكية العامة فى الاقتصاديات الأفريقية ، وسيقتصر بصفة خاصة على المظاهر الاجتماعية للاشتراكية الأفريقية .

وثمة تحذير آخر يجب ملاحظته ، ذلك أن مظاهر الاشتراكية الأفريقية التى سوف تناقشها لا يمكن اعتبارها أكثر من اتجاهات\* ، لأنه لم يظهر حتى الآن سوى قليل من النظم تعكس تنظيما اشتراكيا للمجتمع ، بل إن معظم المجتمعات الأفريقية بصفة عامة ما تزال فيها التكوينات الاجتماعية الموروثة عن الماضى الاستعماري ، وإن كانت تغييرات عديدة بدأت تحدث ، كما أخذت تنتشر آراء جديدة عن المستقبل . ولكن إذا كانت هذه التغييرات تدل على أن عدداً من الدول الأفريقية تتطور فى اتجاه اشتراكى ، فإنها ما تزال تجريبية إلى حد ما ولم يتضح وضوحاً كاملاً . ويهدف هذا الفصل إلى استكشاف هذه الاتجاهات حتى وإن لم تتضح بعد معالم النظم المتطورة التى تتميز بها الاشتراكية .

### الاشتراكية الأفريقية : أربعة اتجاهات أساسية

تسود أفريقيا أربعة اتجاهات أساسية تبدو وثيقة الصلة بأى تحليل للاشتراكية . وترجع أهمية هذه الاتجاهات إلى ما يتركز عليها الآن من مناقشات واسعة النطاق ونشاط حافل ، وهى :

● عند مناقشة هذه الاتجاهات سوف نضرب معظم الأمثلة من غانا وتنجانيقا لأنها مناطق مألوفة نسبياً وإن كانت الاتجاهات المشار إليها تنطبق على كثير من الدول الأخرى .



١ — فكرة الالتزام الاجتماعي بالعمل .

٢ — تحويل تقابات العمال من جماعات استهلاكية إلى جماعات منتجة .

٣ — اتجاه نحو مجتمع غير طبقى أو مجتمع تتضال فيه الأنماط الطبقية بقدر الإمكان .

٤ — اتجاه لتطوير مجتمع يمكن أن يتصف بأنه «يرتكز على تنظيم واحد» .

وتظهر هذه الاتجاهات على مستويات مختلفة ، فبعضها قطع شوطاً أكبر من غيره في مجال التنفيذ في المجتمعات الأفريقية . ورغم تخلف الاتجاهين الأولين في هذا الصدد ، فإنهما على جانب كبير من الأهمية المباشرة ، فهما يمثلان في الواقع حلولاً للأزمات الأولى التي يجابهها الزعماء السياسيون الأفريقيون عندما يأخذون على عاتقهم مهمة التدعيم السياسي والتنمية الاقتصادية بعد تحقيق الاستقلال ، وفي هذه المجالات يشتد النشاط وتكثر المناقشات .

أما الاتجاه الثالث ، وهو السير نحو مجتمع غير طبقى أو تتضال فيه الطبقية ، فهو أكثر غموضاً وأقل أهمية وإن كان يمثل هدفاً يسعى نحوه كثير من الزعماء الأفريقيين ، كما تبذل جهود كبيرة لوضع أيديولوجية تتضمنه .

وكذلك الاتجاه الرابع نحو مجتمع أسميته مجتمعاً يرتكز على تنظيم واحد ، يعتبر أقل الاتجاهات الأربعة وضوحاً وأكثرها إبهاماً . والواقع أنه لا تظهر معالمة إلا بدراسة الاتجاهات الثلاثة الأوضح منه ، ولكنه إذا كان أقل الاتجاهات وضوحاً ، فلعله أكثرها أهمية .

## الالتزام الاجتماعي بالعمل

من المبادئ الشائعة في أفريقيا المستقلة الآن فكرة الالتزام الاجتماعي بالعمل ، وأساس الفكرة أن على الرجال التزاماً بأن يعملوا من أجل زيادة الكيان المادي للمجتمع ، فالطفيلية والبطالة مثلاً يعتبران من الخطايا الاجتماعية .

وإذا كان اهتمام الزعماء موجهاً نحو زيادة الإنتاج في بلادهم ، فإن الزعماء الأفريقيين المختلفين يناقشون مسألة الالتزام بالعمل من زوايا مختلفة . فكواى نكروما الذى يمثل أحد هذه الاتجاهات يرى أن الدولة أخذت على عاتقها حل المشكلات الاقتصادية الأساسية للعمال ، وأن عليهم تبعاً لذلك مسؤوليات تجاه الدولة ، أو كما قال فى إحدى خطبه بعد أن ذكر المزايا العديدة التى يحصل عليها العمال فى غانا : « إذا كنا نفعل كل هذه الأشياء لئلى نوفر للعمال الراحة والرضاء ، فانتا نتوقع فى مقابل ذلك الولاء والعمل الشاق لبناء غانا . وفى بلادنا التى نعيد بناءها لن يكون لدينا مجال للعمال الكسالى أو العناصر النقاية الهدامة ، ويجب أن نكون على استعداد لبذل التضحيات من أجل الأهداف الكبرى التى تتطلع إىها » .

وتبرز فكرة الالتزام بالعمل بطرق أخرى منها على سبيل المثال الجدل الذى يدور فى معارضة الطفيلية . ولكن الطفيلية لم تعرف تعريفاً صحيحاً بحيث يتأكد ما إذا كان «الطفيليون» رأسمالين (بالمعنى الماركسى أى ملوك وسائل الإنتاج) أو مزارعين يعيشون على إنتاجهم ولا يرغبون فى زيادته . أما التعريف الماركسى الدقيق للطفيلية وإن لم ينطو على فائدة كبيرة ، (والذى عرف البورجوازيين - ملاك وسائل الإنتاج - بأنهم طفيليون) فنادراً ما يستخدم استخداماً واضحاً يتسم بالوعى والإدراك . فما تزال المشروعات الخاصة تحتل

مكانة هامة في اقتصاديات معظم الدول الأفريقية ، ولا تتعرض لهجوم شامل إلا من جانب عدد قليل من الزعماء الأفريقيين ، وعلى أية حال فإن كثيراً من الحملات ضد الطفيلية تحمل في ثناياها طابعاً قوياً من العداء للرأسمالية .

وكثيراً ما توجه الحملات على الطفيلية ضد بعض عناصر المجتمع الأفريقي التي يمكنها زيادة الانتاج ولكنها تحجم عن ذلك ؛ فإن فكرة العمل التي درج معظم الأفريقيين على اعتناقها تناسب جميع رأس المال ، ولذا فإن الزعماء الذين يعنون ببدء عملية التنمية الاقتصادية أو رفع مستوى معيشة شعوبهم يهجمون باستمرار التقاعس عن العمل ؛ فكثيراً ما يشترك الزعماء في تنجانيقا في القيام بأعمال يدوية في مشروعات التنمية الخاصة بالجماعة لكي يثبتوا أنه لا يجب المرء أن تسخ يداد .

وعند التنديد بالطفيليين يكثر ترديد الفكرة القائلة بأن الالتزام بالعمل مسألة تقليدية ، فجوليوس نيويري مثلاً يقول . . « كان كل فرد عاملاً في المجتمع الأفريقي التقليدي ، وعندما أقول إن كل فرد كان عاملاً فأنني لا أستخدم لفظ « عامل » مجرداً أنه تقيض للفظ « أجير » ، بل لأنه تقيض أيضاً « للتكاسل أو الكسول » . إن من يتحدثون منا عن أسلوب الحياة الأفريقي ويفخرون بتأكيد تقليد الكرم ، يحسنون صنفاً لو أنهم تذكروا المثل السواحلي القائل استضيف ضيفك لمدة يومين وفي اليوم الثالث أعطه فاساً ! » . والمرجح أن يطلب الضيف بنفسه الفأس قبل أن يضطر مضيفه لأن يعطيها له لأنه كان يعرف ما ينتظر منه عمله وخجلاً منه من أن يركن طويلاً إلى الكسل »

وعلى الرغم من أن الدكتور نيويري قد أصاب بتشديده على المسؤوليات التقليدية في المشاركة في إنتاج الطعام ، فإن هذا المجال ينطوي على تأكيد ربما



يكون غير صحيح ، فان الأهمية التصوى للعمل التي تؤكد ما خطب الكثيرين من الزعماء الأفريقيين تتعارض مع الفكرة الأفريقية التقليدية عن العمل التي ربما كانت أقرب إلى فكرة الإغريق الذين كانوا يعتبرون العمل شراً لا بد منه من أجل البقاء وليس كالتزام إجتماعي . وشييه بذلك إلى حد ما أن مجتمعات الغرب التي تعتق الاخلاقيات اليهودية - المسيحية لم تكن حتى عهد قريب تنظر إلى العمل بتقدير كبير ، وكذلك كانت معظم المجتمعات الأفريقية التي تقوم اقتصادياتها على إنتاج وسائل العيش ولم تكن تعتبر العمل التزاماً أدبياً ، وفضلاً عن ذلك فان ما يبذله الزعماء الأفريقيون من جهود مضية من أجل زيادة الإنتاج إنما يوحى باعتقادهم أن الآراء التقليدية عن العمل لا تشجع على تجميع رأس المال .

وليس الالتزام بالعمل فكرة اشتراكية خالصة بطبيعة الحال ، وهو ما أشار إليه ويبر Weber في الأخلاق البروتستانتية « The Protestant Ethic » واكتنا أطلقنا عليها صفة الاشتراكية الكلاسيكية التي تؤمن بأن استغلال الإنسان للإنسان أمر لا يمكن الدفاع عنه وأن جميع الناس بالتالي عليهم الالتزام بالعمل ، وفي هذا الصدد يختلف الالتزام الاشتراكي بالعمل عن مثله في الأخلاق البروتستانتية حيث يعتبر الالتزام بالعمل مسألة شخصية ، كما أن النجاح في تجميع رأس المال تأكيد للمرء بأنه ممن اصطفاهم الرب . والسبب الثاني أن العمل أصبح منهجاً هاماً في المجتمعات الشيوعية حيث يعتبر إلتزاماً أخلاقياً وقانونياً . وفضلاً عن ذلك فقد ابتدعت المجتمعات الاشتراكية والشيئية بالاشتراكية أنظمة للضرائب تهدف للحيلولة دون استمرار الثروة من جيل إلى جيل ، وبذلك تفرض إلتزاماً بالعمل . وعلى هذا يمكن اعتبار الالتزام الاجتماعي بالعمل أحد الملامح البارزة للاشتراكية الأفريقية .

ويجوز تنفيذ الالتزام بالعمل في أفريقيا عن طريق العناية أناساً ، دون

أن تبذل جهود كبيرة لجعله إلزاماً قانونياً ، وإن كان الزعماء السياسيون يتطرقون في خطبهم إلى هذا الموضوع باستمرار ، كما يوجه جانب كبير من نشاط تنمية الجماعة في الأقاليم البريطانية السابقة و « الاستثمار البشرى » في الأقاليم الفرنسية السابقة ، لإنشاء جهاز تنظيمي لحض الناس على العمل . وفي هذه الحالات يعرف العمل في نطاق الجماعة في مشروعات معينة مثل إنشاء الطرق وبناء المدارس ، وليس بمعنى الالتزام الأعم بالعمل من أجل المجتمع . وإذا كان العمل قد عرف في هذه الحالات بأنه إلزام اختياري تجاه الجماعة ، فإن بعض الدلائل تشير إلى توقيع عقوبات شديدة غير رسمية على من يرفضون المساهمة بعملهم في مشروعات الجماعة .

وصفة القول إنه إذا كان قد تحقق قدر كبير من تنمية الجماعة و « الاستثمار البشرى » . فإن الأهالي بصفة عامة لم يكتسبوا بعد عادات العمل النظامية اللازمة لتنمية إقتصادية سريعة .

### تحويل النقابات إلى منظمات إنتاجية

كان لمعظم النقابات في القارة الأفريقية أهميتها أثناء الكفاح من أجل الاستقلال . فرغم أن عدداً كبيراً منها كان ذا توجيه اقتصادي ، فإن المهام السياسية التي قامت بها كانت دائماً على جانب كبير من الأهمية . وعلى الرغم أيضاً من نشأة هذه النقابات على غرار الأنماط الغربية ، فإن نشاطها الاستهلاكي في الفترة الأولى من قيامها جعل منها جزءاً من الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار والسيطرة الأجنبية . ونعني بالنشاط بالاستهلاك أن النقابات الأفريقية ، مثل النقابات في الغرب ، أصبحت تعنى أساساً بزيادة مقدرة أعضائها على الاستهلاك عن طريق رفع مستوى معيشتهم . وتلاءم هذا النشاط الاستهلاكي مع الحركة

السياسة المناهضة للاستعمار ملاءمة تامة لأن معظم أصحاب الأعمال كانوا يعتبرون من المستغلين الأجانب المرتبطين بالسلطة الاستعمارية .

ومع تحقيق الاستقلال حدث تحول ملحوظ في اتجاه هذه النقابات التي أصبحت إنتاجية طوعية وإختياراً أو بغير إختيار، كما يجري الآن تحويلها تدريجياً إلى أدوات لزيادة إنتاج العمال وإنتاجيتهم .

وفي بعض الحالات بدت عملية إعادة توجيه النقابات نحو النشاط الانتاجي اختيارية وتابعة من داخل النقابات نفسها في الظاهر ، ومن هنا نجد جون تبتجاه John Tettegah سكرتير عام مؤتمر نقابات العمال في غانا يقول : « إن كفاح العمال لا يتخذ شكلاً واحداً دائماً وفي كل مكان . فقد أتى حين من الدهر كان العمال في نزاعهم مع أصحاب الأعمال يحطمون الآلات ويشعلون النار في المصانع . ولكننا في غانا اليوم لا توجد لدينا المصانع التي نحطمها ، ومن واجبنا أن نسهم في إيجادها وأن نتيح العمل لجمهور الشعب » .

وفي حالات أخرى تحولت النقابات إلى الإنتاجية بفعل ضغوط خارجية إلى حد كبير ، وينطبق هذا على تنجانيقا حيث نشب صراع خطير بين الحكومة والحزب الحاكم والاتحاد الوطني الأفريقي لتنجانيقا TANU وبين اتحاد عمال تنجانيقا TFL وكان السبب الخفي لهذا الصراع اهتمام حكومة TANU بالحيلولة دون تحول النقابات إلى عبء على التنمية الاقتصادية باستمرارها في نشاطها الاستهلاكي : وكان نيوريري هو الذي بحث النقابات على الانتاج خلال ذلك الصراع : فيقول « من أغراض نقابات العمال أن تضمن للعمال نصيباً عادلاً من عائد أرباح عملهم ، ولكن النصيب « العادل » يجب أن يكون عادلاً بالنسبة للمجتمع كله ، فإذا كان أكبر مما تستطيع البلاد توفيره دون أن تضطر للمساس بأقسام أخرى من المجتمع ،



فليس بنصيب عادل» . وإن زعماء النقابات وأتباعها — طالما أنهم اشتراكيون حقيقيون — ليسوا بحاجة إلى أن ترغهم الحكومة على تقييد مطالبهم في نطاق الحدود التي تفرضها إحتياجات المجتمع ككل .

وتكمن فكرة إقامة مجتمع غير طبقى فى جوهر تحول النقابات نحو الانتاجية وهو ما سوف تعرض له فيما بعد ، ومن المهم أن نضع فى اعتبارنا مؤقتا أن النقابات فى مجتمع غير طبقى تختلف عن مثيلاتها فى مجتمع طبقى ، ويعتبر كل من نكروما ونيورىرى النقابات جزءاً من الحركة المناهضة للاستعمار ، ولقد كان من المفهوم أن تتجه النقابات إلى النشاط الاستهلاكى قبل الاستقلال فى مجتمع طبقى يخضع للاستعمار ، وعلى الرغم من استمرار وجود طبقات فى أفريقيا ، فانها تعتبر الآن من مخلفات الماضى ، ولذلك يجب أن يتغير نشاط النقابات بحيث تعكس حقيقة تطور المجتمع الافريقى الظاهر فى طريق اللاطبقية .

ويسير التحول نحو الانتاجية فى أفريقيا على غرار ما حدث فى الاتحاد السوفيتى بعد الثورة الروسية . ففي مؤتمر الحزب الشيوعى لعام ١٩٢١ جرت مناقشات تهدف لاثبات أن النقابات ليست ضرورية للدفاع عن مصالح العمال فى أماكن عملهم فى مجتمع اشتراكى ، وقيل إن الوكالات التى تشرف على العمال ( السوفيتات ) توجه الدولة ووسائل الانتاج ، ومن ثم فلا حاجة لوجود منظمات مستقلة لحماية العمال ، وبدلاً من ذلك برزت وظيفة جديدة للنقابات فى مجتمع اشتراكى : فقد أصبح من واجبها أن تساعد على زيادة الثروة المادية للمجتمع .

ويجرى الآن تطبيق الفكرة السوفيتية على نطاق واسع\* ، وهذا الاتجاه

مستمد من الاعتقاد بأنه طالما أن المجتمع الافريقى غير طبق أصلاً ، وأن الحزب يمثل مصالح الأمة ، فإن النقابات يجب أن تهتم أساساً بزيادة الانتاج بدلا من المطالبة بتحقيق مستويات معيشية مرتفعة على الدوام لأعضائها .

وقد تم تحول نقابات العمال من « الاستهلاكية إلى الانتاجية » على أساس قانونى متين يعكس الالتزام الاجتماعى بالعمل ، ويظهر هذا الأساس القانونى أوضح ما يكون فى غانا وتنجانيقا حيث بسطت الحكومة والأحزاب السياسية الحاكمة سيطرتها على النقابات ، ففي غانا صدر قانون يفرض على مؤتمر نقابات عمال غانا GTUC «تشكيلا جديداً» يضع السلطة فى أيدي المؤتمر بدلا من النقابات ، وتنفيذاً للادماج ألغيت عضوية النقابات التى لم تندمج وفقاً للقواعد الموضوعة . وقد أضعف التشكيل الجديد للمؤتمر GTUC من النقابات وركز السلطة فى أيدي المؤتمر . وفى نفس الوقت يسيطر حزب مؤتمر الشعب Convention People's Party على مؤتمر النقابات بوسائل غير رسمية وبذلك أخضع نشاط النقابات فى غانا لاشراف الحزب الحاكم بوسائل قانونية وغير رسمية\* .

ويمكن أن نلمس هذا التحول فى وظائف النقابات فى التغير الذى طرأ على نشاطها ، فقد اتجهت النقابات إلى الحد من الاضرابات وأولت اهتمامها للنشاط الانتاجى ، وعندما فرض نكروما الادخار الاجبارى فى عام ١٩٦٠ وأضرب عمال السكك الحديدية احتجاجاً ، لم يهب مؤتمر النقابات GTUC لمعارضة الادخار الاجبارى أو للدفاع عن زعماء الاضراب الذين وضعوا فى السجن .

### مجتمع غير طبقى أو تتضائل فيه الطبقة :

والمهج الثالث السائد فى التفكير الاشتراكى الافريقى هو النفور من المجتمع

---

● والتغيرات التى ادخلت على النظام النقابى فى تنجانيقا سوف تحقق نفس النتائج التى تحققت فى غانا .

الطبقى ، إذ ينظر كثير من الزعماء الافريقيين باستهجان إلى الطبقات الاجتماعية التي يعتبرونها مستوردة من أوروبا ، وفي اعتقادهم أن المجتمع في العهد التقليدى السابق على الاتصال بأوروبا كان غير طبقى ، أو كما قال نيوبولد سنغور : « لا توجد طبقات فى مجتمعنا » وإن كان فى مناقشته لمشكلات الدول الافريقية المستقلة التى ما تزال النقابات فيها تطالب بمستوى أعلى من المعيشة ، يلاحظ أن « التحليل يكشف عن اتجاه معين - حركة حقيقية - لتكوين طبقات » . والمقصود بذلك أن الهوة بين مستوى معيشة العمال الذين يشملهم تنظيم نقابى وباقي السكان قد اختلف توازنها بدرجة جعلت « أفراد البروليتاريا لا يستحقون هذا اللقب بالضرورة » . وبالمثل ذكر هوفويه بوانزي أن « الصراع الطبقي الذى يعتبر أساس الشيوعية ، ليس له معنى فى مجتمع غير طبقى » . واتخذ من ذلك سبباً للانفصال عن الشيوعيين .

ويظهر النفور من صراع المجتمع أيضاً فى دوائر نقابات العمال . فعندما أنشئ الاتحاد العام للعمال الافريقيين فى عام ١٩٥٦ أصدر قراراً بتبنى فكرة المادية الجدلية ولكنه « رفض الصراع الطبقي بسبب تماثل الأحوال المعيشية للجماعات الاجتماعية الافريقية وعدم انقسامها إلى طبقات متصارعة » . ليس معنى هذا الادعاء ، بأن الأفريقيين لا يرون الطبقات فى مجتمعهم ، فالواقع أنهم يحسون وجودها فى بعض الأوقات ، ولكنهم يعتبرونها شذوذاً لا يقاس عليه ، نشأ نتيجة الغزو والقهر فى العادة ، ويرون المجتمع الأفريقى الوطنى الأصيل متجانساً اقتصادياً وغير طبقى .

ولكن لا يؤمن كل الزعماء الافريقيين بتجانس المجتمع قبل الاتصال بأوروبا ، فبعضهم يعترفون بوجود طبقات فى المجتمع التقليدى ولكنهم يسوقون تفسيرات اشتراكية لوظائفه .



« لقد كان كل فرد يعمل في المجتمع الأفريقي التقليدي ، ولم تكن هناك وسيلة أخرى لكسب العيش أمام الجماعة ، وحي الشخص الطاعن في السن الذي كان يبدو أنه يتمتع بحياته دون أن يؤدي عملاً ، وأن الآخرين يعملون من أجله ، كان في الواقع يعمل بجهد طوال حياته الأولى ، أما الثروة التي يبدو أنه يمتلكها الآن فليست له شخصياً ، وإنما هي ملكه فقط باعتباره الشخص الأكبر سناً في الجماعة التي أتبعها ، فهو حارس عليها ، والثروة في حد ذاتها لا تضي عليه هبة أو سلطان ، فهو يحظى باحترام الشباب لأنه يكبرهم سناً ولأنه خدم الجماعة فترة أطول . »

وهكذا كان يُنظر إلى المجتمع في الماضي على أنه غير طبقياً أصلاً ، ويعتبر هذا الرأي أساس الفكرة عن المجتمع الأفريقي الناهض والتي تؤمن أساساً بضرورة عدم وجود طبقات في المجتمع الأفريقي ، أما إذا كان لا بد من وجودها فيجب أن يكون عددها صغيراً وأن تكون الفوارق بينها أقل ما يمكن .

« إن الاشتراك الحقيقي يجب ألا يستغل إخوانه ، فإذا كان في نية أفراد إحدى الجماعات في مجتمعنا الاحتجاج بأنهم يجب أن يحصلوا على نصيب أكبر من أرباح صناعتهم يزيد عن حاجتهم الفعلية لأنه تصادف أنهم يسهمون في الدخل القومي بنصيب أكبر مما تسهم به غيرهم من الجماعات الأخرى ، وإذا أصرروا على هذا المطلب على الرغم من أنه سوف يعنى تقليل ما تسهم به جماعتهم في الدخل العام مما يقلل من معدل الاستفادة للجماعة كلها ، ففي هذه الحالة فإن تلك الجماعة تستغل (أو تحاول أن تستغل) إخوانها من البشر ، وتكشف بذلك عن عقلية رأسمالية . فلا بد من وجود جماعات معينة تسهم أكثر من غيرها في دخل الأمة بحكم القيمة السوقية للصناعة التي تشغل بها ، ولكن الجماعات الأخرى ربما تنتج في الواقع سلماً وخدمات لا تقل قيمتها الحقيقية

أو قد تزيد ، برغم افتقارها إلى مثل هذه القيمة المرتفعة المصطنعة ، ونضرب مثلاً لذلك أن الطعام الذى ينتجه الفلاح له قيمة اجتماعية أكبر من الماس الذى يستخرج فى موادوى Mwadui ولكن بوسع عمال المناجم فى تلك المنطقة الادعاء — ولهم الحق — بأن عملهم يجلب للجماعة أرباحاً مالية أكبر مما يحققه الفلاحون . ولكن إذا استوردوا من ذلك إلى المطالبة بأن يحصلوا تبعاً لذلك على معظم الربح الإضافى ، وأن لا ينفق أى جزء منه فى مساعدة الفلاحين ، فإنهم يصبحون رأسماليين كامنين فى قرارة نفوسهم .

وأعرب إيوبولد سنغور عن رأى مماثل عندما ووجه بمطالبة مستخدمى الحكومة فى السنغال بزيادة أجورهم : « إن الاعتراض الرئيسى ينشأ من عقد مقارنة بين مستوى معيشة سكان المدن — مستخدمى الحكومة والعمال — ومستوى معيشة الفلاحين الذين يمثلون أكثر من ٩٠ ٪ من عدد السكان . ولا يمكن أن يكون من المصلحة العامة زيادة التباين بين مستوى معيشة الطبقات التى تمر الآن بمرحلة التكوين » .

كذلك حذر الدكتور نيوريرى من أخطار تكوين طبقات فى قوله : « عندما يحالف النجاح القومية ، ستضائل فرص استمرار الأوربيين والأسويين فى التمتع بتركز دائم فى بلادنا فى الوقت الذى سوف تزداد فيه احتمالات تحول الأفريقيين المتعلمين إلى طبقة ممتازة جديدة ، ولكن ذلك لن يظهر بوضوح طالما أن الأوربيين والأسويين يفوقون الأفريقيين فى الثراء الفاحش . إن المستغل الأفريقى المحتمل يمكن أن يتكر فى زى مصلح اجتماعى كبير بتركيزه الهجوم على امتياز الأوربيين والأسويين ، وقبل أن نتعرف نحن على الموقف سنجد أن الطبقة الممتازة التى تسير فى طريق الزوال الآن قد استبدلت بطبقة ممتازة دأمة من المتعلمين الأفريقيين » .

وتعتبر حكومة «تانو» التعاونيات بديلاً عن الوسطاء الأسيويين إشتاداً إلى أن العاملين فيها لن تتاح لهم الفرصة لكي يشكلوا من أنفسهم طبقة متوسطة . لكن لا تعتبر نشأة التعاونيات خطوة معادية للأسيويين فالغرض منها إنشاء مؤسسات قادرة على تكوين رأس المال دون خلق نظام طبقى جديد . وهذا المثل الذى تضربه تنجانيقا يصدق على دول أفريقية أخرى ، فالموقف البارز الذى يشترك فيه كثير من الزعماء الأفريقيين هو معاداة تكوين طبقات اجتماعية ووضع أيديولوجية تنفر من تكوين الطبقات .

إن فكرة انعدام الطبقات فى المجتمع أو تضادها تثير قدراً كبيراً من التوتر فى الدول الأفريقية الحديثة ، ويرجع أصل المشكلة بطبيعة الحال إلى اختلاف الأوضاع الاقتصادية للجماعات المختلفة ، وهو أيضاً سبب المهارات التى تصدر من الزعماء السياسيين والنقائين ضد بعضهم البعض .

والواضح أن مشكلة الفوارق فى الدخل لها أهميتها لأسباب سياسية ، أولها أنه إذا حصل العمال على مزايا وأجور مرتفعة باطراد ، فسوف تترتب آثار خطيرة على تجميع رأس المال وعلى مستوى معيشة باقى السكان ، ولذا فإن الزعماء السياسيين لم يجانبوا الصواب فى محاولتهم التحكم فى الأجور . والسبب الثانى أن الفوارق المتزايدة بين مستوى معيشة سكان الحضر والريف تزيد من سرعة الهجرة إلى المدن التى تنوء من قبل بمشكلات البطالة ، ولا ريب أن وجود أعداد كبيرة من المتعطلين فى متناول تأثير الزعماء الدهماويين (الديماجوجيين) يسبب أزمة للمسؤولين عن الأمن والنظام ، ومن هنا ندرك السبب الذى يجعل بعض الزعماء من أمثال سنغور ونيوريرى ي قلقون بسبب التباين فى مستويات المعيشة ، ولكن يجب أن يلاحظ أن الأدلة التى تساق هجومياً على استمرار هذا التباين يعبر عنها بلغة المساواة الاقتصادية والاشتراكية .



وبرغم معاداة الايديولوجيات لتكوين الطبقات ، يمكن الاشارة في هذا الصدد إلى عدد من الاتجاهات تسود بين من يتددون بتكوين الطبقات . ففي غانا حيث تتردد لغة الاشتراكية على ألسنة زعماء حزب مؤتمر الشعب ، لم يمنع ذلك بعض الزعماء من تكديس الثروات الشخصية وبناء القصور . وأوضح مثل لذلك السرير الذهبي الذي اشترته مسز كريبو ايدوسي .

وحتى في الحالات التي تتوفر فيها قدر أكبر من التعفف ، يبدو من السذاجة إلى حد ما أن تتوقع من أولئك الذين يتمتعون بنفوذ اقتصادي وسياسي أن يرضوا بمساواتهم عن ليس لهم نفوذ في الحصول على الثروة المادية . ومن الطريف في هذا الصدد أن نرى في القارة الأفريقية نفس الخلط في تعريف الطبقات الاجتماعية السائد في الاتحاد السوفيتي . وكثيراً ما تتردد الحجة القائلة بأن المجتمع الأفريقي سيكون غير طبقى لأن الدولة سوف تملك وسائل الإنتاج في واقع الأمر . أما عن استمرار وجود طبقات داخل المجتمع وامتيازات تثير الحسد بين الطبقات ، فهذا ما لا يقره أحد ، فحتى في الاتحاد السوفيتي الذي يعتبر نظرياً « أكثر الدول اشتراكية » ، توجد تناقضات هائلة في أسلوب معيشة رئيس الوزراء وأستاذ الجامعة والعامل الماهر والكناس . وإذا كانت اشتراكية الاتحاد السوفيتي قضت على الملكية الخاصة كعامل له أهميته ، فإن الجماعات ذات النفوذ تحصل على أنصبة من المزايا المادية أكبر مما يحصل عليه من يعوزهم النفوذ ، ولذلك يبدو لكاتب هذا الفصل أن « استغلال الانسان لأخيه الانسان » ما يزال مستمراً . ومن الصحيح حقاً أن تكديس الممتلكات المادية من جيل للجيل التالي قد تضائل إلى حد ما ، طالما أنه من الصعب تجميع ممتلكات شخصية إنتاجية . ولكن يمكن للأبناء أن يرثوا الممتلكات غير الانتاجية مثل الأموال والمساكن ، ولكنهم لا يرثون الممتلكات الانتاجية أو « وسائل الإنتاج » مثل المصانع والآلات . ويمتاز المجتمع السوفيتي بأنه ديناميكي

نسبياً بسبب سهولة نظام التعليم فيه . وعلى ذلك تتميز الاشتراكية السوفيتية بتقسيم اجتماعي كبير على الرغم من أن الملكية الخاصة للممتلكات فيه ليست بذات بال .

ولا بد أن ننظر بشيء من الشك إلى استطاعة الأفريقيين خلق مجتمع تضام أو تعدد فيه الطبقة ، لأن حالة التخلف التي تتصف بها معظم الاقتصاديات الأفريقية تجعل الحاجة ماسة إلى وجود طبقات ، ونظراً لنقص الأيدي العاملة المدربة فلا بد للدول الأفريقية من الاستمرار في دفع أجور مرتفعة للمهارات اللازمة للتنمية الاقتصادية ، وعلى الرغم من ازدياد عدد الوطنيين الذين يتدربون لكي يحلوا محل الأجانب فيجب ألا نتوقع منهم أن يقللوا من المطالبة بالأجور التي يجب دفعها نظير أعمالهم ، فالأيدي العاملة المدربة تجد أمامها سوقاً عالمية مفتوحة ، وكما تبين في دول أخرى تمر بمرحلة التنمية الاقتصادية ، إذا لم يجسد الأشخاص الموهوبون أسلوب الحياة المناسب في أوطانهم ، فإنهم يدركون أن مهاراتهم موضع تقدير كبير في الخارج .

وبذلك نخلص إلى هذه النتيجة : وهي أن الأدلة التي تساق بصدد الحديث عن إمكان قيام مجتمع غير طبقى أو تضام في الفوارق الطبقية ، يمكن أن تمثل تبريراً أيديولوجياً لاحتكار جماعات ذات نفوذ للثروة المادية . ويذكرني هذا بما شاهدته في أحد الاجتماعات منذ بضعة أعوام من حق بعض النقابيين والاشتراكيين . عندما صبا جام غضبهم على أحد زعماء النقابات الاشتراكيين لأنه كان يمتلك سيارة . فوالكس فاجن ، ثم غادروا الاجتماع بعد أن أظهروا تمسكهم الشديد بالمثل الأخلاقية . ليستقلوا سياراتهم المرسيديس التي يتولى قيادة كل منها سائق خاص ، أما

السبب في التفرقة بين الحالتين فيرجع إلى أن هذه السيارات ليست ملكاً خاصاً لهم، ولكنها ملك النقابات التي تدفع أيضاً أجور السائقين .

إن الايديولوجيات يمكن أن تكون مبرراً لممارسة السلطة والسيطرة الفعلية على الثروة المادية ، ولكن إذا كانت الأدلة على قيام مجتمع غير طبقى قد تمثل في أفريقيا التبرير الدائى لصفوة السياسيين ، فلا يجب أن تفسر على أنها مجرد أفاضل ليس لها مغزى كبير فى الواقع، فالإيديولوجيات يمكن أن تصبح دليلاً للعمل ، والآراء المناسبة يمكن أن تتحول إلى توجيهات للجماهير ؛ ولكن أفريقيا تجتاحها حالة من الفوران الشديد ، بسبب حداثة نظمها التي لم يتحدد شكلها النهائى بعد - مما يوجب علينا أن ننظر بحذر إلى أى إدعاء عن وظيفة أيديولوجية المجتمع غير الطبقى .

### مجتمعات ترتكز على تنظيم واحد : "Focal Institutional Societies"

المجتمع «المرتكز على تنظيم واحد» مجتمع جمى يتغلغل فى نظمه ويسودها تنظيم واحد يصبح فى الواقع النظام الذى ترتكز عليه جميع النظم الأخرى ، ولعله يمكن توضيح هذه النظرية بعقد مقارنة بين الأنماط المختلفة للمجتمعات الجمعية والمجتمعات (الجاهلية) البسيطة . فالمجتمعات البسيطة جداً ذات المستويات المنخفضة من الثقافة المادية تحتوى - بالمقارنة مع المجتمعات الحديثة - على جهاز تنظيمى شبيه بنظام القرابة ، ولا توجد بها تنظيمات تتغلغل فى نظام القرابة المتفرد ( أى مراتب السن والعلاقات والتجمعات الدينية وغيرها ) وعلى ذلك فالمجتمع البسيط الجاهلى الذى يعادل تكوينه الاجتماعى فى واقع الأمر نظام القرابة يمكن أن يتصف بالوحدانية والتفرد .



أما المجتمعات الحديثة المركبة فهي على العكس من ذلك جمعية ، ففيها تعدد النظم التي تشابك فيما بينها ، كما يرتبط الناس بنظم كثيرة بالتابع ، ولكن إذا كانت جميع المجتمعات الحديثة يمكن أن توصف بأنها جمعية ، فإن هناك أنواعا مختلفة من الجمعية . فعندما توزع السلطة بين التنظيمات المختلفة لكي يهيمن أحد على المجتمع ، يظهر أحد الأشكال الجمعية . وأقترح تسمية هذا النظام « جمعية حقيقية » ، أما عندما يتغلغل نظام واحد مفرد في جميع النظم الأخرى ويقوض وحدتها واستقلالها الذاتي ويتغلب عليها ، فإن هذا يعتبر شكلا جمعيا من نوع آخر ، وسوف نطلق عليه اسم « الجمعية المرتكزة على تنظيم واحد » . ومن أمثلة المجتمعات الجمعية المرتكزة على تنظيم واحد الاتحاد السوفيتي وألمانيا في عهد هتلر ، ففي كلتا الحالتين توجد أو كانت توجد نظم عديدة يهيمن عليها مركب تنظيمي وحيد . غير أن فكرة النظام الارتكازي لا تعنى شيئا فيما يتعلق باتخاذ القرارات وتركيز السلطة في أيدي نخبة ، وعليه فإذا كانت المجتمعات التي ذكرناها على سبيل المثال دكتاتورية إستبدادية ، فليس معنى هذا أن جميع المجتمعات المرتكزة على تنظيم واحد لابد وأن تكون دكتاتورية بالضرورة ، فلا بد من الفصل بين موقع سلطة اتخاذ القرارات وبين ما إذا كان المركب التنظيمي المفرد يتغلب على جميع النظم الأخرى ؛ إذ يمكن تصور أن مجتمعا ما قد يكون مرتكزا على تنظيم واحد وديمقراطيا في نفس الوقت - وأن بدا ذلك بعيد الاحتمال إلى حد ما - ولكن يمكن التفرقة بوضوح بين من يتخذ القرارات في المجتمع وبين ما إذا كانت النظم يهيمن عليها نظام مفرد .

إن نشاط عدد كبير من الزعماء الأفريقيين والآراء السائدة بينهم تشير إلى اتجاه نحو إقامة مجتمع يرتكز على تنظيم مفرد ، فنكروما - مثلا - يعتبر تنظيمات غانه الحديثة مترابطة أحدها بالآخر ارتباطا يكمل بعضها بعضا ، كما يعتبر حزب مؤتمر الشعب الوحدة الارتكازية . « إن من يعارضون الحركة العمالية والحركة التعاونية أو

منظمات الفلاحين إنما يعارضونني ويعارضون حزب مؤتمر الشعب ، فلا يمكن أن يتشعب الولاء ، وليس من حق أحد أن يسمى نفسه مناضلاً حقيقياً من أجل العمال إذا لم يكن أيضاً عضواً أميناً مخلصاً في حزب مؤتمر الشعب ، لأن هذا الحزب هو أساساً التعبير السياسي للحركة النقابية . وبالمثل يرى نيوريري النقابات والحزب بمثابة الساقين لجسد واحد ( الحركة المناهضة للاستعمار ) ولا يمكن الفصل بينهما أصلاً : « إذا حاولت أن أمشي من النقطة أ إلى النقطة ب بالمعنى الحرفي لكلمة المشي ، فلا بد أن تتعاون قدمي لهماي لأمشي إلى تلك النقطة . بل إنني نلت بحاجة إلى الاستعانة بالمنطق ، وكذلك لاداعي لأن أهتم بما إذا كان استقلال قدمي اليمنى أو اليسرى سوف ينال منه إحتياجها تتعاون القدم الأخرى ! فما أن القدمين لي أو لا . فإذا كانا قدمي فعلا فلا بد أن يتعاونتا ، ومن السخف التفكير في أي شيء آخر ، بل يمكن إذا كان لي أن استمر في مثل هذه السخافة لو هلة فالنتيجة واضحة : فلو اقتنعت أي من القدمين بأن التعاون الوثيق مع القدم الأخرى يعتبر تقصداً للاستقلال ، فلن تصل أي منهما إلى أي مكان على الإطلاق !! وبالمثل إما أن تكون النقابات والمنظمات السياسية شعبتين أو قدمين لحركة وطنية واحدة أو لا تكونان . فإذا كانتا فلن تنشأ عندنا مشكلة بالنسبة لما إذا كان يجب عليهما أو لا يجب التعاون للوصول بالبلاد من النقطة أ إلى النقطة ب ، لأنه لا بد لهما من التعاون . »

وأعرب أيوبولد سنغور عن الفكرة ذاتها في قوله : « إن موقفنا في أفريقيا الإنجييه لا يماثل الموقف في فرنسا حيث يناضل الأفراد الذين يتقاضون مرتبات لكي ينتزعوا من دولة بورجوازية نصيباً أكبر من الدخل القومي ، أما في أفريقيا فالدولة هي نحن وأنتم ، أو على أقل تقدير فإن الحكومات تتألف في أغليتها الساحقة من الأفريقيين ومستخدمي الحكومة ( هكذا ! ) . وإن نقابات

العمال ومستخدمى الحكومة بصفة خاصة إنما يناضلون ضد أنفسهم — وهذا تناقض شاذ .

وأساس القضية أن الشعب يساوى الحزب الذى يساوى النقابات ومنظمات الفلاحين والتعاونيات والأمة . والحزب الواحد هو التنظيم الذى يبرز باعتباره وحدة الارتكاز فى هذا المركب .

وفى البحث الذى عقده كوان عن حزب غينيا الديموقراطى ، نجد تفسيراً واضحاً للنظم وسيطرة الحزب عليها ، فقد بين كيف يسيطر حزب غينيا الديموقراطى على الحكومة ويتغلغل فى كل نواحي الحياة الاجتماعية فى البلاد . والحزب يعبى الجماهير على أساس جغرافى عن طريق شبكة من اللجان المحلية فى القرى والمدن . ويتكامل نشاط اللجان المحلية بواسطة تشكيل الحزب . فضلاً عن تجنب المسكلات التى تعالجها اللجان . ولا يكتفى الحزب بالتنظيم على مستوى جغرافى ، ولكن لديه أيضاً عديد من المنظمات الوظيفية : نقابات العمال — الشباب — المرأة — الجيش . وبهذه الطريقة فإن كل جماعة منظمة فى البلاد — الجيش ، الشباب ، النساء والعمال — ترتبط ارتباطاً مباشراً بالحزب عن طريق اشتراك قادتها فى المكتب السياسى ( أكبر هيئات الحزب ) .

ويتسم تغلغل النظام الارتكازى فى الاطار التنظيمى القائم بالعداء للنظم المستقلة بذاتها ، ومن أمثلة ذلك عداء الزعماء السياسيين الجدد للقبائل والقبلية . فعلى الرغم من أن الزعماء السياسيين يؤكدون تمسكهم بالتقاليد فى بعض المجالات ، فانهم يكونون عداء سديداً للقبائل . لا شك فى أن القبلية شكل قديم عفا عليه الزمن من التلاحم الاجتماعى ، ولكنها ما تزال رابطة تجذب أعداداً كبيرة من الافريقيين الذين لم يتأدوا الجمعية ( المجتمع الجمعى ) . ونظراً لأن الارتباط بالنظم التقليدية يعوق ارتباط الأفراد بالدولة القومية الجديدة (عن



طريق الحزب ) فان الزعماء السياسيين الجدد يكتنون عداً يكاد يكون ثابتاً للقبيلة، ويترتب على ذلك إزدیاد اعتماد الأفراد على التنظيم الارتكازى الرئيسى المقرر وتقويض تماسك النظم المنافسة .

أن تكوين مجتمع يرتكز على نظام واحد ينشأ من مقتضيات الحاضر ، كما أن له أصولاً تاريخية أيضاً ، ففي المحل الأول نجد أن الأفريقيين المنحدرين من مجتمعات تقليدية ألفوا إلى حد كبير فكرة أن المجتمع يجب أن يرتكز على مركب واحد . ورغم أنه كان نظام القرابة فى الماضى ويتحول إلى الحزب السياسى فى الحاضر ، فإنهما إتجاهان متوازيان ولعله يجرى الآن قدر كبير من التحول من نظام القرابة إلى الحزب السياسى . وثانياً أتست فترة الاستعمار بميل إلى الحكم المركزى الذى برز كعنصر هام ساد حياة الأفريقيين ، وعلى الرغم من أن الحكومات المركزية لم تكن موجودة فى كل مكان ولم تكن لها صلة مباشرة كبيرة بحياة جميع السكان ، فإنها كانت مصدراً كبيراً من مصادر السلطة المفردة .

وعلى أية حال فان الاتجاه نحو مجتمع يرتكز على تنظيم واحد له مبرراته فى الحاضر أساساً ، ويرتبط هذا الاتجاه أصلاً بالموقف الاقتصادى والسياسى العسير الذى تجد النخبة السياسية نفسها فيه . فعندما يلقون أمامهم قوما ريفيين غير متجبن نسبياً وقوماً حضريين ذوى سطوة كبيرة يطالبون بمزايا اجتماعية باهظة ، تسيطر عليهم رغبة جامحة فى تحضير شعوبهم وتوفير مستوى معيشى لهم يناسب القرن العشرين . ومن السهل اللجوء إلى أدوات الحزب السياسى الجماهيرى الميسرة لتوجيه المجتمع نحو تكوين رأس المال ، ويمكن تقويض النظم المعارضة المنافسة عن طريق التعاون والقهر وتعبئة الجماهير التى تستمر على ولائها للأحزاب التى حققت الاستقلال .

إن الاتجاه نحو هذا المجتمع الجديد ليس وليد إختيار عرسوم بقدر ما هو نتيجة لقرارت عديدة يتخذها الزعماء السياسيون عندما يصارعون مشكلات الاستقلال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الصعبة .

### اتجاهات غير اشتراكية في أفريقيا الحديثة

إذا كانت قد بدأت تظهر في أفريقيا تطورات هامة تتصف بالاشتراكية ، فانه لايسع المراقب إلا أن يعترف بأن التكوينات الاجتماعية القائمة تسير وستظل تسير في اتجاه مضاد ، ولا يتعارض ذلك مع قول مورس أن تطوراً اقتصادياً هاماً سوف يحدث في المستقبل عن طريق الاستثمار العام\* . فاذا كان القطاع العام سوف يستمر بلا شك على ضخامته وأهميته ، فيجب ألا يفسر ذلك على أنه تضييق للاشتراكية ، فلو اقتصر تعريفنا للاشتراكية على عدم وجود ملكية خاصة لوسائل الانتاج ، فان معظم الدول الافريقية — بما فيها ليبيريا وأثيوبيا — يمكن أن توصف بأنها اشتراكية إلى حد ما ، ولكن العقل ينفر غريزيا من مثل هذا التصور كما ينفر من تقبل الفكرة القائلة بأن روسيا في عهد ستالين كانت اشتراكية رغم ما كانت تحويه من أكبر معسكرات للاستعباد في العالم . وإذا كانت الاشتراكية قد عرفت بأنها تعنى القضاء على ملكية بعض الناس لوسائل الانتاج فان الكاتب يرى أن ذلك لا يبدو أن يكون شرطاً لازماً ولكنه غير كاف لإقامة مجتمع اشتراكي . ويجب أن نتذكر أن مؤسسي الاشتراكية الحديثة ، ماركس وإنجلز ، ركزا اهتمامهما على القضاء على الملكية الخاصة لأنهما كانا يعتبرانها الوسيلة التي كانت تسمح باستمرار الاستغلال ، وكان اعتقادهما أن الاستغلال سوف يختفي بانتهاء الملكية الخاصة ، ولكن الواضح أن هذا الاعتقاد خاطيء حيث ما يزال الاستغلال موجوداً على نطاق كبير حتى في الاتحاد السوفيتي نفسه ، ورغم القضاء على الملكية الخاصة فيه،

ولذا فمن رأى الكاتب أنه لا يمكن تعريف الاشتراكية بأنها مجرد إتيان الملكية الخاصة فحسب . فلا توجد اشتراكية حيثما يظل البعض يحصلون على امتيازات مادية وغير مادية تثير حسد الآخرين .

تقد ازداد وضوحاً الآن أن الاشتراكية لها معان أخرى غير القنناء على الملكية الخاصة.. وإذا كان الاشتراكيون في أوروبا وأمريكا لم يصطدموا بها . فلعل الأفريقيين يتولون هذه المهمة . وهذا هو هاديسى إليه رجال من أمثال نيوريرى ، فقوله إن اشتراكية الجماعة كانت موجودة في المجتمع التقليدي إساءة ، صحيح إلى حد كبير بمعنى أنه لم تكن هناك تفرقة وظيفية كبيرة أو تقسيم واسع النطاق للعمل في تلك المجتمعات ، فانفارق في الثروة بين أغنيى الاغنياء ، وأشد الناس فقراً كان صغيراً جداً في كثير من المجتمعات التقليدية . بل إنه فرق ضئيل للغاية إذا قورن بالمجتمع الصناعى الحديث ..

ولكن كلما ازداد تعقيد المجتمع ، ازداد وضوح التفرقة بين الجماعات الحرفية وجماعات المناصب السكّانة الاجتماعية والطبقات . لا يتسع المجال هنا للدخول في مناقشة حول النظرية الوظيفية لتقسيم المجتمع إلى طبقات . ولكن الحقيقة التاريخية أن المجتمعات - بما فيها المجتمعات التى تصف نفسها بالاشتراكية - فيها طبقات اجتماعية مختلفة . كما أن فيها امتيازات مثيرة للغيرة تفرق بين هذه الطبقات ترتبط ارتباطاً وثيقاً باليمن .

وعندما تتحضر المجتمعات الإفريقية سيزداد ظهور اتجاهات الانقسام عندما تميز الفئات الاجتماعية نتيجة لانتشار تقسيم العمل ، ولذلك فحي لو تمت تنمية جانب كبير من اقتصاديات بلاد ما بواسطة القطاع العام ، فسوف تظل هناك ناحية غير اشتراكية سترداد رسوخاً ألا وهى عدم المساواة الاقتصادية.



بين الجماعات المختلفة في المجتمع الأفريقي ، فلم تستند كل الطبقات من الاستقلال بدرجة متساوية ، وأدى هذا الاختلاف في المكافأة إلى ضغط كبير قد ينعكس أثره في حدوث تغير تنظيمي .

وكانت الفئة التي نالت أكبر المزايا المادية من الاستقلال جماعة السياسيين وقادة حركة الاستقلال ، فباتت تقاوم من أوضاع اقتصادية هزيلة إلى أعلى المناصب في البرلمانات والحكومات والإدارات ، ارتفع مستوى معيشتهم ارتفاعاً يمكن أن يوصف بأنه مذهل . وعلى العكس كانت الجماعة التي أضرت أليماً ضرراً هم الموظفون المدنيون الأفريقيون والصفوة المتعلمة التي رأت المناصب العليا في المجتمع يشغلها مواطنوهم الذين يقلون عنهم ثقافة وعلماً ولكنهم يمتازون بالحنكة السياسية . وظهر استياء الموظفين المدنيين المتزايد في بلدان أخرى بطريقة ملحوظة لها مغزاه ، فقد ظل الوضع الاقتصادي لهذه الفئة ثابتاً نوعاً ما في معظم الحالات ولذلك فرغم أن الاستقلال لم يكلفهم شيئاً ، فإن حرمانهم النسبي كان كبيراً ، لأن هذه الفئة كانت تمثل في الماضي قمة التشكيل الرئيسي في المجتمع الأفريقي . ولم يكن يعلم سوى الأوروبيين وغيرهم من الأجانب ، أما الآن فالقمة يحتلها أفريقيون آخرون . ومما يضيف المهانة إلى هذا الجرح ، أنهم غير مثقفين نسبياً . وقد أثار هذا الوضع استياء الموظفين المدنيين والمثقفين ، وإذا كانت لم تظهر بعد حركات أو صور للتعبير عن هذا الاستياء ، فليس معنى هذا عدم وجود السخط ، لأن إزاحة هذه الفئة عن مكان الصدارة في المجتمع الأفريقي يعتبر مصدراً للسخط في كيان المجتمع .

ولا يقل استياء عن هؤلاء الموظفين المدنيين فئة أعضاء نقابات العمال في كثير من الدول حتى في البلاد التي « استولت » أجهزة الحكم فيها على

للمناصب العليا ، فقد كان العمال يتوقعون سلوكاً معيناً من زعمائهم ، وعلى الرغم من أن اختيار المناصب العليا تم بواسطة الأحزاب ، فما تزال النقابات تتعرض لضغوط لكي تواصل نشاطها الاستهلاكي الذي كان سبب نشأتها في أفريقيا. وحتى غانا التي تمت السيطرة على زعامتها قاداتها كأدوع ما تكون ، ما يزال العمال فيها يتوقعون أن تدافع النقابات عن مستويات معيشتهم ، ويساعد هذا على تفسير السخط الشديد الذي أبداه العمال عند صدور مشروع الادخار الاجباري في عام ١٩٦١ وما تبع ذلك من اضراب عمال السكك الحديدية الذي انتهى بحبس عدد كبير من زعماء العمال. وفي تنجانيقا أيد فكتور مكيلورئيس اتحاد عمال تنجانيقا التشريع الذي تبناه حزب تانو والفي قيد سلطة النقابات، وتزعّم الحملة ضد النقابات المناوئة للحزب ، ومع ذلك كان مصيره النفي عندما قامت رقابة عمال المزارع التي يرأسها بعدة اضرابات غير رسمية استجابة للضغوط التي تعرضت لها . وهكذا نجد أن آمال العمال ما تزال تشكل ضغطاً شديداً على رؤساء النقابات وبرغم استمرار تعاون رؤساء النقابات مع الوزارات والسفارات أو تطبيق إجراءات قهرية ، فإن النقابيين ما زالوا يمثلون مصدراً شبه مستقل للسلطة في الوقت الحالي ، فالعمال في أفريقيا — شأنهم في ذلك شأن العمال في الولايات المتحدة وفي كثير من الدول الأخرى — يريدون « المزيد » . أما كون اقتصاديات البلاد لا تسمح بتحقيق ذلك ، فهذه الحقيقة تتضاءل أهميتها دائماً بالنسبة لمستوى المعيشة الأفضل الذي ينعم به السياسيون والموظفون المدنيون والأجانب والذي يبدو ماثلاً أمام العمال على الدوام .

وهناك جماعات أخرى في المجتمع الافريقي يمكن تحديدها بطريقة مشابهة إلى حد ما . ففي عدد من دول الساحل الغربي ظهرت طبقة متوسطة بلغت شأواً

كبيراً في نموها ، وكان وجود عدد كبير من المديرين الأفريقيين بمثابة الأساس لفئة اجتماعية جديدة في المجتمع لن ينهي وجودها بمحض اختيارها . وإذا كانت الاشتراكية الأفريقية تعني أن تكون جميع التجارة الخاصة في أيدي الأفريقيين ، فإن ذلك سوف يخلق نوعاً فريداً من التفاوت ، فحتى في تنجانيقا يولي حزب تانو ونيوريري عناية كبيرة بالطبقة المتوسطة الوطنية الصغيرة جداً ، واضطروا لاتخاذ إجراء خاص في عامي ٦٠ ، ١٩٦١ لتشتت جماعة صغيرة من المديرين الأفريقيين بعد أن شرعوا في منافسة التجار الأسويين . بل وأهم من ذلك منافسة اتحاد فكتوريا للجمعيات التعاونية الذي يتبناه الحزب ، فقد شعر التجار الأفريقيون أن الحرية معناها أن يحلوا محل الأسويين في التجارة ، ولكن من سوء حظهم أن حزب تانو أراد أن يتم هذا الاستبدال عن طريق التعاونيات . ولا يضير الحزب في شيء أن تقل الاسعار التي تدفعها التعاونيات للمزارعين عما يدفعه تجار القطاع الخاص نظراً لأن التعاونيات تمثل قوة نافعة لتكوين رأس المال ، فلو دفعت أثمان أعلى للفلاحين سيتبدد رأس المال على السلع الاستهلاكية ، وبذلك توجد في تنجانيقا فئتان وجوداً كامناً على الأقل : التجار الذين لديهم استعداد لدفع أثمان أعلى ، والفلاحون الذين يريدون هذه الأثمان المرتفعة .

إن الأعداد الكبيرة من الطلبة الذين يتدربون الآن في الدول الأجنبية لا يمكن أن يتوقعوا أن يكون مستوى معيشتهم عندما يعودون إلى أوطانهم هو نفس مستوى معيشة العمال غير المدربين أو شبه المدربين في المدن أو عمال الزراعة في الريف ، وهؤلاء الطلاب العائدون والموظفون المدنيون الحاليون والطبقات المتوسطة الجديدة في المدن والمزارعون الريفيون عندما يزداد إنتاجهم للإنتاج



من أجل الأسواق . كل هؤلاء يشكلون طبقات وجماعات أولية تهتم بتحسين وضعها الاجتماعي .

وهكذا نرى أن جماعات عديدة توجد فعلا في المجتمع الإفريقي الحديث لكل منها مصالح إقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة ، ولكن الاختلافات بينها ما تزال مخفية في الوقت الحالي بتأثير الاستقلال واستمرار نفوذ أنظمة الحزب الواحد ، ولكن من المشكوك فيه أن تظل هذه الفوارق متوارية إلى الأبد .

وكل ذلك يؤكد الطابع التجريبي الذي تتسم به الاشتراكية الأفريقية ، وكما أن الاشتراكية الأفريقية أشبه ما تكون بوعاء أيديولوجي فارغ نسبيا يمكن أن تصب فيه عديد من الآراء المختلفة . كذلك يمكن أن تكون هذه الأيديولوجية طيعة في المستقبل بقدر ما كانت في الماضي القريب - أو الماضي القصير الذي عاشته الاشتراكية الأفريقية .

وإذا كانت قد لوحظت اتجاهات إنقسامية - وهي اتجاهات لا مندوحة من ظهورها في المجتمع الجمعي الصناعي الحديث - فإن ذلك لا يعني أن الاشتراكية الأفريقية تقتصر أهميتها على كونها مذهباً أيديولوجياً . فأفريقياً كيان مركب معقد هائل ، كما أن القوى التي تتفاعل فيها لم تكد تتحدد معالمها بعد . وقد انتهى الكفاح من أجل الاستقلال لتوه لكي تبدأ المرحلة التالية الآن . ولا يمكن حتى الآن أن تتكشف ما قد يظهر في هذه المرحلة لأن الفوران والتجريب في القارة يبلغ حداً يجعل الاتجاهات تظهر في نواح عديدة مختلفة . فالجامعة الأفريقية ، وأنظمة الحزب الواحد - كلها ليست سوى بعض الاتجاهات

العديدة الظاهرة الآن، ولا يمكن أن يتكهن أحد أي منها سوف يسود وتكون له الأهمية الأولى في المستقبل، وإن كان من الضروري تحليل الاتجاهات التي تنطوي عليها الاشتراكية الأفريقية لفهم الأهمية الفطرية لهذه الحركة. وإذا بدا أن الاشتراكية تظهر إلى حد كبير على المستوى الأيديولوجي، فمن المهم أن نتذكر أن الأيديولوجيات أصبحت أدوات لدفع الناس وتحريكهم بمجرد أن يؤمنوا بها. ولذلك من المفيد أن يفهم دارسو أفريقيا الاتجاهات الحالية التي تنطوي عليها الاشتراكية الأفريقية.





## الفصل الثاني

### اقتصاديات الاشتراكية الأفريقية

بقلم  
تساند لرموس



إن إحلال صروح اجتماعية واقتصادية حديثة محل ما كان قائماً قبلها، مهمة تواجه جميع البلاد الجديدة في أفريقية . ويجوز الافتراض - باعتبار هذه نظرية مبدئية يُستند إليها وبسبب انتفاء بيانات صريحة عن الأهداف - أن البلاد التي يحاول قادتها فعلاً وبصورة سافرة السير بها في الطريق إلى الاشتراكية . تهدف إلى شكل من أشكال التنظيم الاقتصادي ، تُستبعد فيه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، أو يقتصر على نواح محدودة ، بدرجة أكثر أو أقل . من نواحي النشاط ، أو يجري إخضاعه لطائفة متنوعة من القيود والمتطلبات التي يراد بها تحقيق غايات اجتماعية معينة ، ولا يكون فيه على ضوء النتيجة المتوقعة من النزيبات سائلة الذكر ، غير الحد الأدنى من صراع المصالح الاقتصادية \* . وثمة بلاد أخرى إن لم تكن تسعى وراء هذه الأهداف فإنها مع ذلك تنتهج سياسة برجماتية أساسها استخدام المبادرة من جانب الدولة وكذلك المشروع العام ، باعتبارها بديلاً عن المبادرة الخاصة والمشروع الخاص حيثما لا يتوافر هذان الأخيران . وبهذا فمن المحتمل أن تربط النشاط الاقتصادي بقدر من المشاركة العامة أكبر ومن المشاركة الخاصة أقل أو من المسؤولية عن النتائج . مما يتماشى مع المفهوم التقليدي للرأسمالية . وبرغم ما بين هاتين المجموعتين من اختلافات في الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فالمحقق يقينا أن الاختلافات النهائية بينهما سوف تكون من الاتساع الذي يظهر أن قادتهما والكثير من المراقبين الأجانب يتوقعونه الآن . وفي بعض الحالات ربما يتكشف أن الاختلافات تكمن بصفة رئيسية في مدى تفضيل القادة للبلاغة الاشتراكية لتبرير تدابير حكومية تشترك حتماً في أشياء كثيرة لأنها تعكس ضرورات ملزمة متشابهة .

---

● حسب تعبير بوتيخين تقول النظرية أن البلاد تحاول جاهدة خلق « الاشتراكية في أفريقية » وليس خلق « اشتراكية أفريقية » . وقد يكون هذا أكثر انطباقاً على بعض البلاد مثل غانا وغينيا منه على غيرها مثل السنغال وتنجانيقا .



## الهدف الاشتراكي

ونظراً لأن الطريق إلى الاشتراكية في أفريقية لم يحدد تحديداً واضحاً ولا سهل تتبعه على أي حال. لهذا تواجه البلاد الاشتراكية الأفريقية صعوبتين إحداهما فكرية والأخرى عملية. تعكس الصعوبة الفكرية قدراً معيناً من الغموض أو الاختلاف في تفسير الاشتراكية، وتنشأ الصعوبة العملية من الخدق الموضوعية الموجودة الآن والتي سوف تخلقها عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي حقائق تعد مسئولة عن قدر من الصراع بين ما يعترف بأنه ضروري أو يعمل على تحقيق النمو وبين ما يجري تصوره على أنه إشتراكي النزعة. وكنتا الصعوبتين سوياً تساعدان على تفسير السبب الذي من أجله غالباً ما تتخذ البلاد الاشتراكية بشكل سافر، سياسات تفرضها الضرورة، أو لدفع النمو الاقتصادي، أكثر مما تتخذها عن اقتناع بأنها مؤدية إلى الاشتراكية. من الناحية الايديولوجية إختارت البلاد الإفريقية التي نبحث أمرها هنا (أي غانا وغينيا والسنغال وتنجانيقا) طريقاً وسطاً في موضع ما بين ما تعده عناصر التطرف في التنظيم الرأسمالي كما تمثلها الولايات المتحدة بصفة رئيسية، وبين التنظيم الشيوعي كما يمثله الاتحاد السوفيتي بصفة رئيسية. ولكن هذا الطريق المتوسط واسع نوعاً، مما سوف يبينه النظر إلى نواح معينة من الاختلاف والتشابه في الجانب الفكري. فقد بدا أحياناً أن السنغال وتنجانيقا تشددان على جوانب من الاتجاهات الاشتراكية باعتبارها ناشئة نشأة طبيعية من النظام الجماعي الإفريقي التقليدي، بينما سارت غانا وغينيا إلى مدى بعيد بدرجة بالغة في محاولتهما خلق أنظمة اشتراكية.

فيورييري مثلاً يبدأ ببيان هام للأهداف مؤكداً فيه أن « الاشتراكية إتجاه للفكر » وتوحي الملاحظات التي أبدأها بعد ذلك بأن غرس الاتجاهات السليمة حيث لا وجود لها الآن، هو المهمة الرئيسية<sup>(١)</sup>. والمعنى المتضمن في هذا

هو أن الصروح الاشتراكية سوف تنشأ من المثل الاشتراكية . لا العكس .  
وفي الطرف الأقصى الآخر نلقى سيكو توريه ، أصرح الماركسيين بين القادة  
الأفريقيين ، وهو أيضا مثالي النزعة ، يقول : لقد وضعنا الإنسان على رأس  
كل شيء ، ولكن هذا في نظره باطنة وليس منبجاً . فعندما يقول كما يقول  
الكثيرون غيره من القادة الأفريقيين « لن تكمل ثورتنا السياسية بدون  
ثورة اقتصادية واجتماعية » فانه يعزم أن تكون الثورة الثانية أكثر من كونها  
تحولا من القديم إلى الحديث . سوف تكون كذلك ، ولكن على أن يكون  
الشكل الحديث اشتراكي الاتجاه وليس رأسماليا . إن الوعظ مهم ولكن  
التغيرات البنائية جوهرية ويجب مواصلة بعزم وتصميم . وثمة نظرة مشابهة  
بصدد الحاجة إلى تغيير في صرح العلاقات الاقتصادية . يشارك فيها نكروما  
ولكنها أقل استناداً إلى الجوانب الإنسانية للاشتراكية وأقل اهتماما بالمسائل  
الخلافة المذهبية ، وذلك حين تتأمل تربته الأتجلو - أمريكية . ورغم أن قادة  
السنغال يعترفون بما لبساده التنظيم الماركسية من قيمة إلا أنهم أكثر من  
سيكو توريه تشديداً على المثالية وأقل منه تشديداً على التغيير الثوري . إنهم  
أقرب من حيث الجوهر إلى نيوريري وإن لم يكونوا كذلك من ناحية أساليبهم  
في التعبير عن أنفسهم وهي أساليب ذات طابع فرنسي مميز لها <sup>(٢)</sup> .

هذه الصور المتباينة التي تعكس الاختلافات في تجارب القادة وأمرجتهم  
الشخصية وفي الظروف المحددة لتاريخياً والتي يجب أن يتكيفوا حتى يتلاءموا  
معها ، تقول إن هذه الصور المتباينة لها دلالتها أصلاً لسبيين . فهي أولاً تدل على  
نظرات مختلفة بشأن طبيعة الاشتراكية وطريق الوصول إليها ، إذ يبدو أن بعض  
القادة ينظرون إلى الاشتراكية على أنها مجرد طراز إنساني الاتجاه من التنمية  
الاقتصادية ، بينما يعتقد الآخرون أن هذا المظهر الإنساني للنزعة سوف يضيع  
إذا كانت الاعتبارات المتصلة بالكسب الشخصي هي التي توجه عمليات الإنتاج  
والتوزيع ، وسوف تضيع بالقدر الذي يتم به التوجيه المشار إليه . وهم يوحون

أيضاً بأنه سوف تكون هناك إختلافات في السياسات ، أو حتى حين تبدو هذه السياسات متشابهة فسوف يجرى تنفيذها بدرجة متفاوتة من الحدة والأثر .

### مقارنة السياسات الاقتصادية :

ومما يساعد على توضيح مدى نواحي الاختلاف بين البلاد أنه ما من بلد منها يقبل أن يتخذ من الاتحاد السوفيتي نموذجاً أو أن يسير أو يعد الخطة حالياً للسير في طريق إلى الاشتراكية ، « شمولى » وواضح المعالم . قد لا يكون هذا في البلاد التي تتولى أمرها قيادة ماركسية ، إلا تنازلاً للحقيقة مآله الزوال ، وتسليماً بوجود نقص في الكادرات المدربة والقادرة من الناحية الفنية على تخطيط وتشغيل إقتصاد لا تبقى فيه في أيدي النشاط الخاص وسائل كبرى للإنتاج . ولكن يبدو من المحتمل أن هذا يعكس أيضاً تأثير القيم الغربية التي جرى التشبع بها عن طريق المسالك البريطانية والفرنسية ، ويعكس نتيجة لذلك عزوفاً عن تحمل التكاليف البشرية المبدئية التي يظهر - كما تبين التجربة الروسية - أنها تصحب الجهد التي تبذل من أجل تحقيق إنشاء اشتراكي كامل خلال جيل واحد<sup>(٢)</sup> . وحتى يوغوسلافيا لم تكن موضع القبول كنموذج بالنسبة إلى محمود ضيا الذي كان من قبل السياسي الإقتصادي الرئيسى ورئيس الوزراء في السنغال . فعلى إثر زيارة إلى البلاد الاسكندنافية أعرب عن تفضيله لنوع المجتمع القائم فيها<sup>(٣)</sup> . ذلك أنه مما يستحق الإشارة إليه تلك الملاحظة الملهمة التي أبدتها المرحوم د . ك . شيسيزا من أنه ليس من المحتمل أن تتخذ الرأسمالية أو الشيوعية بصورتها الخالصة في أفريقيا حيث « الاتجاه هو نحو أسلوب براجماتي يستبعد من النظامين ما لا صلة له بالأمر ويتضمن أفضل ما يشتملان عليه » . ولكن إزاء الافتقار إلى نموذج واضح فسوف تتفاوت حتماً المعايير التي يقاس بها ما هو « أفضل » وتقاس بها السياسات التي سوف تعقب ذلك . وثمة خط سياسة ثانٍ يعتبر نتيجة مترتبة على الخط الأول ، ذلك أن جميع



البلاد ترى إعطاء دور ما للمشروع الخاص سواء أكان وطنياً أم أجنبياً ، على الأقل طالما يتمشى مسلكه مع أهداف هذه البلاد . فالبرنامج الذى وضعه حزب مؤتمر الشعب فى غانا عام ١٩٦٢ ومشروع السنوات السبع للتنمية عندها<sup>١٧</sup> ، كلاهما يعلنان أهداف الاشتراكية ولكنهما لا يتصوران إستيلاء عاما على النشاط الاقتصادى من جانب الدولة . وبدلاً من هذا فإن الاشتراكية سوف تتحقق عن طريق التوسيع المطرد للقطاع العام والتعاونى . ويبدو أن هذا يعنى فى حده الأدنى أن الفلاحين والمشتغلين بالتجارة والصناعة من أبناء البلاد سوف يسمح لهم بالقيام بوظيفتهم بوجه عام كما كان شأنهم من قبل ، وأن رأس المال الأجنبى والمشروع الأجنبى سوف يجرى قبلهما باعتبارهما أثراً تفرضه الضرورة . والواقع أن جميع البلاد الاشتراكية وجدت من مقتضيات الضرورة لا أن تقبل رأس المال الأجنبى الخاص ( والمعونة من الحكومات الرأسمالية ) فحسب بل ورحبت به . لقد بكرت غانا والسنغال بأن أعلنتا أنهما ضد التأميم كسياسة عامة ، وقصدتا ( أو قررتا ) أن يكون هذا تطمينا للرأسماليين الأجانب . ويبدو بعد تقلبات تعرضت لها سياسة غانا ، أنها استقرت بصدور قانون الاستثمار فى أبريل من عام ١٩٦٣ . ووجدت غينيا من الضرورى أن تتخذ خطوات مشابهة . هذه البيانات الموضحة للسياسة أعقبها ( فى أبريل ١٩٦٢ ) سن تشريع للاستثمار ويظهر أن التأكيد الذى سبق أن قدمته غينيا بعدم تأميم عملية فريا Fria لم يعتبر ضمانا عاما ، وربما كان لتأميم مرققين كبيرين من مرافق المنافع العامة فى أوائل عام ١٩٦١ وتأميم جميع المصارف وشركات التأمين الخاصة ، تأثيراً باعثاً على الخوف رؤى من الضرورى مقاومته . وفى عام ١٩٦٢ ، اعترف المستر كاواوا ( رئيس الوزراء آنذاك ) أن تنجانيا سوف تحتاج بالتأكيد إلى الاستثمار الخارجى ، وأضاف أن حكومته بصدد اتخاذ خطوات نشيطة لاجتذابه ، وبعد ذلك بحوالى العام صدر قانون ( حماية ) الاستثمارات الأجنبية . ولكن الترحيب بالمشروع الأجنبى ليس معناه سياسة الحرية الاقتصادية فى أى من هذه البلدان فقد فرضت القيود أحيانا

على حرية نقل الأرباح مع اشتراط إعادة استثمار جزء من الباقي في البلد المضيف، واحتفظ حراصة أو ضمنا بحق التأميم مع نوع من النص على التعويض<sup>(٨)</sup>.

وثالثا عرفت (توسوف يجري تعريف) المجالات التي يسمح فيها للمشروع الخاص بمزاولة نشاطه، ورغم تفاوت التعاريف من حيث مداها ودقتها، كما أنها تتغير أحيانا. فبالإضافة إلى التسميات التي سلف ذكرها أدخلت غينيا في زمن مبكر جميع التجارة الخارجية وتجارة الجملة الداخلية في القطاع العام وخلقت مجالا لتجارة التجزئة بقصد المنافسة في القطاع الخاص. ولكن أغلقت معظم الأخيرة في أواخر عام ١٩٦٣ وأصبح القانون قدراً صغيراً من الاستيراد للقطاع الخاص. وشدد مؤتمر اقتصادي على توسيع نطاق القطاع الخاص<sup>(٩)</sup>. وتورد مشروع التنمية الثاني بغينة ثلاث فئات من الصناعات: الأولى وتشمل النقل والمواصلات، والطاقة. ومشروعات المائتية. وتصدير الكاكو، وهذه كلها تحتفظ بها للملكية العامة. وكانت الفئة الثانية مجموعة محدودة إلى درجة كبيرة وفيها تشارك الحكومة مع رأس مال الخاص. أما الثالثة فطلقت فيها الحرية لرأس المال الخاص بشرط اتباع قواعد معينة<sup>(١٠)</sup> إن مشروع السنوات السبع الأول لا يرسم صورة مثل هذا التقسيم إلى قطاعات ولكنه يقرر أنه «خلال الانتقال إلى شكل اشتراكى من المجتمع سوف يظل اقتصاد البلد اقتصاداً مختلطاً يكون فيه لكل من المشروع العام والمشروع الخاص دور يسهم به، مشروع ومعترف به وهام جداً» (١١).

وطبقا لما يراه سنجور سوف يكون للاستغال قطاع اشتراكى الصيغة وهو قطاع الزراعة. وقطاع مختلط يضم المنافع العمومية بصفة رئيسية، وقطاع حر يضم المصارف والتجارة والصناعة (١٢). وعند دفع هذا الكتاب إلى المطبعة رددت روايات موثوق بها أن مشروع السنوات الخمس للتنمية في تنجانيقا — وهو أول مشروع يوضع تحت رعاية الوزارة الجديدة لتخطيط التنمية — سوف يحدد مجال الاستثمار العام المخطط في طراز من النشاطات جرى العرف بأن يزاوئها القطاع الخاص، ويحدد المجالات التي تترك للمبادأة الخاصة.

رابعاً فإن الحرية الممنوحة للمشروع الخاص محدودة عن طريق تعريف مستويات السلوك التي يجب اتباعها كشرط للسماح له بالعمل . وكان مشروع التنمية الثاني في غانة صريحاً واضحاً إذ قال :

« في المرحلة الحالية من تنمية غانة لا تكمن مصلحتنا الكبرى في الاحتفاظ ببعض صناعات معينة تتولاها الحكومة ، ولكنها تكمن في التأكد من أن جميع الصناعات ، سواء كانت خاصة أو حكومية ، تراعى قواعد معينة . وهذه القواعد هي : الاعتراف بنقابات العمال ، تدريب الفانين على المناصب الرئيسية ، استخدام الفانين في المراكز الرئيسية حيثما يكون هذا ممكناً من الناحية العملية ، وتنمية استخدام الخامات المحلية حيثما يمكن ذلك .

إن نصوص مشروع السنوات السبع وقانون الاستثمار لعام ١٩٦٣ في غانة أقل صراحة ولكنها تتماشى مع هذه القواعد . أن سنجور الذي قال إن رأس المال الخاص لن يكون موضع الازدراء وإنما سيسعون وراءه ، قد ذكر على وجه التخصيص أن القطاع الحر سوف « يوجه صوب أهداف الخطة ، وسوف يخضع للرقابة إلى حد معين » ، عن طريق منح المزايا الضريبية للمشروعات الخاصة . « ومقابل هذا فسوف يتوقع من رأس المال في هذا القطاع أن يتقبل التشريع الاجتماعي ، بل وأن يتعاون في بناء الصرح السفلي الاجتماعي » (١٤) . وتحدث سيكوتوريه عن الضرورة التي تفرض على رجال الأعمال في الميدان الخاص أن يدركوا أن الحركة العمالية ليست حركة سرية ، وأن يعنوا بمستقبل البلاد (١٥) . وحاولت تنجانيقا إغراء رجال الأعمال الخاصة بأن يوفرُوا ظروف عمل أفضل ، وعلاقات عمل متحسنة ، وفرصاً أوسع للتدريب والترقية ، ولكنها تفكر على غير رضا ذاتي في إصدار التشريع إذا لم تسر طواعية وبسرعة أكبر عملية قلب السياسات التي تميز بها العصر السابق على الإستقلال ، إن أياً من هذه القيود المراد فرضها على المشروع الخاص ، ليس إشتراكى الطابع بوجه خاص إلا إذا



كنا نفسر كل تحول عن الحرية الاقتصادية بمعناها الدقيق ، على أنه خطوة نحو الاشتراكية . أجل ، أنها تبدو لا تزيد إلا قليلا على كونها تحذيراً لعالم الأعمال بأن يتقبل مبادئ السلوك شبيهة بالتي تطورت في الغرب إلا أن في الإمكان تفسيرها أيضاً على أنها خطوات تكتيكية ، إن لم تكن اشتراكية الطابع . تعتبر جوهرية بالنسبة إلى تطبيق إستراتيجية اشتراكية لا تحيد عن طريقها ، وذلك في ظل ظروف مقيدة<sup>(٢٠)</sup> .

خامساً يظهر أن النية على الأقل في بعض البلاد ، تتجه إلى تجديد الزراعة دون تغيير الأساس الجماعي الذي تقوم عليه ملكية الأرض . وذلك حيث لا يزال هذا الأساس موجوداً . معنى هذا أن يظل الفلاح يتولى بصفته الفردية زراعة الأرض التي ليس له الحق في نقل ملكيتها إليه ، وفي هذا يقول نيويرى « لا يجب أن نرفض : . . الملكية الفردية للأرض » وأن نعود إلى العرف الأفريقي التقليدي « حيث للمرء الحق في الأرض إذا استخدمها »<sup>(٢١)</sup> ، كذلك

---

● مثل هذه الاستراتيجية أشد وضوحاً في غانة . فمشرع السنوات السبع للتنمية يدعو إلى أن يتحقق في النهاية تنظيم اشتراكي للاقتصاد عن طريق الاستثمار الحكومي « الإنتاجي » وذلك « إلى أن تكون الدولة مهيمنة على النصيب الغالب من الاقتصاد في نهاية الفترة الانتقالية ( ٢٠ سنة ) » ( ص ٢ ) . وهناك الآن كادر عام من المشروعات الحكومية في قطاعات المصارف ، الصناعة التحويلية ، الإنشاء ، الزراعة ، صيد الأسماك ، الغابات ، التعدين والقوة الكهربائية . وقد حقق بعضها ربها الآن . انظر أيضاً مختلف الاشارات الواردة فيما بعد ، إلى خطاب تكروما في ١١ مارس ١٩٦٤ وهو يقدم المشروع إلى البرلمان .

●● نيويرى « أوجاما » . كان الحق في الأرض كامناً فيما مضى في الزعيم الذي يحتفل بها نيابة عن القوم ويوزعها طبقاً للحاجة . والآن فالحق هو للدولة ، وتقوم السلطات المحلية بالوظيفة التي كان يضطلع بها الزعيم . ومنح حقوق حيازة للأفراد مسموح به ويتطلب أداء إيجار للدولة .

ترسم صورة دور هام تضطلع به التعاونيات الزراعية ، لا في تنجانيقا فحسب بل وفي البلاد الثلاثة الأخرى . لقد قررت غانة في ١٩٦٢ - ٦٣ تجربة مزارع الدولة ، وتوجد منها الآن حوالى مائة مزرعة يشرف السوفيت على أربع منها (١٦) .

وأخيراً قد نلاحظ تناقضا معينا في اتجاهات القادة الاشتراكيين الأفريقيين إزاء العمل . فمن جهة تعتبر نقابات العمال طليعة الاشتراكية ، ومن جهة أخرى يعتبر من المشكلات إتجاه العمال إلى التشديد على مصالحهم الاقتصادية الضيقة . ففي غينيا وغانة عوملت بعنف الاضرابات التي كان الدافع عليها إقتصاديا أو التي كانت ( كما أدعى أحيانا ) تحركها دوافع سياسية تحت تأثير خارجي ، واتخذت إجراءات تأديبية مماثلة ضد زعيم تمابى بتجانيقا في أوائل أيام الجمهورية (١٧) . ويبحث سنجور النقابات على أن تكون أكثر اندماجا في الإطار القومى (١٨) ، كما أن نيوريرى الذى ربما يدرك أن الحركة العمالية المنظمة أقدر بوجه خاص على كسب مزايا إقتصادية، يدعو الأجراء، فضلا عن الفلاحين والطلبة والقادة ، « كلهم » ، إلى أن يتأكدوا « ألا يضيع الاتجاه الاشتراكي للفكر عن طريق مغريات الكسب الشخصي . . . أو عن طريق ما يغرى بالنظر إلى خير الجماعة كلها على أنه . . . ثانوى . . . بالنسبة إلى مصالح مجموعتنا المعينة » (١٩) وفي فبراير من عام ١٩٦٤ وفي أعقاب محاولة فاشلة في نوفمبر ١٩٦٣ لادماج «العمل والحكومة» تكون « اتحاد قومى » تحت الرعاية الرسمية (٢٠) .

من السابق للأوان جداً عن طريق فحص السياسات والانجازات ، أن نعين مبلغ ما يمكن من المادة الاشتراكية وراء بلاغة القادة الاشتراكيين الأفريقيين . أما أن هناك بعضاً منها وبخاصة في غينيا وغانه ، فأمر لا يمكن أن يكون موضع شك كثير . ولكن الكثير من السياسات التي انتهجت ليست إشتراكية بصورة

مميزة ، وليس في الامكان التنبؤ بآن الطرق التي جرى السير فيها سوف تؤدي في مجموعها بآثار كيد إلى صورة المجتمع تعتبر عموماً إشترائية النابع .

ليس معنى هذا أن نقول أن البلاغة الإشتراكية غير ذات معنى أو عقيمة . فمن الحاجات الكبرى التي تستشعرها البلاد الآخذة في الانتقال إلى العصر الحديث . التضامن ، أي الاحساس بالجماعة وما يترتب عليه من استعداد لإخضاع المصالح الخاصة لمصالح المجتمع ككل . أن القومية وبنت غمتها الجامعة الإفريقية . تساعدان على خلق التضامن ، ولكنه تضامن من نوع متخصص ومحدود ، أو غامض ومبهم . هذا من جهة . ومن جهة أخرى فالإحساس بالجماعة الذي تنميه البلاغة الإشتراكية . يتصل على وجه التخصيص بحاجات البلاد الآخذة بأسباب النمو .

والإشتراكية إذ تركز الاهتمام على العلاقات الاقتصادية ، وعلاقات الناس بثروة . وعلاقة الإنسان بالإنسان في احتوى الاقتصادى ، لديها الكثير مما تقوله والذي يعظم الظن بأنه ذو أهمية بالنسبة إلى عمليات التنمية الاقتصادية . إن عمليات التنمية هي بمعنى أساسي عوامل تؤدي إلى الانقسام ، وتتضمن تمييزاً وظيفياً وبنائياً من النوع الذي أوجزت وصفه عبارة آدم سميث بأنه تقسيم العمل . وبذلك ، ولهذا السبب ، هناك اتجاه إلى ما دعاه ماركس العزل . وإلى ما يتطابق معه من الحاجة إلى تطور أجهزة تعمل على تحقيق الاندماج والتكامل ( ٢١ ) . من الصعب القول بمدى عظم الحاجة وأعظم وسيلة فعالية لمواجهتها . ولست أعتقد أن أحداً حاول التعرف على التأثير الكمي الناجم من العزل وقياسه . أو التأثير الناجم من مختلف ضروب العلاج التي ابتدعها الناس لتحقيق الاندماج والتكامل ( مثل النقابات العمالية ) . والواقع أن أمثال هذه الاعتبارات هي موضع التجاهل في النظرية الاقتصادية التقليدية حيث يبدو العمل كسلعة يمكن التصرف فيها بحرية ، أي مجرد أداة في أيدي المديرين والمنظمين ممن تحركهم دوافع



( مناسبة ) ، ويجب احترام حاجتهم إلى الربح بوصفه حافزاً على الاضطلاع بوظيفتهم ، وهو الاحترام الذي لا بد منه إذا أريد للنمو أن يواصل سيره ، ولكن أساسيتهم ليست موضع الخلاف . لكن البديهة واحترام البشر يوحيان بأنه يجب أيضاً احترام الدوافع التي تحرك العمل ، وأن يوجه الاهتمام إلى العامل باعتباره شخصاً . وبخلاف هذا فإن إستخدامه لتلك الاداة التي يلجأ إليها باعتبارها الحل الأخير ، وهي الامتناع عن بذل الجهد ، قد يكون له تأثير هام على الانتاجية وهو ما يفترض أنه فعله في الكثير من المواقف . إن الاشتراكية بما تضعه من تأكيد على حاجات الانسان أكثر منه على حقوق الملكية ، وما تضعه من تأكيد على التعاون بدلاً من المنافسة ، لى دعوة إنسانية يأمل دعيتها أنها سوف تحدد من ميل العمل إلى الانغماس في المواجهة .

أما أن هذا هو الأمل الذي يساور القادة الاشتراكيين الأفريقيين فواضح من الكثير من تصريحاتهم ( أنظر مثلاً الفصل الذي كتبه وليم هـ . فريدلاند في هذا المجلد ) . ويجرى الظن بأنه إذا زودت الجماهير بأحاسيس المشاركة في جهد يبذل لتجديد الاقتصاد من أجل الخير المشترك ، فإن الاشتراكية سوف تحارب الإحساس الذي عالياً ما يساور العمال في المجتمعات القائمة على المشروع الحر ، بأنهم موضع الاستغلال لمنفعة الغير . إن الصفوات الأفريقية وهى على بينة من مظاهر التصنيع الأقل مذاقاً ، فى أوربا والولايات المتحدة ، والتي برزت هى نفسها من مجتمع تقليدى أعد بنيانه بقصد الإبقاء على العلاقات الانسانية وتجميدها أكثر مما أعد لتوجيه البيئة من أجل زيادة الانتاج ، هذه الصفوات تدرك ما تنطوى عليه المنافسة بوصفها عاملاً منظماً للنشاط الاقتصادى ، من اتجاهات إلى إحداث الانقسام ، وراحت تبحث عن الوسائل التى تخفف من الصراعات بين المصالح حول التوزيع .

أن اهتمام الاشتراكية الأولى بهذه المشكلة ، وقدرتها الكافية على تعبئة الجهد التعاوني ، تقول إنه لهدين النسبين تماماً تمت استجابة واسعة في البيئة الأفريقية المناسبة لها . ومع هذا ، فإن المغالاة في وضع التأكيد على الواقع الاشتراكي أكثر من وضعه على البلاغة ، قد يؤخر التنمية على الأقل لفترة من الزمن ، وذلك عن طريق إبعاد المنظمين . فإذا أريد من هؤلاء أن يؤدوا وظيفتهم أداء فعالاً ، فلا يمكن مواجهة القطاع الخاص بالتأميم المبكر . كذلك لا يمكن تحويل رؤساء المشروعات الخاصة الصغيرة تحويلاً بالجملة إلى مديري مشروعات حكومية كبيرة تفرض سلطانها ولا تسيرها الاعتبارات الشخصية . وهكذا فللبلاغة بعض المزايا في الواقع خلال فترة الانتقال . أجل ، إن للبلاغة الاشتراكية نوعاً من الحقيقة خاصاً بها ، نظراً لأنها قد تمهد الطريق إلى التنمية الاقتصادية بينما تشير إلى الطريق المؤدى إلى الاشتراكية في نهاية الأمر (٢٣) .

ولذلك حتى إذا كانت البلاغة الاشتراكية لا تشكل مقدمة لإقامة تنظيم اشتراكي للمجتمع ، فإنها قد تقدم مساهمة هامة في تحقيق التجديد . ولذلك يجب تفسير الاشتراكية في أفريقية على أنها ، على الأقل بصفة جزئية ، جهداً في كسب التأييد لسياسات تدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية قدماً ، سواء كانت هذه السياسات تعمل أو لا تعمل على إضفاء التنظيم الاشتراكي باطراد على عمليات الإنتاج والتوزيع .

### عقبات في طريق تحقيق الاشتراكية :

أما الطرق التي سوف يجرى السير فيها ، وإلى أين تؤدي ، فلا تتوقف إلا بصفة جزئية على التصورات والسياسات التي جرى بحثها حتى الآن . إن النتيجة سوف تتوقف إلى حد بالغ على الظروف التي ورثها البلاد وبخاصة درجة تأصل

الأشكال التجارية وغيرها التي اتخذها المشروع الوطني خلال العصر الاستعماري . بل ويمكن القول إلى حد أكبر أن النتيجة سوف تعينها قوى جديدة تولدها عمليات النمو والتميه خلال العقود الكثيرة الأولى من عهد الاستقلال . فبرغم الاختلافات في الظروف المبدئية ، سوف تواجه هذه القوى الحيوية جميع البلاد الاشتراكية الأفريقية بعدد من الصراعات والمشكلات المشابهة إلى حد بعيد ، يحتمل أن يكون لها تأثير بالغ على نجاح هذه البلاد في خلق تنظيم اشتراكي للنشاط الاقتصادي . سوف أناقش أربعة من هذه المجالات التي يحتمل أن يحدث فيها الصراع ، وهي المجالات التي تدور حول رأس المال والمشروع الخاصين الأجنيين ، ورأس المال والمشروع الخاصين الوطنيين وقابات العمال ، والزراعة .

وقبل أن نتحدث عن مجالات المشكلات الأربعة هذه من المهم أن ندرك أن الصراع في كل حالة ينبثق من الاختلاف بين المنطق الكامن في شكل اشتراكي حقا من المجتمع ، توحى تصريحات القادة بأنه مرغوب فيه ، وبين المنطق الذي تعمل وفقا له المجموعات الاقتصادية في المجتمعات التي تقوم على المشروع الخاص . إن الاشتراكية في صورتها الفكرية المثالية شكل تعاووني ترى فيه وظائف الأفراد والمجموعات تسهم إسهاماً مباشراً في رفاهية الجميع ، ولا تسهم في تحقيق الرفاهية الخاصة إلا بشكل غير مباشر — وليس العكس كما هو الشأن في ظل المشروع الخاص التنافسي . فالأخير ، برغم ما يتعرض له من عثرات ، يكفي من يتدعون النشاطات الاقتصادية والمستحدثات ، عن طريق منحهم نصيباً من الزيادة الناتجة في الإنتاج ، يتحدد بصورة تنافسية بوجه عام ، كما يفترض المشروع الخاص أن المجتمع ككل يستفيد لأن هذا النصيب لن يستفد الزيادة . وتفترض الاشتراكية أنه إذا كان الكل يسعون إلى تحقيق الخير للجميع ، بدلاً من تحقيق رفاهيتهم الخاصة فإن المنافع الناتجة إذا قسمت وفق



المبادئ القائمة على المساواة بدرجة أكثر أو أقل ، سوف تكفي للبحث على مواصلة الجهد الإنتاجي . وبهذا ففي الاشتراكية كما يجري تصورهما ، لا وجود لصراع بين المصالح الاقتصادية ، أو تضال تنافسي يشنه إنسان ضد إنسان أو قطاع ضد آخر . قد توجد مشكلات ، ولكنها مع هذا تنشأ عن سبب يختلف عن انتافس الاقتصادى الراسخ . فالمجتمع متكامل من الناحية الاقتصادية إذا شئنا استخدام تعبير محبب إلى النفوس ، أى أنه نظام تعاؤنى مخلو من الطبقات الاقتصادية التى يسود بينها العداء ، وهو شكل النظام الاجتماعى الذى غالباً ما يؤكده القادة الاشتراكيون الأفريقيون أنه الشكل التقليدى للمجتمع الأفريقى وتميز به على الأقل القطاعات الريفية فى بلادهم اليوم ( ٢٣ ) .

فإذا افترضنا أن شكلاً متكاملًا نسبيًا من النظام التعاؤنى هو ما يرغب قادة فرعية الاشتراكية فى خلقه ، وجب التسليم بأن المواصفات البنائية مثل هذا المجتمع ليست محددة بدرجة طيبة . إن الملكية العامة نوسائل الإنتاج هى المعيار التقليدى . ولكن عند ما يتأمل المرء يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتى ، إذا شئنا عقد مقارنة واحدة فقط ، نظهر أن الملكية العامة يمكن أن تتخذ صوراً متباينة . وأكثر من هذا فالاشتراكية لا تعقب التأميم حتماً ، ونزع الملكية ليس بالوسيلة الوحيدة لوضع الملكية الخاصة تحت الرقابة الاجتماعية . وحيث يتعلق الأمر بالزراعة ، جرت تجربة أشكال اشتراكية ، ولكن النجاحات البارزة كانت قليلة ويعتبر مشروع الجزيرة من الأمثلة النادرة ، ولذلك لا يدل الطابع الاشتراكي أوحى الماركسي ، على شكل معين من التنظيم الاجتماعى يتجه نحوه ، وعلى كل مجموعة من القادة أن تصارع هذه المشكلة وفق شروطها . وبقدر ما لم يتم هذا فسوف يكون هناك إجماع إلى الحديث عن أهداف عريضة مثل التكامل ، وإلى التشديد على تقادى أخطاء الغير فنجد ضياء مثلاً يؤكد أن تنمية شئ هو أكثر من مجرد نموه ، وبذلك لا يكفي أن نستبدل صروحاً

عتيقة بصروح تمثل اقتصاداً تجارياً رأسمالياً . . . أو تستبدل . . . تكتيكات بدائية بأخرى متقدمة . فمن الضروري بالنسبة إلى التعديلات التي تتناول البيان . . . أن تترجم إلى تكامل حقيقى بين الاقتصاد القومى ومختلف صفوف السكان» ( ٢٤ ) . وتعبر كتابات نيويرى وسنجور وغيرهما عن مشاعر مشابهة .

ولكن التطلع إلى يوتوبيا شيء ، وإعداد برنامج مناسب للرحلة شيء آخر تماماً . ففي العرض الخاص الذى قدمناه عن المعالم الرئيسية للسياسة الاقتصادية ، رأينا أن رأس المال الخاص ، من أجنبى ووطنى ، يتعين أن يكون موضع القبول ، بل والترحيب والتشجيع . كذلك يجرى إرساء قواعد القطاعين العام والمختلط ، وتتخذ التدابير على الأقل فى غانا وغينيا وتبانيا ، للمشاركة بين رأس المال العام ورأس المال الخاص فى صناعات معينة : ولاحظنا أيضاً أن ثمة موافقة على قيام النقابات العمالية . وشاهدنا أنه يراد إدامة زراعة الفلاحين وربما أيضاً الحياة الجماعية للأرض ، بينما يجرى تجديد التكنولوجيا وإضفاء العنصر التجارى على الإنتاج والتوزيع بالمساعدة - كقاعدة - من جانب التعاونيات . إن السؤال ينصب على ما إذا كانت الأنظمة التى سوف تتشكل فى ظل التوجيه من جانب هذه السياسات ، تسفر عن مجتمعات تتفق مع الصورة الاشتراكية بأى معنى جوهرى له مغزاه .

وحتى إذا اعترفنا بأن الاشتراكية فى أفريقية غالباً ما تعنى « المجتمع المختلط » ، فثمة مجال واسع للتباين فى المزيج ، ومن التهور أن نحاول فى الورطة الحالية التنبؤ بالمزيج النهائى . وبوجه خاص لن يكون ثمة مبرر للافتراض بأن وضع بطاقة اشتراكية يكفى لتعيين النتيجة مسبقاً . وفى الفقرات التالية سوف أعرض بعض الأفكار المتعلقة بالعقبات التى يحتمل مواجهتها ، مع إدراكى

في الوقت نفسه أنتى إذ أفل هذا قد أبلغ في المشكلات وأقل من قوة القوى التي تشجع التنمية وفق الخطوط الاشتراكية ، وهي قوى سياسية إلى حد كبير وبالتالي يمكن أن تكون لها أهمية تتخطى غيرها . ربما لا يلزم القول بأنى لا أعنى بغير المؤثرات الداخلية ، وبذا أتجنب التورط في الآثار الناجمة من السباق بين الشرق والغرب على كسب ولاء الأفريقيين ، وإن كانت هذه قد تصبح عاملاً محددًا لمستقبل أفريقية .

نبحث أولاً حالة المشروع الخاص ورأس المال الخاص المحلى والأجنبي كليهما . لا يكاد يستطيع المرء أن يشك في صحة الحكم على وجود حاجة إليهما إذا ريد تحقيق معدلات مناسبة للنمو الاقتصادي . ولكن الاشتراكيين التقليديين ، سواء كانوا ماركسيين أم لا يكونوا ، يرون تبايناً بين هذا التنازل للرأسمالية وبين هدف التنمية وفق خطوط اشتراكية : ومن جهة أخرى يبدو أن للاشتراكيين الأفريقيين وجهة نظر مختلفة . فسنجور يشير إلى ما يدعوه شيئاً « شيبيا » بتناقض ، ولكنه « سطحي فقط » على ما يؤكد ويمكن فضه ، إن كان له وجود حقاً (٢٥) . غير أنه لا يفسر هذه الأحكام المبنية على التفاؤل ولا يبررها . ونكروما أكثر وضوحاً وصراحة ، ففي خطاب ألقاه في حفل عشاء أقيم لرجال الأعمال في أوائل عام ١٩٦٣ . عبر عن الاعتقاد بأن « أفكارنا عن الاشتراكية يمكن أن تتعايش مع المشروع الخاص » ، ولكنه شدد على المشكلة المتعلقة بكيفية السماح باستثمار رأس المال الخاص مع المحافظة في الوقت نفسه على قدر كاف من الرقابة لمنع الاستغلال الذي لا موجب له « والمحافظة على » النزاهة والسيادة دون شل الروابط الاقتصادية أو السياسية بأي بلد أو كتلة أو نظام » (٢٦) .

إن أحاول استعراض الحجج المؤيدة أو المعارضة بشأن اتفاق الملكية الخاصة



مع مختلف مفاهيم الاشتراكية ، لأن مثل هذه المحاولة سوف تنعوص بنا في مياه عميقة رسمت مواقعها بصورة ناقصة ، ولكني أود أن ألاحظ متناقضين يمكن أن ينشأ ، أولهما أن تنمية المشروع الخاص الأجنبي قد تمثل بالنسبة إلى تحقيق الأهداف الاشتراكية تهديداً هو دون ما تشكله بالنسبة إليها تنمية المشروع المحلي ، وثانيهما أن سياسة أفارقة africanization المشروعات الأجنبية وإن كانت مهمة بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية ، قد تكون عائقاً أكثر منها عوناً لتطور الاشتراكية .

وينشأ التناقض الأول من نقد أساسي موجه إلى المشروعات الأجنبية كما كانت تعمل في المجتمعات السابقة على المجتمعات الحديثة ، من ناحية أنها غالباً ما تميل إلى أن يكون اتجاهها إلى الخارج أكثر منه إلى الداخل ، وبذلك تشكل بؤراً اقتصادية واجتماعية أجنبية في داخل الاقتصاد . وهذه طريقة أخرى للقول بأن المشروعات الأجنبية أخفقت في الاندماج الوثيق في بنية المجتمع المضيف . وبقدر ما يظل الحال على ما كان عليه ، وهو ما قد يكون بوجه خاص في الصناعات الاستخراجية التي لها أهمية رئيسية في أفريقية ، فسوف يكون هناك القليلون من رجال الأعمال أو السياسيين الوطنيين ، إن كان لهم وجود ، في العقد التالي ممن ارتفعوا إلى مدارج الثراء على قنات المشروع الأجنبي ، والذين بالتالي قد ينهضون للدفاع عنه ضد التأميم في نهاية الأمر . إلى هذا الحد ، سوف يكون الطريق إلى الاشتراكية أسهل . وهذا يفترض أيضاً وجود عدد قليل من الرأسماليين وملأك الأراضي المحليين الأثرياء الذين يمارسون سلطة سياسية ونفوذاً سياسياً مهماً . فلو وجدت مجموعة كهذه أو سمح لها بالنشوء ، فقد يصوغ المديرون الأجانب الذين مآلهم الزوال ، صلات اجتماعية واقتصادية فعالة بين المشروعات الأجنبية والمشروعات التي تمثل السلطة المحلية ، وغالباً ما يحدث

هذا في أمريكا اللاتينية ويفسر بصفة جزئية صعوبة إحداث التغيير الاجتماعي هناك. لكن النمط لا يكاد أن يكون قد ظهر في أفريقية على الإطلاق، ومن المؤكد أن تتخذ البلاد الاشتراكية الأفريقية الحيطه دونه. مثال ذلك أنه في الخطاب الذي ألقاه نكروما في ١١ مارس من عام ١٩٦٤، قال إن الغانيين لن يسمح لهم بشراء الأسهم في المشروعات المملوكة للأجانب، وبهذا يمكن لرأس المال الأجنبي أن يمارس نشاطه في هذه البلاد دون أن يخلق طبقة أو مجموعة محلية لها مصلحة راسخة في إدامة الملكية الأجنبية.

ليس هذا صحيحا بالنسبة إلى رأس المال والمشروع الخاصين المحليين، لأنهم بحكم تعريفهما، لا يستطيعان أن يقدموا مساهمة جوهرية في النمو الاقتصادي دون أن يخلقوا مجموعة أو طبقة ذات مصلحة راسخة في الإبقاء على امتيازاتها. وفضلا عن هذا، وكما سبق أن لاحظنا، فشل هذه الطبقة قد تتحالف مع المشروع الأجنبي. أما أن قطاعا خاصا وطنيا يمكن تنظيمه على النهج الاشتراكي في نهاية الأمر. وكيف يتم هذا الأمر إن حدث، فمسألة تتطلب قدراً بالغاً من إعمال الفكر ومن المهاره السياسية. إن المبالغة في التطبيق الاشتراكي الآن لا تشجع تقديم هذه المعونة للنمو، كما أن المبالغة في انتهاج سياسة الحرية الاقتصادية (الاقتصاد المرسل) تجعل التحويل الاشتراكي أمراً عسيراً في النهاية. ومرة أخرى تقول إن غانا على بينة من المسئلة، ففي خطاب نكروما الذي سلفت الإشارة إليه، قال إن التقدم نحو الاشتراكية سوف يرفقه تشجيع الرأسمالية الغانية. إلا أنه اعترف بأن ضروب المبادأة من جانب صغار المنظمين مفيدة. ولذا وعد بتشجيعهم، ولكن مع فرض القيود على حجم مشروعاتهم، وأشار على وجه التخصيص إلى أن «المشروعات الغانية... المبنية على طراز... الاستغلال الاستعماري» لن تتاح لها فرص الحصول على الائتمان المصرفي.

والتناقص الثاني نتيجة مترتبة على الأول ، ذلك أنه إذا تمت أفرقة المستويات العليا في المشروعات الأجنبية ، فقد يخلق هذا مجموعة أو طبقة قادرة ومتعالة لها مصلحة راسخة معادية للاشتراكية . إن إرجاء الأفرقة استناداً إلى هذا السبب ، أمر لا يمكن التفكير فيه ، وبهذا فإن المشكلة تتمثل في أفرقة المشروع الأجنبي دون خلق طبقة من المديرين ذات اتجاه رأسمالي . فإذا تمكنت البلاد الاشتراكية الأفريقية من التخلص من هذا ، وهو أمر مشكوك فيه بالتأكيد ، فقد يؤدي بها إلى الإصرار على اشتراك الحكومة في جميع المشروعات التي تدبر بوجودها إلى المبادرة الأجنبية الخاصة . وبهذه الطريقة قد يحدث أن يعود الموظفون الأفريقيون على النظر إلى أنفسهم باعتبارهم ممثلي الصالح العام وخداما للدولة ، وبالتالي يصبحون أكثر استجابة للتأميم في النهاية ، مما لو كانوا لم يعرفوا سوى تجربة العمل لشركة خاصة تماماً .

وتقابات العمال أيضاً تخلق ورطة . فبرغم أن النقابات في البلاد التي تتناولها بالبحث والنظر ، غالباً ما تولاهها قادة ذوو اتجاه ماركسي ، وأن هؤلاء القادة كانوا في العصر الاستعماري يرون فيها أدوات لإحداث التغيير السياسي ، إلا أن الأساس الذي كانوا يبنون عليه دعوتهم بشأن الانضمام إلى النقابات كان اقتصادياً أكثر منه سياسياً . والآن وقد تم الفوز بالاستقلال ، وسارت البلاد التي هي موضع البحث ، في اتجاه اشتراكي ، أخذ القادة من ذوي التفكير السياسي ينظرون إلى النقابات كأداة تساعد على تنمية الاشتراكية . ولكن الأكثر احتمالاً أن تفكير الأعضاء العاديين ينصب على رفع الأجور وتحسين ظروف العمل ، وأن يستشعروا القلق من الدعوات التي تطالبهم بتضحية مصلحة جماعتهم من أجل رفاهية الكل المزعومة وربما يصلق هذا بوجه خاص في البلاد التي كانت من قبل خاضعة لبريطانيا ،



حيث كانت وظيفة النقابات المتصلة بأسباب العيش ، موضع الاحترام بينما لم تكن الوظيفة السياسية كذلك\* .

وتمت نقاط معينة يمكن إبدائها بصدد تقييم أهمية هذا الصراع الذي يحتمل أن ينشأ . فوُلّا جرت العادة على النظر إلى نقابات العمال بأنه ليست لها وظيفة في المجتمعات 'خالية من ضروب العداء الطبقي' . وثانياً ، ففي مجتمع يحاول النمو والتنمية وفق الخطوط الاشتراكية ، تستطيع النقابات ذات الاتجاه السياسي أن تلعب دوراً هاماً في بث النظام في صفوف القوة العاملة ، وبخاصة في كبح جماح المطالب المتعلقة برفع الأجور ، وفي تنمية اتجاهات إيجابية إزاء العمل . ومع هذا نقول من ناحية ثالثة إن نفس وجود النقابات هو دعوة لأعضائها كي يستخدموها أدوات لا تتزاع مكاسب إقتصادية من مجتمع يقاومها . ولذلك فهناك رابعاً اتجاه قائم دائماً من جانب الأعضاء العاديين إلى إعتبار الحركة العمالية أداة للمساومات الاقتصادية وبخاصة إذا سمح للمشروع الخاص بالوجود والتوسع . هذا باختصار هو السبب الذي من أجله اتخذت غينيا وغانة خطوات قوية لمنع الاضطرابات

---

(\*) كانت النقابات الفرنسية والنقابات في أوروبا الغربية ، تميل الى أن تكون تنظيمًا سياسيًا أكثر منها وحدات للمساومة . ولكن اليوت برج ( « إفريقيا الغربية الفرنسية » ، في كتاب « العمل والتنمية الاقتصادية » الذي اشرف على تحريره و . جانسون « نيويورك ، وايلي ، ١٩٥٩ » ، ص ٢٢٢ ) يقول عن إفريقيا الغربية الفرنسية في الخمسينات من القرن الحالي « الواقع ان الحركة النقابية كانت بمعنى اساسي ، عملية واصلاحية الاتجاه . ان اتجاهها هو نحو تحسين مستويات الاجور وظروف العمل الافريقية في داخل اطار النظام الاقتصادي والسياسي السائد .. ان الحركة العمالية تظل في اساسها نقابية عمالية كما يستخدم الفرنسيون هذا الاصطلاح اكثر منها سينديكالية » .

(\*) انظر الفصل الاول حيث نوقشت هذه النقطة ، وحيث تجد وجهة نظر غير صحيحة .

والتشديد على الوظيفة السياسية التي تهض بها النقابات ، وهو السبب الذي من أجله طلب القادة الآخرون من العمال أن يعتدلوا في مطالبهم . وإزاء الافتقار إلى تدابير مضادة بارعة فإن مستقبل الصراع بين الحركة العمالية والحكومات الاشتراكية يبدو طبيعياً تماماً شأن مستقبل التجانس بين الطرفين ، خاصة إذا كانت المصالح الأجنبية ذات القوة الساحقة تفرض نفوذها على النقابات الأفريقية (٢٧) . ويبدو أن غانا تدرك هذه الامكانية واتخذت خطوات للتقليل من احتمال الصراع\* .

وأخيراً لنبحث أمر الزراعة . هناك كما أوحينا شعورين بعض الاشتراكيين الأفريقيين على الأقل بأنهم نظراً للتنظيم الجماعي الذي تسير عليه الزراعة الأفريقية فإنها في جوهرها ذات طابع اشتراكي\* . ولذلك فكل ما يتعين عمله هو إقامة البناء على هذا الأساس . ولما كان الفلاحون هم أكثر أرباب الحرف عدداً فيبدو أن هذا يستتبع أن تكون الاشتراكية هي الشكل المقدر للمجتمع في أفريقيا . إن سنجور يدعو الزراعة « قطاعاً اشتراكياً الاتجاه » كما لو كانت هذه حقيقة واضحة لا تتطلب تفسيراً . وإذا يشير نيوريري إلى حيازة الأرض يقول « يجب ... أن نسترجع اتجاهنا الفكري السابق — أي تقليدنا عن الاشتراكية الأفريقية » (٢٨) .

---

(\*) من بين هذه الخطوات ادماج مؤتمر النقابات في حزب مؤتمر الشعب ، وفصل المؤتمر عن التجمعات العمالية العالية ، وربطه باتحاد انتقابات الأفريقي ، وإعلان تكروما . « ١١ مارس ١٩٦٤ » أن « إدارة أعمال » سوف تجري محاولتها في عدة مشروعات حكومية ، والمفروض أن الفرض من هذا أن تكون للعمال مصلحة ملموسة في الاشتراكية .

(\*) الفصل الثاني يعارض هذه الفكرة بطريقة تنطوي على طابع الاقتناع .

إلا أن الحقيقة هي أن القطاع الزراعي كان شديد المقاومة لنظام التجميع في كل بلد حاول تطبيقه . وبرغم أن القرية الروسية كان فيها شكل من أشكال التنظيم الجماعي وهو « المير » MIR ، إلا أن الاتحاد السوفيتي لم يحاول أن يبنى على هذه القاعدة المفككة نوعاً (٢٩) ، وتحول إلى التجميع ومنذ ذلك الحين وهو يعاني مشكلة تتعلق بالانتاجية الزراعية ( وإن كان بعض السبب في هذا راجعاً إلى انحطاط شأن الربط بين التربة والمناخ ) . ولقد سمحت بولندا ويوغوسلافيا حتى الآن بزراعة الفلاحين الخاصة أن تظل الشكل السائد من التنظيم الريفي إذ لم تمكننا من ابتداء بديل اشتراكي تعلمان وقتاً له أو لم تكونا براغبتين في تحمل الأخطار السياسية المترتبة على إدخال هذا البديل بصورة شاملة ( وإن كانت الأرض في يوغوسلافيا تؤخذ ببطء وتضم إلى مزارع الدولة والتعاونيات كلما غادر الفلاحون الأرض سعياً وراء العمل في الأماكن الحضرية ) . (٣٠) .

ويحسن بالبلاد الأفريقية التي ترغب في أن تصبح إشتراكية ، أن تتأمل هذه التجارب وأن تبحث ما إذا كان من المحتمل في الحقيقة أن تؤدي إلى إدخال التجديد على الزراعة وإضفاء الطابع التجاري عليها ( أ ) مع الإبقاء في الوقت نفسه على نظام من حيازة الأرض هو جماعي بأي معنى له مغزى ، و ( ب ) بدون خلق طبقة من ذوي الميول الفردية الاقتصادية ممن يختلف تفكيرهم عن الاشتراكيين ولا يعتقدون في الاشتراكية . دعوني أشير إلى السبيين الرئيسيين للصعوبة التي أتخيلها . فأولاً يبدو من غير المحتمل أن الإدارة السليمة للأرض والتي في ظلها يمكن ضبط عملية التحات والتقليل منها إلى الحد الأدنى وتجنب إستفاد التربة وإدخال تحسينات دائمة في الظروف التي تتطلبها بوجه خاص والقائمة عموماً في أفريقية — أقول إن هذه الإدارة سوف تصبح المعيار في ظل النظم الأفريقية التقليدية لحيازة الأرض . ونستطيع الاقتراض بأن في الإمكان ابتداء تعديلات



لنظم التقليدية ، ربما في ظل نظام تنجانيا للتعاونيات والقرى التي يجري إنشاؤها —  
وهي تعديلات سوف تؤدي إلى إدارة الأرض إدارة سليمة مع الاحتفاظ بالمفهوم  
الذي يرى أن يحتفظ بها في نهاية الأمر بصورة مشتركة من أجل منفعة الجميع .  
ولكن لن يكون من السهل وضع أمثال هذه الإصلاحات أو إدخالها ويحتمل  
أن تقوضها باستمرار القوى الممثلة في إضفاء الطابع التجاري وفي المصلحة الفردية .  
إن التعاونيات ينظر إليها على أنها ترياق ضد هذه القوى ولكن الثقة في هذه  
الوسيلة يمكن أن يثبت أنها في غير محلها . فتشغيل مزرعة تعاونية والطريقة التي  
تخدم بها أعضائها غالباً ما يكون شبيهاً بإدارة شركة خاصة أو شركة مساهمة  
بحيث لا تشكل خطوة نحو الاشتراكية أو ضماناً لها (٣١) . إن قرار غانة باتخاذ  
الخطوة الأكثر راديكالية من ناحية إنشاء المزارع الحكومية بالإضافة إلى  
التعاونيات ، لأنه يدل على رغبة في إحداث تحول شامل في بنیان القطاع الزراعي  
في نهاية الأمر ، هذا القرار سوف يكون موضع المراقبة والملاحظة .

### خاتمة :

كانت النظرية التي يتضمنها هذا البحث هي أن الطريق إلى الاشتراكية في  
أفريقيا ليس محدداً بشكل واضح ، ولعل لهذا السبب مليء بالعقبات . وباستثناء  
واحد أو اثنين مثل غانة وربما غينيا ، يظهر أن السياسات التي انتهجت أكثرهما  
بدفع التنمية الاقتصادية منها بدفع الاشتراكية قدما . ربما يكون هذا أسلوباً  
براجماتياً وواقعياً . فالموارد من المواهب البشرية ، ومن رأس المال الذي صنعه  
الإنسان ومن الثروات الطبيعية ، لا تجعل في إمكان البلاد الاشتراكية إقامة  
صروح اشتراكية كاملة على الأسس التي خلفتها الحكومات الاستعمارية . كذلك  
هي لا تستطيع التخلي عن المعونة الأجنبية إذا رغبت في تحقيق النمو . ولكن

المعونة من الغرب ، وإن كانت موضع الحشية أحيانا ، قد تتطلب من هذه البلاد أن تخفف من حدة اشتراكيتها ، بل وبأكثر مما تقضى الظروف الداخلية\* .  
إن البديل عنها هو قصر الاعتماد على المعونة من المجال السوفيتي أو على الصين الشيوعية ، ولكن يظهر أنها تعتبر هذا الأمر غير مناسب لأسباب أخرى .

في ظل هذه الظروف ومع إدراكنا لما يمكن أن تسهم به البلاغة الاشتراكية في التنمية الاقتصادية ، قد ندرك أيضا أن السياسات التي سوف تتبع خلال العقد التالي أو العقدین التاليين ، لا يحتمل أن تكون اشتراكية الاتجاه بصورة خاصة . ولكن السياسات غير الاشتراكية ، قد تشجع قوى معادية للاشتراكية بشكل إيجابي ، ولذلك يبدو في الإمكان أن البلاد ذات التفكير الاشتراكي سوف تبتدع أشكالاً اجتماعية في النهاية تختلف تماماً عن الصور المثالية التي توجه زعماءها في الوقت الحاضر . فقد دال أهل تنجانيقا مثلاً ، على أنهم لا يريدون خلق طبقة وسطى أفريقية ، ولكنهم يريدون بدلاً من هذا أن يعملوا من أجل إقامة مجتمع لا طبقي ، والذي قد يغفلون عنه أن قوى التجريد وبخاصة تقسيم العمل تيل إلى خلق مجموعات أو طبقات منافسة لها موارد من الدخل مختلفة ، ومصالح اقتصادية مختلفة ، وأنه إذا أريد تجنب نشوء العداوات الطبقية فإن الأمر يحتاج

---

(\*) مثال ذلك : « قيل ان السياسة هي لغة الاولويات ، وبذلك فالقرار بشأن مساعدة مشروع في مجال بدلا من مساعدته في مجال آخر هو قرار سياسي . وغالبا ما يؤثر في نطاق بأكمله من الخطط الاقتصادية والاجتماعية . ما من بلد متخلف يشكو في الواقع من هذا . . ولكن أحيانا يكون لطراز المعونة أو شروطها محتوى ذو صفة أيديولوجية أكبر . . وبسبب كوننا ننوِّع من الوكالات الدولية الافتراض هذه الأنواع من الشروط فإننا نفضل أن نحصل على المعونة لنا عن طريقها حيثما يكون ذلك في الامكان .  
(Julius Nyerere, "Mc Dougall Lecture-F.A.O" [mimeo] November 18, 1963).

إلى تدابير قوية . عندما يقول نيوريرى مثلاً « إن أفريقيا حسنة الحظ من حيث أنه لا يزال فوق أرض هذه القارة شكل من تنظيم المجتمع يحل الصراع بين الفرد والمجتمع حلاً أساسياً » (٣٢) ، فإنه يعنى أن هذه الحالة المبدئية ( إن كان لا يزال لها ثمة وجود حقاً ) يمكن إدامتها فى أثناء النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية وبعدها .

قد يكون هذا صحيحاً ، ولكنه إن يكون كذلك إذا كانت الطبقات الاقتصادية الساعية وراء مصالحها مثل الرأسماليين الصناعيين والتجارين ، تتولى تنظيم الحركة العمالية ، وإذا سمح للفلاحين الفرديين بالظهور .

ولقد أحس نكروما بالمشكلة : « أصبح تكوين الحزب متافراً تماماً من الناحية الاجتماعية . وهناك الخطر من أن أهدافنا الاشتراكية قد تحجبها سحب ضروب التيسير والتكيف الانتهازية التى تتبع إزاء العناصر البورجوازية الصغيرة فى صفوفنا والتى لا تستشعر العطف على الأهداف الاجتماعية التى يكرس الحزب نفسه لها ، بل والتى قد تكون أحياناً معادية لها » . (٣٣) وروى بعد ذلك أن نكروما لم ير أى أمل فى غانة لحدوث نمو سريع للرأسمالية المحلية كذلك الذى حدث فى الهند (٣٤) . وربما كان قد بدأ يضع استراتيجية لمقاومتها .

إن النقطة التى أركز عليها هى أنه فى أى مجتمع يرفض النموذج الروسى ولكنه ينجح برغم ذلك ، فى السير باطراد فى طريق التجديد . فإن القوى التى تميل إلى خلق طبقات اقتصادية ذات مصالح متعارضة هى قوى قوية للغاية ، بينما من الصعب رسم وخلق الأجهزة اللازمة لفض هذه الصراعات وتعبئة إحساس بالمصلحة المتبادلة . وإني لأوحى بأن هذه الحالة وما يترتب عليها من نتائج ، سوف تزداد وضوحاً فى جميع البلاد الاشتراكية التى تدعو نفسها اشتراكية ، إن لم



توضع استراتيجيات مضادة، اقتصادية وسياسية، تستبق بشكل فعال خلق مجموعات اقتصادية تسعى إلى ما فيه صالحها ( كما قد يحدث في غانة ) أو أن تطبق الاشتراكية على حساب النمو الاقتصادي ( وهو الأمر الذي ربما حدث في غينيا ) . وفي غير هذين البلدين يبدو أن القدرة على ضغط النشاط الاقتصادي الراهن في داخل قالب اشتراكي محدد تحديداً طيباً ، هي قدرة أقل أو سوف تكون أقل . ورغم ذلك قد تنجح هذه البلاد الاشتراكية الأقل عدوانية ، في خلق مجتمعات تشق طريقاً وسطاً ، وفق الخطوط الاسكندrinaوية . فإذا نجحت بالفعل البلاد الأكثر أو أقل فضالية ، في تحقيق نمو والاشتراكية ، فقد يحكم التاريخ على النتائج بأنها أسمى من النتائج التي تحققت في المجتمعات التي تتبع مادعاه شيسيزا نمطاً براجاتياً للتنمية . ولكن في الإمكان أيضاً أن تصل إلى نفس الغاية تقريباً . الاشتراكية الأفريقية والبراجاتية الأفريقية ، وكلاهما من خلق النصف الثاني من القرن العشرين ونخضعان لقواه .

## الفصل الثالث

# الأصول الاشتراكية لأيدولوجية الجامعة الأفريقية

بقلم  
دورتي نيلكين





« تسعى الجامعة الأفريقية إلى إقامة حكومة الأفريقيين ، من الأفريقيين والأفريقيين ، كما تسهم اقتصاديا واجتماعيا في الأهداف الرئيسية للاشتراكية الديمقراطية ، مع إشراف الدولة على وسائل الإنتاج والتوزيع الأساسية . وهي ترمز إلى حرية المواطن في نطاق القانون ، وتؤيد الإعلان الأساسي لحقوق الإنسان ، مع التشديد على الحريات الأربع . وكذلك تسعى الجامعة الأفريقية إلى تحقيق الرسالة الاقتصادية والاجتماعية للشيوعية في ظل نظام سيامي متحرر ، فهناك أخوة قوية من الدم الزنجي بدأت تظهر تدريجيا في أنحاء العالم » .

وقد ظهرت في حركة الجامعة الأفريقية ثلاثة اتجاهات فكرية : الوحدة الأفريقية والقومية السوداء والاشتراكية - انعكاسا للتجربة المشتركة التي عاشها الناطقون الأوائل بلسان الحركة ، فديبوا وجورج بادمور والأفريقيون الذين أسهموا إيجابيا في تطوير الجامعة الأفريقية مروا جميعا - برغم أصولهم التاريخية المتباينة - بتجربة الاغتراب والعيش على هامش الحياة في المجتمع ، وقد لجأ ديبوا وبادمور - الروح الموجهة للحركة - في بداية الأمر إلى الاشتراكية الديمقراطية سعيا وراء حل هذه المشكلة \* .

---

(\*) على عكس ماركوس جارفى Marcus Garvey الذي ساهم في ترويج فكرة الجامعة الأفريقية بطريقة غير مباشرة بآثارته مشاعر الوطنية المتطرفة في نفوس بعض الأفريقيين من أمثال تكتروما ، والذي يوصف أحيانا بأنه من دعاة الجامعة الأفريقية ، فإنه نبذ جميع الحركات الاشتراكية لأنها « متعصبة فطريا ضد العنصر الأسود طالما أن البيض يسيطرون عليها » انظر ص ١٩٦ من كتاب Black Moses, E. A. Cronon (Madison: University of Wisconsin Press, 1962).

وقد نبذ ديبوا حركة « العودة الى أفريقيا » التي تبناها جارفى ووصفها بأنها حركة « طنانة مضیعة للجهد وغير منطقية وتكاد تكون غير مشروعة » وضارة بنشأة الجامعة الأفريقية ، بل ان تكتروما نفسه تخلى عن الجارفية « مذهب جارفى » في آخر الامر ، ولن تناقش هنا مرة أخرى .

بدأ دييوا حياته العملية ، بعد أن أتم تعليمه في هارفارد وبرلين ،  
كأستاذ للدراسات القديمة بجامعة ولبرفورس بأوهايو في عام ١٨٩٤ ،  
ثم انتقل بعد فترة قصيرة إلى جامعة اتلانتا حيث ظل أستاذاً للعلوم الاجتماعية  
حتى عام ١٩١٠ . وقد نبع اهتمامه بالوحدة الأفريقية من اهتمامه بالمشكلة  
العنصرية في الولايات المتحدة ، فأسس في عام ١٩٠٥ حركة نياجارا  
Niagara Movement التي أصبحت في عام ١٩١٠ الرابطة الوطنية لتقدم الملونين  
National Association for the Advancement of Colored People  
(NAACP) ويدعو برنامجها إلى « حرية الكلام والنقد ، وإلغاء جميع الفوارق  
الطائفية القائمة على أساس اللون والعنصر فحسب ، ومنع احتكار أي طبقة أو عنصر ،  
والإيمان بكرامة العمل » وفي عام ١٩١٠ تولى رئاسة تحرير مجلة « الأزمة »  
Crisis الناطقة بلسان الرابطة .

وكان دييوا محافظاً في تعليمه وآرائه خلال الفترة الأولى من حياته ، ولم  
يبدُ في الاتجاه نحو الاشتراكية إلا بعد تأسيس حركة نياجارا ، وقد استقر  
رأيه على هذا الاتجاه في عام ١٩٠٧ كما يبدو من قوله « إن الأمل الكبير الوحيد  
للأمريكيين الزنوج يكمن في الاتجاه الاشتراكي ، فأصدقاؤنا الطبيعيون ليسوا  
الأغنياء ولكنهم الفقراء ، وليسوا العظماء ولكنهم الجماهير » ، وبدأ يتطلع إلى  
أفريقيا باعتبارها « ساحة للدعاية الزنجية » متخذاً من مجلة « الأزمة » أداة  
لتعبير عن آرائه بحدود المشكلة العنصرية .

ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى ركز اهتمامه على أفريقيا وإمكانات  
الجامعة الأفريقية طلباً لحل المشكلة العنصرية التي أصبح يعتبرها حينذاك مشكلة  
دولية . وكان هنري سلفستر وليامز Henry Sylvester-Williams قد صاغ  
من الجامعة الأفريقية أيديولوجية مناهضة للإمبريالية في مؤتمر صغير للوحدة

الأفريقية عقد في لندن في عام ١٩٠٠ وأسهم فيه دييوا بدور إيجابي . وفي عام ١٩١٩ قدم تعريفاً جديداً للمفهوم باستخدام مصطلحات دولية ، وفي الفترة من ١٩١٩ - ١٩٢٧ نظم أربعة مؤتمرات في محاولة لايجاد الدستور الصحيح لحركة جامعة أفريقية ، ولكن تلك المؤتمرات كانت تفتقر إلى الحماس وجاءت قراراتها متشابهة فيما عدا ما يتعلق منها بالأحداث الجارية . ويمكن القول بصفة عامة أنها كانت تنادي بوجوب قيام حكومة لمصلحة المواطنين ، وضرورة تحديد شروط العمل ، وتوفير التعليم وتنظيم استثمار رأس المال منعا للاستغلال ، ووضع الأرض تحت الوصاية لمصلحة الأهالي إلى أن يتمكنوا من تنميتها .

وكان المؤتمر الأول ( ١٩١٩ ) صغيراً جداً ولم يحضره سوى ١٢ أفريقياً من بين المندوبين الذين بلغ عددهم ٥٧ ، أما المؤتمر الثاني ( ١٩٢١ ) فاشترك فيه ٢١ مندوباً أفريقياً من مجموع المندوبين البالغ عددهم ١١٣ ، وحظي بتأييد كبير من جانب الاشتراكيين البريطانيين ومنهم سيدني وبياتريس وب ( Sidney and Beatrice Webb ) اللذين بحث معهما دييوا أهمية التضامن بين العمال البيض والسود . وعقدت الدورة الثانية للمؤتمر في بروكل حيث أهتم إحدى صحفها وهي « نبتون » Neptune المجتمعين بأنهم يخدمون موسكو ، وألححت إلى أنهم يسمعون إلى إثارة القلاقل بين الوطنيين في الكونغو الأدنى . ثم عقد المؤتمر الثالث ( ١٩٢٣ ) بتأييد رسمي من حزب العمال البريطاني ،

---

(\*) مؤتمر دييوا للجامعة الأفريقية في مجلة Crisis العدد ١٨ ( ١٩١٩ ) ص ٢٧١ - ٢٧٤ .

وقد استخدمنا ترقيم دييوا وبادمور عند الحديث عن المؤتمرات والذي يبدأ بمؤتمر ١٩١٩ ، وان كان كولين ليجوم Colin Legum في كتابه Pan-Africanism a short Political Guide (London: Pall Mall Press, 1962) يعتبر مؤتمر ١٩٠٠ أول المؤتمرات .

وحضره عدد كبير من الإشتراكيين البريطانيين ومن بينهم اللورد أوليفيه وهارولد لاسكي وه. ج. ويلز، ولكن لم تمثل فيه سوى ١٣ دولة فقط . وقد ردد المؤتمر المطالب العادية بإشراك الأفريقيين في الحكم وإيجاد تنظيم اقتصادي يحقق الرفاهية لكثرة بدلاً من الثراء للقلة . وعقد المؤتمر الرابع في نيويورك ( ١٩٢٧ ) وحضره ممثلون عن أحد عشر دولة ، وقد سخر منه الشيوعيون ووصفوه بأنه يمثل القومية السوداء البورجوازية الصغيرة . وكان دييوا يعترض عقد الدورة الثانية لذلك المؤتمر في تونس ، ولكن السلطات الفرنسية عارضت في ذلك ، ولم تعقد مؤتمرات أخرى إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

وطرأت تغيرات هامة على أفكار دييوا اعتباراً من عام ١٩١٩ ، وهو عام كتيب فيما يتعلق بانصراف العنصرى في الولايات المتحدة ، فقد ظل سنوات عدة يتأرجح بين الحماس للشيوعية باعتبارها « أعظم ظاهرة تثير الدهشة وتبعث على الأمل » وبين النقد للبلاشفة بوصفهم « حفنة من الأوغاد لا يتورعون عن غزو أفريقيا » وأخيراً سافر إلى روسيا في عام ١٩٢٦ حيث كتب مقاله المعروف لمجلة « الأزمة » الذى قال فيه « إذا كان ما شاهدته بعيني وما سمعته بأذنى فى روسيا هو البولاشفية ! فانتى بولاشفى » وفى ١٩٢٧ تابع باهتمام ظهور سيكولوجية الرجل العامل . ومما يعكس هذا الاهتمام المصطلحات التى تضمنتها القرارات الصادرة عن المؤتمر الرابع ، وقد اختتمت دورة المؤتمر بتوجيه الشكر « لحكومة روسيا السوفيتية لموقفها التحررى تجاه العناصر الملونة وللمساعدة التى تقدمها إليهم من حين لآخر .

من الصعب أن نقرر إلى أى مدى تأثر دييوا تأثراً مباشراً بالآراء الماركسية والاشتراكية ، إذ يبدو أنه لم يقرأ ماركس حتى أوائل الثلاثينات رغم اتصاله بكثير من الإشتراكيين والشيوعيين . حقيقة عقد حلقة دراسية عن ماركس فى



أثلاثا في عام ١٩٣٣ ، فضلا عن أن مقالاته في مجلة « الأزمة » في الثلاثينات  
حظت بكثير من العبارات الماركسية ، ولكن ماركس والمصطلحات الماركسية  
كانت شائعة خلال فترة الكساد بين الكثيرين ممن لم يكن لديهم علم واسع  
بالماركسية\* وفي كتابه « التعمير الأسود » Black Reconstruction الصادر  
عام ١٩٣٥ — إتخذ موقفا ماركسيا أصيلا تجاه الأحداث التي أعقبت الحرب  
الأهلية ، ولكنه لم يرتبط خلال تلك الفترة بالماركسية النظرية ، وكان على  
خلاف دائم مع الشيوعيين الأمريكيين حول مشكلة الزواج في الولايات المتحدة.  
والواقع أن دييوا كان ينظر إلى المشكلة العنصرية أساساً على أنها مشكلة  
لا تتعلق بالزراحي الإقتصادية ، وكان يعتقد أن الروس يظهرون « جهلاً عميقاً  
بمنط التعصب العنصرى » (١٤) وإلا فما فائدة نظرية الصراع الطبقي إذا كان  
العمال البيض يكرهون العمال الزنوج والرأسماليين الزنوج على السواء ؟ « إذا كان  
العمال الزنوج في أمريكا يقاسون من النظام الرأسمالى ، فإنهم يكابدون أكبر  
قدر من المذاب القاتل على أيدي زملائهم العمال البيض » (١٥) ، ولذلك فإن  
ثورة البروليتاريا البيضاء لن تحل مشكلات البروليتاريا الزنجية ، وإنما يمكن  
إحراز تقدم أكبر بإقامة تحالف بين العمال السود والرأسمالية السوداء . وتلك  
هى أهم نقطة فى تفكير دييوا : ضرورة الوحدة بين الزنوج من كافة المستويات  
الاقتصادية . ولقد كان استعمال دييوا للفظ « طبقة » بمعنى غير اقتصادى للتمييز  
بين « طبقة » من العمال البيض وأخرى من العمال السود ( ١٦ ) . فضلا عن أن

(\*) يقول Francis L. Broderick في ص ١٤٨ من كتابه  
W. E. B. Du Bois, Negro Leader in a Time of Crisis (Stanford,  
Calif.: Stanford University Press, 1959)

تريفه للفرقة العنصرية بأنها « الصورة الحديثة » لتكوين الطبقة (١٧) يعتبر خروجاً واضحاً على الآراء الاشتراكية القائمة .

ومن ناحية أخرى ظل ديوا يؤمن بالاشتراكية في نطاق أيديولوجية قومية سوداء ، ويلفت النظر ذلك التوافق العجيب بين آرائه في الثلاثينات وبين اقتراح الحزب الشيوعي الأمريكي بشأن إقامة جمهورية زنجية . فعلى عكس دوافعه الاندماجية الأولى لانشاء حركة نياجرا ، تحول ديوا إلى فلسفة انفصالية وإبراز ثقافة زنجية متبيزة ، وهو ما يطابق تماماً إقترح الجمهورية السوداء ، وإن كانت دعوته إلى انفصال الزنوج إنما نستخلص من آرائه بالاستنتاج والتخمين فحسب « لماذا لا يقيم المنصر الزنجي كياناً طبقياً خاصاً به يضارع كيان البيض — ولكنه منفصل عنه — يحتوي أقطابه الإجتماعية والاقتصادية والدينية ؟ » (١٨) وهذا الموقف الانفصالي العنصري يتعارض مع برنامج الرابطة . وقد اعتزل ديوا في عام ١٩٣٤ بعد اشتراكه في بعض المجالات ، وإن ظل يمارض نظرية ختمية الثورة . « كنت أقف بين طرق تشب نمو العنف والشيوعية المتطرفة

---

(\*) بدأ الحزب الشيوعي الأمريكي يبلور فكرة إقامة جمهورية زنجية داخل الولايات المتحدة في « الفترة الثالثة » لليسار المتطرف ، وكانت هذه الفكرة تقوم في الظاهر على أساس تطبيق مبدأ ستالين في تقرير المصير ، وتدعو لحق الانفصال عن الولايات المتحدة ، والمعتقد أن أول من خرج بهذا الاقتراح أوتوكوسينينز Otto Kuusinen الشيوعي الفنلندي . قارن ما جاء في Padmore, Pan-Africanism or Communism? ص ٣٠٦ وروج له في الولايات المتحدة أحد القوميساريين ويلعى جسون بيبر John Pepper الذي أرسل إليها في عام ١٩٢٨ لمساعدة الشيوعيين الأمريكيين على « توضيح » اتجاههم . قارن ما جاء في Wilson Record, the Negro and the Communist Party (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1951) ص ٥٨ — ٥٩ وقد نشر جيمس إلن المتحدث باسم الحزب الشيوعي الأمريكي في المسألة الزنجية تفاصيل اقتراح الجمهورية الزنجية في مجلة Crisis عدد ٤٢ ( مايو ١٩٣٥ ) وللإلمام بموقف ديوا من هذه المسألة المما تماماً بحسن الرجوع إلى حواشي مجلة Crisis عدد ٤١ ( ١٩٣٤ ) .

من ناحية ، ونحو الرجعية المتطرفة المتجهة لحكم الأثرياء من ناحية أخرى (١٩) وقد رأى فيه الشيوعيون باورهم حليفا لهم في بعض الأحيان ، ولكن رأيهم الغالب فيه أنه كان « يربط الشعب الزنجي إلى عربة الإستعمار الأمريكى » (٢٠) وأخذوا عليه « احتقاره للعامة وتوقيره للصفوة ، وبرنامجه الإصلاحى الوطنى للعنصر الأسود » .

ذلك ما كان عليه الموقف حتى الحرب العالمية الثانية ؛ فقد حددت مؤتمرات الجامعة الأفريقية الأربعة (١٩١٩-١٩٢٧) المشكلة . تعبيراً عن رأى دييوا ، فى نطق العنصرية وما يستتبع ذلك من ضرورة إقامة حكومة وإصلاح اقتصادى ، ولكن حتى ذلك الحين لم تناقش فكرة الاستقلال أو القومية كحل لمشكلات الشعوب الملونة ولم يذكر شئ ذو بال عن العامل الأفريقى .

وبانعقاد المؤتمر الخامس ( ١٩٤٥ ) طرأ تغير ملحوظ على الموقف . وبرغم اشتراك دييوا وقيامه بدور إيجابى فيه ، فإن الاتجاه الجديد جاء انعكاساً لتأثير جورج بادمور ، وهو صحفى من ترينداد انضم إلى الحزب الشيوعى وهو شاب فى العشرينات من هذا القرن ، ثم سافر إلى روسيا حيث تولى رئاسة « البروفنترن » Profintern أى الفرع النقابى للكومنترن Comintern — ثم أصبح سكرتيراً تنفيذياً للجنة العمال الزنوج التابعة لاتحاد النقابات العالمى ورئيساً لتحرير صحيفة « العامل الزنجى » Negro Worker الشيوعية . ثم انشق على الحزب فى عام ١٩٣٤ عندما تمت تصفية لجنة النقابات الزنجية « لى لاتزعج وزارة الخارجية البريطانية » التى لم ترد إثارة أية اضطرابات فى مستعمرات انجلترا فى أفريقيا (٢١) .

وابتداء من مؤتمر الكومنترن الثانى فى عام ١٩٢٠ أصبحت مسألة القومية



وتقرير المصير قضية نظرية هامة بالنسبة للبلاشفة الروس . ويمكن القول عموماً أنهم طابقوا بين الكفاح من أجل تقرير المصير في المستعمرات وبين صراع البروليتاريا العالمي ، وكانوا يعتبرون تقرير المصير « أداة لتثقيف الجماهير سياسياً في ظل الروح الدولية » ( ٢٢ ) . ومن هنا أيندوا تقرير المصير ، فنجد ليتين مثلاً ، رغم معارضته « للجامعة الإسلامية والاتجاهات المماثلة لأنها تربط بين حركات التحرر ضد الامبريالية وبين تقوية العناصر البورجوازية القائمة » ( ٢٣ ) يوصي مشدداً باقامة تحالفات مؤقتة مع الحركات الوطنية حتى تتمكن الكادرات السوفيتية من ممارسة عملها وتدريب الجماهير بروح ثورية . وكان الهدف النهائي هو مزيج عمال الدول المقهورة مع عمال الدول الغاصبة وليس مع البورجوازية الوطنية في الدول الأولى ( ٢٤ ) .

وبعد انشاقق بادمور على الشيوعية آمن أن الماركسية مستمدة من تجربة الغرب فقط وأنها لا تنطبق إلى حد كبير على المشكلات الاستعمارية . ويرجع جانب كبير من اهتمامه بالنواحي العنصرية البارزة في المشكلة الأفريقية إلى أسباب مماثلة لتلك التي أستند إليها ديوا في فترة ما قبل الحرب . وفي عام ١٩٣٧ ساهم بادمور في إنشاء مكتب الخدمات الأفريقي الدولي

International African Service Bureau (IASB)

رداً على الغزو الإيطالي لاثيوبيا . وكان هذا المكتب يضم بين موظفيه ت. ر. ماكونن T. R. Makonnen من غيانا البريطانية ( ٢٥ ) و س . ل . ي . جيمس C. L. R. James وهو مؤرخ ماركسي من ترينداد وجومو كينيا ممثلاً لرابطة الكيكويو المركزية Kikuyu Central Association وقد جذبت تلك المنظمة المثقفين الشبان ذوي الاتجاهات الماركسية ، ولكنها حرصت على الابتعاد عن النفوذ السوفيتي ، واتجهت نحو الجامعة الأفريقية بوصفها تعبيراً سياسياً مستقلاً



عن آماني الزنوج في الاستقلال الوطني التام عن السيطرة البيضاء. سواء أكانت  
وأسمالية أم شيوعية » . (٢٦) وأصدرت صحيفة تحمل اسم الرأي الأفريقي  
الدولي International African Opinion ، وعهد برئاسة تحريرها إلى  
ل. ر. جيمس C. L. R. James ووليم هاريسون وهو زنجي أمريكي كان  
يتلقى العلم في هارفارد من قبل، ولكنه كان يدرس حينذاك مع هارولد لاسكي .  
وفي عام ١٩٤٤ اندمجت المنظمة (IASB) في اتحاد الجامعة الأفريقية  
Pan-African Federation وهو القسم البريطاني من حركة مؤتمر الجامعة  
الأفريقية Pan-African Congress Movement وقد أعد هذا الاتحاد برنامجا  
« يتمشى مع المبادئ العريضة التي أعلنت في جميع مؤتمرات الجامعة الأفريقية  
السابقة » ولكنه أضاف إليها المطالبة بحق تقرير المصير واستقلال الشعوب  
الأفريقية والعناصر الخاضعة الأخرى ، عن سيطرة الدول التي تدعى الوصاية  
عليها ، فكانت أول دعوة لاستقلال أفريقيا في حركة الجامعة الأفريقية .

و كانت تلك الفترة التي اتحدت فيها حركة ديوبو مع منظمة بادمور IASB  
لتنظيم المؤتمر الخامس ، أهم الفترات في تطور حركة الجامعة الأفريقية الحالية ،  
ففي ذلك الحين تعلم كثير من الزعماء الأفريقيين المحدثين النظريات السياسية ،  
و « أضافوا إلى التجربة الرائدة التي قام بها ديوبو من أجل إعداد برنامج لقومية  
ديناميكية قربت بين أشكال التنظيم التقليدية الأفريقية وأساليب الأحزاب  
السياسية الغربية » (٢٨) .

ومن الأفريقيين الذين أبدوا أهمية ونشاطا في المؤتمر الخامس كوامي نكروما  
وج . س . انان G. S. Annan (سكرتير اتحاد عمال ومستخدمى سكك  
حديد ساحل الذهب والسكرتير الدائم بوزارة دفاع ساحل الذهب فيما بعد)  
ونامدي ازيكيوي (وناب عنه ماجنوس وليامز) وما كوني وكنياتا . وكان

نكروما يتلقى العلم في أمريكا منذ عام ١٩٣٥ ، واستماله الشيوعيون الأمريكيون إلى صفوفهم ، وقد التقى بادمور في لندن في ١٩٤٥ ، وسام كلاهما في ترتيبات عقد المؤتمر الخامس بالاشتراك مع دييوا الذي كان ما يزال في أمريكا ولكنه كف عن معارضة الشيوعيين الأمريكيين أثناء الحرب . وفي نفس ذلك العام ( ١٩٤٥ ) شجع تأييد الروس للصين دييوا على أن يكتب في *Color and Democracy* « الديمقراطية هي تحرير طاقات وإمكانات القهور وهذا هو ما يفعله الاتحاد السوفيتي في بلاده . ولقد كان تاريخ روسيا السوفيتية في مجال التسامح العنصري تاريخاً غير عادي » . ( ٢٩ )

ويختلف مؤتمر ١٩٤٥ عن المؤتمرات السابقة اختلافات ملحوظة ، أولها أن عدد المشتركين فيه كان كبيراً ، وكان مقرراً عقده في نفس موعد انعقاد المؤتمر الثاني للاتحاد العالمي لنقابات العمال ( WFTU ) . ولما كانت النقابات التي تكونت حديثاً في المستعمرات تعطف على الآراء الوطنية ، فإن الجمع بين الوطنيين ومندوبي النقابات ساعد على ازدياد عدد المشتركين في ذلك المؤتمر والواقع أن المؤتمر - كما يقول بادمور - لم يعد يتكون من صفوف المثقفين ، ولكنه كان « تعبيراً عن حركة جماهيرية ، وتدعياً لتحالف بين مثقفي الطبقة المتوسطة التقدميين وبين عامة الناس » . ( ٣٠ ) وثاني الاختلافات أن هذا المؤتمر كان أول مؤتمر يتولى الأفريقيون الجانب الأكبر من ترتيبات انعقاده ، وأول مؤتمر نادى بأهمية الحكم الذاتي . « إن كفاح الشعوب الخاضعة والمستعمرة من أجل السلطة السياسية هو الشرط اللازم والخطوة الأولى في سبيل التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي الكامل » . ( ٣١ ) وحث المؤتمر - بحسب المصطلحات اليسارية في الثلاثينات - على تشكيل « جبهة متحدة » من المثقفين والعمال والفلاحين .

« يجب أن ينخرط عمال المستعمرات في جبهة المركة ضد الامبريالية ،  
فليست هناك اليوم سوى وسيلة واحدة للعمل الفعال وهي تنظيم الجماهير —  
أيها الشعوب المستعمرة والحاضرة في العالم : إتحدى ١ » (٣٢) .

وينض النظر عن هذه المصطلحات ، فإن هذا المؤتمر الذي صاغ النمط  
الذي سارت على هديه الوحدات التالية في أفريقيا ، لم يكن ماركسيا بأي حال  
من الأحوال ، فقد نبذ العنف والصراع الطبقي إذ لا يصلحان لمعالجة مشكلات  
العنصرية . وإذا كان قد أقر الأهداف الاجتماعية الاقتصادية للاشتراكية  
الماركسية ، فإنه رفض الدكتاتورية السوفيتية وأقر المبادئ الثلاثة التالية  
للجامعة الأفريقية وهي « القومية والديمقراطية السياسية ، والاشتراكية ، وعلى  
الرغم من أن بادمور أشاد بحركات التحرر الوطني الأسبوية وأقر « بوحدة  
كفاح العالم الملون » (٣٣) ، فإنه تمسك بضرورة وجود أيديولوجية وطنية  
بدلاً من الأيديولوجية الدولية الماركسية .

وفي أعقاب المؤتمر جعل نكروما مندوبي غرب أفريقيا يتظمون في السكرتارية  
الوطنية لغرب أفريقيا لتنفيذ مقررات المؤتمر التي كانت تهم أساساً بتحقيق الحكم  
الذاتي ، وإن كانت قد أخذت على عاتقها مهمة السعي لإقامة اتحاد فيدرالي  
لغرب أفريقيا .

وشكل نكروما — على غرار التقليد البلشفي — جماعة فرعية طليعية  
أطلق عليها اسم « الدائرة » من أجل « سحق الاستعمار » ، وتدريب أعضاؤها  
« لكي يمكنهم بدء العمل الثوري في أي جزء من القارة الأفريقية » (٣٤) .

وإذا كان المؤتمر قد ركز من جديد إجماع حركة الجامعة الأفريقية على  
تحقيق الاستقلال الوطني ، فإنه لم يتخل عن الاشتراكية ، فقد تبني كلاً من



القومية « ومذهب الاشتراكية الأفريقية القائم على أساليب العمل الإيجابي بدون استخدام العنف ، وأشار على الأفريقيين وعلى الذين يتحدثون من أصل أفريقي أينما كانوا ، بأن ينظموا في سلك أحزاب سياسية وثقافات عمالية وجمعيات تعاونية ومنظمات للفلاحين تأييداً لكفاحهم من أجل الحرية السياسية والتقدم الاقتصادي » . (٣٥) وقد فسر نكروما أيديولوجية المؤتمر بأنها « القومية الأفريقية - ثورة ضد الاستعمار والعنصرية والامبريالية في أفريقيا » . (٣٦) .

وإل السبب في أن مفهوم الجامعة الأفريقية - أي الالتزام بوحدة القارة - جاء في المرتبة التالية للقومية يرجع إلى أن المندوبين في هذا المؤتمر كانوا أفريقيين نعيمهم مشكلات الاستعمار العملية في أوطانهم . ونضرب مثلاً لذلك بأن وحدة القارة لم تصح عنصراً أساسياً في آراء نكروما إلا بعد استقلال غانا في عام ١٩٥٧ .

ولم ينب عن بال الاتحاد السوفيتي أن الجامعة الأفريقية تخلق إيجاباً قومياً يتعارض مع الماركسية النظرية فها هو ١٠١ . بوتيخيز الحبير السوفيتي في الشئون الأفريقية يحذر في عام ١٩٥٠ من أن البورجوازية الأفريقية سوف تساند الحركة المناهضة للاستعمار إلى أن يحالفها النجاح فقط . وبعد ذلك تسأثر بالسلطة لنفسها وتستعبد الجماهير . وضرب مثلاً بنا مدى أزيكيوى - وهو من كبار أنصار الجامعة الأفريقية - على أنه يتبع « أيديولوجية وسياسة الإصلاحية الوطنية للبورجوازية الصغيرة »<sup>(١)</sup> كما وصفت الصحف السوفيتية حزب نكروما بأنه ستار يخفي سيطرة الامبريالية الإنجليزية . (٣٧)

---

Vernon McKay, "Changing External Pressures on Africa", in Walter Goldschmidt, ed., The United States and Africa (New York: Praeger, 1963), pp. 99, 101.

انظر أيضاً الفصل السادس من هذا الكتاب .



وازداد موقف السوفييت غموضاً بعد عام ١٩٥٨ ، فنجد بوتيخين يشير إلى « الخطأ الفاحش في معادلة نظرية الاشتراكية العلمية بالاشتراكية الأفريقية » . في نفس الوقت الذي يقر فيه سعى دعة الجامعة الأفريقية نحو التحرر الوطني . ويبدو الاتهام والازدواج واضحاً أيضاً في تأييد الصحف السوفيتية لكل من بلقنة القارة والجامعة الأفريقية : « إن أفريقيا في حاجة إلى الوحدة ، ولكن ليس من مصلحة شعوبها أن يتم أي نوع من الوحدة » . وكانت فكرة الجامعة الأفريقية قد اكتسبت شعبية كبيرة في ذلك الحين فلم يكن من السهل معارضتها وإن كان من المحتمل أن الروس ظلوا يعتبرونها معادية لمصالحهم أو على حد قول بريززنسكي إذا كان « ظهور كيان للجامعة الأفريقية قد يعوق استيلاء الشيوعيين على الحكم في كل دولة على حدة ، فإن الكيان المفكك سوف يخلق ثمرات التدخل الخارجي » (٣٩) .

وفي الفترة التالية لمؤتمر ١٩٤٥ ازداد ارتباط دييوا بالماركسية في صورتها الروسية ، وأسهم على نحو إيجابي في « مجلس الشؤون الأفريقية » Council on African Affairs الذي ألفه بول روبسون بايعاز من الشيوعيين وهو النشاط الذي جعل حكومة الولايات المتحدة تقيم الدعوى ضده فيما بعد . وعندما عقد المؤتمر السادس (١٩٥٨) كان دييوا قد فقد الكثير من اشتراكه الإنسانية الأولى ، وجاء خطابه الذي ألقته زوجته نيابة عنه ، دفاعاً عن برامج الاتحاد السوفيتي إذ جاء فيه « أن الرباط الذي يجمعكم ليس مجرد لون البشرة وإنما هو تجربة الاسترقاق والاحتقار العميقة » (٤٠) . ومنذ ذلك الحين ضعف نفوذه على عكس بادمور الذي ظل ماركسياً غير شيوعي أساساً في تفكيره ، ولم يجد

عن موقفه مرة واحدة منذ أن آمن بأن الاستقلال الوطنى هو الطريق المؤدى إلى وحدة القارة الأفريقية ، ولم يول ثقتة مرة أخرى للشيوعيين ، بل أنه فى الواقع أخفى شكوكه عن كثير من الأفريقيين الذين أصبحوا زعماء للدول الأفريقية المستقلة .

ولقد وجه كل من ديوا وبادمور اهتمامهما وعنايتهما فى وقت واحد إلى وحدة القارة والقومية ( المتجهة نحو الاستقلال السياسى وإن كانت تنطوى على اتجاهات عنصرية ) والاشتراكية .

ولما كانت هذه المسائل تمحلى باهتمام متفاوت من جانب مختلف الزعماء والجماعات الأفريقية اليوم ، وأصبحت تشكل الأساس فى برامج الوحدة الحالية فإن فهم التوازن بينها سوف يساعد على توضيح العلاقة بين الاشتراكية والجامعة الأفريقية اليوم .

وفى الأعوام القليلة الماضية برزت ثلاثة اتجاهات فى نشاط زعماء أفريقيا الحديثة فى مجال الجامعة الأفريقية :

١ - العمل على تحرير القارة تحريراً كاملاً من رقة الحكم الاستعمارى .

٢ - نشأة مظاهر الوحدة الثقافية .

٣ - اختبار الأشكال السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤدية إلى التوحيد من أجل تدعيم التطور الداخلى وتأسيس وضع فى الشؤون الدولية .

وإذا كان اضطلاع الدول أو الزعماء بهذا النشاط قد اتخذ أشكالاً متنوعة فإن الاتجاه الأول ظل يحظى بالأولوية عندهم جميعاً ، بعد أن صار التحرير هو الترجمة لقول بادمرور المأثور عن أهمية الحصول على الاستقلال الوطنى .

واقضاء ياد مور أيضا ، أصبح دعاة الجامعة الأفريقية « اليوم كلهم تقريرا  
اشتراكيين بمعنى أنهم يشتركون في أيديولوجية اشتراكية أفريقية تستد إلى  
المقدمات التالية :

( أ ) أن لأفريقيا « ثقافة تقليدية » واحدة .

( ب ) أن جميع مناطق أفريقيا غابت مصيرها مشتركا من الاستقلال الاستعماري .

( ج ) أن هناك أساسا اقتصاديا لضرورة الوحدة ألا وهو وجوب استقلال  
موارد أفريقيا لمصلحة الأفريقيين .

( د ) الحاجة إلى تخطيط رشيد على مستوى القارة لوضع أفريقيا الفريد  
من أجل تحقيق التقدم .

والواقع أن الاشتراكية الأفريقية هي الأيديولوجية الموحدة في جميع  
المحاولات الرامية إلى خلق أنظمة تسمو فوق مستوى الدولة في القارة الأفريقية ،  
وفي نفس الوقت يعتبر دعاة الجامعة الأفريقية - التحرير والشعور بالشخصية  
المشتركة وتطلعات القارة - شرطا مسبقا لنجاح الاشتراكية الأفريقية في تحقيق  
هدف التسمية الاقتصادية على نطاق القارة .

وبلاحظ أن التحرير والوحدة الثقافية - اللذين يحظيان بالاهتمام الأكبر  
من جانب حركة الجامعة الأفريقية - عاملان مشتركان في جميع برامج التوحيد .  
وفيما يتعلق بالهدف الأول نجد أن الدول التي تنحو منحى الصرامة في سعيها من

---

(\*) اننى استخدم هذا المصطلح بمعناه الواسع لكى يشمل جميع  
العنيتين بحركات التوحيد وليس مجرد الجامعة الملتفة حول نكروما .

أجل الجامعة الأفريقية مثل غانا وغينيا والجزائر . النخ . نميل لاتخاذ موقف يثلب عليه الطابع العسكري ، فالجزائريون - مثلاً - ساهموا في تدريب المناضلين من أجل التحرير عسكرياً ، بينما يشدد الشيجيريون المحافظون على سياسة عدم استخدام العنف فيما يتعلق بتحرير جنوب التارة ، وإن كانت جميع الدول الأفريقية المستقلة قد أخذت على عاتقها مهمة تحرير القارة بأسرها .

كثيراً ما تبدو أحاديث الأفريقيين عن الوحدة الثقافية في صورة مبهمه غامضة . فحديث نكروما عن « الشخصية الأفريقية » وسنغور عن « الزنجية » لا يختلف كثيراً عن النظريات الاجتماعية والسياسية التي نادى بها ديوبا وبادمور بعد أن أضفيت عليها ملامح فلسفية عقلية ، فيقول سنغور إن « الزنجية هي جماع القيم المتعدنية التي يتصف بها العالم الأفريقي الزنجي . وهذه القيم جميعها تكون أساساً بالمنطق البديهي ، والشعور بالصلوات الجماعية communion وموهبة اختراع الأساطير وموهبة النظم » .

وكان نكروما يعبر عن رأى بادمور حين عرّف الشخصية الأفريقية بأنها رمز للوحدة السياسية الأفريقية وتعبير عن « جماعية الهدف والغرض التي ستجعلنا نتحدث بصوت واحد باسم قضية السلام ومن أجل تحرير أفريقيا التابعة ودفاعاً عن استقلالنا الوطني وسيادتنا ووحدتنا الإقليمية » . فالفكرة واحدة وأن اختلف التعبير .

وتظهر الخلافات على أوسع نطاق بين دعاة الجامعة الأفريقية في مجال الخطوات العملية من أجل التنظيم على مستوى القارة . ففي أقصى الطرفين هناك دعاة الجامعة الأفريقية المثاليون ذوو النزعات العسكرية وعلى رأسهم نكروما الذي يستوحى أساساً تعاليم بادمور ، وفي أقصى الطرف المقابل دعاة الجامعة



العمليون الذين يتجهون نحو إنشاء كيانات اقتصادية محددة تضم مجموعة من الدول على غرار السوق الأوربية المشتركة .

ويؤكد أصحاب النزعات العسكرية <sup>(١٦)</sup> دائماً أن هدفهم هو إنشاء ولايات متحدة أفريقية ، ويرفضون باصرار الاقليمية والسيادة الوطنية ، والواضح أن هذا الموقف ينطوي على اتجاه دولي ماركسي - فائز ، من أمثال نكروما وسيكتوري درسوا الماركسية - وإن كانوا يعبرون عنها في صورة قارية لا دولية . ولقد كان ظهور ما يسمى بمجموعة الدار البيضاء من أهم المظاهر الدالة على الاتجاه العسكري ؛ فقد تكونت تلك المجموعة عام ١٩٦١ عندما اشتركت المغرب والجزائر ومصر مع اتحاد الدول الأفريقية (Union of African States U.A.S.) الذي أنشئ في عام ١٩٦٠ بين غانا وغينيا ومالي ، في الدعوة للإسراع بإقامة هيئات سياسية على مستوى القارة .

(وكانت منظمة اتحاد الدول الأفريقية قد شددت من قبل على الوحدة السياسية كشرط لازم للوحدة الاقتصادية <sup>(١٧)</sup> واعتبرت نفسها نواة لولايات متحدة أفريقية (٤٤) ) . ونظراً لما تميزت به مجموعة الدار البيضاء من اتجاهات تمتد إلى أبعد من حدود دولها ، فسرعان ما نشب الخلاف بينها وبين مجموعة مونروfia التي ظهرت فيما بعد وكانت أكثر تحفظاً في اتجاهاتها .

وسادت النزعة العسكرية مؤتمرات جميع الشعوب الأفريقية الثلاثة التي

---

(\*) انني ادرك قصور اصطلاحي « ذوي النزعات العسكرية » و « العاملين » في ابراز الفرق في الاتجاه بين هذين التكتلين ، وقد استخدمت في هذا الصدد عدة مصطلحات في اوقات مختلفة ، فالمجموعة التي اسميتها « العسكريين » اطلقت عليها اسماء « المثاليين » و « الرومانتيكيين » « الراديكاليين » أما « العمليون » فقد سموا « الواقعيون » و « المعتدلون » و « المحافظون » ، ولا يمكن لاية مصطلحات ان تفرق بين الاتجاهين .

عقدت في أكرا (١٩٥٨) وتونس (١٩٦٠) والقاهرة (١٩٦٠) ، والتي كان هدفها الرئيسي تشجيع الحركات السياسية الوطنية في المناطق المستعمرة الباقية ، باعتبارها وسيلة لوحدة القارة القائمة على الاشتراكية . « فليكن هدفكم تحقيق المملكة السياسية أى الاستقلال و تقرير المصير لبلادكم ، وعندما تحققون المملكة السياسية تحقق جميع الأهداف الأخرى تباعا ، ولكن هذه السلطة التي سوف تنازلونها ليست غاية في حد ذاتها ، إذ يقترن بهذه الرغبة في الاستقلال رغبة أخرى مساوية في إقامة شكل من الوحدة الأفريقية في نطاق نظام اشتراكي يتفق مع عقائد المجتمع الأفريقي وتاريخه وبيئته ونمطه الجماعي (٦٠) .

وقد أعلن نكروما في خطابه الذي ألقاه في افتتاح مؤتمر ١٩٥٨ المراحل الأربع للجامعة الأفريقية وهي : الاستقلال الوطني - التضامن القومي - إقامة وحدة وتجمع بين الدول - التعبير الاقتصادي والاجتماعي (٤٦) . ويجب أن يتم التعبير الاجتماعي « على أساس الاشتراكية الأفريقية » (٤٧) ، كما يجب أن يكون خاليا من أى تأثير خارجي . وردد نكروما تحذير بادموور في قوله « إن الاستعمار قد يأتى إلينا في شكل مختلف ، وليس من الضروري أن يأتى من أورما (٤٨) » . وشكل مؤتمر ١٩٥٨ لجنة توجيهية للنظر في برامج الوحدة ، كما برزت خطوات أكثر تحديداً نحو الوحدة في المؤتمرات اللاحقة التي اقترحت إنشاء قيادة عليا أفريقية وسوق أفريقية مشتركة ، واتخذت موقفاً متشدداً في معارضة الحلول الإقليمية .

واتسمت الحركة النقاوية الأفريقية أيضاً بالروح النضالية بصفة عامة ، وقد عارض تورى محاولة WFTU بتأييد من الشيوعية عقد مؤتمر لنقابات جميع للدول الأفريقية في عام ١٩٥٦ ، وأنشأ الاتحاد العام للعمل الأفريقي

Confédération Générale du Travail لتكون بمثابة قنابة خالية من أية  
ارتباطات دولية ، وأدى ذلك إلى إقامة الاتحاد العام لعمال أفريقيا السوداء  
Union Générale de Travailleurs de l'Afrique Noire الذي كان هدفه  
« تأكيد شخصية النقاية الأفريقية . » (٤٩)

ثم نظم اتحاد قنابات عموم أفريقيا All-African Trade Union Federation  
بزعامة قنابات دول الدار البيضاء اجتماعا في عام ١٩٦١ حاول فيه فك ارتباط  
الحركة النقاية الأفريقية بالمنظمات الدولية مثل الاتحاد الدولي  
لقنابات الحركة .

وعلى عكس دعاة الجامعة الأفريقية من ذوى النزعات النضالية الذين  
شددوا على الوحدة السياسية كشرط لازم لأي نوع آخر من الوحدة ، نجد  
دعاة الجامعة الأفريقية العمليين محافظين وذوى اتجاهات إقليمية ، ويهتمون  
أساساً بالمسائل الاقتصادية والثقافية ؛ وإن كانوا يشاركون النضاليين إيمانهم  
أيديولوجيا بالاشتراكية الأفريقية ، كما يتضح من اهتمامهم بالقضاء على  
الاستغلال وتخطيط مشروعات اقتصادية تعاونية ، والمحافظة على القيم الأفريقية  
التقليدية ، ولكن هدفهم الأسنى هو إقامة وحدة اقتصادية محدودة في نطاق  
تكتلات إقليمية .

وقد أطلق على العمليين إسم « دول مونروfia » لأول مرة نتيجة لمؤتمر عقد  
في مونروfia في مايو ١٩٦١ . أعقبه مؤتمر ثان في لاجوس في يناير ١٩٦٢ ، دعيت  
إليه دول الدار البيضاء ولكنها لم تحضر . وكانت مجموعة مونروfia تعتقد أن دعوة  
دول الدار البيضاء للتنازل عن السيادة الوطنية لهيئة مختصة بوحدة القارة إنما هي  
دعوة سابقة لأوانها ؛ وكما قال أحد الناطقين بلسان مجموعة مونروfia كان يفضل

بين الكتلتين ، خلاف أساسى فوطبعة أيديولوجية يجب أن يحظى باهتمام  
جدى من كل من يدعون باخلاص للوحدة الأفريقية ، ويتمثل فى الافتقار  
الواضح إلى بيان تعلن فيه دول الدار البيضاء اعترافها بحق الدول الأفريقية فى  
تحرير المسير وضمان عدم التدخل فى شئونها الداخلية . ربما تختلف الدول  
الأفريقية فى شئونها الداخلية مثلما تختلف الأصابع ، ولكنها يمكن أن تتحد  
مثل قبضة اليد فى الشؤون الخارجية ودات المسلحة العامة . . . ومع ذلك  
سوف تنجح فى تحقيق وحدة الغرض وتماثل المصالح بين شعوب أفريقيا  
المختلفة . . . ( ٥٠ )

وتميزت مؤتمرات العاملين بأنها تسمح عن اتفاقيات عملية حول المسائل  
التعليمية والاقتصادية ، وإن كان زعماء مجموعة مونروفا يعتقدون فى إمكانية  
التوفيق بين السيادة الوطنية ووحدة القارة ، ومن هنا دعا دكتور مايكل أوكبارا  
Michael Okpara - الذى خلف أزيكيوى فى رئاسة حكومة نيجيريا الشرقية -  
إلى تحقيق الوحدة الأفريقية على ثلاث مراحل :

أولاً : تقسيم القارة إلى خمس مناطق تتعاون فيما بينها فى المجالات غير  
السياسية ( مثل الاقتصادية )

ثانياً : يعهد للمناطق القيام بوظائف سياسية .

ثالثاً : ربط المناطق مع بعضها البعض فى اتحاد فيدرالى سياسى  
واحد . ( ٥١ )

ولقد تكونت المنظمات الإقليمية بكافة أنواعها ابتداء من الوحدات غير  
المحددة تحديداً قاطعاً مثل جماعة برزافيل - تضم جميع البلاد الفرنسية السابقة



في سلسلة من السكرتاريات المختصة بدماج النقل والمصارف .. الخ . إلى الجماعات المحدودة المحلية مثل « مجلس الوفاق » Conseil de l'Entente الذي يضم ساحل العاج والنيجر وداهومى وفولتا العليا . وتم تشكيله في عام ١٩٥٩ لإدارة صندوق التضامن الذي أنشئ لمساعدة الدول الأعضاء حسب حاجتها ، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق عام حول بعض مسائل من قبيل التنسيق الإدارى واتباع سياسة خارجية متفق عليها إلا بعد استقلال الدول الأربع الأعضاء في المجلس في عام ١٩٦٠ . ويتزعم هذا المجلس فيليكس هوفويه بواني رئيس ساحل العاج التى تسيطر على المجلس إلى حد كبير . وليست لهذا المجلس اهتمامات واضحة بالجامعة الأفريقية أو أية اتجاهات اشتراكية على الإطلاق ، وكذلك لم يدهوفويه بواني أى تأييد للخطوات الزامية إلى إقامة اتحاد فيدرالى سياسى معين . ورغم أنه عقد تحالفا مؤقتا بين حزبه وبين الشيوعيين في أواخر الأربعينات ، فإنه انفصل عنهم لأسباب أيديولوجية ، وأخذ على عاتقه بعدها الترويج للمشروع الخاص وإقامة علاقات ودية مع السوق الأوربية المشتركة ( ٥٢ ) وإن كان مماله مغزاه أنه لم يعتقد مطلقا أن ساحل العاج تستطيع أن تمضي في هذا الطريق بمفردها ، واضطر إلى توجيه عناية كبرى للمنظمة الإقليمية التى يمثلها مجلس الوفاق .

هذه الروح المحافظة التى يتميز بها مجلس الوفاق نلصها أيضا في مجموعة برازافيل التى تضم بالإضافة إلى الدول الأربع الأعضاء في المجلس ، غالبية البلاد الفرنسية السابقة في أفريقيا ، فقد كونت هذه الدول اتحاد أفريقيا ومالاجاش (UAM) Union Africaine et Malagache في ١٩٦١ ، وتؤيد هذه المنظمة بشدة مبدأ السيادة الوطنية بدلا من إقامة تنظيم يضم عددا من الدول وهو « يدعو إليه منظمة UAS ذات النزعة العسكرية . » يجب أن يقام الاتحاد في نطاق التعدد الوطنى وشخصيات كل دولة ، ولهذا السبب تعزم دول برازافيل

الإثني عشر إرساء الأساس لتعاون وثيق لا يؤثر تأثيراً سلبياً على استقلال  
المشاركين فيه « (٥٣) . والواقع أنه منذ إقامة منظمة الوحدة الأفريقية في عام  
١٩٦٣ ، تخطت UAM عن جميع وظائفها السياسية وأصبحت الآن هيئة لتعاون  
الاقتصادي أساساً تتولى بعض الخدمات المشتركة .

وأعرب سنغور عن اتجاهات مماثلة بدعوته إلى اتحاد تهادى يضم عديداً  
من الدول Multinational Confederation فقال : « إن التضامن الأفقي بين  
الأفريقيين سوف يتحقق تدريجياً إذا بدأنا في أول الأمر بالعلاقات الثقافية  
والاقتصادية ، أما التضامن الرأسى بينا وبين المتروبولات الأوربية فسوف تطرأ  
عليه تعديلات ولكنه لن يتحلل » (٥٤) .

وفي شرق أفريقيا أيضاً ساد الاهتمام بالمنظمات الإقليمية حتى قبل الحصول  
على الاستقلال ، فقد أبدت حركة الحرية الأفريقية لشرق ووسط أفريقيا .  
Pan-African Freedom Movement of East and Central Africa  
من الاهتمام بالتعاون الإقليمي أكثر مما اهتمت بوحدة القارة ، وظلت هذه  
المنظمة إقليمية في طابعها رغم توسيع نطاقها لكي تشمل المناطق الأفريقية المجاورة  
وازداد اهتمامها بتحرير بقية القارة . أما على المستوى العملي فتوجد منظمة  
الخدمات المشتركة لشرق أفريقيا East African Common Services  
Organization « EACSO » الموروثة عن اللجنة العليا لشرق أفريقيا في عهد  
الاستعمار . والخدمات التي تقوم بها المنظمة تشمل النقل والمواصلات والتعليم  
العالي والأبحاث ، ويتحمل مسئوليتها الجماعية رؤساء حكومات كينيا وتنجانيقا  
وأوغندا تساعدهم جمعية تشريعية مركزية تمثل برلمانات الدول الثلاث ويتم  
تسيير أعمال المنظمة عن طريق إدارة مركزية في نيروبي ، وأصبحت المنظمة  
منذ ١٩٦٣ أكبر مؤجر للأيدي العاملة في المنطقة نتيجة لتوليها خدمات النقل

والمواصلات ، فضلا عن أنها تتولى تصريف ما يقرب من ١٠٪ من المنتج المحلي الإجمالي لشرق أفريقيا (٥٥) ؛ ومع ذلك لا تعتبر مظهراً كافياً لوحدة شرق أفريقيا—وبذلت محاولات عديدة لإنشاء كيان عضوى يصلح لأن يكون اتحاداً فيدرالياً صحيحاً لشرق أفريقيا في المستقبل . وعلى أية حال قد حدث تطور في المنطقة لا بد وأن يؤثر على الاتجاه نحو الاتحاد الفيدرالى، ألا وهو الاتحاد السياسى بين تنجانيقا وزنجبار فى مايو ١٩٦٤ .

قد يبدو أن عقد اتفاق إقليمى بين كينيا وتنجانيقا إنجاء أبعد ما يكون عن اتجاه نكروما ذى النزعة العسكرية نحو الجامعة الافريقية على مستوى القارة ؛ ولكن الواقع أن هناك تشابها ملحوظاً فى الدوافع والتفكير العام لكل من نكروما ونيوريرى ، فيقول الأخير «لا يمكن لاشتراكي أفريقى حقيقى أن ينظر إلى خط مرسوم على خريطة ويقول إن القوم الذين يعيشون على هذا الجانب من الخط إخوانى ، فكل فرد يعيش فى هذه القارة أخ له» (٥٦) . فالجامعة الافريقية عند نيوريرى مثل أعلى حافل بالمعاني ولكن يعبر عنه من خلال السيادة الوطنية ، وعند مناقشة الأشكال الخاصة بكيان الجامعة الافريقية ينصح نيوريرى .. «فلنرعا وتشجعها ولنندعها تسير فى طريقها الخاص بها » (٥٦) . ولكنه لا يلزم نفسه بما هو أكثر تحديداً من ذلك إقتداءً بالعملين فى تجنب تبني كيان سياسى مرسوم سلفاً لتجسيد مثال الجامعة الأفريقية .

وتبدو صلاحية الاشتراكية الأفريقية فى التقريب بين السياسات المختلفة تجاه الجامعة الأفريقية من اشتراك مالى وغينيا فى حلقة دكار مع دول محافظة<sup>(٥٧)</sup> وقد أبرزت الحلقة الحاجة إلى قيام جبهة متحدة فى السياسة العالمية ، كما يتم التوصل



إلى اتفاق عام بين مثلى الدول الثمانية عشر المشتركة في الحلقة على فائدة الاشتراكية الأفريقية كوسيلة لتحقيق التنمية الشاملة، ودور وحدة القارة في تسهيل التنمية. «إن التنمية تتطلب اتحاداً واعياً كاملاً للنوم بأسرهم، وسياسة فلت تأميم المراكز الصناعية الكبرى وقطاعات الإنتاج الأساسية لصالح التنمية المشتركة، وتوحيد الأسواق والغاء الحواجز الجمركية التي لا يمكن أن ينكر أحد طبيعتها الضارة المصطنعة. إن الخطوة الأولى في الطريق الأفريقي للتنمية هي النبذ الثوري للمكبات القديمة (الاستعمارية، وطريقنا إلى التنمية يؤدي أيضاً إلى اشتراكية مركزها الجامعات وإلى اشتراكية سوف تصبح أداة تحرير للإنسان بعد أن كانت أداة للتحرير الوطني» (٥٧).

واشتركت ثلاثون دولة مستقلة في مؤتمر ديس أبابا المنعقد في مايو ١٩٦٣. وما تبعه من إقامة منظمة الوحدة الأفريقية OAU، ولا بد من اعتبار إنشاء هذه المنظمة انتصاراً للجامعة الأفريقية بنوعيه. الكلاسيكية التي دعا إليها دييوا وبادمور. والنضالية التي يدعو إليها نكروما. فلم تكف منظمة الوحدة الأفريقية بالنص على عقد اجتماع رسمي سنوي للرؤساء، بل شكلت عدداً من اللجان الوظيفية لمختلف الأغراض: للتخطيط لتحرير بقية القارة، وتنظيم التنمية الاقتصادية، وحل المشكلات التي قد تنشأ فيما بين الدول الأفريقية وبعضها البعض<sup>(١)</sup>، ولكن استمرار استياء نكروما من كثير من هذه اللجان وإن لم يشمل هذا الاستياء روح ميثاق المنظمة، ليس سوى دليل على استمرار الشقاق فيها رغم اشتراك بعض الدول في تكتلات جديدة. وأخيراً فإن ماضي دييوا وبادمور الاشتراكي أضفى على الجامعة الأفريقية طابعاً إنسانياً غامضاً بدلاً من أن

---

● من أمثلتها لجنة التسع دول لتنسيق التحرير وبنك التنمية الأفريقي ولجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم.



يوفر لها برنامجاً سياسياً منطقياً . وربما كان السبب في أن الاشتراكية لم تتجسد في كيان إداري يرجع إلى أن دعاة الجامعة الأفريقية أنفقوا جانباً كبيراً من جهودهم في الحصول على الاستقلال الوطني ، أو ربما لأن الاختلاف والتعدد داخل أفريقيا يحولان دون تنظيم جامع للدول . وفضلاً عن ذلك فإن ديماً وبادئاً باعتبارهما من الزنوج غير الأفريقيين — كانا ينظران إلى القارة الأفريقية من وجهة نظر دواية عنصرية ، ولذا كان تفكيرهما في إقامة تنظيم للقارة تفكيراً مجرداً ، وقد جانبا الصواب عندما اعتبرا الإستعمار وازدراءً ممالية فقط أعداء لأفريقيا اشتراكية متحدة ، ولم يدركا في ظلها أن الإقليمية سوف تصبح قوة كافية لمراقبة وحدة القارة . واتقد كان الحلم الذي راودهما قوة دافعة منذ عشرين عاماً ، ولا يزال حتى الآن قوة سياسية دافعة لزعماء أفريقيا الحديثة رغم وجود مشكلات عديدة ورغم أن الجامعة الأفريقية في الوقت الحالي أبعد ما تكون عن تحقيق المثل العليا الاشتراكية التي نادى بها دعاةها المفكرون الأوائل .



## الفصل الرابع

### تطور اشتراكي إلى الاشتراكية الأفريقية

مرحبت روبرتس





ليست الاشتراكية في واقعها نظاما اقتصاديا فحسب، ولكنها تصور عن مجتمع تعاوني تتمحور فيه اللامساواة بإزالة الفوارق بين المالكين والمحرومين. والاشتراكية في أفريقيا — شأنها في أي مكان آخر — لا ينبغي أن يكون حكما المطلق عليها تبعا للتنظيم الذي أقيم لضبط النظام الاقتصادي، ولا بد قبل إصدار هذا الحكم من الإجابة على الأسئلة الثلاثة التالية :

١ — ما المثل والقيم التي تسود الحياة السياسية الأفريقية الحديثة وتعتبر قوة دافعة لزعمائها ؟ .

٢ — هل هذه القيم والمثل مما يمكن أن نسميها قيا « اشتراكية » ؟ .

٣ — ما حقائق الضرورات الاجتماعية والاقتصادية الأفريقية التي تحكم في التنظيم الذي ابتكر لتحقيق هذه المثل ؟ .

ولقد درج الاشتراكيون خارج أفريقيا على اعتبار بعض القيم كلية الطابع، فهما اختلفت تقاليدنا وأصولنا التاريخية، ومهما اختلفت الأوضاع المحلية التي تنبت منها معتقداتنا الاشتراكية أو نبت منها التنظيم المبكر لكي يتضمنها، فإن مثلنا لا خلاف عليها . « فالاشتراكية تعبر عن الإيمان بسيادة قيم معينة مثل المساواة — التعاون — الرفاهية الجماعية — الدولية » تتناقض مع الطبقة والتنافس والفردية المتطرفة . ويتضح نفس هذا المعنى في التعريف الذي ذكره البروفسور ١٠١ . بوتيخين مدير المعهد الأفريقي بموسكو إذ يقول . . . « إن سلطة الدولة مخولة للعمال ، فليست هناك طبقات مستغلة ، وليس لفرد أن يستغل زملاءه ، والاقتصاد مرسوم ( مخطط ) وهدفه الأساسي تحقيق أقصى إشباع لحاجات الإنسان المادية والروحية . .

كذلك عبر الاشتراكيون الإفريقيون عن نفس هذه المثل التعاونية فيقول نيوريري رئيس تنجانيقا إن « الاشتراكية اتجاه عقلي لا بد منه لكي نضمن أن الناس يعنون برفاهية بعضهم البعض » وكذلك يشير توم مويو (كينيا) إلى « معايير السلوك المؤكدة في المجتمعات الأفريقية التي أضفت الكرامة على قومنا خلال العصور ووفرت لهم الأمن على الرغم من وضعهم في الحياة ، وأعنى بذلك الاحسان العام والآراء التي تعتبر الإنسان ليس وسيلة اجتماعية بل غاية وكيانه في المجتمع » .

ونكن إذا كانت الصفة المميزة للاشتراكية إيمانه أساسا بالمساواة والتعاون فان الوسائل التي يقع عليها الاختيار لتحقيق هذه المثل العليا تتعدد وتتوسع . ولقد بلغ الخلاف والصراع مداه بين الاشتراكيين الديمقراطيين في أوروبا الغربية والماركسيين المتمسكين بأصول مذهبهم أو الشيوعيين ؛ إذ يعتقد الأولون أن وناقل الشيوعيين قد شوّهت تلك المثل العليا إلى حد أنها تنكر في بعض الأحيان المبادئ السامية الثلاثة التي استلهمها ماركس نفسه في كتاباته ، فاستبدلت المساواة بـ طبقة سياسية واقتصادية صاعدة تحت اسم « دكتاتورية البروليتاريا » . والإنسانية يضحون بها — نظريا وعمليا — من أجل عصر ذهبي وهمي أو من أجل مجد دولة واحدة ؛ فضلا عن أن تكريس العلم للاقتصاد والسياسة طلبا للنظام والتقدم المادي قد خلق عقائد جامدة . ولا ينكر الاشتراكيون الديمقراطيون أنهم يدينون بالكثير لمبادئ ماركس وتحليله للرأسمالية ، ولكنهم لا يوافقون على أن تشخيصه أو علاجه يصلح للتطبيق في كل مكان . وربما كانت نقطة الخلاف النظرية الأساسية عديم هي إقرار ماركس بفكرة العصر الذهبي الشيوعي و كمال المجتمع اللاتقي واضمحلال الدولة ، لأن

لتمسك بهذه الفكرة الوهمية هو الذي يبرر تشاؤم الشيوعية وتعصبها والتضحية بانسانيتها .

وفي اعتقادي - باعتباري من الاشتراكيين الديمقراطيين - أن الماركسيين المتمسكين بأصول مذهبهم قد إنتهوا من تأسيس خلافهم الغنيف مع القضية الرأسمالية ، فلم يثبت حتي الآن أن الشيوعية هي التأييف النهائي للصراع الاجتماعي الذي تنبأ به ماركس لها.. ولا بد من انتظار التطبيق العلمي للمثل الاشتراكية الكلية .

وهذا فالاشتراكية الأفريقية لا تقتصر أهميتها على الناحية الأكاديمية فحسب . وإذا كانت نظريتها قد تبلورت في القرن العشرين ذي الطابع العلمي العملي بعيداً عن تأثير الرومانسية التي تولدت من بؤس الرأسمالية وصراعاها في القرن التاسع عشر ، فهل يحتمل أن يكون الاشتراكيون الأفريقيون أقل منا تأثراً بمرارة الصراع السياسي السابق ؟ ولعل أهم من ذلك أن نسأل : هل مما يدعو للتفاؤل أن تكون الاشتراكية الأفريقية التوائم الثالث للقوتين الدافعتين الآخرين في أفريقيا وهما القومية والتنمية الاقتصادية ؟ إن القومية الأفريقية وحركة الجامعة الأفريقية قد أضافتا إلى الإنسانية إضافة فريدة في بابها ، وفضلها لم تعد أفريقيا راغبة في تقبل أيديولوجيات الآخرين . وربما تساعدان على تركيز اهتمام الاشتراكيين الأفريقيين عملياً على احتياجاتهم الخاصة ، ويمكن أن توقع أيضاً نتيجة عملية مماثلة من السعي الحثيث نحو التنمية الاقتصادية .

إن المطالبة بحقوق المحرومين على المالكين لمي من صميم الاشتراكية ، وأصدق ما يكون ذلك في أفريقيا ، فالقارة الأفريقية تشعر أنها قاست قروناً من الحرمان والاستغلال من جانب أوروبا ، وقد عقدت عزمها أولاً وقبل كل شيء على أن

تغلب على آثار هذه الفاقة . ولكن اتساع نطاق هذه الشعور بالحرمان والذي يشمل القارة بأسرها - أي الإحساس بأن جميع الأفريقيين من المحرومين - يضاف على الاشتراكية لأفريقية صفات خاصة تميزها عن الاشتراكية الأوروبية . وقد كتب توم مبيو يقول : « إننا منهمكون في عملية انتقال واسعة النطاق نسعى فيها للبحث عن ذاتيات جديدة على المستوى الشخصي والوطني والدولي . . . وفي العالم اليوم يخوض ملايين من الناس نفس التجربة ، ولا تختلف أهدافهم كثيراً عن أهدافنا ، ولكننا نختلف عنهم في التقاليد والأصل التاريخي ، كما أن وضعهم وتطلعاتهم بالنسبة للتحدى الذي يواجهونه . يختلف عن وضعنا وتطلعاتنا ، ولذا فإننا نقوم بدور خاص بنا ، إما أن نتجزه أو نهلك دونه . »

فما هي هذه الذاتيات الجديدة التي يجد المحرومون الأفريقيون في البحث عنها ، وما أثر هذه المثل الأفريقية الجديدة على الاشتراكية ؟ هذه الذاتيات وتلك الآثار يمكن مناقشتها تحت ثلاثة عناوين شاملة : الحاجة إلى تحول إقتصادي سريع - التجارب الرأسمالية السابقة التي مرت بها أفريقيا - آثار القومية والجامعة الأفريقية على نظريات حرب الطبقات في الاشتراكية .

### ذاتيات جديدة :

التحول الاقتصادي : تعتبر التنمية الاقتصادية شرطاً لازماً لظهور أفريقيا على المسرح الدولي بطريقة تكفل لها الكرامة والمساواة ، وفي ذلك قال الرئيس بورقيبة : « من الضروري بمكان أن تفرس شعوراً بالكرامة في قوس مواطنينا التونسيين الذين يعيشون حياة من الفقر والبؤس والجوع . من الواضح أنهم سعداء بالتخلص من السيطرة الفرنسية ولكن من المهم أن يشعروا أيضاً بضرورة



تحسين حالتهم المعيشية وأن يحيا حياة شريفة كذلك التي تحياها الشعوب المتقدمة . (٣) وليست هذه المسألة مقصورة على المستوى المطلق للثروة المادية وحدها ، ولكنها تتعلق أيضا بالقضاء على الهوة التكنولوجية التي تفصل بين أوروبا وأفريقيا ، بل إن الاشتراكية يُشاد بها في بعض الأحيان لمجرد سموها هذا الهدف وحده ومثال ذلك التعريف الذي ساقه الرئيس سنغور في الحلقة التي عقدت بداكار في ديسمبر عام ١٩٦٢ عن الاشتراكية وقال فيه : إن الاشتراكية بالنسبة لنا ليست سوى التنظيم العقلي للمجتمع البشري كيكل طبقا لأحدث الوسائل وكفئتها وكثرتها اتصالا بالعلم . . . وكان من الممكن أن يقال بسهولة عن هذا التعريف إنه لا يختلف عن موقف الفاشية من التنمية لولا أن سنغور أضاف إليه . . . وأنهم من استخدام كفاً الوسائل الفنية والتكنيك ، الشعور الجماعي الذي يمثل العودة إلى الروح الأفريقية . . . وعلى أية حال كان من الواضح في حاشية داكار أن المحور الأساسي للمناقشات يدور حول جانب التنمية في الاشتراكية .

التجارب السابقة مع الرأسمالية : ولكن ذلك لا يفسر إنسبب في اختيار الاشتراكية دون الرأسمالية كأفضل وسيلة للتنمية ، فذلك راجع إلى عوامل تاريخية أو عملية أو عاطفية . فتجربة أفريقيا مع الرأسمالية لم تكن تجربة سعيدة حيث ارتبطت الرأسمالية بانقوى الاستعمارية واستغلالها للصناعات الاستخراجية والسلع الأولية مع استبعاد أية صناعة أو زراعة أخرى . وكان جانب كبير من رأس المال مملوكا للأجانب ، كما كان قدر كبير من أرباح المشروعات في أفريقيا يصدر إلى الخارج ، بينما لم ينل الأفريقيون نصيباً كبيراً من أرباح المشروعات الخاصة الأجنبية . وترتب على ذلك - باستثناء حالات قليلة - أنه لم تنشأ طبقة كبيرة ترتبط مصالحها بالرأسمالية ، وكان الانطباع الذي تخلف في النفوس أن الغرض الرئيسي للرأسمالية هو شراء المنتجات الأفريقية بأسعار منخفضة وبيع

المنتجات الأوربية بأسعار استغلالية . وأخيراً فالواضح أن الاستثمار الذي يعادل الرأسمالية . قد تجاهل أو قضى على الثقافة الأفريقية ولم يدع للإفريقيين أنفسهم سوى أسوأ مظاهرها وهي الاغتراب الاجتماعي والدمار الاقتصادي والاستغلال الوطني .

كذلك تركت الرأسمالية أفريقيا دون أن تتكون فيها طبقة تمتلك رأس المال وتجاوزف بإقامة المشروعات . كان من الممكن أن يتوفر فيها الحافز السياسي والاقتصادي لتكوين رأس المال عن طريق المشروعات الخاصة ، وكان من جراء ذلك أن عملية تجميع رأس المال أصبحت تقع على عاتق الدولة لأن الحكومة وحدها هي التي تملك الوسائل والسلطة للمبادأة في استثمارات واسعة النطاق وتكوين رأس المال في الداخل واجتذاب الموارد الأجنبية الضخمة . وفضلاً عن ذلك يترتب على ندرة الموارد المالية استثمار هذه الموارد بطريقة مرسومة وفقاً لأولويات أعدت بناية على غرار ما حدث في أوروبا أثناء الحرب . «ولهذا السبب يريد الاشتراكيون الأفريقيون تلافى التغيير العشوائي والتجريبي» كما سبق أن أوضحنا فيما يختص بمالي . فالاشتراكية في أساسها منطقية وليست إعتباطية، ومرسومة وموجهة وليست متحركة ؛ ولهذا الأسباب تثير في النفوس أكبر الآمال في تحقيق تحول اقتصادي سريع .

وفضلاً عن ذلك يعتبر التخطيط وإشراف الدولة السبيل الوحيد لتجنب الفقد الاقتصادي والتبديد البشري اللذين تحدثهما تنمية الموارد عن طريق الرأسمالية التي لاتحدها قيود . وها هو ذا الرئيس نكروما يضع الاشتراكية والرأسمالية على طرفي نقيض فيقول . . . لقد ورثت غانا اقتصاداً استعماريًا . . . ولن يهدأ لنا بال حتى نزيل هذا السكيان التعس وتقيم مكانه صرحاً من الاستقرار

الاقتصادى، وبذلك نخلق لأنفسنا جنة حقيقية من الوفرة والكفاية، ويجب أن نحضى قدما فى استعداداتنا لنمو اقتصادى مرسوم من أجل القضاء على الفقر والجهل والمرض والامية التى خلفها الاستعمار الغادر وخلفها الامبريالية البالية (٥) .

ومن الناحية العاطفية أيضا يبدو الحل الاشتراكى أصح الحلول لأنه يتمشى مع الأفكار الأفريقية الشائعة عن الخير الذى كان سائداً فى عهد ما قبل الاستعمار . فالاشتراكية الأفريقية حقيقة واقعة تعرضت ردحا من الزمن لصدمة الاستعمار، ويجدر بنا الآن أن نعيد النظر إليها فى سياقها الجديد . ولما كنا نفرع من صورة الفردية الغربية ، فالتأثير توتر تصحيح الإساءات التى تعرضت لها إشتراكيـة التقليدية ، والإبقاء على ما تسم به حضارتنا من مظاهر الروح الجماعية ، (٦) . وكثيراً ما يردد الرئيس نيوريرى نفس هذا المعنى كما فى قوله : « كان الأفريقى يعتبر نفسه دائماً عضواً فى جماعة ، ولكنه لم ير أى تعارض بين مصالحه الخاصة ومصالح الجماعة التى ينتمى إليها ، وتمثل مشكلتنا فى كيف نحصل على منازاة المجتمع الأوروبى مع احتفاظنا فى نفس الوقت بالكيان الأفريقى للمجتمع الذى يكون فيه الفرد عضواً فى جماعة (٧) .

وإذا انتقلنا إلى مجال التطبيق نجد أن أكثر الوسائل شيوعاً فى وضع هذه النظرية الاشتراكية التقليدية موضع التنفيذ هى ممارسة الاستثمار البشرى أو تنمية الجماعة عن طريق العمل الاختيارى ، والتى هى فى الواقع محاولة لتوجيه الولاء العشائرى المحلى وأساليب العمل فى برنامج مرسوم للتنمية الاقتصادية . واتقد حقت برامج الاستثمار البشرى نتائج هامة وبصفة خاصة فى تنجانيقا ومالى وغينيا ، وإن كان هذا الجانب من جوانب التنمية لا يحظى باهتمام كبير من رجال الاقتصاد الذين يعددون مكاسب التنمية فى عهد ما بعد الاستقلال ؛ ونعله من

الطريف في هذا الصدد أن لفظ *communitary* الذي ابتدعه نيوريرى للتعبير عن المظهر التقليدى للتنمية الاشتراكية قد اتفق - بمحض الصدفة على ما يبدو - مع لفظ *communautaire* الذي اختاره الرئيس سيكوتورى لوصف الشيء ذاته في غينيا (\*) .

إشتراكية بلا صراع طبقى : تتضافر ثلاث حركات عاطفية لنبد النظرية الماركسية الكلاسيكية في الصراع الطبقي . وهى : القومية الأفريقية التى تمثل الثورة ضد الاستعمار . والجامعة الأفريقية التى تجسد الرغبة فى تضامن القارة وانسواءة الأفريقية ، والاشتراكية الأفريقية التى تناصر قضية المعدمين فى أفريقيا . وبغض النظر عن الحقيقة الظاهرة وهى أنه لا يمكن تحديد الطبقات الاقتصادية فى أفريقيا تحديداً واضحاً بمعناها الماركسى . فقد اجتاحت القارة ، سواء قبل أو منذ الاستقلال . رغبة جارفة فى الوحدة - وحدة أفريقيا ، وتضامن جميع (المحرومين) فى القارة . ونيس هذا من الغريب فى شيء لأن عدد المالكين الأفريقيين - أى ( المستغلين ) الكامنين - ضئيل جداً لا يستحق كبير اهتمام . حتى يتحدث بعض الزعماء الأفريقيين عن وجود طبقات أو عن حتمية نشأتها ، ولكن أمثال هؤلاء الزعماء لا يمثلون القارة فى الوقت الحاضر ، ويقتصر وجودهم خارج جنوب أفريقيا ، على حزب الاستقلال الأفريقى ذى الاتجاهات الشيوعية فى السنغال *Parti Africain de l'Indépendance* ، وعلى فئة صغيرة ، وإن كان لها صوت مسموع ، فى حزب مؤتمر الشعب فى غانة

*Convention People's Party* بالإضافة إلى الأحزاب الشيوعية الصغيرة القليلة العدد فى أفريقيا . ومن الصحيح أيضاً أنه حينما توجد تقابلات معارضة



ذات نزعات عسكرية ، كما هو الحال في نيجيريا والكونغو ، تظهر بوادر وعي طبقى واضح بالنسبة إلى « الهوة الواسعة التي تفصل طبقة الممتازين في العهد الجديد - موظفي الحكومة والعسكريين والسياسيين - عن جماهير البروليتاريا في الريف والحضر وعن الشباب العاطل والمتعطل » . \*

ولكن الأصح والأصح هو الفكرة القائلة بأن الصراع الطبقي ليس بذى موضوع بالنسبة للأوضاع الأفريقية ، وأن أكثر ما يهتم به الاتحاد الاشتراكي الأفريقي أن يظل الحال على ذلك النوال ، فإن معظم الزعماء الأفريقيين يؤمنون إيماناً راسخاً بأنه يمكن الحيولة دون نشأة طبقات في أفريقيا بشرط أن تتبع التنمية منهاجاً اشتراكياً ، ولكن لا يشاركون هذه الآمال الخبراء السوفيت في الشؤون الأفريقية والذين يمثلهم في هذا الكتاب بوتيخين ، وكذلك رجال الاقتصاد الأمريكيون إذا اتخذنا من آراء مورس في الفصل الثاني دليلاً على اتجاههم . ففي رأى السوفيت أن عملية التنمية لا بد أن تخلق طبقات اقتصادية واضحة المعالم ، ولا بد أن ينشأ صراع إلى حد ما بين هذه الطبقات قد يظهر على الأقل في شكل مطالبة كل منها بأن يحظى بالاهتمام الأكبر من جانب الدولة . والرد الأفريقي على هذا الاعتراض أن « العقلية الاشتراكية » أو شعور الوحدة الذي يعبر عنه تجمع فئات المجتمع المختلفة في حزب واحد ، كفيل بالقضاء على مثل هذه الصراعات . وإن كان هذا الرد ليس مقنعاً تماماً ، لأن المشكلات التي نشأت من قبل فيما يتعلق بنقابات العمال في دول كثيرة ليست سوى انعكاس لصراع طائفي إن لم يكن صراعاً طبقياً ، وسنناقش ذلك فيما بعد .

والواقع أن الزعماء الإفريقيين لا يتجاهلون الصراع الطبقي ، ولكنهم يميلون

إلى إعتباره صراعاً على المستوى الدولى للاقومى، وفى ذلك يقول الرئيس نيوريرى :  
« لا يزال العالم منقسماً بين المالكين والمحرومين ، وليس هذا تقسيماً بين رأسماليين  
واشتراكيين أو بين رأسماليين وشيوعيين ، وإنما هو تقسيم بين دول العالم  
الفقيرة ودول العالم الغنية . . . والدول الغنية فى عالم اليوم يمكن أن توجد فى  
كل من جانبي التقسيم بين الدول الرأسمالية والاشتراكية (٨) . وكثيراً  
ما يردد الرئيس الغنى سيكوتورى آراء مماثلة .

ولكن يجب ألا نخلط بين هذه الفكرة البسيطة نسبياً عن الصراع الطبقي  
الدولى وبين المحاولة المعقدة التى قام بها رجال الاقتصاد السوفيت مؤخراً للتوفيق  
بين الصعوبات التى تواجههم بشأن حرب الطبقات فى أفريقيا عن طريق الربط  
بين الطبقات العاملة « الاشتراكية » فى الدول الشيوعية « والفلاحين » فى  
أفريقيا . ومثال ذلك قول ج. ف. كيم J. F. Kim : « إن الدول التى تمثل حكم  
العمال بزعامة الطبقة العاملة ، قد تحالفت مع شعوب الدول الغنية ذات السيادة التى  
قامت على أكتاف الامبراطوريات الاستعمارية — وهذا التحالف يحقق على نطاق  
دولى الفكرة اللينينية عن وحدة الطبقة العاملة مع الملايين العديدة من الجماهير  
الشبيهة بالبروليتاريا وغير البروليتارية التى قهرها الاستعماريون ، وبذلك نرى أن  
مشكلة تحالف الطبقة العاملة والفلاحين قد تجاوزت الحدود الوطنية وأصبحت  
عاملاً دولياً . » (٩)

إلا أن الأقوال السابقة والمنقولة عن الاشتراكيين الأفريقيين لا يمكن  
أن تثير فى نفوس الباحثين السوفيت أملاً كبيراً فى أن يقبل الأفريقيون مثل  
هذه النظرية رغم وجاهتها ، فهى تتعارض مع عدم الانحياز والجامعة الأفريقية ،  
وكلا الاتجاهين هما الآن فى أفريقيا أقوى من الحاجة إلى حل للمشكلات

الفكرية التي تنشأ نتيجة لرفض أفريقيا التكيف مع المخططات اللينينية . وقد أعلن Dr. Seydou Badian Kouyate وزير التنمية في مالي في حلقة دكار التي عقدت في ديسمبر عام ١٩٦٢ أن « الاشتراكية يمكن تحقيقها بدون بروليتاريا ، كما أنه يمكن الوصول بالبلاد إلى الاشتراكية عن طريق التنظيم السياسي للشعب كله . إن المشكلة تلخص في تنظيم شعب بأمره كقوة سياسية لكي يتولى مصيره بنفسه » (١٠)

ولذلك يمكن القول بأن ثلاثة مثل عليا رئيسية تكمن في صميم الأمانى الأفريقية الآن وهى : التنمية الإقتصادية — التخطيط والتعاون — التضامن الوطنى والأفريقى . وكل من هــ هذه المثل له صداه العميق فى تجارب ومثلا الاشتراكين غيرالأفريقيين ، وإن كنا لا نستطيع أن نطلق صفة الاشتراكية على جميع المدلولات التى تنطوى عليها هذه الأولويات ، فكل منها له جنوره العميقة فى تجارب الماضى وحقائق الحاضر ، ويجدر بنا أن نعمن النظر قليلا فى بعض مدلولات هذه الشروط للاشتراكية نظريا وتطبيقيا .

معادہ تنطوی علیہا الاشتراکیت:

التأميم : إن تأميم المشروعات الخاصة القائمة لا يعطى الأولوية في تخطيط الدولة في أى بلد أفريقي ، ونادراً ما يعتبر مبدءاً أو شرطاً مسبقاً للاشتراكية ، بل على عكس ذلك نجد مسألة ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والتوزيع والمقايسة - على حد تعبير ماركس - تعالج بطريقة عملية للغاية ، فباستثناء الجزائر ، بسبب ظروفها الشاذة ، والجمهورية العربية المتحدة ، نجد أن غينيا وحدها هي التي شرعت في تنفيذ برنامج تأميم جدى . وقد اتضحت سياسة الرئيس توري العملية تجاه الاشتراكية في تصريح أدلى به أحد مندوبى غينيا في حلقة



داكار قل فيه عن الرئيس قوله . « إذا تحدثنا عن الاشتراكية فانما نتحدث عن مركب من التكوينات والتطبيقات الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن الاشتراكية بالنسبة لنا ليست غاية في حد ذاتها ، ونحن لانميز أنفسنا بالنسبة لها كغاية ، ولكتنا نبدأ بضرورات مواقف معينة . » (١١)

ولعل الدكتور نكروما - من الناحية المذهبية - الوحيد من بين الساسة الأفريقيين المعروفين الذي يسعى إلى اتخاذ موقف أقرب إلى موقف الماركسية التقليدية من ملكية الدولة ، ولكنه مع ذلك يرى أن هذا الاتجاه يتعلق بالمستقبل فهو يقول « إن الاشتراكية تقترض الملكية العامة لوسائل الانتاج ، ولكن الشعب لم يمتلك حتى الآن جميع وسائل الانتاج والتوزيع الكبرى ، وفضلا عن ذلك فان علينا أن نرسي الأسس الفعلية التي نستطيع أن نبني فوقها الاشتراكية ألا وهي التصنيع الكامل لقارتنا . »

وفي نفس الوقت يؤكد الرئيس نكروما وكثيرون غيره ضرورة وجود قطاع خاص في الفترة الحالية « يشمل الصناعات المفتوحة على مصراعيها أمام المشروعات الخاصة الأجنبية » . (١٢) « إن الحكومة تؤكد أنه في جميع قطاعات الاقتصاد الجزائري سوف ينحصر مكان للصناعة الخاصة التي تشكل حافزا للمشروعات العامة » . (١٣) « يجب أن تشجع المشروعات الخاصة أو الأفراد سواء أكانوا من مالاجاش أو من الأجانب على تصنيع بلادنا » . (١٤) « إن إثارتنا للاشتراكية الأفريقية يجب ألا يجعلنا أعداء للمشروعات الخاصة » . (١٥)

وإذا ما أثبتت مسألة التأمين الشامل كقضية عامة ، فان الرأي العام الاشتراكي في أفريقيا يهب لمعارضتها بشدة على الفور ، وبدلا من التأمين يتركز الاهتمام على تخطيط جميع قطاعات الاقتصاد وتنشئة الشعب - باعتباره



المورد الوفير الوحيد - بأية وسائل ثبت فعاليتها ، أما الأسباب التي أدت إلى وجود قطاع عام كبير نسبيا فترجع إلى العوامل التاريخية التي سبق بحثها ، فضلا عن أن الوسائل الفنية الراقية المالية وغيرها الخاصة بالاشراف على القطاع الخاص وتوجيهه لم تتوافر بعد في أفريقيا مثلما توافرت في الاقتصاديات الرأسمالية النامية ؛ وتحل هذه المشكلة بوضع شروط - سخية في العادة - تعمل في ظلها المشروعات الخاصة بفرض إدارة الإقتصاد والإشراف عليه وتوجيهه بدلا من تأميمه .

ونفس هذه الروح العملية نفسها في موقف الإستراتيجية الأفريقية من الإستثمار الأجنبي ، إذ يرى الأفريقيون أن المحنة التي تواجههم تمثل في أن الدول الأفريقية مضطرة لزيادة اعتمادها على مصادر رؤوس الأموال الأجنبية لكي تتخلص من تخلفها التكنولوجي ومن تبعيتها للغير ، ولكن «المعونة الأجنبية» - كما يقول الرئيس موديبيوكيتا - بنض النظر عن مصدرها أو شكلها - لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون خالية من الغرض تماما ؛ لأنها تظل مرتبطة بطريقة أو بأخرى بالاقتصاد والنظام السياسي الذي تقدم منه ، أو أنها تكبل الدولة بديون ساحقة (١٦) . وتحل هذه المشكلة بصفة عامة إما بابتكار مشروعات « مشاركة » بين الدولة والمشروع الخاص الأجنبي أو بتحديد مجال ووسائل المشروعات التي يعهد بها إلى الاستثمار الأجنبي .

إن المناقشة حول دور المعونة الأجنبية والحكومة والقطاع الخاص لم تنته بعد ، فمن ناحية نرى أن رأس المال الذي يجتنب من الخارج يقيد الحاجة إلى تكوينه في الداخل عن طريق تحديد الاستهلاك ، ومن ناحية أخرى فإن رأس المال المتراكم في الداخل قد يكون أكثر فعالية في تعبئة موارد وطاقات الشعب نفسه . ويزداد الاتجاه الآن للشك في قيمة المعونة الأجنبية الواسعة النطاق حتى

ولو كانت فى شكل هدايا مقدمة من حكومة لحكومة أخرى ، وربما كان الحل لهذه المشكلة الحقيقية هو استخدام المونة الاجنبية فى مشروعات معينة مثل التعليم والمساعدات الفنية التى تساعد الموارد البشرية الافريقية ذاتها على زيادة إنتاجيتها .

التمية والمساواة : يدهش الاشتراكيون الأوروبيون ، بل وقد تتباهىهم الخبرة فى بعض الأحيان ، بسبب الاهتمام النسبى الذى يوليه الافريقيون للإنتاج كبديل عن توزيع الثروة أو كما جاء على لسان طالب من تنجانيقا « إن الاشتراكية فى أوروبا تعنى مصادرة الثروة وتوزيعها ، أما الاشتراكية الافريقية فمعناها الجهد المشترك المبذول لخلق الثروة » . وإذا كان معظم الاشتراكيين الأوروبيين سوف يدعون أن نظامهم يسعى لتحقيق كلا الهدفين ، فإن العبارة السابقة تتضمن حقيقة هامة تساعد كثيراً من الاشتراكيين فى الغرب على فهم معاصريهم الأفريقيين . ويجدر بنا أن نشير فى هذا المقام إلى نظرية « المحرومين » وعلاقتهم « بالمالكيين » التى تتخلل جميع المبادئ الاشتراكية ، فقد كانت الفوارق الشاسعة فى الممتلكات والدخل فى الاقتصاديات الرأسمالية هى الدافع على الإصلاح فى أوروبا ، وفرضت هذه الأوضاع بدورها الوسائل التى وقع عليها الاختيار لتحقيق الاشتراكية مثل إقامة نقابات عمالية حرة قوية وإعادة توجيه الاتفاق الحكومى على الفئات الموسرة إلى الفئات الفقيرة فى المجتمع ، وإعطاء الأولوية للرفاهية الاجتماعية العامة بدلاً من الاتفاق الخاص ، وأخيراً الملكية العامة للممتلكات الانتاجية . وكان الغرض الأول من هذه الإجراءات كلها إعادة التوزيع والتوجه نحو المساواة كما كانت تهدف ثانياً لتشجيع وسائل الانتاج التعاونية . أما زيادة حجم الانتاج الوطنى فكانت تأتى فى الحل الثالث فحسب .

أما فى أفريقيا فالجميع تقريباً من المحرومين — على الأقل بالنسبة لأغنياء

أوروبا — ولذا فإن الهدف الأساسي لا بد وأن يكون زيادة حجم الانتاج الوطنى والقارى ، أما المساواة والتعاون برغم أهميتهما كهدفين من أهداف الاشتراكية فلا مناص من أن ينتقلا إلى المرتبة الثانية . وقد أوجز بن صالح كاتب اللولة للشئون المالية فى تونس إحتياجات أفريقيا التى تعطىها الأولوية فى قوله « هدف جميع الاشتراكيين الحقيقيين أن يعمل المجتمع على تحسين الانتاج والاشراف عليه وتوزيعه توزيعاً عادلاً » (١٧) .

قابات العمال : إن المفهوم الأفريقى « للمحرومين » له آثاره الهامة أيضاً بالنسبة لوضع النقابات . وكثيراً ما يصاب الاشتراكيون فى الغرب بصدمة عنيفة من جراء المعاملة التى يلقاها « العمال » على أيدي الحكومات الأفريقية « الاشتراكية » ، وأكثر ما يسيئهم الاتجاه لتقييد حرية النقابات فى المساومة ، ولكن من الأهمية بمكان أن نتذكر أن العمال المنظمين فى معظم الإقتصاديات الأفريقية يشكلون أكثر فئات المجتمع إمتيازاً وليس أقلها .

ويصدق ذلك بكل تأكيد على كثير من قابات الأعمال المدنية ، فالعمال الذين يشملهم تنظيم نقابى يشكلون بصفة عامة الفئة الوحيدة من الناس التى تتاح لها فرصة الحصول على جزء أكبر من الدخل القومى ، وكثيراً ما تفوق الفئات الأخرى من السكان فى مستوى معيشتها الحالى رغم انخفاض هذا المستوى فى حد ذاته . وكثيراً ما يحدث أيضاً أن مطالب النقابات — التى تبدو مشروعة للغاية حسب المستويات الأوربية ، لو أجريت فأنها تؤدى إلى عرقلة كل مشروعات التنمية التى تقوم بها حكومة ذات ميزانية محدودة وتضع نصب أعينها أولويات مرسومة بعناية ، وتضرب مثلاً لذلك بما حدث فى تنجانيقا عقب استقلالها مباشرة ، حيث أدت مطالبة النقابات المدنية بزيادة الأجور إلى صراع سافر مع الحكومة التى كان رد الفعل من جانبها التكيل بالحركة العمالية بأسرها ، ولعل



ليس معروفا للجميع أنه لو كانت تلك المطالب قد وضعت موضع التنفيذ « لاستفدت جميع أموال التسمية التي حصلت عليها حكومة تنجانيا من بريطانيا بمناسبة الاستقلال ، ولما تبقى شيء أو شيء كثير لتلبية المطالب المشروعة للأكثرية الساحقة من الأهالي وهم العمال غير ( النقابيين المتظمين في نقابات ) والفلاحون والماطلون .

وقد قاومت غالبية الحكومات الأفريقية خطر المعارضة الإيجابية من جانب النقابات بأن فرضت على الحركة العمالية — إرغاماً أو اغواءً — أن تشكل «جناحاً» من أجنحة الحزب الحاكم ، ويبررون هذا المسلك بالتشديد على أنه ليس ثمة صراع حقيقى فى المصالح بين الحكومة والعمال فى مجتمع اشتراكى : « فحيث أعطى الاستقلال السلطة السياسية للإشتراكيين تكافح النقابات من أجل تدعيم السلطة السياسية فى ظل زعامة الحزب الإشتراكى ، أنها تكافح لتحقيق مستوى معيشى أفضل للعمال ، ولكنها تربط هذا الكفاح بالمشكلات الجوهرية الخاصة بزيادة الإنتاج الصناعى والزراعى » (١٨) .

« إما أن يكون الحزب حزبهم ( أى العمال ) أو لا يكون ، فإذا لم يكن فلن تكون هناك مشكلة . أما إذا كن حزبهم فان نظرية « الاستقلال » عنه تصبح غير ذات موضوع » (١٩) .

« إن العمال يجب أن يؤيدوا حكومتهم وحزبهم الثورى تأييداً إيجابياً لتدعيم الاستقلال الدولى ، وخلق الأسس المادية لبناء وتنمية إقتصاد اشتراكى ، وموجز القول أن التنظيمات النقابية قد انتقلت من مرحلة التدمير إلى مرحلة التعمير » (٢٠) .

ولكن هذه التبريرات لا تقنع أحداً سوى الماركسيين النظريين ، فليس لها



من فائدة سوى ترشيد حاجة الدولة لمنع التنظيمات النقاية من إحباط مشروعات التنمية ، وليست هناك حكومة - مهما كانت طريقة انتخابها ومهما كانت مبادئها ومثلها - تمثل مصالح جميع «العمال» تمثيلاً صحيحاً ، ناهيك عن الجماعات الأخرى. ويتمسك الاشتراكيون الديمقراطيون باعتبار حرية العمال في الانتظام من أجل القيام بعمل جماعي قبل أصحاب الأعمال والدولة أمراً جوهرياً سواء أكانت الحكومة اشتراكية أم رأسمالية ، وإن كان الاشتراكيون يأملون في أن تقلل الأولى من حدة الصراع بين فئات العمال وطوائف المجتمع الأخرى، ومن هنا لا ينتظر أن يوافق الاشتراكيون الديمقراطيون على فرض قيود على حرية النقابات في أفريقيا . ومن الضروري على أية حال تفهم الحقائق الكامنة وراء هذه القيود ، ولعله من الضروري أيضاً التسليم بأن نقابات العمال التي عقدت عزمها على رفع مستوى معيشة أعضائها إلى أقصى حد ، ليس هناك أدنى احتمال في استمرار وجودها في أي مكان بأفريقيا في ظروف التخلف الراهنة ، ومع ضرورة تجميع رأس المال ، وإن كان من المنتظر أن تسفر التجارب عن قيام علاقة تعاونية بين الحكومات الاشتراكية ونقابات العمال الحرة .

الديموقراطية والثورية، والدولة ذات الحزب الواحد : في رأى الاشتراكيين الديمقراطيين أن الموقف الأفريقي الحالي - تجاه الديمقراطية والنظام الحزبي هو أكثر ما يدعو للازعاج في الاشتراكية الأفريقية ، وقد فسر هذا الموقف وعزى سببه إلى مخلفات الحكم الاستعماري الإستبدادي ، وضرورة القضاء على النزعة القبلية وإقامة وحدة وطنية ، وإلى أمية الناحيين وإفقارهم إلى الخبرة ، وأهمية التخطيط الاقتصادي المركزي . ولكل تفسير من هذه التفسيرات وجاهته، ولكن الأهم هو الموقف الثوري من السياسة الذي تمنحنت عنه القومية الأفريقية وحالة التخلف الاقتصادي الراهنة . ومع ذلك فعندما يتحدث

الاشتراكيون الافريقيون عن الثورة فهم لا يعنون « ثورة » بالمعنى الماركسي ، وإنما يقصدون ثورة تكنولوجية تدفع بالقارة إلى القرن العشرين ، ولكنهم نادراً ما يضررون الفكرة القائلة بأن إدخال الاشتراكية في أفريقيا يحتاج إلى ثورة بالطريقة التي يعتبرها الماركسيون ضرورية في أوروبا ، بل إنهم يرون أنه يمكن تحقيق الاشتراكية بعملية تطويرية في أفريقيا ، وبدلاً من ذلك يربط معظم الزعماء الافريقيين بين الأساليب الثورية وهدف التنمية وبالتالي المساواة الدولية الكاملة والاستقلال الاقتصادي ، ولكن هذه الأساليب الثورية يسهل مقارنتها ومن ثم الخلط بينها في الغالب - بالأساليب التي يستخدمها الماركسيون الثوريين ، وهي التي تتضمن أولاً وقبل أي شيء آخر ، استخدام الحزب الحاكم لا في تعبئة الشعب وتوعيته فحسب ، بل ومن أجل تحقيق النظام والوحدة وإقامة تماثل بين طبقات الدولة والحزب .

والمفهوم العام للحزب هو أنه يضم الشعب بأسره ، والمقصود من قيام الحزب بهذا الدور أن يظل الزعماء على اتصال بالرأي العام والحيولة دون ظهور أي معارضة بالقول أو بالعمل ، وتثقيف الشعب وإحاطته علماً بآراء الزعماء . وقد عبر الرئيس توري تعبيراً صادقاً عن هذا الاتجاه بقوله : « الحزب ينظم فكر شعب غينيا في أعلى مستوياته وفي أكل صورة له ، وفكر الحزب يشير إلى الاتجاه الذي تسير فيه أفعالنا ، كما يحدد المبادئ التي يجب أن توجه سلوكنا ومواقفنا الجماعية والفردية » (٢١) .

أما الرئيس نكروما فهو على عكس الرئيس توري أخذ يتجه في الآونة الأخيرة نحو اعتناق نظرية أشد ارتباطاً بالماركسية عن إقامة حزب من الصفوة أيديولوجياً ، على أن يكون إشتراكياً بصفة خاصة . وليس الهدف منه أن يكون قوة موحدة بقدر ما يكون أداة تثقيفية وتنظيمية لسياسة الحكومة : « إن تشكيل

الحزب أصبح متافراً من الناحية الاجتماعية تناقضاً تاماً ، وأصبح هدفنا الاشتراكي عرضة لأن تطنى عليه إتجاهات إنتهازية لتوفير الراحة والإشباع لعناصر البورجوازية الصغيرة فى صفوفنا ، والتي لا تؤيد بل وقد تعادى فى بعض الأحيان الأهداف الاشتراكية التى يكرس الحزب جهوده من أجلها ، (٢٢).

وهناك آراء أخرى بطبيعة الحال - تنتشر بين الاشتراكيين الأفريقيين حول دور الحزب والنظريات الخاصة (بالديموقراطية المركزية) ، فزعما نيجيريا يعلنون إيمانهم بنظام تعدد الأحزاب باعتباره الشكل الوحيد للديموقراطية الصحيحة مهما كانت صعوبة تنفيذه<sup>(٢٠)</sup> . أما حزب كانو KANU ذو النزعة العسكرية الحاكم فى كينيا ، فإنه يعرب فى بيانته عن إيمانه (بأشترائية أفريقية ديموقراطية.. ديموقراطية لأننا نعتقد أنه لا يمكن لكل فرد أن ينسى مواهبه إلى أقصى حد إلا فى مجتمع حر<sup>(٢١)</sup> . وقد أخذت المعارضة لفكرة (ديموقراطية الحزب الواحد) تنتشر بين المثقفين وغيرهم ممن يشعرون أن حريتهم فى القول والعمل تهددها (الديموقراطية المركزية) تهديداً فعلياً أو كامناً ، وقد كتب أحد الاشتراكيين الغانيين يقول: «إن أى نظام حكومى لا يخضع الحكومة خضوعاً صارماً لإشراف جماهير الشعب يتعارض مع الاشتراكية . والأدعاء بأن نظام الحزب الواحد يتلائم مع هذه المسئولية من جانب الحكومة تجاه الشعب) معناه تجاهل ما علمتنا إياه الدراسات الاجتماعية ، كما أن إجراء انتخابات داخل الحزب يشجع فيما يبدو على نشأة أو ليجاركية بدلا من أن يحول دون قيامها . والضابط الوحيد هو النقد من درج الحزب ووجود جماعة منظمة تنظيماً صحيحاً تكون بمثابة قيد تكبح جماحه » (٢٢) .

---

\* تعرضت هذه التجربة للإهيار عندما أطيح بالحكومة القائمة وتولى انصكريون بقيادة ابرونس الحكم لتطهير البلاد من الفساد الحزبى وشرور القبلية فضلا عن الانتهازية والخلافات الاقليمية ( المترجم )



وعلى أية حال فليست هناك بوادر كثيرة على أن هذه الآراء ستسود في المستقبل القريب ، فالأتمجاه الثورى الحالى نحو الحزب الواحد لا يحظى بقبول واسع النطاق على المستوى الشعبى فحسب ، ولكنه قد يثبت أنه من الناحية العملية أيضا النظام الوحيد الكفيل بتحقيق متطلبات الموقف الراهن ، فما كان بوسع أوروبا الرأسمالية أو الشرق الشيوعى تكوين رأس المال اللازم لتحقيق نموا إقتصادى يغذى نفسه بنفسه لولا أنها فى نفس الوقت أخضعت الجماهير للنظام عن طريق تنظيم سياسى شديد القيود وليس من السهل أن تتصور سببا لاستثناء أفريقيا من هذه القاعدة . وليس أوضح أو أخطر من ذلك الإغراء الذى تتعرض له الأحزاب السياسية المتنافسة لكى تؤثر على تلبية الاحتياجات الحالية على تحقيق نمو إقتصادى فى المستقبل ، ولا يقل عنه وضوحا الإغراء الذى يتعرض له حزب حاكم بأن يسمع المعارضة التى تنجح فى توجيه ضربة قاضية له بتلك الطريقة .

ومن جهة أخرى فان نظاما شموليا بطريقة أو بأخرى ، ليس من الضرورى أن يكون دكتاتوريا ، فالدولة ذات الحزب الواحد فى أفريقيا تختلف اختلافا كبيرا فى مدى الصلة الحقيقية القائمة بينها وبين الشعب ، أو فيما إذا كانت تحكم متجاهلة كل معارضة — بما يتفق مع مصلحة قلة حاكمة . ( أوليجاركية )

ولعله ليس هناك ما يدعو الاشتراكيين الأوربيين للاشادة بالدولة ذات الحزب الواحد أو ااضفاء صفة الديمقراطية عليها بمعنى أنها تتيح للناخبين الحرية التامة للاختيار والعمل فى المجال السياسى ، ولكن قد يكون من الضرورى اعتبار هذا النظام مظهرا حتميا — وإن كان مما يبعث على التفاؤل أنه مؤقت — لاندفاع أفريقيا نحو الاستقلال الإقتصادى والنمو المعتمد على النفس . والواقع أن الديمقراطية بمعناها الأوروبى لا بد لها أن تتوقع ما يسميه الماركسيون إحتقارا



« صبح البروليتاريا بالصبغة البورجوازية » ، والذي يعزون إليه إفتقار الطبقة العاملة في أوروبا الغربية إلى هدف ثورى ، لأن تلك العملية البشعة المظهر هي التي تولد المطالبة بالحرية السياسية والتقدم الاقتصادى والاشتراك بالرأى فى عملية التنمية وكذلك الحصول على نصيب من أرباحها . ويجرى الآن إستخدام الحزب الواحد فى كثير من أنحاء أفريقيا وبصفة خاصة فى غينيا وتبجانيا - كوسيلة للتعبير عن آراء الشعب ، ولا يقتصر على كونه وسيلة لفرض إرادة الزعماء ، وهذه الوسيلة فى حد ذاتها تعتبر جزءاً من عملية التثقيف الديموقراطى ، ولعلها أفضل الوسائل التي تستطيع أفريقيا اختيارها فى مجال الاختيار المحدود أمامها الآن .

إشتراكية « غير منحازة » : وأخيراً لا يمكن فهم الاشتراكية الأفريقية دون الألام بصفة عدم الإنحياز التي تسم بها ، والتي يمكن إعتبارها جزءاً من بحث أفريقيا الأوسع نطاقاً عن شخصية خاصة بها ، ولكن الأهم من ذلك أنها نتيجة للتكيف العملى لاحتياجات الموقف المحلى فى أفريقيا . إن ماركس يوضع موضع التقدير بسبب إنسانية مشاعره - لأنها تتفق مع إحساس الأفريقى بوضع الحرمان الذى يعانیه - وبسبب الحمية الثورية والتنظيم السياسى اللذين خلفهما لتلاميذه ، والتي تتلائم مع مفهوم الأفريقيين للمتطلبات الثورية الخاصة بهم . أما نظريات ماركس الإقتصادية المتعلقة بملكية الممتلكات ومقتضيات الثورة الاشتراكية ، فاما أنها تطرح جانباً باعتبارها غير ذات موضوع ، أو تستخدم جزئياً وبطريقة عملية . والواقع أنه ليس هناك شعور بالتقديس لأى مذهب ثبتت صحته تاريخياً ، أو إذعان لما يملیه أى مبدأ ، وما أقل الإذعان لما تملیه الكتلة الشيوعية ، ومن هنا قيل : « إن قصر مجال الاختيار على نظامين فقط هما الرأسمالية والشيوعية ، أمر لا لزوم له ونعترض عليه ، وحقيقة الأمر أن

لاحتمال ضئيل للغاية في اتباع أى منها في صورته الخالصة ، فالإتجاه السائد في أفريقيا يميل لاتخاذ موقف عملي ينبذ غير المناسب ويحتضن أفضل ما في كل من النظامين « (٢٤) .

ومع ذلك لا يقر الاشتراكيون الديموقراطيون الأوريون أو يشيدون على الدوام بما يرونه في الاشتراكية الافريقية ، ويرى كثيرون منهم أنها مضت إلى آخر الشوط في إتجاهاتها البراجماتية عندما تتخلى عن مبادئ الديموقراطية وتلجأ إلى استخدام الجهاز الحكومى من أجل الإبقاء على سلطة حزب واحد ؛ إلا أن نبد مثل هذه الأنظمة الحكومية باعتبارها غير إشتراكية أساساً بل وقاشية ، إتجاه سطحي خداع يعوزه الإدراك ، لأنه لا يضع في الاعتبار الظروف التي نشأت فيها الإشتراكية الافريقية ، والرغبة الشعبية الساحقة في تحقيق نمو إقتصادي سريع ، والافتقار إلى أى دليل عملي على إمكان تحقيق هذا التقدم دون تقييد قدرة الناس على الاعتراض على التضحيات التي سوف يطلب منهم بذلها .

ولا يجب أن يوحى ذلك بأن الاشتراكية الافريقية في مجالها النظرى والتطبيق لم تدع شيئاً يمكن أن تتطرق الرغبة إليه حتى بالنسبة للأوضاع الافريقية ؛ فالأثر البعيد لتركيز السلطة يلغى الغرض منها لو أدى إلى تدعيم أقلية حاكمة ( أوليجاركية ) والحيلولة دون اشتراك الشعب في الحكم ، لأن السخط السياسى يولد الاضطراب ، والاحباط الاقتصادى يؤدى إلى الجمود وتبديد الطاقة وتأخر النمو . وهذه المسألة تشغل بال الزعماء الافريقيين المفكرين من أمثال نيوريرى وتورى ؛ ولهذا فهم يهتمون بصفة خاصة بالإبقاء على المرونة داخل كيان الحزب الجامد الظاهر ، وأهم من ذلك إضفاء صفة الدوام على الإتجاه الشعبى للمشاركة في الحكم عن طريق الحزب .

لم يحن الوقت لكي تقرر ما إذا كان النجاح سوف يفهم ، والملاحظ الآن أنه حينما تعتق الزعامة نفسها إتجاه ديموقراطياً أصيلاً ، يحقق الحزب غرضاً نافعاً سواء بتعبئة الجماهير من أجل التنمية والتعبير عن إحتياجاتها وآرائها ، كي يعمل على التوفيق بين الفردية النامية في العصر الحديث وبين الإتجاه الأفريقي التقليدي نحو التضامن والعمل الجماعي . ولا تفصل سوى شرعة واهية بين هذه الروح التعاونية الرائعة وبين القهر القاتل ، ومن هنا تقوم الزعامة بدور كبير للغاية في هذا الصدد نظراً لعدم وجود جهاز حكومي ديموقراطي ، وإن كانت الصفة الغالبة على الزعامة الاشتراكية الأفريقية هي الفردية الشديدة ، ولعل الآراء التالية تلخص ما ينطوي عليه الموقف من آمال وأخطار . . « سوف يصبح من الممكن التأليف بين القيم الفردية والاشتراكية بعد تحقيق الانسجام بينها في الشخصية الإنسانية الكاملة ، وهذا التأليف بين اشتراكية صحيحة وإنسانية صحيحة والذي سوف يستند إلى واقع أفريقي وفيه أفريقية مع عدم استبعاد الإضافات المثرية من الثقافات الأخرى ، سوف يكون تأليفاً أفريقياً خالصاً ، ولكن ستكون له أهمية عالمية في نفس الوقت » .





## الفصل الخامس

حول الاشتراكية الأفريقية - وجهة نظر سوفشيكية

بم  
١.١. - يوتخين



إن الآراء الكثيرة والمتوعة بصدد المشكلات التي أثبتت في كتابي «أفريقيا تتطلع إلى المستقبل» تدور حول سؤالين أساسيين : ( ١ ) هل تستطيع البلاد الأفريقية الانتقال مباشرة إلى الاشتراكية متخطية مرحلة التطور الرأسمالي؟ ( ٢ ) ما الاشتراكية الأفريقية ، وما العلاقة بينها وبين نظرية الاشتراكية العلمية؟

### عن الديمقراطية النظرية للتطور الرأسمالي بالبلدان الأفريقية.

في عام ١٩٦٢ صدر في باريس كتاب يحمل عنواناً مضللاً ويحمل طابع الادعاء ، هو « الماركسية والشيوعية والاشتراكية الأفريقية »<sup>(١)</sup> ، وفيه تولى المؤلف إثبات عدم صحة الآراء التي أبديتها من حيث إمكانية التطور غير الرأسمالي بالنسبة إلى البلاد الأفريقية . وفي محاولة المؤلف ميلون أن يبين أن أفريقيا يتحتم عليها أن تمر بمرحلة التطور الرأسمالي ، راح يشير إلى ماركس ونظريته في المادية التاريخية ، وقال :

« كان ماركس يعتقد دائماً أن الاشتراكية لا يمكن إقامتها في مجتمع لم يسبق تحوله وإعداده على أيدي الرأسمالية التي خلفت له تراثاً يتمثل في جهاز قوى للإنتاج الصناعي ، وفي طبقة عاملة كبيرة العدد تضم أغلبية السكان . . وهكذا فطبقاً لنظرية ماركس يجب حتماً أن تأتي الاشتراكية في أعقاب الرأسمالية مثلما خلفت الرأسمالية الإقطاع ، وجاء الإقطاع في أثر المجتمع القديم . . يجب أن تسبق الرأسمالية الإقطاع مثلما سبق الإقطاع الرأسمالية . . [وفضلاً عن هذا فإن ماركس] أكد أن الاشتراكية لا يمكن الوصول إليها ، وأن أية محاولات للتعبيل بها هي

---

(١) رينيه ميلون « الماركسية والشيوعية والاشتراكية الأفريقية »  
! باريس ، ١٩٦٢ .

محاولات مقضي عليها بالفشل قبل أن يبلغ النظام الرأسمالي أعلى مرحلة من مراحل تطوره<sup>(١)</sup>.

ولكى يضمن على آرائه في المادية التاريخية ما يجعلها موضع التصديق، يورد الفقرة التالية من المقدمة التي صدر بها ماركس كتابه «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» : «ما من نظام إجتماعي يهلك أبداً قبل أن تتطور جميع القوى الإنتاجية التي لها مجال فيه، ولن تظهر أبداً علاقات إنتاجية جديدة وأرقى قبل أن تنضج الأحوال المادية اللازمة لوجودها، في أحشاء المجتمع القديم نفسه».

من الحقائق المعروفة أن تطور الشعوب والبلدان لا يتسم بالاستواء. ففي العالم الرأسمالي المعاصر نلقى بلاداً على درجة عالية من النمو، وبلاداً نامية، وأخرى أقل نمواً وإلى هذه الفئة الأخيرة تنتمي البلاد الأفريقية. ليست بنا حاجة إلى بيان السبب في تخلف نموها، إذ الأمر واضح لجميع العقلاء الحاليين من التعصب والحق. إلا أن ظروفًا مادية في المجتمع المعاصر، فضجت نضجاً كافياً أتاح لمجموعة كبيرة من البلاد الانتقال إلى شكل من تنظيم الإنتاج الاجتماعي أرقى مرتبة، - أي إلى الاشتراكية.

وبهذا الصدد يثور سؤال آخر : هل نستخلص من تعاليم ماركس أن على كل بلد وكل شعب أن يمر بجميع مراحل التطور: الرق، والاقطاع، والرأسمالية؟

لنلق نظرة على التاريخ. إن شعوباً كثيرة بأوروبا لم تمر بتجربة أسلوب الإنتاج القائم على امتلاك العبيد، ولكنها انتقلت من الشيوعية البدائية إلى الإقطاع. وليس في وسع أحد أن ينكر أن الشعوب التي تقيم في أقصى شمال الاتحاد



السوفيتي مثل شعوب تنسي ، إيفنكي ، وتشوكشي ، تعيش في أحوال إشتراكية ، ومع ذلك لم تعرف نظم الرق أو الإقطاع أو الرأسمالية ، وإنما هدمت صوب الإشتراكية ، متجاوزة جميع هذه النظم . إن التاريخ يظهر أنه ليس من الجوهري بالتأكيد أن يمر كل شعب بجميع هذه المراحل المتعاقبة من التطور التاريخي .

كان ماركس وإنجلز يعتقدان أن هناك تعاقباً محدداً للتكوينات الاجتماعية الاقتصادية ، وأن من المستحيل مثلاً أن يأتي المجتمع الإقطاعي في أعقاب الرأسمالية . ولكنهما لم يكتبيا في أي موضع ولم يكتبيا أبداً أن جميع الشعوب يجب حتماً أن تمر في جميع مراحل التطور التاريخي ، وعلى العكس من ذلك ، كانا يدركان بأن شعوبا وبلاداً معينة يمكن أن تتخطى بعض هذه المراحل . ليس ثمة نظرية مفصلة في مؤلفات ماركس وإنجلز عن التطور غير الرأسمالي أي عن انتقال الشعوب المتأخرة إلى الإشتراكية متخطية المرحلة الرأسمالية . ذلك أن الظروف اللازمة لهذا لم يكن لها وجود في حياتهما ، وكان لينين وخلفاؤه المسئولين عن ابتداء مثل هذه النظرية .

**حول إمكانية وأفضلية التطور غير الرأسمالي بالنسبة إلى البعوض الأفريقية:**

إن سياسة النهب الاستعمارية جعلت من أفريقيا أشد أقاليم العالم تأخرًا . سوف لا نرهق القارئ بالاحصائيات عن حالة الصناعة والزراعة في أفريقيا ، لأنها معروفة جداً ، ولكننا سنقتصر على إيراد أرقام قلائل عن أحوال المعيشة . ففي الفترة ١٩٥٢ - ٥٤ كان متوسط الدخل القومي للفرد ٤٨٠ - ٧٨٠ دولاراً في بريطانيا وفرنسا ، ولكنه كان ٦٠ دولاراً في كينيا ، ٥٠ دولاراً في أوغندا . وكان متوسط استهلاك الفرد من اللحم في السنة ٤١ - ٥٤ كيلوجراماً في بريطانيا وفرنسا ، ولكنه كان ٩٠٠ كيلوجرام في الكونغو البلجيكي سابقاً ، ٢٥٥ كيلوجرام في غانا .

وتتراوح الفترة المتوقعة للحياة بين ٣٠ ( غينيا في ١٩٥٨ ) ، ٤٠ سنة ( الكوتنور ، ١٩٥٠ - ٥٢ ) بينما متوسطها في أوروبا ٦٠ سنة ، ويعني هذا أيضاً أن في فرنسا ٢٥٠ من البالغين مقابل كل ١٠٠ طفل ، بينما لا يوجد في فولتا العليا سوى ٨٧ ، بمعنى أن على كل بالغ في فولتا العليا أن يطعم من الأشخاص التابعين الذين يعتمدون عليه ثلاثة أمثال الذين يعولهم الشخص البالغ الفرنسي . وتضيّق الدائرة : سوء التغذية المزمّن الواسع الانتشار ، الجوع إلى البروتينات ، المرض ، والمستوى المنخفض للغاية من إنتاجية العمل . ما المخرج من هذه الدائرة الخبيثة ؟ الرأسمالية ؟ ولكن كم من الوقت تحتاجه أفريقيا كي تلحق ببريطانيا وفرنسا إذا كان لها أن تسير في الطريق الرأسمالي ؟ إن العالم كله على بينة الآن من أن معدلات النظام الاشتراكي في النمو الاقتصادي أعلى بدرجة بالغة من المعدلات الرأسمالية ، وفضلاً عن هذا ، هل يمكن القول بأنه حتى البلاد الرأسمالية المتقدمة تضمن لجميع أعضاء المجتمع مستوى عالياً من المعيشة ، وأنه لا وجود فيها للفقر والبطالة الجماعية والجوع ؟ في الإمكان اقتباس الكثير من الأدلة المثيرة للنظر بصدّد هذه المسألة ، ولكننا سنقتنع بمثال واحد هو ليبيريا التي درجت الصحافة الأمريكية على وصفها بأنها قترينة الرأسمالية في أفريقيا المدارية ، فقد كتبت صحيفة التايمز اللندنية تقول إن « ليبيريا هي بلد النشاط الحر ، وإذا بدا الناس في أحد كفتي الميزان في مظهر رث ، فهناك في الكفة الأخرى ثراء بالغ »<sup>(١)</sup> .

هذا لا يمكن إنكاره - فهو الحقيقة الجافة التي تمثل الرأسمالية . إن برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي يعلن أن « الرأسمالية هي طريق الألم بالنسبة إلى الشعب » . ويدرك الأفريقيون الأذكياء هذا ويعبرون عن تحييدهم للطريق

---

(١) التايمز ، لندن ، ١٠ يناير ١٩٥٨ .

الاشتراكي للتطور - ليس ثمة حاجة إلى اقتباس جميع البيانات الكثيرة التي أدلى بها البارزون من الساسة والشخصيات السياسية في أفريقيا مثل كوامي نكروما وسيكوتوريه وموديبيوكيتا ، وفق هذه الخطوط ، وسوف تقتصر على ترديد الخطاب الذي ألقاه جورج كاهاما وزير التجارة والصناعة في تنجانيقا أمام البرلمان في يونيو من عام ١٩٦٢<sup>(١)</sup> ، فقال إن تنجانيقا كانت جزءاً من الإمبراطورية البريطانية طيلة أكثر من ٤٠ عاماً، وإن روسيا السوفيتية كانت موجودة أيضاً خلال فترة تزيد قليلاً عن ٤٠ سنة - كانت روسيا قبل الثورة دولة تعيش في العصور الوسطى ، إقتصادها متأخر للغاية وأهلها أميون . وقال الوزير إن المقارنة بين تنجانيقا وروسيا في أيامنا هذه أظهرت أنه برغم أن روسيا مرت بحربين مدمرتين ورهيتين فإنها أصبحت قوة عالمية قائدة بينما ظلت تنجانيقا على ما كانت عليه قهرياً منذ ٤٠ سنة خلت . كيف يمكن تفسير هذا التفاوت المثير للنظر ؟ وأعلن كاهاما أن التفسير نلقاه في أن نظاماً إشتراكياً للإنتاج الاجتماعي خلق في روسيا .

بطبيعة الحال ليس الطريق الرأسمالي موصداً في وجه الشعوب والبلاد الأفريقية ، فجميع الظروف اللازمة لقيام الرأسمالية وتطورها موجودة ، ويحتمل على اختيار هذا المسلك الإمبرياليون ومحاربوهم العقائديون . فقد عملت بعثة من البنك الدولي في تنجانيقا في عام ١٩٥٩/٦٠ ونشرت كتاباً ضخماً عن « التنمية الاقتصادية في تنجانيقا »<sup>(٢)</sup> . وكان من توصياتها الكثيرة إلغاء الملكية المشتركة للأرض ، وتقسيم الأراضي المشاع على الفلاحين وتحويلها إلى ملكية خاصة . ولما كان المؤلفون قوماً أمناء فانهم يبادرون إلى القول بأن أي إصلاح

(١) صنداي نيوز ( دار السلام ) ١٧٤ يونيو ١٩٦٢ .



من هذا النوع سوف يجر في أذياله « تركز ملكية الأرض أخيراً في أيدي من يملكون المال لإقراضه وخلق طبقة معدمة سلبية من الأرض » .

تلك هي صورة التنمية وفقاً للخطوط الرأسمالية : يفصل فريق صغير من الفلاحين الأغنياء ، هم كبار ملاك الأراضي ، ويحل الدمار بالجمهرة الرئيسية من الفلاحين ويضطر أفرادها إلى أن يصبحوا عمالاً زراعيين . فهل هذه الصورة تلقى رضا الفلاحين الأفريقيين ؟ عليهم أن يقرروا ما يتعلق بهم . إن الأفريقيين الذين يتطلعون إلى المستقبل الآن ، قد أبدوا رأيهم بشأن هذه المسألة : إنهم ضد طريق التنمية الرأسمالية .

إذن المسألة كالاتي : من الناحية النظرية في إمكان أفريقية أن تنتقل مباشرة إلى الاشتراكية . والرغبة في هذا متوافرة . فهل الظروف الموضوعية موجودة ؟ سوف يرد كل شخص نزيه على هذا السؤال بالإيجاب .

وما هي هذه الظروف ؟

هناك النظام الاشتراكي العالمي ، وهو ظرف مهم للغاية ، فلو لم يوجد لما أمكن الحديث عن تطور اشتراكي لشعوب لم تمر بالمرحلة الرأسمالية . وإلى جانب النظام الاشتراكي الجبار لا يزال بالعالم نظام رأسمالي آخر هو الإمبريالية تعارض بقوة في أن تسير المستعمرات وأشباهها السابقة في الطريق الاشتراكي ، وهي لا تردد في استخدام أية وسائل ، بل إنها على استعداد لاستخدام التدخل والقضاء على استقلال هذه البلاد السياسي ، وأحدث وأوضح مثال عن هذا هو كوبا .

---

The Economic Development of Tanganyika. Report of a Mission Organised by the International Bank for Reconstruction and Development.

( بلتيمور ، جون هوبكنز ، ١٩٦١ ) ، ص ٩٥ .



غير أن وجود النظام الاشتراكي العالمي يغفل أيدي الدول الامبريالية ويحول بينها وبين اتخاذ التدابير المتطرفة . إن النظام الاشتراكي العالمي يعمل بوصفه ضماناً لاستقلال هذه البلاد .

وإلى البلاد التي حررت نفسها من الاستعمار وبدأت تسير في طريق الإنشاء المستقل لحياتها ، تقدم البلاد الاشتراكية كل معونة شاملة — اقتصادية وفنية وثقافية .

وهذه المعونة تقدم بدون قيود سياسية إلى جميع البلاد بغض النظر عن الطريق الذي اختارته سواء كان رأسمالياً أو اشتراكياً . وهذه المعونة ذات أهمية أساسية أيضاً لأنها ترغم الدول الإمبريالية على أن تكون أشد رفقاً في تقديم الاعتمادات المالية والقروض بشروط أوفر مزايا وأقل أغلالاً . وهي أيضاً ذات أهمية أساسية لأن البلاد الاشتراكية تساعد على تنمية تلك الفروع من الاقتصاد التي هي أفضل ضمان للاستقلال الاقتصادي الذي هو الشرط الرئيسي لدعم السيادة القومية . هذه المساعدة هي موضع التقدير الكبير من جانب الحكومات الأفريقية .

وبناء الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية الأخرى يوفر خبرة ضخمة وغنية في الإنشاء الاقتصادي والثقافي والاجتماعي السياسي وفق الخطوط الاشتراكية . إن لكل بلد اشتراكي مظاهره الخاصة في بناء الاشتراكية ، وكل بلد اشتراكي قدم إسهاماً كبيراً في الرصيد من الخبرة في الإنشاء الاشتراكي .

أما ما يستفاد به من هذه الخبرة أو يطرح جانباً ، فمسألة تخص كل بلد يسير في الطريق الاشتراكي .

وجود النظام الاشتراكي العالمي يخلق ظروفاً على درجة عالية من الأهمية للتطور غير الرأسمالي بالنسبة إلى الشعوب الأفريقية . غير أن الظرف الحاسم هو حالة المجتمع الأفريقي .

فجمهورية جنوب أفريقية مثلاً بلد رأسمالي وإن كان ذا مظهر خاص به وهو أن المشروعات الرأسمالية في الصناعة والزراعة ملك للأقلية الأوربية . فالمهمة الأولى هنا هي إحداث ثورة ديمقراطية شعبية يترتب عليها إلغاء نظام التفرقة العنصرية وحصول الأفريقيين على حقوق سياسية مساوية لحقوق الأقلية الأوربية . وبعد هذه الثورة تتوافر إمكانية بناء مجتمع اشتراكي . ولذلك فالمسألة في جنوب أفريقية لا تتعلق بالتطور غير الرأسمالي ، ولكنها مسألة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية .

والعلاقات الرأسمالية في بلاد شمال أفريقية هي أيضاً على درجة طيبة نوعاً من النمو . فتكونت طبقات المجتمع البورجوازي — وهي البورجوازية الوطنية والطبقة العاملة . وبرغم أن الطبقات الاجتماعية الإقطاعية القديمة مازالت قائمة إلا أن التمايز الطبقي لا يزال أقل بكثير منه في الدول الرأسمالية المتقدمة .

إن انتصار الثورة المضادة للاستعمار والفوز بالاستقلال وضعاً أمام هذه البلاد سبيل الاختيار ، فاما أن تواصل السير في طريق التطور الرأسمالي ، وإما أن تتوقف عن المسير وتأخذ في بناء النظام الاشتراكي للانتاج الاجتماعي .

ويترتب على مناقشة إمكانية التطور غير الرأسمالي أن نضع أمام أعيننا أساساً بلاد أفريقية الإستوائية . إن المظهر المميز للبيان الاجتماعي عند الشعوب في هذا الجزء من أفريقية ، هو عدم وجود تقسيمات طبقية محددة بشكل واضح وأن تكوين الطبقات المعادية لا يزال ناقصاً . فليست هناك طبقة من كبار ملاك

الأرض تستغل جمهوراً من الفلاحين يعيشون في حالة التبعية لها ، وإن كانت يوربا وأوغندا والأقاليم الشمالية من نيجيريا والكاميرون تعتبر استثناءات من هذه القاعدة . كذلك لا وجود لبورجوازية وطنية بوصفها طبقة قائمة بذاتها . هناك صور من الإستغلال شبه إقطاعية ، وصور إقطاعية من النظام الأبوي . وهناك عناصر رأسمالية تستغل العمل الأجير ، ولكن لا وجود لطبقة من البورجوازية تواجه الطبقة العاملة .

ويشكل الفلاحون الذين يعيشون في فقر مدقع ، أغلبية السكان . وهؤلاء خاضعون للاستغلال الوحشي من جانب الشركات الأجنبية ، والفلاحين الأوربيين الأثرياء ، وأصحاب المزارع الكبيرة ، ولا يختلف حالهم من هذه الناحية في عهد الاستقلال السياسي عما كان عليه في ظل الحكم الإستعماري .

لا يزال عدد العمال الأجراء في أفريقية الإستوائية صغيراً بالنسبة إلى عددهم في البلاد الرأسمالية النامية . ففي بريطانيا مثلاً في الخمسينات من القرن الحالي ، كان ٨٩ في المائة من مجموع السكان الكلي عمالاً أجراء ، وكانت النسبة في فرنسا ٦٧ في المائة ، وفي بلجيكا ٧١ في المائة ، ولكن الرقم في المستعمرات الفرنسية كان أقل من ٨ في المائة ، وكان حوالي ١٦ في المائة في تنجانيقا وساحل الذهب ، ولم يكن عدد العمال الأجراء حوالي ٦٠ في المائة من مجموع الذكور البالغين إلا في روديسيا (١) . وحتى في هذه الحالة ، كانوا في الأساس فلاحين يعتبر العمل في الصناعة بالنسبة إليهم حرفة موسمية ، كما أنهم فضلاء عن هذا لم يأتوا من داخل روديسيا الشمالية وإنما وفدوا من البلاد المجاورة . إن العمال المهاجرين ظاهرة اجتماعية مشتركة بالنسبة إلى جميع بلاد أفريقية الإستوائية ، ففي كل مكان يشكل المهاجرون من أشباه الفلاحين وأشباه البروليتاريين ، قسماً بالغ القدر من الطبقة العاملة . ولكن هناك أيضاً في كل مكان أي في كل

بلد ، بروليتاريا على قدر بالغ من المهارة ، أفرادها هم لب النقابات العمالية العديدة .  
وتشتغل الأغلبية الساحقة من العمال في مشروعات مملوكة للشركات الأجنبية .  
فالذى يستغل الطبقة العاملة ليس البورجوازية الوطنية ولكنه البورجوازية  
الأجنبية . وفي النضال من أجل الاستقلال كونت البورجوازية الوطنية والطبقة  
العاملة جبهة مشتركة ، ولما كانت مهام الثورة المضادة للإمبريالية لم يتم إنجازها  
تماماً بعد ، لهذا لا يزال الأساس قائماً للعمل المشترك في المستقبل .

إن البلاد التي حررت نفسها من الحكم السامى المباشر الذى فرضه  
عليها الامبرياليون ، آخذون في بناء مشروعات صناعية جديدة ومشروعات  
زراعية كبرى . ونظراً لضعف لرأس المال الوطنى الخاص فان دوره في هذه  
العملية تافه جداً . فالمشروعات الجديدة تبنى إما عن طريق المال الحكومى  
وإما بواسطة الشركات الأجنبية . ومعنى هذا أنه في المستقبل أو على الأقل في  
المستقبل العاجل ، سوف لا يكون رب العمل بالنسبة إلى الطبقة العاملة الأفريقية  
المنظمين الأفريقيين ، وإنما سيكون هو الشركات الأجنبية أو الحكومة .  
وهذا يعنى أيضاً أن الطبقة العاملة سوف تنمو بأسرع مما تنمو البورجوازية الوطنية .

هذه الحقيقة ذات أهمية أولية بالنسبة إلى الانتقال إلى الطريق الإشتراكى  
في التطور . من المستحيل خلق نظام إشتراكى للإنتاج الاجتماعى بدون الملكية  
الاجتماعية - في صورة أو أخرى - لوسائل الإنتاج ، وهذا يتمشى تماماً مع  
مصالح الطبقة العاملة لأنها الطبقة الوحيدة في المجتمع المعاصر التي لاصلة لها بالملكية  
الخاصة لوسائل الإنتاج . كذلك لجاهير الفلاحين الأفريقيين مصلحة حيوية  
في الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج إذ لا يخرج أمامها غير هذا الخلاص من  
الفقر . غير أن الفلاح يملك بعض وسائل الإنتاج وإن كانت محدودة للغاية ،



وهو متعلق بقطعة أرضه الصغيرة وهذا يمنع من أن يدرك أن الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج عن طريق إنشاء المزارع التعاونية ، هي الطريق الوحيد إلى حياة سعيدة .

على الطبقة العاملة الأفريقية أن تؤدي رسالة تاريخية معينة ، هي أن تأخذ بزمام المبادرة في إقامة نظام اشتراكي للإنتاج الاجتماعي ، وأن تقود الفلاحين في هذه المهمة . إن الطبقة العاملة ، وجماهير الفلاحين ، والطبقة المثقفة ، والبورجوازية الصغيرة بالمدن الكبيرة « الصانع وصغار أرباب الحرف الخ » ، أي الشعب بأسره تقريباً - هؤلاء جميعاً لا يجدون سبباً يدعوهم إلى تأييد طريق التطور الرأسمالي ، فالاشتراكية هي طريق السعادة بالنسبة إليهم .

غير أن الاشتراكية لا يمكن بناؤها بغير نضال . إن في كل بلد قواه غير المؤمنة بالوطنية - كالعناصر الاقطاعية وشبه الاقطاعية . وبعض ممثلي البورجوازية الوطنية المرتبطة بالشركات الأجنبية ، وهي القوى التي تضع مصالحها الشخصية والأنانية فوق الخير العام . إنها تعمل بالاتحاد مع الامبرياليين أعداء الاشتراكية الطبيعيين الذين لا يمكن أن يتفقوا معها . إن النضال في الوقت الحاضر على أشده في غانة حيث تقوم الحكومة بتنفيذ عدد من الإجراءات التي تسير بالبلاد في الطريق غير الرأسمالي<sup>(٥)</sup> .

إن الاشتراكية هي الطريق إلى الحرية والسعادة للشعب ، كما يعلن برنامج  
الحزب الشيوعي السوفييتي ، لأنها « تكفل التقدم الاقتصادي والثقافي السريع . إنها تحول بلداً متأخراً إلى بلد صناعي خلال فترة جيل واحد وليس على مدى القرون » . إن الأغلبية الساحقة من العمال والفلاحين لم تدرك هذا بعد ، وهنا يتقدم المثقفون الوطنيون لمساعدتهم . إن في أفريقيا فئة مثقفة تمكنت من المبادئ

العلمية للاشتراكية ، وهي على استعداد لأن تكسر كل قوتها ومعرفتها لخير قومها . لكن عليها أن تتغلب على صعاب ليست باليسيرة .

إن الكثيرين من رجال أيديولوجية الإمبريالية كثيراً ما يتشعرون برداء «إشتراكى» ، فيتحدثون حديثاً في صالح الاشتراكية ولكنهم يفسرونها بطريقة تصبح معها الأفكار الاشتراكية إعتذاراً مقنعاً عن الأسلوب الرأسمالى للتطور ، ويمكن أن تضرب مثلاً عن هذا الأمر بكتاب ريتا هندن « مبادئ الاشتراكية ، أفريقيا وآسيا »<sup>(٥)</sup> . فتحت ستار « الاشتراكية الديمقراطية » تدافع الكاتبة عن المبادئ التى تحرك المجتمع الرأسمالى المعاصر .

هذا النوع من التمويه تقاومه الفئات التقدمية من الائتلافات الأفريقية ، وتساعد عدداً كبيراً من الجماهير على أن تميز بين مؤيدى الاشتراكية الحقيقية وبين جميع أنواع الاشتراكيين المزيفين . وهنا تكمن المهمة التاريخية الكبرى للمقاومة على عاتق الائتلافات الأفريقية ، ولنا أن تمنى لها النجاح فى عملها النبيل .

### الاشتراكية الأفريقية أم الطريق الأفريقى إلى الاشتراكية :

إن خصومى لا يدخل فى عدادهم خصوم الاشتراكية فحسب ، بل ويندرج فى صفوفهم أيضاً أنصار الاشتراكية وهم قوم تبحش فى صدورهم رغبة مغلصة فى تحويل المجتمع الأفريقى الحديث إلى مجتمع إشتراكى . إن أحد هؤلاء الخصوم وهو آليون سن Alion Sen الذى كان أشدهم قسوة فى نقد كتابى ، نشر مقالا بعنوان « مستقبل قارتنا » فى المجلة السنغالية ( الوحدة الأفريقية ) فى ١٤ مايو من عام ١٩٦٢ . ويختم سن مقاله على النحو التالى ، لنا نرغب فى إقامة ستار حديدى على طريق تطورنا الأيديولوجى ، بل على النقيض من هذا نريد

أن نكون حاضرين في مكان نلتقي فيه حيث يجري الأخذ والعطاء . « . إنى أرحب بمثل هذا اللقاء ، لأنه يتيح الفرصة لتبادل مشر للآراء يمكن أن يؤدي إلى تفاهم متبادل .

وثمة أسلوب خاطئ تماماً يقوم على وضع النظرية الاشتراكية العلمية في مواجهة « الاشتراكية الأفريقية » ، وهذا الأسلوب أحرز رواجاً واسع النطاق بين الاشتراكيين الأفريقيين . إن الاشتراكية العلمية لاتناسب الواقع الأفريقي ، وسوف نبني إشتراكيته أى الاشتراكية الأفريقية . هذا ما يقولون .

ما الاشتراكية الأفريقية ؟ إنه لاوجود لنظرية واحدة وكاملة لهذا المفهوم . لكل فرد من دعاة الإشتراكية الأفريقية أفكاره بشأنها ، وهو يضيف على هذا المفهوم معنى مختلفاً عما يراه غيره . ولكنهم جميعاً توحد بينهم رغبة مشتركة هي إلغاء استغلال الإنسان للإنسان . لكن هذا هو بالضبط المضمون الرئيسى للاشتراكية العلمية ، وبذلك وفى هذه النقطة — وهى النقطة الرئيسية — لا وجود لتباين فى الآراء بين دعاة الاشتراكية العلمية وأنصار الاشتراكية « الأفريقية » . إذن كيف يمكن تحقيق هذا الهدف العظيم والنيل ؟ هنا يبدأ اختلاف الآراء .

واضح من التاريخ أن استغلال الإنسان بدأ بنشأة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج حين تكونت فى المجتمع طاقة من الناس لامتلاك أية وسائل للإنتاج ، وبذلك اضطرت إلى أن تعمل عند من يمتلكونها .

وتعتقد الاشتراكية العلمية أن الشرط الحاسم لإلغاء استغلال الإنسان للإنسان يتم بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وجعلها ملكية إجتماعية .

لكن ينبغي التأكيد بأن المقصود لبس الملكية الاجتماعية لكل نوع من الملكية الخاصة ، وإنما هو مقصور على ملكية وسائل الانتاج . وعلى هذا الأساس وحده يكون في الإمكان إقامة نظام اشتراكي للانتاج الإجتماعي ، يستبعد كل إمكانية لاستغلال الإنسان على أيدي إنسان آخر .

هذه المسألة الرئيسية يغفلها الدعاة إلى « الاشتراكية الأفريقية » ، ولكن يظل من غير المؤكد معرفة الطريقة التي يمكن بها وضع حد لاستغلال الإنسان للإنسان ، بل إن بعضهم يسلم بإمكانية وجود المشروعات الرأسمالية الخاصة في ظل الاشتراكية . وهنا يمكن أن نرى تأثير « الاشتراكية الديمقراطية » . فتكتب ريتا هندن مثلاً تقول « لم تثبت الملكية العامة أنها دواء للأزمات الاجتماعية »<sup>(١)</sup> إنها تظن أن في الإمكان القضاء على الاستغلال في الوقت الذي يحتفظ فيه بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج<sup>(٢)</sup> . هذه فكرة يوتوية ( خيالية ) وباطلة يراد بها الإبقاء على الرأسمالية .

وبعض المدافعين عن الاشتراكية الأفريقية يتصورون المجتمع الاشتراكي مجتمعا من منتجين صغار متساوين ، ويرسمون هذه الصورة : سوف يملك كل فرد وسائله للانتاج بالقدر الذي يكفي لإنتاج جميع ضرورات الحياة ، وسوف يدير كل فرد مزرعته أو مشروعه مستقلا عن الغير ويبادل معهم منتجات عمله ، وإذا أصيب شخص بسوء فسيساعده الباقون .

---

(١) مصدر سابق ، ص ٥ .

(٢) ان الطريقة التي يقلب بها بوتيخين حجة هندن جذيرة بالملاحظة . فالواقع أن هندن تقول أن الملكية العامة لا تقضي على جميع المشكلات . هذا القول يحوله بوتيخين الى القول في الحقيقة أنها تظن أن في الإمكان حل جميع المشكلات برغم وجود الملكية الخاصة — ( المحررون ) .



لكن هذا النمط من المجتمع مستحيل في ظل التكنولوجيا الحالية التي تتطلب الانتاج الكبير « مصانع » معامل ، سكك حديدية ألح » . إنه في الواقع دعوة للمعودة إلى الماضي ، ورفض جميع الإنجازات التي حققها الجنس البشري .

وثمة سبب آخر يجعل من استحيل قيام هذا المجتمع البورجوازي الصغير « المثالي » « الخيالي » ، ذلك أن الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج تؤدي إلى اقسام الناس إلى أغنياء وفقراء ، إلى إثراء البعض وإحلال الدمار بالآخرين ، وهذا يؤدي في خاتمة المطاف إلى وجود مستغلين « بكسر الفين » ومستغلين « بفتح العين » .

ويثور سؤال مشروع . ما السبب الذي يجعل أناسا تحذوهم الرغبة المخلصة في بناء مجتمع اشتراكي وإلغاء استقلال الانسان للانسان ، على غير استعداد لتقبل النظرية العلمية في الاشتراكية التي اختبرت من الناحية التطبيقية وبدلاً من ذلك يشغلون أنفسهم بالبحث عن نوع آخر من المجتمع الاشتراكي ؟ .

الأسباب كثيرة . ولكن السبب الرئيسي هو الدعاية المعادية للشوعية . لقد طبقت نظرية الاشتراكية العلمية في الاتحاد السوفيتي أولاً ثم من بعد ذلك في عدد من البلاد الأوربية والآسيوية ، ويعتبر الاتحاد السوفيتي ، وبحق تماماً المثل العلمي الرئيسي لهذه النظرية . ومن أجل التقليل مما للمثل الذي يضربه الاتحاد السوفيتي ، من تأثير على الشعوب الأخرى التي لا تزال تعيش في ظل الرأسمالية ، يستخدم الامبرياليون كل وسائل الدعاية للانتقاص من شأنه .

وتستغل الارشاليات الدينية التي تعمل وفقاً لتعليمات الإمبرياليين مشاعر

الأفريقيين الدينية لتحريضهم ضد الاشتراكية . ومع هذا لا تزال الاشتراكية تجتذب الأفريقيين إذ يدركون أن هذا هو الطريق الوحيد إلى السعادة ، وهكذا إذ يملكهم الخوف من اللطاية المعادية للشيوعية يندفعون إلى محاولة اكتشاف نوع خاص من الاشتراكية .

وتروج النظريات الاشتراكية الباطلة مثل اشتراكية حزب العمال البريطاني «الديموقراطية» خلق الكثير من الاضطراب بصد الاشتراكية الحقيقية . وكانت لدى الاشتراكيين اليمينيين الفرنسيين وقادة حزب العمال البريطاني فرص غير محدودة لنشر أفكارهم في المستعمرات الأفريقية ، ولم تعمل السلطات الاستعمارية على عدم منحهم من هذا فحسب ، بل على العكس من ذلك قدمت لهم تعاونها . وهذا يكشف عن شيء كثير . إن الاستعماريين الذين كانوا يحلون بالابقاء على سيطرتهم على شعوب أفريقية المستعبدة ، ساعدوا على نشر الأفكار «الاشتراكية» . ومن المحقق أن هذا برهان على أن «الاشتراكية» التي روجها قادة حزب العمال البريطاني والاشتراكيون اليمينيون الفرنسيون هي موضع القبول تماماً من جانب الاستعماريين ؟

وآخر اختراع طلعت به اللطاية الإمبريالية الأمريكية هو «النمط البراجماتي للتطور» . قد نشر المعهد الأمريكي — الأفريقي حديثاً كتاب د . ل . تشيسيزا Africa — What Lies Ahead ، وفيه يقترح المؤلف رفض البديل وهو الرأسمالية أو الاشتراكية ، الذي يراه « ضيقاً جداً » واختيار « النمط البراجماتي للتطور » الذي تبين حتى النظرة العابرة أنه ليس أكثر من عنوان خيالي لنفس الرأسمالية القديمة .

إن الساسة الأفريقيين والشخصيات السياسية أناس متعلمون وناضجون . وهم يهتمون تماماً بالفرض الحقيقي الذي يكن وراء اللطاية المعادية للشيوعية .

ومع ذلك يبدو بعضهم وقد قبلوا إلى حد ما هذا النوع من العناية . وهناك  
سيبان يفسران هذا الأمر .

إن لبعض القادة الأفريقيين صلات عن طريق القربى وعن طريق المصالح  
الاقتصادية في بعض الحالات ، مع المستويات العليا من المجتمع ، خوات الامتيازات  
والتي تمارس الاستغلال .

إنهم يفكرون في خير شعوبهم وفي التغلب على تأخر بلادهم ، ويدركون  
استحالة تحقيقه بالسير في الطريق الرأسمالي . إنهم يفكرون في الاشتراكية .  
ولكن إقامة نظام اشتراكي للإنتاج يقوم على أساس الملكية الاجتماعية لبساتل  
الإنتاج ، يتعارض مع مصالح أصحاب الامتيازات والدوائر المستغلة « بكسر الغبن »  
القرية الصلة منهم . ومن هنا البحث عن صورة أخرى من الاشتراكية تجعل  
في الامكان التغلب على التأخر ورفع مستويات معيشة الناس ولا تمس في الوقت  
نفسه مصالح الدوائر العليا .

وبعض القادة الأفريقيين يخططون إذ يبالغون في أهمية المظاهر التي تميز  
الحياة الأفريقية .

غالباً جداً ما يؤكد أنصار « الاشتراكية الأفريقية » أن المجتمع الأفريقي  
في الماضي وقبل وصول الاستعماريين ، كان اشتراكياً ، وقد حطم الاستعماريون  
هذا المجتمع الاشتراكي ، ومن هنا تنحصر المهمة في استعادته . وتجرى الإشارة  
إلى أنه لم يكن ثمة وجود أبداً للملكية الخاصة في الأرض بأفريقيا الاستوائية ،  
بل وإلى أن الأرض هي ملكية جماعية في أيدي جماعة الفلاحين ، وأن المساعدة  
المتبادلة واسعة الانتشار هناك الخ . كل هذا صحيح ، ولكن الصحيح أيضاً  
أن الإنتاج الخاص ظل قروناً هو القاعدة السائدة في الأرض المشتركة ، وأن  
إنعدام المساواة في الملكات ظل موجوداً عبر القرون .

إن أفريقيا الاستوائية لم تعرف أسلوب الإنتاج القائم على تملك العبيد ولكن الرق كان موجوداً قبل ظهور تجار الرقيق الأفريقيين . ولم تعرف النظام الاقطاعي ولكن الاستغلال الاقطاعي ظل قائماً قروناً ، وإذا كان الاستغلال الاقطاعي أكثر نمواً في بعض الأقاليم ، وأقل نمواً في غيرها . إلا أنه كان واسع الانتشار نوعاً . وكانت شعوب أفريقية كثيرة تعيش قبل ظهور الاستعماريين ، في مجتمع جماعي بدائي ، لا تعرف الاستغلال ولا الانقسام الطبقي في المجتمع . وإذا كانت هناك مساواة لدى الشعوب ، فقد كانت هي المساواة في الفقر بينما المجتمع الاشتراكي هو مجتمع الوفرة .

وعادة يرى أنصار « الاشتراكية الأفريقية » أن المجتمع الأفريقي الحديث مجتمع لا طبقي ، ويتبعون هذا بقولهم : إن الماركسيين يبشرون بالنضال الطبقي ، ولكن ليس لدينا طبقات وبالتالي فالماركسية لا يمكن أن تنطبق على واقعنا .

هذه الحجج تتضمن خطأين ، لقد قال ماركسي : لست أنا صاحب الفضل في اكتشاف الطبقات والنضال الطبقي . فالواقع أن الطبقات والنضال الطبقي وجدت قبل الماركسية بزمان طويل ، واقتصر الماركسيون على تفسير وجود الطبقات والنضال الطبقي تفسيراً علمياً . وفي المجتمع الرأسمالي المعاصر نجد أن نيران النضال الطبقي تشعلها البورجوازية التي لا ترغب في إشباع المطالب المشروعة للبقا طت وتعرقل التقدم الاجتماعي .

إن الماركسيين لم يقولوا أبداً أنه ينبغي لشعوب العالم كلها أن تجعل الانتقال إلى الاشتراكية صورة أمينة لكل ما تم في الاتحاد السوفيتي فكل بلد من بلاد شرق أوروبا حقق الانتقال إلى الاشتراكية بطريقة تختلف إختلافاً كلياً



عن الطريق الذى اختطه الاتحاد السوفيتى ، برغم أن بلاد شرق أوربا كانت من حيث مستوى التطور الاجتماعى والاقتصادى قرية جداً من روسيا قبل الثورة . وها هى ذا الصين تشق طريقها الخاص بها ، إلى الاشتراكية .

يقول برنامج الحزب الشيوعى السوفيتى ، قد يكون تطور البلاد التى ظفرت بحريتها عملية معقدة ومتعددة المراحل ، وبحكم تفاوت الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية فى البلاد الحديثة العهد بالحرية ، فإن نضال الجماهير الثورى سوف يضى الكثير من المظاهر المميزة على أشكال ومعدلات هدمها الاجتماعى .

إن البلاد التى فازت بحريتها سوف تسير نحو الاشتراكية فى طرق جرت تجربتها وتم اختبارها ، وطرق اكتشفها الحركة الشعبية . ولذلك ليست هناك أسباب لجعل « الاشتراكية الأفريقية » هدف موقف التعارض من الاشتراكية العلمية ، إذا كنا نقصد بالأولى وسائل الانتقال إلى الاشتراكية بما يتماشى مع الواقع الأفريقى .

إن الخدمة التاريخية التى أداها مؤسسو الاشتراكية العلمية هى أنهم « أحلوا العلم محل الأحلام » . لقد نشأت الأفكار الاشتراكية قبل الماركسية بزمان طويل ، ولكن هذه الأفكار كانت أحلاماً يوتوية « خيالية » راودت أناساً نبلاء أحسوا بالقلق إزاء مركز الحرمان الذى كانت تعيش فيه أغلبية الناس الساحة فى ظل الرأسمالية .

واليوم تحلم الملايين من الشعوب المستقلة بالاشتراكية . ولكن الأحلام لا تكفى إذ يجب أن يعرف المرء كيف يحقق الانتقال من المجتمع القائم إلى الاشتراكية . والمرشد الوحيد فى هذه المهمة النبيلة هو الاشتراكية العلمية .



## الفصل السادس

خلقة دأكار.. البحث عن مذهب

أريستيدو، <sup>بقلم</sup> ذوليبرج





## روح المؤتمر :

تحدث الرئيس سنغور إلى الصحافة عن « حلقة دراسة سياسات التنمية والاتجاهات الأفريقية نحو الاشتراكية » التي عقدت في داكار في الفترة ٣ - ٨ ديسمبر عام ١٩٦٢ ، فأكد أن هدفها هو إحداث « صدمة » وجذب اهتمام الزعماء الأفريقيين إلى أهمية التنمية وضرورة اختيار أكفأ الوسائل والسبل المؤدية إليها » (١)

فهل تحقق هذا الهدف ؟ على الرغم من أنه تصعب الإشارة إلى آثار ملموسة لمؤتمر داكار على من يدهم الأمر من الأفريقيين ، فلمه كان بالنسبة لمعظمهم تعزيزاً لنمو شبكة الاتصالات السياسية التي تشمل القارة بأسرها ، وتجمعا عند السفح في الوقت الذي كان فيه المجتمعون يستعدون للصعود إلى القمة في أديس أبابا في عام ١٩٦٣ . وقد نفت الرئيس سنغور الذي اشتركت حكومته في تبنى المؤتمر مع مؤتمر البحر المتوسط للثقافة Congrès Méditerranéen de la Culture هذه الروح في المؤتمر منذ البداية ، فقال في خطاب رئيسي إن حلقة جمعت بين آراء مثل هذا المجال الهام من النشاط الحكومي إنما هي مقدمة للوحدة الأفريقية وبشير بنجاح الاجتماع القادم لرؤساء الدول الأفريقية (٢) . وتردد هذا الاتجاه في كلمات كثير من المتحدثين ، بل لقد ألمح أحدهم إلى أن البحث عن الوحدة أهم من البحث عن الاشتراكية والتوجيهات الاقتصادية حين قال « يجدر بهذه الحلقة أن بقصر نشاطها على تبادل الآراء ، فلن تسفر عن شيء محدد ، لأن هدفها هو إتاحة الفرصة للأفريقيين للبحث عن كل ما يمكن أن يوحد بينهم وتجنب كل ما يفرق بينهم (٣) » .

لم يكن ثمّة سبب رسمي يدعو للاختلاف حول المسائل المعروضة : نظرًا لأنه تم الاتفاق مقدما على ألا يحاول المؤتمر إصدار قرارات نهائية ، ومع ذلك فإن قبول الدعوة للاجتماع بآخرين يعتبر عملاً إيجابياً طبقاً لقواعد الدبلوماسية المتعارف عليها بين الأفريقيين ، وفي نطاق هذا المعنى نجد أن قائمة أسماء الحكومات المشتركة في المؤتمر توحى برغبة في التغلب على بعض الخلافات التي ظهرت بوضوح منذ عام ١٩٥٨ .

فبرغم أن أحد عشرة دولة من الدول الفرنسية سابقا سيطرت على أعمال المؤتمر نتيجة لكثرتها العددية فحسب - ربما بسبب ارتباط الداعين الأوروبيين والأفريقيين بالثقافة اللاتينية - فإن حضور نيجيريا وسيراليون والكونغو - ليوبولدفيل والصومال وأثيوبيا دليل على تضيق الهوة الناجمة من اختلاف التجارب الاستعمارية ، كما كان حضور تونس وجمهورية مالاياش دليلاً على امتداد مفهوم « أفريقيا » إلى جميع أنحاء القارة .

وإذا وضعنا في الاعتبار النطاق السياسي الحالي والموضوعات المعروضة على بساط البحث في الحلقة ، أدركنا المنغزى الذي ينطوى عليه إشراك كل من غينيا التي كانت قد شرعت من قبل في اتخاذ خطوات من أجل التقارب مع الدول الأفريقية الأخرى الناطقة بالفرنسية (٤) ، ومالي التي كانت على خلاف مع السنغال عام ١٩٦٠ .

وقد استهل الدكتور كوايات Kouyate وزير التخطيط والاقتصاد الرفي في مالي خطابه بالإشارة إلى أنه يمثل حزبه « الاتحاد السوداني » أكثر مما يمثل حكومته ، وأنه قدم لكي يتحدث عن الاقتصاد لا لكي يتحدث عن علاقات بلاده مع السنغال (٥) . ورغم ذلك كانت تبشير المصالحة تلوح في الأفق ؛

فقد حالت الحكومة السنغالية دون اتساع نطاق الآثار المحتملة لاحتقار وكالة الصحافة السنغالية لخطاب الوزير المالي<sup>(١)</sup> ، وسرعان ما أجريت مفاوضات رسمية بين البلدين في أعقاب زيارة الدكتور كوايات .

يبد أن قائمة أسماء الدول التي تخلفت عن المؤتمر لا تقل أهمية عن الدول المشتركة فيه من وجهة نظر الوحدة الأفريقية ، فمن بين دول « الدار البيضاء » لم تحضر الجزائر ومصر والمغرب وغانا ، كما لم يحضر سوى نصف أعضاء مجلس الوفاق . أما ساحل العاج فقد اعتادت الإعلان عن حضورها وتخلفها دون أن تشارك في أعمال المؤتمر ، بينما تخلفت فولتا العليا تخلفا كاملا . وحضرت جابون وتشاد بينما تخلفت جمهورية الكنتو - برازافيل وجمهورية أفريقيا الوسطى ، كما لم تحضر ليبيريا ودول شرق أفريقيا الناطقة بالانجليزية وتوجوا أيضا . ولعل تخلف بعض هذه الدول عن المؤتمر يرجع إلى عدم اهتمامها باجتماع غير سياسي وشبه رسمي فقط ، وإذا كانت بعض الدول تجنبت الاشتراك في بحث عن الاشتراكية اعتقاداً منها بأن ذلك قد يغضب من يحتمل أن يشمروا أموالهم فيها ، فإن الإشارة الواضحة الوحيدة إلى وجود دافع سياسي للامتناع عن الحضور تتمثل في موقف المغرب التي تخلفت بسبب اشتراك موريتانيا في المؤتمر . (٦)

ووجهت دعوات شخصية إلى نحو خمسين من غير الأفريقيين معظمهم من

---

(١) اذاعت وكالة الصحافة السنغالية ملخصا غير دقيق لخطاب الدكتور كوايات يفيد بأن « المشكلة بالنسبة لمالي بسيطة : فليس هناك سوى اشتراكية واحدة هي الماركسية - اللينينية والتي تتمسك بها بلاده تمسكا تاما » ( مجلة West Africa بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٦٢ ) وقد عملت حكومة السنغال على تصفية آثار الحادث ( مجلة جين أفريك عدد ١١٣ ) .

الفرنسيين وبعضهم من إيطاليا وألمانيا الغربية وبلجيكا وتشيكوسلوفايا ؛  
ويوغوسلافيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية . ما بين رجال الاقتصاد  
المعنيين بالتنمية بحكم مهنتهم مثل الأب ليبريه Lebret الذي اقترن اسمه  
بالاستغال منذ زمن بعيد والأستاذ فرانسوا ييرو . والزعماء السياسيين  
والكتاب ممن يمثلون مختلف اتجاهات الاشتراكية في غرب أوروبا وشرقها .  
أما هاريس وفورد فمثل كتاب السلام الخاصة بأفريقيا فقد تعرض في حديثه  
لحرية الجديدة و «النظام الجديد New Deal والنظام العادل Fair & Deal  
و « الحد الجديد New Frontier - دون ذكر للإشتراكية ، ودعا  
الحكومات الأفريقية إلى الإسهام في تجربة كتاب السلام »<sup>(٧)</sup> .

وتفاوتت ردود الفعل من جانب المراقبين والمشاركين في المؤتمر غير  
لأفريقيين . فنشرت مجلة « أفريك نوفيل ، Afrique Nouvelle مقالاً  
يفيض حماسة ، أقرت فيه بأن المؤتمر لم يسفر عن تعريف للاشتراكية الأفريقية  
أو عن نظرية متكاملة للتنمية . ولكنها اختتمت متفائلة بأن الاشتراكية  
الأفريقية في طريقها إلى أن تصبح حقيقة واقعة . فبعد حلقة داكار لن يجزو  
أحد على السخرية عندما يثار هذا الموضوع : فقد اكتسبت الاشتراكية الأفريقية  
الآن حقوق المواطنة الكاملة ، وهذه النتيجة وحدها مبرر كاف لعقد اجتماع  
داكار »<sup>(٨)</sup> . وكتب جان لا كوتير في « الموند » يقول « إن محادثات داكار  
سوف تترك ذكرى طيبة وتستحق الاهتمام لأكثر من سبب ، ولا بد لنا أن  
نتذكر أولاً وقبل كل شيء ذلك الاعتدال العجيب الذي اتسمت به الأحداث  
سواء من فوق المنبر أو في المحادثات الخاصة »<sup>(٩)</sup> . أما مجلة « جين أفريك »  
Jeune Afrique فبعد أن أزجى تيور مندى التهته للضيفين السنغاليين  
على ما ساد المناقشات من حرية واعتدال ، وأقر بأهمية المشاركة في الخبرات ،  
أيدي أسفه لمعوض مفاهيم « التنمية » و « الاشتراكية » كما يرمن إليهما تلاصقهما



في اسم المؤتمر نفسه ، تسأل ، عما إذا كانت هذه الحلقة أحسنت فعلا تسليح أصدقائنا الأفريقيين في مجال اختيارهم لاستراتيجية التنمية ، وإلى أي حد يتناسب هذا البحث المخلص عن مذهب مع ، إنتهازية أولئك — ولعلمهم الأكثرية — الذين تلوك ألسنتهم كلمات ضخمة لإخفاء خيانتهم البشعة التي يظهر إيمانها في سلوكهم اليومي ، كما أنهم المشتركين في المؤتمر بأنهم تعوزهم الواقعية فيما يتعلق بضرورة العمل الشاق الذي يتطلبه تحقيق أية نتائج حتى ولو كانت متواضعة ، ولا يقدرّون الحاجة إلى التعاون الإقليمي حتى قدرها " . وعلى المنوال نفسه سار مراسل مجلة ، وست أمريكا ، إذ برغم أنه أشار إلى أهمية تبادل الآراء حول التنمية عموماً ، بدأ تقريره عن المؤتمر بهذا السؤال ، من هو الاشتراكي في أفريقيا ؟ وراح يوحى بلباقة أنه « فيما يخص الاشتراكية ، يصعب تبرة بعض المنبوين من شعور الارتياح المشوب بالدهاء ، في تمجيدهم لمثل أعلى لا يوضع موضع التنفيذ في بلادهم في الواقع ، " .

وما أشبه الشكوك التي أبداهها بعض المعلقين إزاء التصريحات الأفريقية عن التنمية والاشتراكية بشكوك سابقة أبداهها نقاد القومية الأفريقية ، فقد تحدى توماس هودجكن Thomas Hodgkin ، الفكرة القائلة بأن القومية الأفريقية تفتقر إلى أي أساس نظري أصيل ، وأن الآراء التي تستخدمها ليست سوى أدوات مستعارة لاضفاء مظهر الاحترام " (١٢) . وإذا كان الوجود الملموس لحركات الاجتماع الأفريقية ونجاحها في الحصول على السيطرة السياسية على وحدات إقليمية قد قضى على شكوك النقاد في حالة القومية ، فإن موقف النقاد أكثر مناعة فيما يتعلق بلغة الفكر الإقتصادي الأفريقي والتي شغلت حلقة داكار وجانباً كبيراً من نشاط الدول الأفريقية في يومنا هذا . وبرغم أنه من الممكن أن نصادف بعض النمو الإقتصادي وبعض الاتجاه نحو الديمقراطية الاقتصادية ، فإن التنمية الأفريقية بصفة عامة — تعتمد اعتماداً كبيراً على المعونة

الخارجية ، وتجلب في أعقابها تمييزاً اقتصادياً جديداً قد يؤدي إلى توزيع أقل عدالة للمنتج القومي ، ومع ذلك كشفت الحلقة عن اهتمام كبير بأهداف التغيير الاقتصادي وأدواته ، ومن ثم يمكن تحليل لغة أعضاء المؤتمر باعتبارها على الأقل بيانات تكشف عن التوايا إن لم تكن تقريراً للواقع .

وبعد أن وجه السيولامين جوي M. Lamine Gueye رئيس الجمعية الوطنية السنغالية التحية للمؤتمر ، ألقى الرئيس ليوبولد سيدار سنغور رئيس جمهورية السنغال خطاباً رئيسياً ، ثم قدم جميع ممثلي الحكومات الأفريقية المشتركة في المؤتمر تقريراً قاربر عن سياسة بلادهم بشأن التنمية والمشكلات التي تصادفها أو التي تتوقعها ، مختتماً في العادة بإسداء النصح . ولكن لم يسهم الأفريقيون تقريراً في المناقشة العامة التي أعقبت ذلك برغم أن جابريل داربوسيه وزير العدل حينذاك ومحمدو ضيا رئيس وزراء السنغال في ذلك الحين حاولا في نهاية المؤتمر التآليف بين المناهج المختلفة . وبنض النظر عن الخطر الذي تتلوى عليه مناقشة رأى إحدى الجماعات ، سادت مفاهيم واهتمامات مشتركة بدرجة ملحوظة تخول إتباع مثل هذه الطريقة في التحليل التالي :

أولاً : ضرورة التنمية : إن الرغبة في تنمية اقتصادية سريعة ، بمعنى تحقيق زيادة في الثروة الوطنية الفعلية ، أمر مسلم به في أفريقيا كما هو الحال في أى مكان آخر في العالم المعاصر . ويعبر عن هذا الهدف الأسمى بعدد من الأهداف المحددة : مضاعفة متوسط دخل الفرد في عشرين عاماً ، زيادة المعدل السنوى للنمو القومى بنسبة ٤ ٪ على الأقل (لا تقل عن ٤ ٪) <sup>(١٥)</sup> ، مضاعفة الدخل القومى في ١٤ أو ١٥ عاماً <sup>(١٦)</sup> ، زيادة النمو الاقتصادى السنوى إلى ٦ ٪ من أجل مضاعفة الدخل القومى في عشر سنوات <sup>(١٧)</sup> . ولا تعتبر هذه التنمية السريعة ضرورية لضمان الاستقرار الداخلى عن طريق تحقيق مطالب الأفراد والجماعات فحسب ، بل إنها وحدها الكفيلة بتحقيق المساواة بين الدول الإفريقية وبقية

العالم . وعلى ضوء هذا تتضح خطورة الموقف الراهن لأن الهوة بين العالم النامي والمتخلف تتسع بسرعة ، وسوف تصبح هائلة لو ظلت على معدلها الحالي ، إذ بدأت القيمة الحقيقية للمواد الخام من المناطق المتخلفة في التدهور . في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار السلع المصنوعة ،<sup>(١٨)</sup> ولذا تمثل الدول المتقدمة الجماعات المعيارية التي يقيم الزعماء الأفريقيون تقدمهم تبعاً لما حقته من منجزات .

ثانياً : المقولية والتخطيط والاشتركية : من الأمور المسلم بها أيضاً إمكانية تحقيق تنمية سريعة ، وينبع هذا من إيمان أصيل بقدرة الإنسان على السيطرة الرشيدة على بيئته البشرية والطبيعية (١٩) . ويأخذ هذا الاتجاه من الناحية العملية شكل التخطيط .

« فالبرامج تمكن الإنسان من ممارسة مواهبه في التحليل والاختيار والتقرير والعمل في ظل الظروف النفسية والتكنيكية المثلى (٢٠) ، ولذلك فإن الدول النامية إختارت بالاجماع قرياً التخطيط أسلوباً لها بمجرد حصولها على الاستقلال بعد أن أدركت - مثلاً أدركت كثير من الدول المتقدمة - أن مجرد تفاعل الآلية الذاتية لا يؤدي إلى أقصى حد من النمو أو إلى التنمية بالتالي . والواقع أن الاستخدام العام للتخطيط - بنض النظر عن المحتوى - ما هو إلا استجابة لخصائص الحياة الاقتصادية الحديثة ، فالتخطيط أولاً وقبل كل شيء ، إدخال المقولية في الحياة الاقتصادية ، فضلاً عن أنه يؤدي بسرعة أو على المدى الطويل إلى حل أسرارها ، ومن جهة أخرى فإن التشديد على استخدام التخطيط ينطوي على تأكيد دور الحكومة الرئيسي في تزعم الاتجاه نحو التنمية ، ومع ذلك فجميع الخطط الأفريقية تتيح مجالاً لإسهام القطاع الخاص سواء من مصادر محلية أو أجنبية والنتيجة هي ما يسمى « المشاركة » . وتتميز هذه الخطط - سواء في التصميم أو التنفيذ - بالتنوع والاتقاء ، وقد أوجز محمدو ضيا رئيس وزراء



السنغال هذه الخصائص في خطابه الختامى ، فأشار إلى أنه برغم الاتفاق العام على التخطيط فالتنا نضيق على هذه الفكرة نفس المعنى أو نفس الغرض دائماً ، ويرجع ذلك فى الواقع إلى أن التخطيط يتعرض لاختلافات فى الدرجة والوسائل ، فدوره الرئيسى عند البعض هو تحقيق تنسيق وارتباط كاف بين الاستثمارات العامة . بينما يتوقع آخرون أن تشكل خططهم إطاراً عاماً لسياسة الدولة الاقتصادية أو حتى للاقتصاد كله ، وأن تحقق أكبر قدر ممكن من الالتحام بين الخطط الجزئية للوكالات الاقتصادية الكبرى أو حتى إرتباط البرامج الجزئية بالخططة العامة (٢٣) . .

واستطراداً من هذا التفكير فإن إغفال التخطيط ، وهو ما تتميز به الرأسمالية ، إنكار للمعقولة واستسلام لأسرار السوق الخفية التى لا سبيل إلى التحكم فيها ( ففى أى اقتصاد يرتكز على فلسفة حرية العمل لا يمكن تحديد الأهداف المرجوة ويظل المستقبل مجهولاً ) (٢٤) . وعلى النقيض من هذا فالمعقولة والتخطيط يعادلان الاشتراكية ، وقد تناول معظم المتحدثين هذه المعادلة ابتداء من المندوب الذى اكتفى بالتأكيد بأن « الاشتراكية علم » ، (٢٥) إلى غيرده ممن أفاضوا فى الحديث ومنهم من قال « الاشتراكية عندنا تعنى التنظيم العقلى للمجتمع البشرى ككل طبقاً لأكثر الوسائل الحديثة فعالية واتصالاً بالعالم » ، (٢٦) . وقال آخر ، لقد وقع اختيارنا على الاشتراكية لأن أسلوبها العلمى فى تحليل الواقع سوف يمكننا من فهم حقائق أمتنا وبالتالى تغييرها بطريقة عقلية ، (٢٧) . أو كما قال غيره ، « الاشتراكية أسلوب لفهم الحقائق الاجتماعية وبصفة خاصة لحقائق الاقتصادية ، ومن هذا تستمد صفتها العلمية ، وهى المصدر العام لكل من يبحث عن الموضوعية ، وأبعد ما تكون ملكاً خاصاً لأيدولوجية مقررته واحدة ، ولهذا تعتبر أساساً أسلوباً للتكيف مع الوقائع » ، (٢٨) .



والواقع أن الحماس الذى تفيض به أمثال هذه التصريحات يوحى بأن الاشتراكية تعنى أكثر من مجرد أسلوب على بالنسبة لأولئك الذين يواجهون أعباء الحكم الضخمة فى أفريقيا ، وإنما هى علم روحانى حديث يعد رواده بالكشف عن أسرار التنمية الاقتصادية .

٣ - تفرد الاشتراكية الأفريقية : يرجع السبب فى تبني الاشتراكية إلى ارتباط هذا المفهوم بالمقولية والتجديد ورغم ذلك فإن محاولة تمييز الاشتراكية الأفريقية عن نوعها العام لا يمكن فهمها إلا على أنها مظهر آخر من مظاهر البحث عن مفاهيم أصلية والشك العام الذى يديه الأفريقيون تجاه الصيغ التى لاتضع الأوضاع الأفريقية فى الاعتبار : لا يمكن تبني حلول أجنبية وفرضها على الواقع الأفريقى (٢٩) .

فما هو هذا الواقع ؟ أنه يتمثل أولاً وقبل كل شئ فى أن مشكلة أفريقيا هى تصفية الاستثمار الاقتصادى أساساً ، وكذا فإن الموقف الأفريقى من الاشتراكية تغلب عليه صفة التدخل المباشر من جانب الرأسمالية والتى تتميز بها المعطيات التاريخية والطبيعية فى أفريقيا بصفة خاصة (٣٠) . ويتميز الواقع الأفريقى ثانياً بعدم وجود طبقات اجتماعية ثابتة ، فقد تضمن تحقيق الاشتراكية فى ظل الأوضاع الأوربية تعبئة المعدمين ضد من كانوا يسيطرون على وسائل الإنتاج ، وأوجب هذا خلق صفوة طليعية واللجوء إلى العنف . ولكن الموقف يختلف فى أفريقيا ، فطالما لاوجود لصراع طبقي فيها فإن الاشتراكية الأفريقية سوف تتحقق تدريجياً وبطريقة سلمية (٣١) ، بل ويمكن تحقيقها حتى بدون وجود حزب شيوعى حيث أنه يجرى تنظيم الشعب بأسره لا طبقة معينة (٣٢) .

ويتضمن البحث عن الاشتراكية الأفريقية عند البعض نبذ الماركسية الكلاسيكية . فمن الواضح أن الاشتراكية لم يعد من الممكن أن تكون اشتراكية

ماركس وإنجلز التي وضع تصميمها في القرن التاسع عشر طبقاً لحقائق وأساليب علمية أوربية ، أما الآن فلا بد لها من أن تضع الحقائق الأفريقية في الاعتبار ، ويختم هذا بصفة خاصة أن ماركس وإنجلز لم يكونا من المناهضين للاستعمار ، فقد دافع إنجلز عن الرق الكلاسيكي كما أيد ماركس الاستعمار البريطاني للهند (٣٣) . بينما يرى آخرون أنه ليس ثمة صراع حقيقى طالما الماركسية نفسها تقدم العمل على النظرية : «يجب أن أعترف بأننى أغريت في البداية على الاعتقاد بأن (الاشتراكية الأفريقية) اصطلاح غير ذى موضوع لأن الاشتراكية كعلم لا يمكن أن تكون أفريقية أكثر من كونها صينية أو روسية ، ولكن بعد إيمان النظر يتضح أن اصطلاح (الاشتراكية الأفريقية) يثير مشكلة التطابق بين الاشتراكية العلمية والحقائق الأفريقية . وأنتم جميعاً تعرفون التعريف البسيط المشهور الذى وضعه لينين « الماركسية ليست عقيدة جامدة ولكنها دلائل للعمل » ، أو بعبارة أخرى فإن النظرية الماركسية التى يدوسها ويستوعبها طلابنا لن تتاح لها الفرصة لكي تتأصل إلا إذا أجدد الشباب على عاتقهم - من الآن فصاعداً - مهمة زيادة التعرف على الحقائق السياسية والاقتصادية والبشرية فى أفريقيا ، (٣٤) .

وعلى العموم فإن الكشف الخاصة بالعلاقة بين الماركسية والفكر الأفريقى والتي ناقشها توماس هودجكن تؤيدها اللغة التى استخدمت فى مؤتمر دكار حيث كثرت الاقتباسات اللغوية واستخدمت الفئات Categories الماركسية فى الشرح ، كما سادت الآراء اللينينية فى التنظيم ، وإن كانت قد حدثت توفيقات كثيرة ، كما أن ، النواحي الفلسفية العقلية (المتافيزيقية) إما أنها طرحت جانباً أو عُدلت لكي تلائم احتياجات الوضع الأفريقى كما يفهمها الزعماء الوطنيون (٣٥) .

٤ - تجديد اقتصادى بلا اغتراب :

إذا كان الأفريقيون يقتبسون مختارات من الفئات اللغوية الماركسية ، فهم يشاركون ماركس مشاركة حقيقية فى قلقه العميق من الاغتراب الذى تنبأ بمحدثه نتيجة للتنمية الرأسمالية ، وهذه الفكرة واضحة جلية ، فقد أقر أحد المندوبين متواضعاً بأنه لا يسعه الحديث عن التجارب الاشتراكية نظراً لأن حكومته ليست لديها حتى خطة للتنمية ، ولكنه مع ذلك أطلق صفة « الاشتراكية » على سياسة التنمية فى بلاده لمجرد أن حكومته تسعى لتجنب نمو الطبقات المتصارعة ( ٣٦ ) . وترددت آراء مماثلة فى بيانات أخرى . « لقد اختيرت الاشتراكية الديمقراطية لأنها تناقض الرأسمالية القائمة على استغلال الانسان للإنسان وتستهدف الاشتراكية الأفريقية زيادة متطلبات الخير العام بدلاً من مطالب أقلية أو إحدى فئات المجتمع ، ( ٣٧ ) .

« إننا نعتقد أن سياستنا اشتراكية إلى حد أننا نهدف إلى تعميم فوائد التنمية إلى جميع شعوبنا لرفع مستوى معيشتهم ، وإتاحة الفرص الكاملة للجميع لإدراك خير ما فى نفوسهم ولتمجيد كرامة الإنسان فى كل مكان ، ( ٣٨ ) . ولقد كان الإستعمار المصدر الأكبر للاغتراب فى الماضى ، أما الآن فهناك أخطار داخلية تلوح فى الأفق وكان بعض المتحدثين واقعيين بدرجة جعلتهم يعترفون بأن التنمية الحقة يمكن أن تؤدي إلى نمو التفاوت « تجتاح الكيان الاجتماعى حالة من الغليان نتيجة لازدياد عدد البروليتاريا بسبب الهجرة من المناطق الريفية وتدهور طبقة الصناع وزيادة إحساس الجماهير بؤسها وشقائها وإتساع الهوة القائمة بينها وبين الجماعات المميزة ، ( ٣٩ ) . بيد أن الخطر الأكبر يمكن فى نخبة السياسيين أنفسهم ، ومن ثم تصبح الاشتراكية بالنسبة للزعماء الأفريقيين قانوناً أخلاقياً يفرضونه على أنفسهم : « من الضروري أن تنزع الطبقة الحاكمة حركة الانتقال إلى مجتمع اشتراكى تجنباً لمغريات التحول



إلى البورجوازية Embourgeoisement « (٤٠) • الاشتراكية هي الكفاح بلا هوادة ضد المظالم والحيانات الاجتماعية ، وضد الأجور المغالية في الارتفاع واختلاس الأموال العامة ، وهي حالة من التوتر الأخلاقي يجب الإبقاء عليها من القاعدة إلى القمة وبصفة خاصة في القمة » (٤١) .

وما كان التزام الزعماء بالأخلاق الاشتراكية ليكني لولا التقابلي الوحيد الذي تحدث في الحلقة ، فقد أشار مستخدماً لغة الماركسية الأوربية - إلى أن تحقيق الاشتراكية يتطلب أعمالاً إيجابية : • لقد أكد ماركس وأثبت أن القضاء على الاغتراب لا يتحقق إلا بعملية دياكتية ، أي أن الاغتراب نتيجة تناقض بين قوى متعارضة : الموضوع وقيضه ، السيد والعبد ، البروليتاري والرأسمالي والمستعمر ، وأن التحرير لا يتفق بانتصار التقيض ، وإنما يتحقق بالتأليف بين القوى المتعارضة : الموضوع وقيضه . ومعنى هذا بالنسبة لنا معشر الاشتراكيين الأفريقيين ، أن انتهاء الحكم الاستعماري لا يمتنع تلقائياً بإنهاء الاغتراب . وقد أدرك فرانز قانون ذلك جيداً عندما ذكر أن التناقض الواسع النطاق في أنحاء العالم بين المستعمرين والشعوب المستعمرة استبدل أو تحول واتسع نطاقه بسلسلة من المتناقضات الأخرى أبشعها التناقض بين الفلاحين وسكان الريف وبين العاملين ذوي الياقات البيضاء وسكان المدن الذين ورثوا وحدهم إمتيازات المجتمع الاستعماري . إن معتقداتنا الاشتراكية تتمرد على الهوة الواسعة التي تفصل طبقة المميزين في العهد الجديد : موظفي الحكومة والعسكريين والسياسيين - عن جماهير البروليتاريا في الريف والمدن والشباب العاطلين والمتعطلين . وإنا لنطالب حكمانا بسياسة تكشف وإجراء تطهير سياسي لتحقيقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية (٤٢) » . ومن هنا يبرز تحذير واضح من الاغتراب ، فالتأليف



لجديد للاشتراك الأفريقية يتطلب خلق مجتمع يندمج فيه الناس اندماجا كاملا نتيجة لعدم وجود طبقات وفوارق اقتصادية .

هـ - أزمة التقليدية والتجديد : أبدى المشاركون في المؤتمر اتجاهات شديدة التناقض فيما يتعلق بمظاهر التقليدية الأفريقية وضرورة التجديد ، ونبتت هذه المتناقضات من اهتمام بالاغتراب الذي هو أحد نتائج التجديد، وذلك في نفس الوقت الذي يهتمون فيه بالمثل بالتعجيل بعملية التجديد نفسها . وفي رأيهم أن الاغتراب نابع من الموقف الاستعماري ومن التقسيمات الاقتصادية ، فهو ينشأ عندما يفقد المرء إحساسه بالجماعة أو عندما يضحي بالإنسان لمصلحة المجموع . وبوسع الاشتراك الأفريقية أن تخلق طريقاً وسطاً، إذ في استطاعتها أن تكون ذات « اتجاه فودي » و « اتجاه جماعي » في نفس الوقت . ونجد هذا الحل في مفهوم « شخصي » للبشرية أخذه السنغاليون عن اليسار الفرنسي الكاثوليكي وإن كان كثيرون غيرهم يصوغونه الآن ، « الاشتراك الأفريقية إشتراك إنسانية لأنها محاولة للكشف عن صفات الإنسان؛ ولذا تعتبر الازدهار الكامل للإنسان عن طريق ازدهار الجماعة التي اختار أن يعيش ويعمل بين ظهرانيها . » (٤٤) « تشمل أسس الاشتراك الأفريقية ازدهاراً كاملاً للإنسان الذي يعيش في جماعة ، ولذلك فإن اشتراكيتنا إنسانية لا ترغب في التضحية بالفرد من أجل الجماعة » . (٤٥)

والقيم الأفريقية التقليدية هي الضمان لهذا الاتجاه الإنساني ، مصدر الحماية من الاغتراب :

« إن تعريف الرئيس سنغور للاشتراكية بأنها شعور بالجماعة يجد صدى كبيراً في قلوبنا . وهو يضيف إليه أن ذلك يعتبر عودة إلى الروح الأفريقية .

ولكنا نؤثر القول بأن ذلك هو جوهر الروح الأفريقية التي يجب المحافظة عليها بأي ثمن في سعينا للتجديد . إن إعادة توزيع الثروة عملية طبيعية في مجتمع لم يسبق له أن انقسم إلى طبقات في يوم من الأيام ، كما أن النص على تحقيق المساواة للجميع ليس سوى أكثر من ترجمة حديثة للفظ كما هو واقع طول الوقت وربما نشره بطريقة أكثر وعياً إلى ما وراء حدود الأسرة » (٤٦) يد أن التقليدية الأفريقية - الدرع الواقى من الاغتراب - يمكن أن تكون سلاحاً ذا حدين ، فبينما تساعد على الالتحام وتهيئة الأصول والجذور ، فإنها تصبح عقبة كبرى في سبيل التجديد والاشتراكية :

« إن الطريق إلى الاشتراكية في أفريقيا يتضمن تحطيم كيانات اقتصادية واجتماعية ونفسية من أجل تغيير مجتمعا الحالى إلى مجتمع يسوده الانسجام والتوازن ، ولقد أثبت التاريخ أن الكيانات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التقليدية غمرت بلادنا في التدهور والتأخر والشعوذة وأخيراً في الاستعمار .

والكيانات الاجتماعية والاقتصادية في المرحلة الحالية من تطور بلادنا تشكل العقبة الرئيسية في سبيل تقدمنا ، وإذا كانت لدينا نية جدية كي نغير طريقنا نحو الاشتراكية فلا بد من مهاجمة هذه الكيانات ، وفي هذا المجال يجب أن نركز جهودنا الأولى » (٤٧) .

« إن النبذ الثورى للكيانات القديمة هو الخطوة الأولى على طريق أفريقيا نحو التنمية ، فهذا التنديد وهذا النبذ يؤثران على الكيانات التي خلقها المستعمر وأقامها . ولكن تأثيرهما يجب أن يمتد أيضاً بنفس القوة ونفس العزم بحيث يشمل الاقطاع والكيانات العتيقة التي حافظ عليها الاستعمار بطريقة مصطنعة ، برغم أنه عمل في نفس الوقت على تخريبها لكي يستخرج منها أدوات لسيطرته » (٤٨) .

وعندما يتم التعرف على المشكلة ، فإن الحل الذى يساق لها يدعو لاختيار ما يجب المحافظة عليه ، ونضرب لذلك مثلاً بموقف أحد المندوبين فى المؤتمر من تحدث عن دور القيم التقليدية فى الاشتراكية الأفريقية ، ثم استطرد يقول : « إننا نسمع أيضاً أن ذلك يخلد المحسوبة والرشوة والفساد — وقد يكون ذلك صحيحاً ولكن هدفنا هو محو جميع هذه العيوب من أسلوب حياتنا دون القضاء على شعور الجماعة الذى يولدها أحياناً » (٤٩). وعلى المنوال ذاته سار متحدث آخر ، فبعد أن دعا إلى ضرورة شن حملة شعواء على الكيانات التقليدية استطرد قائلاً : « اننى لا أدعو إلى حملة صليبية على التقاليد ، فانا سوف نحى بغيره وإخلاص تلك التقاليد التى تمثل حضارتنا السابقة وارتباطنا بالقيم الأخلاقية والعبرية الفردية ، أما التقاليد التى هى من المخلفات الثانوية للقرون البالية فانا سنكشف أمرها وتقاومها إلى آخر رمق فى حياتنا » (٥٠) .

ومن هنا ينشأ البحث عن خير ما فى القديم والجديد ، فالقديم يحقق التلاحم والانسجام الاجتماعى : بينما يقيم الجديد أجهزة إنتاجية حديثة تؤدى إلى رفع مستوى المعيشة .

٦ — تعبئة الجماهير: لم تبد حلقة دكار إهتماماً كبيراً بالمشكلات الاقتصادية المتصلة بالتنمية فى حد ذاتها . وقد اقترح جابريل داربوسيه فى تصريحاته الختامية أن يبحث أحد المؤتمرات القادمة أين يجب تجميع رأس المال حتى يمكن الاستفادة منه إلى أقصى حد ممكن ، وهل يجب أن تعطى الأولوية للزراعة أم الصناعة . من الواضح على أية حال أن الأفريقيين لا يمانون من « عقدة مصنع الصلب » رغم زلافة تقارير بعض المراقبين السطحيين ، فقد أعلن مندوب مالى أن الزراعة أساسية وأن الصناعة يمكن أن ترد فى المحل الثانى ، ولا بد من إدماجها فى الزراعة لكي لا تصبح جسماً غريباً فى الاقتصاد (٥٢) . وأقر الرئيس سنفور



هذا الرأي في قوله : « إتنا في حاجة إلى خطة ولكن الواضح أن الزراعة تتحَمَّ في كل ما عداها حتى في البلاد المتقدمة ، ولم يدرك ماركس ذلك ، ولكن لينين كان قد بدأ في فهمه ، كما أن ماوتسى تونج يدركه تمام الإدراك (٥٣) .

ووجه مزيد من العناية إلى التواحي البشرية للتنمية ، واتفق عموماً على أن الموارد البشرية على أكبر جانب من الأهمية ، فإن « تعبئة الجماهير عنصر هام حتى في « اشتراكية تبحث عن نفسها » . أو كما قال متحدث آخر « إن الطريقة الوحيدة لتحقيق الاشتراكية هي تعبئة الجماهير بالاستعانة بجميع الشباب بلا استثناء » (٥٥) وفي قول آخر أن المهمة الأولى هي « تعبئة جميع الطاقات والقوة الحيوية في البلاد لخدمة البناء الوطنى وخطة التنمية وكياننا الاجتماعى (٥٦) .

وليس التشديد على تعبئة السكان بالأمر الجديد ، أما الجديد — ولو أنه ظهر في صورة سلبية — فهو إغفال مناقشة الاستثمار البشرى ، ربما لأنه بعد تشجيع حكومات كثيرة للمساعدة الذاتية المحلية « قتر الحماس المبدئى عندما تبين أن الأمر سوف يتطلب مزيداً من التخطيط لتحقيق نتائج فعالة » (٥٧) ، أو ربما لأن استخدام العمال كرأس مال أصبح لا يختلف فى شيء عن بعض أساليب التنمية الاستعمارية البغيضة .

وبرغم أن طبيعة « التعبئة » أو « إحياء » الجماهير من أجل التنمية لم توضح توضيحاً تاماً ، فإن التشديد عليها يرجع لدافع نفسى أساساً ، فهو لا تعنى مجرد تسير المواطنين فى طرق معينة محددة ، ولكنها تتطلب تغييراً جوهرياً فى المواقف ، أى إعادة تثقيف : « من الضرورى أن نربط المواطنين بتصميم الخطة وتنفيذها ، وليس المطلوب كسب تأييدهم الرسمى أو تعبتهم عن طريق إصدار الأوامر ، بل على العكس يلزم توعية الأهالى بسياسة التنمية ، وإتاحة الفرصة



لهم لمعانة المشكلات ، وأن يفرس في نفوسهم الرضاء عن الوسائل ، على مستوى واقع القرية أولاً ثم بالتدريج على مستوى واقع الأقاليم والأمة ، (٥٨) .

والتعبئة ضرورية إذا أريد للتسمية النجاح ، فيرى سنغور مثلاً أن التجديد الزراعى يجب ألا يأخذ فى الاعتبار أنواع التربة والنباتات فحسب ، بل وأهم من ذاك طبيعة الإنسان وبصفة خاصة طبيعة الفلاح ويعقب قائلاً : إن فشل السياسات الزراعية للدول الاشتراكية لا يقتضى منا أن نبحث عنه فى أى مكان آخر ، (٥٩) .

كذلك أبرزت المتطلبات السياسية لنجاح التعبئة وهى : النظام والسلطة — لا الإستبداد — روح الولاء والتضحية والتنظيم ، (٦٠) ، أما الأداة الرئيسية فهى الحزب السياسى الجماهيرى الذى تشمل وظائفه على سبيل المثال : تحقيق الثورة النفسية اللازمة لتجديد الزراعة ، ومعنى هذا أن الحزب يجب أن يكون جسماً حياً تنتشر فيه الروح من القاعدة إلى القمة وبالعكس ( من القمة إلى القاعدة ) (٦١) . لقد جرت العادة على القول بأن الحزب يجب أن يتمتع باحتكار سياسى لأن الديمقراطية تتطلب نظام الحزب الواحد تلافياً لتشيت القوى (٦٢) ، ولكن هذا الإدعاء لم يناقش مناقشة حقيقية نظراً لأن معظم الدول التى حضرت المؤتمر هى من دول الحزب الواحد فى الواقع ، ولم يخرج على هذا الإجماع سوى مندوب مالا جاش الذى اكتفى بالتلميح إلى أن نظام الحزب الواحد ليس ضرورياً لتحقيق التسمية (٦٣) ، وإن كان قد ظهر بوضوح أن « الخوارج » على هذا النظام يشكون فى مزاياه ويدل على هذا تدخل « عنيف بدرجة ملحوظة » من جانب الناطق بلسان اتحاد طلاب أفريقيا السوداء فى فرنسا الذى يمثل كثيراً من منظمات الطلبة المعارضة للزعماء الحاكمين إذ قال : « إن بعض أعضاء المعارضة لا يمكنهم العودة إلى بلادهم خشية الاعتقال ، وقد

حظر عقد مؤتمرات الطلبة في دول أفريقية كثيرة ، وتتميز معظم أنظمة الحكم الأفريقية بالإفتقار إلى حرية التعبير وحرية الاجتماع وحرية الصحافة ، (٦٤) .

#### ٧ — الحاجة إلى تضامن عالمي : لا يتوقف نجاح الاشتراكية الأفريقية

على مقدرة الدول في حشد مواردها الداخلية عن طريق إحداث تحول في القيم والاتجاهات فحسب ، وإنما يتوقف أيضا على قدرة أفريقيا على حشد الموارد باحداث ثورة مماثلة في دول أخرى .

وأبدي الأفريقيون الذين تحدثوا في دكا كار جميعهم تقريرا بعض القلق من الأخطار الكامنة في استمرار الإعتماد على رأس المال الأجنبي ، وخصوصا بالذكر أن المشاركة الاقتصادية بين الحكومات الأفريقية والأجانب يجب ألا يتخذها الآخرون ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية\* . ومع ذلك كان واضحا أن هناك اهتماما طائعا بالحصول على شركاء أجانب ، فعندما توضع الخطط ينص فيها بلهجة الأمل والتفاؤل على أن جانباً كبيراً من الإستثمارات الرأسمالية — قد يصل في بعض الأحيان إلى نصف\* — الاعتمادات اللازمة — سوف يتم الحصول عليها من الخارج .

ولقد دعا الرئيس سنغور في بداية المؤتمر إلى عقد مؤتمر عالمي للبحث في ضرورة تقديم المعونة للدول المختلفة ، كما اقترح جابريل داربوسيه في نهايته عقد مؤتمر في المستقبل لبحث وسائل التضامن العالمي : كيف يمكن زيادة المعونة،

---

(\*) تأكد هذا بصفة خاصة في خطب مندوبي الكونغو وتونس .  
(\*\*) ذكر الدكتور بيوباكو Biobaku أن ٥٠ ٪ من الاستثمارات اللازمة للخطة النيجيرية سيتم تدبيرها بواسطة كونسورتيوم ( تجمع دولي ) عالمي تحت رعاية البنك الدولي للانشاء والتعمير . وكذلك اشار مسيوشاكر إلى أن تونس سوف تتلقى ما يقرب من ٥٠ ٪ من الاستثمارات الاجنبية في خطتها .

وكيف نجعلها خالية من الأغراض السياسية . ويمكن إيجاز وجهة النظر التي تسوقها أفريقيا للعالم فيما يلي : « من مصلحة الدول التي بلغت شأواً كبيراً في مجال النمو في العالم أن تساعد جميع الدول المتخلفة على التنمية والتجديد ، فقد أصبح الرخاء شأنه في ذلك شأن السلام — كلاً لا يتجزأ في عالم يزداد الارتباط الوثيق بين أرجائه يوماً بعد يوم ، بعد أن تلاشت المسافات أمام الطائرات التي قد تصل سرعتها في القريب العاجل إلى ثلاثة أضعاف سرعة الصوت ؛ ولا يمكن للعالم أن يظل فترة طويلة ونصفه متقدم والنصف الآخر متخلف ، نصفه يعيش في ثراء فاحش ، ونصفه الآخر في فقر مدقع . ولنا بحاجة إلى التذكير بأن زيادة القدرة الشرائية لشعوب الدول المختلفة معناها زيادة الأسواق أمام سلع الدول المتقدمة بطريق غير مباشر ؛ ومن هنا فنحن لا نعتبر المعونة الخارجية إحساناً ، وإنما هي معونة ضرورية لكي نمكثنا من مساعدة أنفسنا وبالتالي إفادة من يقدمون لنا المساعدة ، والعالم أجمع » (٦٥) .

وأخيراً يبرز أماننا معنى آخر — لعله أكثر عمقا — للاشتراكية الأفريقية: فهي تمثل مطالب الفقراء الطبيعية في خضم الوفرة ، مرددين صيحة المطالبة بالعدالة التي رددوها المحرومون في جميع عصور التاريخ .

### نتائج:

برز في دأكار إتفاق حقيق في الآراء برغم التكرار والهراء والافتقار إلى الدقة في المناقشات ، فالدول الأفريقية تريد زيادة ثروتها بسرعة مع تجنب حالات التوقف التي أدت إلى الاغتراب في الدول الصناعية ، ودون خلق طبقات اجتماعية ؛ وهم يرون ذلك ممكناً إذا تعلقت نخبة السياسيين التكنيكات العلمية للسيطرة على بيئة الانسان ؛ على أن يتجنبوا في نفس الوقت الوقوع في إغراء

تطبيق مذاهب أجنبية لاتضع فى الاعتبارالنطاق البشرىوالمادى للقارة . ويجب أن تبدأ الحكومة باتخاذ الخطوة الأولى فى هذا الصدد باستخدام السلطة دون أن تصبح استبدادية ، ولكن يجب أيضا إتاحة المجال للمشاركة مع مصادر رأس المال المحلية أو الأجنبية . وأخيراً لا بد لأفريقيا من إقناع نصف الكرة الشمالى بالتزامها بالإسهام فى نظام عالمى يضمن توزيعاً عادلاً للثروة بين الدول .

ولا يعنى أحد سوى الدول نفسها ما إذا كان هذا الموقف تجاه مشكلات التنمية يمكن أن يسمى « إشتراكيا » بحق . فان بعض الدول الأفريقية التى تعرض عن استخدام لفظ الاشتراكية مثل ساحل العاج ، ستؤيد برغم ذلك جميع أهداف البرنامج المذهبى الذى وضع فى داكار . بل إن لفظ الاشتراكية يعتبر حيويًا بالنسبة لكثير من المشاركين فى المؤتمر لأنها تدل على التجديد والديموقراطية فى المجال الاقتصادى . وقد نشأت مشكلات مماثلة — كما سبقت الإشارة — عندما أطلق الأفريقيون على أنفسهم « وطنيين » وعندما بدأ البعض فى فترة لاحقة يتحدثون عن « الجامعة الأفريقية » ؛ فكل هذه المفاهيم متداخلة من وجهة النظر الأفريقية ، فموضوع الوحدة الأفريقية الذى ساداجتماعات داكار منذ بدايتها ، يرتبط بالتنمية أيضا ، فقد ردد متحدث إثر آخر أن التعاون الأفريقى والوحدة الأفريقية فى حد ذاتهما شرطان للتنمية ، ولذلك فإذا كان مؤتمر خاص بالتنمية يسهم فى الوحدة ، فان مؤتمراً يختص بالوحدة يسهم أيضا فى التنمية ، وبهذه الطريقة تتلاحم القومية والجامعة الأفريقية والاشتراكية لخلق أيديولوجية أفريقية شاملة تختص بالتجديد .



## الفصل السابع

تعقيب .. وجهة نظر عربية في الاشتراكية  
الافريقية

دكتور <sup>بنهم</sup> أحمد البراوي



لم تعد الاشتراكية حلما يراود الداعين إلى الخير والعدل ، أو ترقا فكريا  
يرقل فيه الفلاسفة والمفكرون ، أو كائنا يعيش في قوقعة النظريات يفقد الروح  
والحياة إذا خرج منها . إن الاشتراكية حقيقة قائمة تسود شطرا كبيرا من  
العالم الواقعي المعاصر ، وضمان تنظيم المجتمع بقصد القضاء على استغلال الانسان  
للإنسان ولكنها منهج لا يصدر عن العاطفة وإنما يقوم على قواعد علمية . غير  
أن هذا كله ليس معناه أن يتم تطبيق هذا المنهج داخل قالب جديد محدد .  
يفضل تفاوت مراحل التطور وتباين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بين إقليم  
وآخر أو بين بلد وآخر . وليس معناه أن هناك صيغة واحدة تصلح لكل بيئة  
إذ لو صح هذا لتحوّلت الاشتراكية إلى « عقيدة منزمتة » لا تلبث أن تتحجر  
وتتحول إلى نوع من « الفتش » في عالم الطبيعة أو ما وراء الطبيعة ، وبذلك تفقد  
ما يجب أن تتميز به من الدينامية الدافعة . على ضوء هذا نتحدث عن الاشتراكية  
الأفريقية والاشتراكية العربية ، مثلا ، وقصد بها النبات الذي ينشأ ويتطور  
نتيجة غرس القواعد العامة المشتركة الاشتراكية ، في التربة الأفريقية .  
أو العربية .

ليس معنى هذا أن تغلق هذه الاشتراكية عينها عن تجارب في بلاد أخرى  
أو تصمم أذنيها عن آراء ترددت هنا وهناك ، وإلا أصيبت بالانزالية ، فالتعصب .  
ثم الجمود هما الطريق إلى الانحلال ، وهذا ما أوضحه الميثاق الوطني عندما قال :  
إن الاشتراكية العربية متفتحة الذهن بسبب ما بين الثقافات من تبادل أو تفاعل  
ولكن ليس معنى هذا في الوقت نفسه ، النقل الجامد الذي يخلو من روح التحليل  
والنقد والقدرة على الاختيار والانتقاء ، أو التعلق في إصرار بصيغ وشعارات  
ربما تعتبر غير ذات موضوع في عالمنا المعاصر هذا .

وئمة ناحية أخرى ينبغي أن نلفت النظر إليها . هناك من يقول ، عن إيمان صادق أو عن رغبة في تضليل الفكر وتعطيل السير ، إن الحديث عن مجتمع اشتراكي في أفريقيا أمر يتعارض مع المنطق ، إذ لابد للمجتمع — أي مجتمع — قبل أن يصل إلى هذا الهدف ، أي الاشتراكية ، من أن يجتاز المرحلة السابقة عليها ، مرحلة التطور الرأسمالي الكامل إلى حد كبير . وهذا قول أثبتت الأحداث منذ ختام الحرب العالمية الأولى أنه لا يستند إلى أساس من الواقع الفعلي ، ومن هنا قيام المجتمع الاشتراكي في أفريقيا ، فضلا عن كونه ضرورة في هذه المرحلة التاريخية ، هو شيء ممكن وعملي تماما .

### خلفية الصورة

وإذ نحاول أن نتعرف على خصائص الاشتراكية الأفريقية ، لابد منلقاء نظرة على « الخلفية » الأفريقية فنلاحظ :

أولا : أن المجتمع التقليدي كان قائما على ملكية الجماعة في الإنتاج ، وعلى الاشتراك في تقسيم نتائج المجهود الاجتماعي ، وكان قائما على العمل يزاولة القادرون جميعا فلا مكان للبطالة الاجبارية أو الاختيارية . وكان أعضاء الجماعة هم الذين يتخذون القرارات المتصلة بنواحي سياستهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلاقاتهم بالجماعات الأجنبية .

ثانيا : إن القارة ما لبثت أن خضعت للاستعمار الأوربي فراح يستنزف ثرواتها . وبرغم عظم مواردها الطبيعية والبشرية ظلت الزراعة التقليدية البدائية مصدر العيش ، وأهملت الصناعات « عدا بعض الاستخراجية لصالح المستعمر » ، وضرب الجهل على الجماهير ، وفرض عليها الفقر والمرض . ومعنى هذا أن القارة حيل بينها وبين الأخذ بأسباب الثورات الحديثة : الزراعية ، الصناعية ، العلمية



والتكنولوجية . وهكذا صارت المشكلة الأولى والكبرى هي التخلف ، وصار  
الشغل الأول والأكبر هو الخلاص من التخلف ، وبعبارة أخرى صار هو  
الدخول في العصر الحديث بكل إنجازاته .

### مفومات الاشتراكية الأفريقية

تبدأ الاشتراكية الأفريقية من معطيات أساسية في مقدمتها أن استقلال  
الإنسان للإنسان هو آفة النظم الاجتماعية : العبودية والاقطاع والرأسمالية ،  
وأن هذا الاستغلال إنما كانت الصورة التي يتخذها ، لم يبدأ إلا حينما انقسم  
المجتمع إلى فريقين : وسائل الإنتاج ، وهو الأقلية ، وفريق سلب من هذه  
الملكية وهو الأغلبية الساحقة .

وترتبت على هذه الملكية الخاصة لأدوات أو وسائل الإنتاج نتائج خطيرة :  
ثراء للقلّة وفقر للكثرة ، وتفاوت صارخ في مراكز القوة والسلطة والنفوذ ،  
ونشوء الصراعات في داخل المجتمع ، وفوضى في سير الإنتاج هي أشد وضوحا  
في ظل التكوين الاجتماعي الرأسمالي ، تتمثل في فرض البطالة على فريق من  
أفراد المجتمع وتعاقب دورات الرواج والكساد ، واعتماد النشاط الاتجاعي  
على مبلغ ما يحققه من ربح خاص بغض النظر عن صالح المجتمع ككل . لهذا  
نجد أن أفريقيا ترفض الرأسمالية سبيلا لتطورها ، وبعبارة أخرى ترفض الملكية  
الخاصة المطلقة أساسا يقوم عليه التنظيم الاجتماعي .

وعند هذه النقطة الأخيرة نلقى الخاصية المميزة للاشتراكية الأفريقية . إن  
الاشتراكية السوفيتية أو الصينية مثلا ترى أن القضاء على استقلال الإنسان  
للإنسان لا يمكن أن يتحقق إلا بالملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج والتوزيع  
على إطلاقها ، بمعنى أنه للوصول إلى أعلى مراحل الاشتراكية — أي الشيوعية

لا بد من القضاء على الملكية الخاصة في وسائل أو أدوات الانتاج. أما الاشتراكية الأفريقية فترى إمكانية زوال الاستغلال المشار إليه ، فضلا عن تحقيق أغراض أخرى لها أهميتها ، عن طريق الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والتوزيع الحيوية .

( ١ ) فبقا يتعلق بالأرض يجب أن تكون ملكا للجماعة ويقصد بذلك ما يعرف باسم « ملكية الرقبة » . أسوة بما كان عليه الحال في المجتمع التقليدي القديم . أما « ملكية المنفعة » فيمكن أن تمنح للأفراد أو الأسرات ، حسب الطاقة على الاستغلال وحسب الحاجة .

ورغبة في الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير ، ففي الإمكان الأخذ بنظام التعاون بين الحيازات الفردية .

( ٢ ) أما في مجال الصناعة فالرأى الغالب بين القادة الاشتراكيين في القارة هو سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج ، عل حد تعبير الميثاق الوطني المشار إليه - وهذه السيطرة تتحقق بوسائل عدة .

( أ ) تملك الدولة لوسائل الانتاج الحيوية واستغلالها ، كمصادر الثروة للمدينة ، وإنشاء وتنمية الصناعات الأساسية .

( ب ) إشراك الدولة مع رأس المال الخاص في أنواع من الصناعات وخاصة التي يعجز عنها رأس المال الخاص بمفرده .

( ج ) ترك قطاع لرأس المال الخاص مع منحه ما يحتاج إليه من تسهيلات ووسائل تشجيع ، وفي الوقت نفسه يكون خاضعا للخطة الاقتصادية التي ترسمها ، كما تتخذ التدابير التي تحول دون نشوء الاحتكار أو الاستغلال .

ومن هذا يتضح أن الاشتراكية الأفريقية لا تأخذ بفكرة الملكية العامة الكاملة في قطاع الصناعة ، كما ينطبق الأمر نفسه على مجال التجارة .

(٣) وتسمى الاشتراكية الأفريقية إلى القضاء على التبعية الاقتصادية المتخلقة عن العصر الاستعماري ، ومن هنا نفهم مغزى السيطرة على وسائل الإنتاج والتوزيع الحيوية . ومعناه تلك الدولة للمشروعات الأجنبية الكبيرة من زراعية وصناعية وتجارية .

وهنا تسأل : ما موقف هذه الاشتراكية من رأس المال الأجنبي ؟ . موقف الاشتراكية الأفريقية هو أن تعتمد البلاد أصلاً على مواردها الخاصة بقدر الإمكان ، ولكنها لا اعتبارات تتصل بالضرورة القصوى لا ترفض رأس المال الأجنبي بشروط لا سبيل إلى التنازل عنها ، وهي اقتصاره على النواحي التي تراها الدولة ، وخضوعه تماماً لسيطرة الدولة وإشرافها وتوجيهها .

٤ - واضح من أقوال معظم القادة وتصريحاتهم وكتاباتهم أنهم يرفضون (الشيوعية) مذهباً ومنهجاً ، ولكن هذا لا يمنع الاستفادة من تجاربها في بلد كالاتحاد السوفيتي ، فالثورة الروسية بنض النظر عن مضمونها الأيديولوجي ، استطاعت أن تحقق انجازات رائعة قفزت بالشعب السوفيتي إلى المقدمة في الصيد العالمي ، بفضل التكنولوجيا والتخطيط ، وهذا ما تعترف به الاشتراكية الأفريقية ، ولهذا ترى :

(١) أن تسير عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق مخططات مرسومة بدقة وبالأسلوب العلمي ، فكان التخطيط من دعائم أسلوبها التطبيقي .

(ب) وتعلق أهمية كبرى على التكنولوجيا الحديثة ومن هنا تركز على

تطوير التعليم والارتقاء بمستوياته ؛ وعلى تشجيع البحوث المتخصصة حتى تتوافر المادة البشرية اللازمة لبناء المجتمع الاشتراكي .

( ٥ ) وبالسيطرة على وسائل الإنتاج والتوزيع الحيوية ، وعن طريق التخطيط العلمى السليم وباستخدام التكنولوجيا : تحقق الاشتراكية الأفريقية أهدافا أخرى هي كفاية الدخل ، والعدالة فى توزيعه بحيث يشبع الحاجات الأساسية ، وضمان العمالة للجميع باعتبارها حقاً لكل قادر .

( ٦ ) والاشتراكية الأفريقية مستهدية بما عرفتته المجتمعات التقليدية فى القارة ، ونقورا من تركيز السلطات بما يخلق الدكتاتورية ، تؤمن بالنظام الديموقراطى بالمعنى الذى يكفل اشتراك المجتمع ككل فى اتخاذ القرارات التى تتصل بسيره ومصائره . ومن هذه الناحية يثدد الاشتراكيون الأفريقيون على الحقوق والحريات التالية على أن يكون تطبيقها عمليا :

( أ ) المساواة أمام القانون .

( ب ) الحريات الفردية .

( ج ) حكم القانون .

معنى هذا أن الجانب الاقتصادى فى المجتمع الاشتراكي من سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج ، ومن سيطرة الدولة على تنظيم الحياة الاقتصادية ، يجب أن يكون مصحوبا باحترام حقوق الفرد وحرياته السياسية ، وبعبارة أخرى ترفض الاشتراكية الأفريقية « النظام الكلى » الذى يخضع المجتمع كله لهيئة واحدة ويصوغه فى قالب واحد ، فهى إذن تأليف عنصرى بين الديموقراطية الاجتماعية والديموقراطية السياسية .



غير أن الآراء تتفاوت حول التنظيم السياسي الذي تتحقق به الديمقراطية؛  
فبينما غانا تراها في حكم الحزب الواحد وتلتها تنزانيا . وبينما تراها غينيا  
في التجمع الذي يضم جماهير الشعب العاملة ، يراها قادة كينيا والسنگال مثلاً  
في النظام البرلماني الغربي القائم على وجود الأحزاب السياسية .

### الاشتراكية والوحدة :

يتضح من أقوال القادة الأفريقيين من الاشتراكيين أنهم يعتبرون المجتمع  
عبارة عن أسرة كبيرة أو متوسطة . ولكنهم لا يقفون عند حد المجتمع المحلي  
في بلد واحد ، وإنما يوسعون من آفاقه بحيث يشمل القارة كلها ومن هنا تعتبر  
الوحدة الأفريقية من أركان الاشتراكية ، ففيها قوة قادرة على إزالة ألوان  
الاستعمار ، السافر منها والمستتر ، وعلى دعم السلام في القارة والمساعدة على  
دعمه في العالم .

غير أن الاشتراكية لا تنظر إلى الإنسان بوصفه مكوناً من أجزاء مستقلة  
بعضها عن بعض؛ وإنما تنظر إليه ككل مترابط ومتكامل . فإذا كانت تفرص  
على إشباع حاجاته المادية ومطالبه السياسية ، فإنها تضع نفس القدر من التأكيد  
على إشباع حاجاته الروحية ولعل هذه الناحية نلقاها واضحة عند زعيم مثل ليوبولد  
سنگور ، ومن هنا أيضاً أولاهها ميثاقنا العربي إهتماماً رئيسياً فتحدث عن القيم  
الروحية ، من دينية ومعنوية وثقافية ، لأنها القيم التي تكسب الحياة جمالاً ومعنى ،  
ولأنها هي التي تجعل الإنسان حريصاً على النظام الذي يسوده للعدل ويقوم على  
الكفاية وترفف عليه الرفاهية .

لقد نظرت أفريقيا إلى ماضيها ، وتفحصت حاضرها ، وتطلعت إلى مستقبلها ،  
فأيقنت أن سبيلها هو التكوين الاجتماعي الذي ينتق من إستغلال الإنسان

للإنسان . . . أى الاشتراكية . وهذه الاشتراكية كما قلنا تأخذ من التجارب  
المماثلة إنجازاتها الرائعة فى مجالات العلم والتكنولوجيا ، وتأخذ منها القواعد  
المشتركة التى تؤدى إلى الهدف المنشود . ولكنها حريصة على أن تكون لها  
شخصيتها المنبثقة من تربتها .



## الفصل الثامن

الاشتراكية في غانا : تفسير سياسي

بنام  
كولايي ليجوم





« نيت غانا بالدولة الاشتراكية في هذه المرحلة . فلم يمتلك الشعب بعد جميع وسائل الإنتاج والتوزيع الكبرى ، ولا يزال علينا أيضا أن نرسى الأسس الفعلية التي يمكن أن تبنى عليها الاشتراكية ، ألا وهي التصنيع الكامل لبلادنا . فكل حديث عن الاشتراكية وعن التعبير الاقتصادي والاجتماعي لا يبدو أن يكون مجرد هذر إذا لم نبذل إهتماما جديا بالتصنيع الأساسي والثورة الزراعية في بلادنا ، بقدر ما يجب علينا أن نشدد على التثقيف الاشتراكي » (١) .

صاحب هذا الحديث هو الرئيس كوامي نكروما ، وهو يتضمن دلائل عدة توضح تفكيره ، وتساعد على فهم التطورات السياسية والاقتصادية في غانا ، إذ يبين التزام نكروما بهدف الماركسية في تملك الدولة الممتلكات الانتاجية ، ويكشف عن أنه لا يستطيع — شأنه في ذلك شأن جميع الماركسيين المحدثين — تصور مجتمع اشتراكي لا يكون صناعيا في الوقت ذاته .

ويبحث هذا الفصل الآثار التي تخلفها القوى المختلفة المتعارضة الموجودة في المجتمع الغاني الآن من أيديولوجية وسياسية واقتصادية واجتماعية ، وخلاصة القضية أن الدكتور نكروما يجمع في شخصه بين النظرى المؤمن والواقعي العملي ، فهو كرجل نظري ملتزم بتنظيم إقتصادي للمجتمع يمكن أن يوصف بأنه ماركسي ، وهو أيضا داعية مخلص للوحدة الأفريقية يعنى في نفس الوقت بالآراء الداعية لتحرير أفريقيا من الإستعمار والسيطرة الاقتصادية من جانب الدول الأوربية أو الدول غير الأفريقية الأخرى ، ويؤمن بالحاجة إلى تنظيم سياسي يشمل القارة كلها لكي تنهض أفريقيا كقوة عالمية حيوية في المستقبل ، فضلا عن تنظيم اقتصادها على أساس اشتراكي .

وعلى عكس هذه المثالية العالمية ، فكروما واقعى أريب أيضا ، فهو من ناحية يدرك إدراكا تاما أهمية القومية الغانية كعامل لتعبئة القوى الداخلية وكسلاح لصياغة آرائه عن الجامعة الأفريقية ، بينما يشعر من ناحية أخرى بوجود قوى قوية تشكل عقبات كبرى فى سبيل إقامة الاشتراكية فى غانا ، وبهذا يعترف بأن غانا لا تملك الموارد أو الأشخاص اللزمين لإقامة مجتمع ماركسى فى الوقت الحالى . « إن غانا لا تملك فى الوقت الحالى الوسائل الإشتراكية » (٢) فضلا عن أن « الإشتراكية تحتاج إلى اشتراكيين لإقامتها » (٣) . ويمثل هذه القوى السلبية أيضا وجود جماعات إقتصادية واجتماعية معارضة عن وعى داخل حزب مؤتمر الشعب وخارجه ، تنظر باحتقار إلى الإشتراكية ، لأنها ترى فيها القضاء المبرم على أية إمتيازات تتمتع بها .

ويرفض نكروما - شأنه شأن تروتسكى وإن اختلفت ظروف كل منهما - الفكرة القائلة بإمكان إقامة الإشتراكية بنجاح فى دولة واحدة بأفريقيا ، وعنده أن بناء الإشتراكية فى غانا يجب أن يقترن بينها فى جميع أنحاء القارة . ويستند هذا الاعتقاد إلى افتراضه أن الاستقلال فى أفريقيا لا يتجزأ ، وأنه لا يمكن أن يقوم إستقلال حقيقى بدون استقلال اقتصادى يعتمد بدوره على تنمية إشتراكية ، ومن هنا جاءت دعوته إلى إنشاء سياسى جماهيرى واحد للقارة كلها (٤) .

هذه التناقضات جعلت نكروما يسلم بنظرية « الطليعة » فيما يتعلق بالتنظيم السياسى ، وهى النظرية التى تعلمها فى أولى فترات حياته كوطنى أفريقى ، ولا يزال يستخدمها فى تعامله مع القوى المعارضة المستضعفة القائمة فى المجتمع الغانى الآن ، وكذلك أدت هذه التناقضات بالإضافة إلى شخصية نكروما المتقلبة إلى ظهور كثير من الاتجاهات المتنافرة . وقد وقعت أحداث كثيرة تجعل من الصعب

تقديم تفسير واضح كامل للعملية السياسية في غانا ، من أمثلتها حملة التشهير ضد بعض عناصر حزب مؤتمر الشعب في حديث الفجر الاذاعي الشهير والذي لم يستبغه تنظيم جديد ذو خطر للحزب أو الحكومة ، وموقف جريدة الشعلة spark الذي كان مناقضا لموقفه في أغلب الأحيان ، وكثرة تغيير الورداء دون تفسير أو إيضاح .

ولا بد من دراسة سريعة للمجتمع الغاني لتوضيح الأصول التاريخية التي نبتت منها الأنماط السياسية الحالية . فالمجتمع الغاني يتميز بفردية قوية. تؤثر في طاق أنماط جماعية لشعب يعتبر نفسه أكرم الشعوب بما يؤدي إلى ظهور مصالح قبلية وإقليمية ومشروعات فردية ، وهما عاملان مضادان للآراء الإشتراكية . وقد ظهر رد الفعل أقوى ما يكون في هذا الصدد بين الفلاحين والصيادين والتجار والطبقة المتوسطة .

فبرغم أن الأرض مملوكة في معظم الأحيان ملكية جماعية تطبيقاً لنظام راضي القبيلة المشاع التقليدي يحيز العزف الملكية الفردية لشاغل الأرض أثناء حياته ولأبنائه في العادة ، ولهذا فإن محصول الكاكاو الحيوى ينتجه مزارعون فرديون وقد قبلوا على مصص نظام التسويق التعاونى الذى أدخله الحكم الاستعمارى بعد أن اتضحت لهم مزاياه العملية، ولكنهم يعارضون أية فكرة تطبيق الأسلوب الجماعى على إنتاج الكاكاو .

ومجرى أيضاً إقامة أنماط تجارية في المجتمع الغاني ، ولكن سيدات السوق اللاتى يشكلن قوة هامة لها أثرها في تولى حزب مؤتمر الشعب السلطة - يتمسكن بشدة بحقن في التجارة الفردية ، وقد قوبلت كل المحاولات لتقييد نشاطهن بمقاومة شديدة . وأتاح الاستقلال الفرصة للغانيين لتأسيس أعمال واسعة النطاق ومشروعات صناعية سرعان ما استولت عليها مجموعة صغيرة - وإن كانت قوية - من التجار أكثرتهم من أنصار حزب مؤتمر الشعب .

ولست للاشتراكية الحديثة جذور شعبية في المجتمع الفاني . ولا يعتبر إنتشارها الحالي أصلاً استجابة لاحتياجات نشرها جماهير العمال والفلاحين . ولكن مرجع ذلك إختيار سياسي مقصود من جانب نكرو وماوننجية مختارة من أعضاء حزب مؤتمر الشعب الذين يرون الاشتراكية أفضل أسلوب لتلبية إحتياجات المجتمع الأفريقي الأخذ في النمو ، ولتغلب على مشكلات الاستعمار . وكانت مهمة هذه النخبة ترويج فكرة الاشتراكية ونشرها في البلاد ، بيد أنهم لم يتورعوا عن اتخاذ إجراءات اشتراكية ضد المعارضة الشعبية إذا اقتضى الأمر .

ولم يكن حزب مؤتمر الشعب في الأصل حزباً اشتراكياً بمعنى أن تغلب على توجيهه المبادئ الاشتراكية أساساً ، فقد استمد نفوذه وشعبيته الأولى من الكفاح ضد الاستعمار . ورغم أن دستوره الأول يتحدث عن أهداف اشتراكية ، فإن هذه السياسة لم تكن مظهراً بارزاً في سنيه الأولى ، وإذا كان قد بذل قليل من الجهد لجعل الاشتراكية عنصراً هاماً في برنامج الحزب خلال تلك الفترة فمرجع ذلك إلى أن نكرو وما أدرك أنه « لكي ينظم حركة شعبية أصيلة لا بد له من أن يبنى فوق جميع الأسس القائمة أينما وجدت » (٥) : وإن لم تخامره أية أوهام بالنسبة لما قد يحدث لحزب ينتظم على قاعدة جماهيرية من أجل تحقيق التحرر . « لقد أصبح تشكيل الحزب متافراً تماماً من الناحية الاجتماعية ، ويخشى أن تطمس هدفنا الاشتراكي المحاولات الانتهازية لتوفير حياة الدعة للعناصر البورجوازية الصغيرة في صفوفنا والتي قد لا تؤيد - بل وقد تقاوم في بعض بعض الأحيان - الأهداف الاشتراكية التي يكرس الحزب نفسه لها » (٦)

أهم مظاهر اشتراكية نكرو وما :

يتضح من دراسة الأحداث السياسية والاقتصادية في غانا الموقف البراجماتي



الذى اتخذ نكروما المرة تلو الأخرى في سعيه لحل المتناقضات بين مثاليته ونزعاته العملية، وينعكس هذا الموقف إلى حد كبير في صورة بحث دائم عن أيديولوجية وأشكال للتنظيم في نطاق حرب مؤنم الشعب والحكومة، ومحاولة تطوير السياسات الاقتصادية، ويبدو كما لو أن هذا الموقف يجمع بين التجريب والتذبذب، ومما لا شك فيه أن هناك عناصر من كليهما لا تخطئها العين.

ومع ذلك بدأت تظهر من خلال التطورات العديدة اتجاهات معينة متميزة  
نعكس منهجين أساسيين في اشتراكية نكروما يمثلها .

أولاً : نظرية الطبقة في التنظيم الحزبي كوسيلة لتحريك الجماهير  
نحو الاشتراكية .

ثانياً : إيمانه بالحاجة إلى تنظيم اقتصادي سليم للمجتمع عن طريق ملكية الدولة  
وسائل الإنتاج .

ويصف نكروما في قصة حياته تأثير هيجل وإنجلز وماتزني « وبصفة خاصة » ماركس ولينين على « آرائى ونشاطى الثورى » . (٧) أما آراؤه الخاصة بالجامعة الأفريقية فكان دافعه إليها ماركوس جارفى وليس الدكتور و . ا . ب . ديوا الاشتراكي الديمقراطي ثم الشيوعى فيما بعد ، وإن كان جورج بادمور هو صاحب الأثر الأكبر على حياته أكثر من أى داعية للجامعة الأفريقية أو أى اشتراكي آخر . وعندما تم اللقاء بين هذين الرجلين كان بادمور يجاهد ضد الحركة الشيوعية الدولية بعد أن تحول إلى الاشتراكية الديمقراطية بسبب خيبة أمه في روسيا الستالينية . ولكن برغم انفصاله النهائي عن الشيوعية ، أضفى على حركة الجامعة الأفريقية مفهوماً للتنظيم السياسى يعتبر طليعياً أصلاً، ولم تدخل عليه سوى تعديلات بسيطة .

وكتب نكروما أول كتبه « نحو - و تحرير المستعمرات ،  
Towards Colonial Freedom في عام ١٩٤٢ : والواقع أن آراءه لم يطرأ عليها  
تغير كبير ، حتى أنه نشر ذلك الكتاب كما هو بعد عشرين عاما (٨) . وهو  
يحتوي على هجوم ماركسي - لينيني مباشر ضد الإمبريالية .

ويدرك الدكتور نكروما أن تحقيق تحول راديكالي في المجتمع الغاني  
يتطلب تأييداً إيجابياً من حزبه وتعضيداً كاملاً من هيئات الحكم ( الإدارة  
والشرطة والقضاء والجيش ) ، ولكن أياً منها ليس أداة طيعة في يده لتحقيق  
أغراضه ، لأنها جميعاً تعكس طبيعة المجتمع الغاني . وإذا كان يوسعه الاعتماد على  
حزب مؤتمر الشعب لترديد دعاية الزعيم والاشتراك في التغني بالمدح والثنا  
على المخاض Osagyefo ، فلا يمكنه أن يعتمد عليه لكي يوجه كل طاقاته  
لتحقيق تحول ثوري نحو الاشتراكية ، إذ يجب الأهداف قوم انجذبوا نحو  
مصدر السلطة ولكنهم لا يفهمون أو يحبون كثيراً الاشتراكية أو أساليب  
نكروما ، وكذلك الجهاز الحكومي يعج بأناس غير مهينين - أيديولوجيا  
وتكنيكيا في الغالب لوضع آراء نكروما موضع التنفيذ .

نتيجة ذلك يضطر الرئيس إلى الاعتماد على جماعة صغيرة من المخلصين  
لكي يبدؤوا له تأييداً حقيقياً ، ولكن هؤلاء لا يمثلون أكثر من لينة أو اثنتين  
في صرح السلطة ، بل إنهم لا يؤيدون آراء الرئيس على الدوام . وكان هذا  
الاتجاه إلى الاعتماد على خلية صغيرة من المناضلين المقربين ظاهرة مألوفة في  
تكتيكات نكروما في صعوده إلى السلطة وفي كفاحه للاحتفاظ بها . ولم  
ينحط . نكروما سوى مرة واحدة في إفراطه في تقدير قوة هؤلاء الأتباع .  
وكان ذلك في ١٩٦١ - ١٩٦٢ عندما شجعهم على تولي مهمة تنظيم « العناصر  
الرأسمالية » في الحزب ، فقد اضطر فيما بعد إلى تراجع جزئي مؤقت ، وإذ

كان ما يزال يعتمد على هذه الجماعة بصفة عامة لكي تتولى « إعادة تثقيف » حزب مؤتمر الشعب والإدارة « والشعب » ومن ذلك أنه عينهم في أجنحة الحزب المختلفة للإشراف على برامج التثقيف الأيديولوجي .

وقد بدأ اعتماد الدكتور نكروما تاريخياً على منظمة طلبية بتكوين « الدائرة » في عام ١٩٤٧ (٩) ، ومن الأهمية بمكان دراسة هذه المنظمة لأنها تلقي ضوءاً على نكروما نفسه ، ولأن أساليبها وفكرها ما يزالان يؤثران في صميم السلطة في غانا عن طريق نواة زعماء الرابطة الوطنية لمنظمة الطلبة الاشتراكيين NASSO والطلبيين الإيجايين PVA . وكان شعار الدائرة حروف ثلاثة ، هي الحروف الأولى في الإنجليزية لكلمات الخدمة والتضحية والمعانة ، وكان لها هدفان :

١ - « أن نظل نحن والدائرة بمثابة الطليعة الثورية للكفاح من أجل وحدة غرب أفريقيا والاستقلال الوطني . و ٢ - تأييد فكرة ومطالب المؤتمر القومي لعموم غرب أفريقيا في كفاحه لإنشاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية الأفريقية » . وحدد أهدافها البعيدة المدى على النحو التالي :

« في الوقت المناسب سوف تبرز الدائرة كحزب سياسي يشمل غرب أفريقيا بأسره ، وسوف تكون سياسته عندئذ المحافظة على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية الأفريقية » . والتغير الوحيد الذي طرأ على الهدف هو أن نكروما أصبح يتحدث الآن عن خلق مثل هذا الحزب الاشتراكي للقارة كلها ، إنني أرى في محليتي حزباً واحداً عظيماً ينمو ويتوسع من خلال هذه العملية ( تدريب المناضلين من أجل الحرية ) متحدداً وقوياً ، باسماً أجنحته الواقية فوق أفريقيا كلها » . (١٠)

وتتضمن الفقرة التالية النظرية الكامنة وراء الدائرة ، والتي طبقت فيما بعد على الدور الذي أنيط بمنظمتي PVA, NASSO : « لا يمكن لحركة ما أن تنجح ما لم يتوافر لها تنظيم دائم من الرجال المختارين المدربين الموثوق بهم لتحقيقاً للدوام ولدفع برنامجها إلى الأمام في طريق النجاح. وكلما اتسع نطاق جماهير الشعوب الأفريقية التي تخوض الكفاح من أجل الحرية والاستقلال الوطني لبلادها. إزدادت ضرورة وجود منظمة مثل الدائرة لإرساء الاستقرار والثبات؛ وبذلك تحول بين الديماغوجيين والخونة والجبناء والوصوليين وبين تضليل أى فريق من جماهير الشعب الأفريقى » .

وكانت المادة السابعة من لائحة الدائرة تتطلب من العضو أن يعلن « أقبل زعامة كوامى نكروما ، الذى كان فى الثلاثين من عمره حينذاك ، وكان مجرد طالب يتلقى العلم فى لندن ، ولكن مفهوم المخلص ، المحارب العظيم الذى لا يقهر ، كان قد توطد .

ولم ينب بصر نكروما فى يوم من الأيام عن هدفه البعيد المدى ، فقد كانت ( الثورة السياسية ) عنده مجرد مقدمة ( ثورة إقتصادية ) فى كل من غانا وأفريقيا . ولتحقيق الثورة الاقتصادية ثابر على ترويج مفاهيم الدائرة عن طريق منظمة ناسو التى تكونت فى أواخر الأربعينات بين الطلبة فى بريطانيا ، وبعد عودة نكروما إلى ساحل الذهب حلت المنظمة محل الدائر كمجموعة خاصة تركز جهودها أساساً للتعب والمناقشة النظرية ، ولكن أعضاؤها كانوا أيضاً ذوى فائدة بالنسبة لنكروما ، فكانوا يحيطونه علماً بما يجرى داخل حزب مؤتمر الشعب وفى البلاد ، وعهد نكروما إلى أحد زعمائها الأوائل وهو كوجو بوتسيو الذى كان ما زال صديقاً حميماً له فى ذلك



الحين — بمهمة توجيه ورعاية وتشجيع الاشتراكيين الشبان في الحزب في أوائل الخمسينات ، وإن ظل جورج بادمور حتى وفاته في عام ١٩٥٩ هو وزميله الدكتور ماكونن أكبر المستشارين الأيديولوجيين للمنظمة. وقد تحدث نكروما فيما بعد عن دور المنظمة فوصفها بأنها « الهيئة القيّمة على أيديولوجية الحزب ، وهي تتكون من أكثر الرفاق الأيديولوجيين تقدماً وحملّة المشاعر من مثل الحزب ومبادئه . إن منظمة ناستو تمثل لحاء هذه الشجرة القوية ، وتدعم الوحدة المادية والتنظيمية لحزب مؤتمر الشعب . » (١١)

وأهدى نكروما إلى المنظمة في عام ١٩٦١ مركز كوامي نكروما للتدريب والتثقيف الأيديولوجي ومركز تدريب العمل الإيجابي في مدينة وينيا .

ومنذ بداية الخمسينات عقدت إجتماعات أسبوعية دورية في مقر نكروما ، وكان يحضرها بنفسه كلما أمكنه ذلك (١٢) . وما أن اتضح أن الوصول إلى « دائرة نكروما الداخلية ، يمر بطريق العضوية في منظمة ناستو ، حتى بدأت المنظمة تجتذب أعضاء جددًا كانوا موضع ريبة في نظر الأعضاء الأصليين الذين اعترضوا بصفة خاصة على المستر تاوبا أدامافيو وكان من ألد خصوم حزب مؤتمر الشعب ، وكان قد انضم إلى الحزب في أوائل الخمسينات وحصل على منحة دراسية في إنجلترا ، وسرعان ما سيطر على فرع منظمة ناستو هناك وهو من أقوى فروع المنظمة . وبعد ذلك تقلد منصبين رئيسيين هما : السكرتير العام للحزب ومؤتمر الشعب ووزير الإعلام . وفي أواخر الخمسينات أصبح من أبرز شخصيات المنظمة كما أصبح قبة أنظار مجموعة الاشتراكيين الذين ظهروا بعد وفاة بادمور ، وكانت هذه الجماعة الجديدة تعارض بادمور معارضة شديدة وتصفه بأنه « من أتباع تروتسكي ومن حزب الهند الغريبة » .

وقد غيرت منظمة ناسو طابعها بعد خضوعها لإشراف أدامافيو ،  
وانسحب عدد من أعضائها الأوائل لأنهم أحسوا أن الانتهازية تسلت إلى  
(الهيئة القيّمة) على الحزب ، و. وبدا لهذه المجموعة أن سقوط أدامافيو المسكين  
بعد حادث إلقاء قنبلة لمحاولة إغتيال نكروما في كولونجوجو عام ١٩٦٢ ، يؤكد  
شكوكهم فيما يتعلق بانتهازيته ، . ولكن على الرغم من سقوط أدامافيو ، فإن  
المجموعة التي كانت تتخذ زعيما والتي كانت تسيطر حينذاك على صحف الحزب  
ومناصبه الهامة ، بقي أعضاؤها جميعا في مراكزهم برغم الحملة العنيفة التي شنّها  
عليهم في الجمعية الوطنية خصمهم اللدود المستر كروبو إيدوس .

وفي عام ١٩٥٩ وصفت ناسو رسميا بأنها (الجناح الأيديولوجي للحزب)  
ولكنها أخذت تباشر نفوذها منذ عام ١٩٦٠ عن طريق هيئة الطليعين  
الايجابيين PVA أساساً ، وهي التي أعلن نكروما عن وجودها في خطابه  
أمام المؤتمر العاشر لحزب مؤتمر الشعب في عام ١٩٥٩ (١٣) : « إن الأعضاء  
الذين يقال إنهم الطليعون الإيجابيون والذين يتم اختيارهم من بين أكثر فئات  
الحزب ثقافة سياسية ، سوف يتلقون تدريبات في حلقات دراسية خاصة كي  
يوضحوا أهداف حزب مؤتمر الشعب وأغراضه لمن لا يفهمونها فهموا واضحا . وسوف  
يعيش الطليعون ويعملون بين عامة الشعب . إنهم ملح الأرض ، ويجدر بنا نحن  
الذين ندعى كونا أعضاء الحزب المثقفين أن نأخذ العلم عنهم » .

واعترف الدستور المنقح لحزب مؤتمر الشعب (١٩٥٩) رسميا بجماعة  
الطليعة ، وفي ١٩٦٠ تم تنظيمها باعتبارها وحدة وظيفية رجولية للحزب .  
واجبها أن تبث الدعوة للإخلاص المنزه لقضيته « (١٤) . وتحددت وظائف  
الطليعيين ودورهم — الذي تبدو فيه سمات مهمة الدائرة واضحة في الجزء الرابع  
من الدستور المنقح لحزب مؤتمر الشعب الصادر في عام ١٩٦٢ ، ويتضمن اعترافاً

بأن المخاوف التي كان نكروما قد أعرب عنها عند افتتاحه منظمة الدائرة ،  
بمخصوص الأخطار التي قد تواجه حزباً جماهيرياً ، قد لحقت بحزب مؤتمر  
الشعب : إن الزعامة الواعية سياسياً معرضة لأن تغمرها المؤثرات القبلية  
والإقليمية وغيرها من المؤثرات الأيديولوجية للجماعات المختلفة والتي بدأت  
تتغلغل في صفوف أعضاء الحزب الأكثر تحلقاً .

ولمقاومة الخطر الأيديولوجي والمنافسات الطائفية ، تقرر أن يتخذ الحزب  
إجراءات تنظيمية داخلية معينة لحماية أهدافه الاشتراكية . . . إن الحزب في  
حاجة الى طليعة من الإيجابيين ورجال الدعاية من ذوى الوعي والاخلاص  
والمدرين أيديولوجياً (١٥) .

واضح إذن أنه برغم رغبة نكروما الواعية في بناء حزب (اشتراكي) ومجتمع  
(اشتراكي) ، فإن جهوده في هذا السبيل أحبطتها قوى اجتماعية داخل البلاد  
وداخل حزبا وحكومته ، فقد امتصت مسئوليات المنصب معظم جهوده ولم  
يستطع أن يكرس نفسه لمهمة « خلق اشتراكيين » وكذلك فشل معاونوه في الحزب  
الذين عهد إليهم بتلك المهمة . ويقول نكروما بعد أن عاد بفكره إلى عام  
١٩٦١ في الفترة التي استغرقتها « الثورة السياسية » . . . ولذلك لم تبذل خلال  
اثني عشر عاماً طويلة أية محاولة واعية مستمرة لتزويد أعضاء الحزب بالثقافة  
الضرورية في أيديولوجية الحزب الاشتراكية . . (١٦)

**دور الرابطة الوطنية لمنظمة الطلبة الاشتراكيين والطائفيين الإيجابيين :**

سعى الدكتور نكروما لإضفاء مزيد من الأهمية على الرابطة الوطنية لمنظمة  
الطلبة الاشتراكيين والطلبيين الإيجابيين في كل مرحلة من المراحل منذ انعقاد  
مؤتمر حزب مؤتمر الشعب في عام ١٩٥٩ ، فكان يعتبرها نماذج للشباب لكي

يقتدوا بها ، كما يستخدمها كأسلحة لمهاجمة زعماء الحزب الأكبر سنًا ، الضعاف  
أيديولوجيًا . . وحرص على الاستمرار في «تقفيهم الاشتراكي» ، ولكن عندما  
ازداد ، اتجاههم لطلب العلم الماركسي في أوروبا الشرقية والصين ، خشي نكروما  
أن يتشربوا «شيوعية أجنبية» مع ماركسيتهم ، ولذلك فعندما كان يبحث  
عن شخص يعينه رئيساً للمعهد الأيديولوجي الجديد في وينيا ، طلب من  
أصدقائه أن يرشحوا له شخصاً واسع العلم بالماركسية وإن كان الأفضل أن  
يكون ممن خرجوا على الحزب الشيوعي ، وفي نهاية الأمر عين نكروما مديراً  
يثق فيه من أبناء غانا . وقد ظلت صداقته للدول الشيوعية تتأثر دائماً بإيمانه  
الراسخ بأهمية عدم الانحياز والجامعة الأفريقية .

وإذا أردنا أن نبث طبيعة الرابطة الوطنية لمنظمة الطلبة الاشتراكيين -  
والطلبيين الإيجايين بصورة دقيقة ، يصعب علينا إبراز أي تنظيم واضح المعالم  
والتكوين ، أو حتى تحديد علاقة دقيقة بينهما وبين حزب مؤتمر الشعب ،  
فما تزال الرابطة الوطنية نفسها بمثابة كادر صغير نسبياً من النخبة المختارة في غانا  
ولها فروع في الدول الأجنبية حيث يوجد طلبة من غانا مهما كان عددهم ، فهي  
أشبه ما تكون بجماعة للمناقشة والبحث فضلاً عن كونها جماعة تعليمية . ومسئولية  
الرابطة الأساسية هي تجنيد وتدريب أعضاء هيئة الطليعيين الإيجايين للحزب  
PVA في معهد وينيا الأيديولوجي ومنظمة الشباب ، ومع ذلك فالبوادر  
ليست كثيرة على أن هيئة الطليعيين تعمل كوحدة منظمة في نطاق كيان الحزب  
فبعد أن يتم تدريب أعضائها أيديولوجياً ، يجري توزيعهم على مناصب رئيسية  
في منظمة الحزب والوظائف المدنية أو أي فرع آخر من فروع النشاط .

وبهذه الطريقة فرق نكروما بين أعضاء رابطة الطلبة الاشتراكيين وهيئة



الطلّيعين ناظرًا إلى المستقبل نظرة إستراتيجية ، فلم يعين أحداً منهم باستثناء عدد قليل جداً — في منصب وزارى أو يمنحه مقعداً في البرلمان ، ولكنه استخدمهم بصفة خاصة في تكوين هيئة العاملين في مكتب الشؤون الأفريقية وصحف الحزب والاذاعة، فحررو صحف الحزب كلها — (The Ghanaian Times — The Evening News — The Spark — The Party Labour and the African Worker) يتّسمون إلى رابطة الطلبة الاشتراكيين ، والغرض الواضح من وراء ذلك أن يشرفوا على جميع أجهزة تكوين الرأى العام في البلاد ، وقد وصفهم نكروما بأنهم « عيون الحزب وآذانه » و « الحراس على مصالح الحزب » .

ولذا تمتع أعضاء الرابطة بنفوذ أعظم بكثير من نفوذ كثيرين من كبار أعضاء الحزب ، فهم يكتبون ويتحدثون ويتصرفون بالسلطان المنتظر من « كادرات الصفوة » . ويشاركون زعيمهم تحمسه للثورة في غانا وأفريقيا ، ومن ثم فهم الحواريون وهو المسيح ، وهى العلاقة التى تخلفت فيما يبدو عن « خيانة كبيرهم » السابق تاويا أدامافيو .

وأخيراً تشكل جماعات الطليعيين الجهاز الذى يأمل نكروما أن يتمكن بواسطته من دفع الجماهير الغانية — والأفريقية — نحو ثورة اقتصادية . فقد أصبحت الثورة الاقتصادية هدفاً رئيسياً بعد أن أصبحت غانا جمهورية في عام ١٩٦٠

### النكرومية — التعبير عن أهداف إستراتيجية :

أعلن نكروما عن اعتزامه خلق ثورة اقتصادية في الذكرى العاشرة لحزب مؤتمر الشعب « إتنا وقف على أبواب الثورة الثانية : ويجب أن تأكد من أن قواتنا مزودة بأمضى سلاح للمركة الاقتصادية التى سوف نخوضها الآن ،

ولا بد أن يتوافر لحزبنا حسن التنظيم والقيادة وأن يدعم بالأيديولوجية الاشتراكية الأفريقية التي ستعزز مناعته . (١٧) »

ومنذ ذلك الحين بدأ التشدد في النظام الحزبي « كل الناس أحرار في التعبير عن آرائهم ، ولكن عندما تتخذ الأغلبية قراراً فالتا توقع أن ينفذ هذا القرار باخلاص حتي من جانب الذين عارضوه فلا امتياز لأحد ، ولن يفلت أحد من إجراءات النظام » .

وأعلن نكروما في خطابه أمام المؤتمر لأول مرة أن الحزب هو الدولة والدولة هي الحزب « (١٨) » .

وتحقيقاً للانسجام والتماسك لهذه الأيديولوجية ، أعيد تشكيل التنظيم الحزبي لربط كل « أجنحته » في حركة واحدة وهي حزب مؤتمر الشعب ، مؤتمر نقابات العمال ، مجلس فلاحى غانا المتحد ، المجلس التعاونى الوطنى ، المجلس الوطنى لنساء غانا ، منظمة الشباب . وأخيراً برز الاتجاه الجديد كأيديولوجية متكاملة — النكرومية — فى عام ١٩٦١ . ورغم أن الآراء التى تتضمنها آراء نكروما ، فإن داعيتها الرئيسى كان وزير دفاعه المخلص المستر باكوالدى قال مستهلاً أولى محاضراته الأربع عن النكرومية فى معهد وينيا الأيديولوجى : « إن تعريفى للنكرومية هى أنها فلسفة اشتراكية غير إلحادية ، تسعى لتطبيق الآراء الاشتراكية الجارية من أجل حل مشكلاتنا ، بالمواءمة بين هذه الآراء وبين حقائق حياتنا اليومية ، فهى اشتراكية معدلة أساساً ، تم تكييفها لى تلائم الظروف والأوضاع الأفريقية ، فالنظام الاجتماعى التقليدى فى أفريقيا جماعى أصلاً ، أى اشتراكى — أو مجتمع ترتبط فيه رفاة الفرد برفاة الأفراد فى الجماعة .

ولهذا السبب تعتبر النكرومية فكرة إجتماعية وأسلوباً للحياة يجد مجالاً طبيعياً له في أفريقيا ، وأعتقد أنه من المهم أنؤكد أن النكرومية لا تهدف إلى إلغاء الملكية الخاصة لممتلكاتك الشخصية الخاصة بشرط ألا تستخدم ما تملك في تشجيع استغلال الإنسان للإنسان (١٩) .

أما تعريف الدكتور نكروما الأصلي للنكرومية فهو براجماتى مذهب «لقد سلكنا في غانا الطريق الاشتراكى نحو التقدم ، ولكنها إستراتيجية مختلفة ، أسماها البعض ( نكرومية ) فهي ليست اشتراكية من أجل الاشتراكية وإنما هى حل عملى لمشكلات البلاد ، فنحن نريد تحقيق عمالة كاملة وإسكان مناسب ، وفرص متكافئة للتعليم والتقدم الثقافى ، تناح لجميع الناس إلى أعلى مستوى ممكن (٢٠) .»

غير أن التعريفات الأولى للنكرومية إختفت بعد أن تعرضت لتفسيرات واسعة النطاق من جانب مختلف الجماعات فى الحزب طوال سنوات عدة ، وانتهى بها الأمر عندما أعلن المعهد الأيدولوجى بالتشاور مع الرئيس المخلص «التعريف الآتى :

« النكرومية هى أيدولوجية أفريقية الجديدة المستقلة والمتحررة من الإمبريالية والمنظمة على نطاق قارى ، وتقوم على أساس أفريقيا واحدة متحدة ، وتستمد قوتها من التكنولوجيا والعلم الحديث ومن الايمان الأفريقى التقليدى بأن التنمية الحرة لكل فرد مرهونة بالتنمية الحرة للجميع (٢١) .»

وبهذا التعريف تولى النكرومية الاهتمام الأكبر للجامعة الأفريقية بدلاً من الاشتراكية .

## النكرومية كبرنامج اقتصادى

بذلت أول محاولة لإضفاء مضمون اقتصادى على النكرومية فى عام ١٩٦٢ عندما أعد برنامج « العمل والسعادة » الذى أصبح فيما بعد أساساً لخطة السبع سنوات الجديدة (٢٢). وهذا البرنامج يقوم على مبادئ علمية تعتمد على أساسين :

الأول أن الاشتراكية هى النظام الوحيد الذى تستطيع غانا إحراز التقدم عن طريقه بسبب ما خلفه لها الاستعمار والإمبريالية .

والثانى أن الاشتراكية لا يمكن تحقيقها إلا بتغيير سريع فى الكيان الاقتصادى الاجتماعى للبلاد ، وبلوغ هذا الهدف لا بد من وجود حكومة قوية مستقرة حازمة شديدة المركزية ومعنى هذا أن تتركز السلطة فى زعامة البلاد .

لأول مرة التزم الحزب إلزاماً صريحاً قاطعاً بالفكرة القائلة بأن غانا يجب أن تصبح مجتمعاً اشتراكياً يتم تكوينه عن طريق « التخطيط المركزى » ، ووسيلة تحقيق هذا الهدف هى دولة الحزب الواحد .

ولم يكن برنامج « العمل والسعادة » سوى مقدمة لتطورات أكثر أهمية فى المجال الاشتراكى ظهرت بعده ، وإن كانت هذه الوثيقة أصلاً قد وضعت الأساس لظهور الخطة السبعية الأولى ..

وتبين الأساليب التى استخدمت فى إعداد هذه الخطة براجماتية نكروما وابتعاده عن الأصولية فى نظر الماركسيين ، فقد بدأت أصول الخطة بدراسة قام بها فريق من القانونيين فى عام ١٩٦١ تحت رئاسة الدكتور جوزيف بونيور وهو اقتصادى ماركسي مجرى ، ثم أحيل تقريرهم إلى فريق لا يضم سوى .



الثانين فقط معظمهم من رجال الإقتصاد والموظفين الشبان ؛ وأعد هؤلاء مشروعاً للخطة عرض بالتالى على مؤتمر دولى ضم إقتصاديين من كل من الدول الغربية والشيوعية .

وتدعو الخطة السبعية إلى إقتصاد مختلط فى فترة انتقال مداها عشرون عاماً « تسهم خلالها المشروعات الخاصة والعامة إسهاماً هاماً مشروعاً ومعترفاً به من أجل التنمية الإقتصادية » . وتقرر أن يعهد بمهام محدودة إلى القطاعين العام والخاص . وتنبذ الخطة الرأى القائل « بتعارض وجود قطاعين ، خاص وعام ، قوين فى نطاق إقتصاد واحد » ، وتصف ذلك بأنه غير صحيح تاريخياً (٢٤) ، وكذلك لا ترى التأميم مناسباً « لما كانت الدولة تتول كل عام من فائض الميزانية نسبة كبيرة من الإستثمارات الإنتاجية التى تقام فى البلاد ، فان الإقتصاد سوف يزداد باطراد تحوله نحو الإستراتيجية إلى أن نصل إلى نهاية فترة الانتقال ، وعندها سوف تسيطر الدولة ، بالنيابة عن الجماعة ، على الجانب الأكبر من الإقتصاد . ويمكن تحقيق ذلك حتى بدون أن نضطر إلى اتخاذ إجراءات ملائمة مثل التأميم » . وتعترف الخطة أيضاً بأهمية المبادرة الخاصة « يجب ألا يتخذ النشاط الإقتصادى للدولة أى شكل من شأنه أن يعرقل جهود المواطنين الخاصة لكي يساعدوا أنفسهم ، فكلما زاد شعبنا من إسهامه فى الاستثمار الخاص فى غانا ، كلما قل اعتماد البلاد على الأجانب من كل نوع ، ولعظمت بالتالى درجة استقلالها الحقيقى » (٢٥) .

### ١٩٦١ — نقطة التحول :

بدأت فترة تكون النكرومية والبرامج والمشروعات كلها فى وقت اشتدت فيه حدة أزمة سياسية واجتماعية أصابت غانا عقب قيام الجمهورية فيها فى عام ١٩٦٠ . وعكست تلك التطورات جزئياً الضغوط الإجتماعية فى غانا

وحزب مؤتمر الشعب من ناحية ، كما تأثرت بتلك الضغوط من ناحية أخرى . وكانت الصعوبات التي يواجهها حكم نكروما إلى أن أصبحت غانا جمهورية ، تصدر إلى حد كبير عن المعارضة خارج حزب مؤتمر الشعب ، وتمثلت آخر محاولات المعارضة في المقاومة الدستورية في منافسة الدكتور ج . ب . دانكوا للدكتور نكروما على الرئاسة ولكنه فشل في تحديه . وإذا كانت المعارضة لم يحرم نشاطها على الفور ، فإنها تدهورت كقوة فعالة بعد قيام الجمهورية في أول يوليو ١٩٦٠ ، وتغير نمط السياسة تغيراً تاماً في العام التالي الذي يعتبر الحد الفاصل بين غانا القديمة والحديثة ، فبدأت المتاعب من داخل الحزب الحاكم ، لتندربعد جديد من المعارضة العنيفة .

### معارضة الطبقة المتوسطة :

كانت معارضة الاشتراكية ( والماركسية بصفة خاصة ) سياسة أساسية للأحزاب المعارضة قبل حلها ، وترجع معارضة هذه الأحزاب للاشتراكية إلى أسباب تتعلق بالمبادئ . كما كانت ضرورة تفرضا الظروف ، فقد كانت تخشى من أن يؤدي الإشراف المركزي على الاقتصاد إلى تقوية نفوذ حزب مؤتمر الشعب ، وبالتالي إلى إضعاف معارضتها . وكانت جماعات المعارضة بتعبيرها عن هذه المخاوف تنطق بلسان قسم كبير من أفراد الطبقة المتوسطة في غانا ومن بينهم كثيرون ممن يؤيدون حزب مؤتمر الشعب .

وكانت أكثرية الطبقة المتوسطة الغانية القوية — المحامون والقضاة ، كبار الموظفين المدنيين ، الأساتذة ورجال الأعمال — تعارض نكروما عندما انشق على مؤتمر ساحل الذهب المتحد في عام ١٩٤٩ ، وبرغم ذلك إنضم عدد كبير منهم إلى حزب مؤتمر الشعب ولا سيما بعد الاستقلال ، وكونوا قوة ذات

تقوّد في نطاق كيان السلطة العام للحزب وفي داخل البلاد ، وبرزوا بصفة خاصة في مجلس الوزراء والجمعية الوطنية والوظائف المدنية والشرطة والجيش والجامعة والقضاء واللجنة المركزية للحزب . وأعضبت تجار غانا - وكثير منهم من أوائل أنصار حزب مؤتمر الشعب - سياسة نكروما الأولى في تقييد الأعمال الخاصة في غانا وتحويلها إلى مشروعات ضيقة النطاق ، ( ومما له دلالة أن هذه السياسة عدلت في عام ١٩٦٣ ) . وكان الصيادون في أكرا وساحل الرأس من أشد جماعات المتعجين معارضة لسياسة الحكومة في تطبيق النظام التعاوني على البيع والشراء ؛ فبرغم ترحيبهم بعرض تزويدهم بسفن ذات محركات ، شنوا أعنف هجوم على الاجراءات التي ترغّمهم على بيع ما يصطادونه إلى مؤسسة تملكها الدولة تحتكر الشراء ، وقوبلت هذه الخطوة أيضاً بمقاومة شديدة من قبل « سيدات السوق » اللاتي فقدن مراكهن التقليدية كوسيطات في الأعمال التجارية نتيجة لتلك الإجراءات ، وساد حزب مؤتمر الشعب إقسام عميق بسبب هذا الاقتراح ، ولكنه مرّ في الجمعية الوطنية .

وليس من الغريب في شيء أن عدد نقاد الاشتراكية داخل حزب مؤتمر الشعب نفسه كان ضئيلاً جداً قبل عام ١٩٦١ نتيجة لعدم التشديد على الاشتراكية فلم يكن ينظر الى «إشتراكية» الحزب نظرة جدية سوى عدد قليل من أعضائه، وإن كانوا ( كلهم إشتراكيين ) طالما أن هذا الشعار كان يخدم الحزب فحسب ، ولكن بعد أن شرع نكروما في سياسة ( التقييد الأيديولوجي ) إتسعت الهوة بينه وبين الطبقة المتوسطة وبدأت التكتلات داخل حزب مؤتمر الشعب تخوض صراعاً علنياً .

### حملة الدعوة للإشتراكية:

بدأ نكروما سياسته الجديدة الخاصة ( بالتقييد الأيديولوجي ) بإصدار

سلسلة من البيانات الهامة في الفترة ما بين فبراير ويونيو من عام ١٩٦١ . قد تحدث الدكتور نكروما بحماس شديد عندما وضع حجر الأساس للمعهد الأيديولوجي الجديد في وينيا في ١٨ فبراير فقال : لقد وصلنا إلى مرحلة في حياة أمتنا أصبح من الضروري للغاية فيها أن نأمر من جديد روح ماضينا الشائخة ، وأن ترقى نفوس جميع أعضاء حزب مؤتمر الشعب أن النتيجة النهائية للعمل الوطني ليست الكسب الفردي والرخاء الشخصي ، وإنما هي خدمة البلاد والجاهل من أجل شر الرخاء العام . وفي حديثه عن موقف الحزب قال إنه : تكون من تجاربنا وأوضاعنا وبيئتنا ومفاهيمنا ، وهو ذو اتجاه غاندي وأفريقي بحث ، ويقوم على أساس الفلسفة الاشتراكية الماركسية والآراء العالمية . وأصدر تعليماته إلى رابطة الطلبة الاشتراكيين بأن : تشر في طول البلاد وعرضها جماعات الحزب الدراسية « لصنع الحياة الوطنية بطابع حزب مؤتمر الشعب » (٢٦).

وألقي نكروما خطاباً أمام مؤتمر نقابات المعلمين في ٦ أبريل قال فيه : ( إن هدف حكومتي أن تخلق تدريجياً نظاماً اشتراكياً للمجتمع متاح فيه لكل فرد أعظم فرصة لتنمية مواهبه وقدراته إلى أقصى حد ) (٢٧) .

وبعد يومين أذيع (حديث الفجر) المزعج الذي هز البلاد لأن نكروما تحدث فيه علناً لأول مرة عن المشكلات الداخلية التي كانت تصدع أركان حزب مؤتمر الشعب ، وقال إنه يريد أن يتعمق في البحث عن أسباب النزاع بين الفئات المختلفة في الحزب ، وأول هذه الأسباب إستغلال أعضاء الحزب لمناصبهم (لتحقيق مكاسب شخصية وتجميع الثروات) . وسبب آخر يتمثل في عدم فهم هذا التركيب الذي يقترح تقسيم الاقتصاد إلى خمسة قطاعات : واحد تملكه الدولة ، وثانٍ مشترك بين الدولة والقطاع الخاص ، وثالث تعاوُن ، ورابع للمشروع الخاص ، والأخير لمشروعات العمال .



وخصص نكروما الجزء الرئيسى من حديثه الإذاعى لشن هجوم عنيف على الفساد والمحسوية « إن بعض الرفاق يستغلون أسماء الأشخاص الذين يشغلون مناصب بارزة لجمع المال لأنفسهم ؛ وإني لأعلم علم اليقين أن الشرور تجد مكانا فسيحا فى مجتمعنا » . كما وجه تقدأ شديداً إلى الموظفين « يدهشنى أن كثيراً من الموظفين لا يدركون حتى الآن أننا نعيش فى عهد ثورى » . واختتم حديثه بتوجيه يقضى بتقييد اقتناء الممتلكات بالنسبة إلى الوزراء وموظفى الحزب وسكرتيرى الوزارات .

ولم تكن هذه بالمرّة الأولى التى يحمل فيها نكروما على الحزب بسبب افتقاره إلى المبادئ الاشتراكية ، ولكنها كانت المرّة الأولى التى يثير فيها الأمر علنا بهذه الطريقة . ولقد كان لحديث الفجر الإذاعى أكبر الأثر على الجمهور ، فقد اشتد حماس الناس وتوقعوا اتخاذ اجراءات فعالة ضد زعماء الحزب أو على الأقل اجراء تطهير دقيق للحكومة ، ولكن لم تتخذ سوى إجراءات قليلة فى واقع الأمر ، ويرجع ذلك إلى أن الأزمة فى الحزب تثبت بأسرع مما كان نكروما يتوقع لها ، ولم يكن قد استعد بعد لإجراء تغييرات كبرى ، وفضلا عن ذلك فإن هذه الأزمة جعلت نكروما لا يطمئن إلى سلطانه على الحزب والبلاد .

وبرغم أن حديث إذاعة الفجر لم يترجم على الفور إلى حركة التطهير التى توقعها الكثيرون ، فإن نكروما واصل ضغطه فى سبيل التغييرات ، فاستدعى فى الثانى والعشرين من أبريل مجموعة تمثل زعامة الحزب إلى مقره الرسمى فى فلاجستاف هاوس لحضور حلقة دراسية حول « بناء دولة اشتراكية » وذكر لهم أن المشكلة التى تواجه البلاد هى كيف يمكن تحقيق هدف الاشتراكية فى أقصر وقت ، مع مراعاة أن « غانا ليست دولة اشتراكية فى المرحلة الحالية » . ومن الآراء التى أفاض فى الحديث عنها ضرورة تخصيص

مزيد من الدخل القومي لتأسيس صناعات أساسية ، ولإحداث ثورة في «سياستنا تجاه التخطيط» الذي ظل حتى ذلك الوقت جزئياً وبلا هدف ، « فقد شغلت كثير من الإدارات والهيئات الحكومية وشبه الحكومية بوضع وتنفيذ الخطط ، ولكن ما نحتاجه فعلاً هو خطط عمل لا تقارير » .

وأعلن نكروما في هذا الاجتماع تغييراً ثورياً في العلاقة بين الحزب وسلك الوظائف المدنية، فسوف يصبح الحزب في المستقبل محور التخطيط الاقتصادي، وساق المبررات التالية لهذا التغيير الهام في الإدارة : « لكي نحقق هذا الهدف الحميد ، وهو الإشراف الاشتراكي ، علينا أن نستعرض من حين لآخر الجهاز الإداري الموجود تحت تصرفنا ، وأن نقطن إلى أننا ورثناه عن حكم إستمباري كان يكرس نفسه لغرض مختلف تمام الاختلاف . ولما كنا نسير في طريق غير محدد المعالم ، يجدر بنا في محاولة التكيف مع الظروف أن يكون منطلقنا هو التجربة والخطأ ، فالتغيرات التي نستحدثها اليوم قد تتطلب هي نفسها تغييرات جديدة في الغد » . وأضاف بأنه لا يكفي استبدال الموظفين بقيادة الحزب « ، إذا أريد لسياستنا الصناعية والاقتصادية الجديدة أن تنجح ، فلا بد من تغير موقف المسؤولين عن تبشير شئوننا ، ويجب عليهم أن يكتسبوا نظرة اشتراكية وحافراً اشتراكياً يستلهم الاحتياجات والمطالب الوطنية ، وأن لا يظلوا خدماً ليروقراطية عرجاء » .

ومضى نكروما في حديثه يعلن عن تغييرات هامة مماثلة في تشكيل النظام الوزاري والمجلس التعاوني والمجلس الوطني للتعليم العالي ، ولكنه حذر قائلاً إن خطتنا يمكن أن يحمق بها الفشل إذا لم تؤازرها جماهير الشعب ، فالناس في حاجة إلى تبصيرهم بوعي جديد بدورهم في السير قدماً بعملية التعبير الوطني ، ويجب أن تكون كادرات الحزب — أي هيئات الطليعيين الإيجابية — على رأس الحملة التثقيفية .

ولما كان هناك عدد كبير من كبار قادة الحزب والمسؤولين في الحكومة لم يكتسبوا بعد وعياً أو اتجاهًا اشتراكيًا بغض النظر عن كفاءتهم ، فقد أمرهم بحضور حلقات دراسية كل حسب فئته في مواعيد محددة في المعهد الأيديولوجي ، « إتنا لا نستطيع بناء الاشتراكية بدون اشتراكيين ، ولا بد من اتخاذ خطوات إيجابية للتأكد من أن الحزب والبلاد ينجان الرجال والنساء الذين يستطيعون تنفيذ برنامج اشتراكي » (٢٩) .

### رد فعل الطلبة :

نشبت الصراخ بين أجنحة الحزب المختلفة علناً قبل أن يذيع نكروما حديث الفجر ، بينما كانت يحضر اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث في لندن في مارس ١٩٦١ . وكان طبعياً أن يستمد الطلبة تشجيعاً كبيراً من هجوم الدكتور نكروما على « الرجعيين » في الحزب ، واعتبروا حديث الفجر بمثابة تصريح لهم بالانطلاق في شن الحملات على « الرأسماليين في الحزب » . وبرغم أن نكروما عزا سبب النزاع إلى « سوء فهم أدى إلى حدوث بعض احتكاكات مؤسفة » . بين مؤتمرات نقابات العمال والجمعية الوطنية والحركة التعاونية ومجلس الفلاحين المتحد ، فإن جذور النزاع تكمن في مشكلة أثارها هيئة الطلبة الإيجايين للحزب عن طريق صحف الحزب والنقابات تناول دور المشروع الخاص في غانا والنشاط الاقتصادي لبعض زعماء الحزب ، وهل يسمح لهؤلاء بربط وظائفهم السياسية بمصالحهم الاقتصادية ؟ فقد كانت هيئة الطلبة توجه الانتقادات إلى الفساد وحياة الترف التي يعيشها كبار أعضاء الحكومة . غير أن ما كان يبعث على التشاؤم بالنسبة للحزب على الأقل — أن هذه الانتقادات كانت تتردد على ألسنة الجماهير أيضاً . فكانت تسمع في الشوارع صيحات التعنيف والتفريق تردد « مسكن واحد لكل رجل » على سياسة واحدة لكل



رجل رداً على صيحة الحزب القديمة « صوت واحد لكل رجل » . وسرعان ما تركزت الأنظار على دارين فحمتين كان يجري بناؤها في أكراس الحساب اثنين من الوزراء ، ولكن الطليعيين خصوا باهتمامهم المستر جيديما وزير مالية نكروما ومنافسه السياسى الخطير الوحيد ؛ فلم يكن جيديما غير متحمس للاشتراك فى فحسب ، بل وكان يشاع عنه أيضا أنه يجرى مفاوضات سرية مع قادة الجيش والحرب للإطاحة بنكروما . وتفاءل الطليعيون وأحسوا أن الوقت قد حان لتشديد الهجوم على جيديما الذى كانوا يعتبرونه ألد خصومهم وكبير اليمينيين فى مجلس الوزراء ، ولكن حكمة نكروما أملت عليه فى ذلك أن يوطد مركزه قبل أن يدخل فى تحد سافر مع جيديما الذى لم يقلل من شأن نفوذه فى يوم من الأيام . ومن الأشخاص الآخرين الذين كانوا هدفا لحملات النقد باعتبارهم من «الرأسماليين فى الحزب» كوجو بوتسى الذى كان أثيراً إلى قلب نكروما فى وقف من الأوقات وقد عابوا عليه بصفة خاصة أنه «أعد دراسة دقيقة للفلسفة الماركسية» كما تولى فى فترة من الفترات إدارة الدراسات الأيدولوجية الخاصة (٣٠) ؛ وآمى كوى أحد أقارب نكروما والعقيلة المالية البارزة فى الحزب وكروبو إيدوس أحد زعماء الأثنائى الألداء .

ورد المحافظون على الانتقادات بإعلان عدائهم السافر للاشتراكى الماركسية ، فانبرى المستر باتريك كويدور الذى كان من قبل من كبار شخصيات حزب مؤتمر الشعب وتقلد أحد المناصب الوزارية — يعلن فى الجمعية الوطنية فى مايو ١٩٦١ : «فليجلس أولئك الذين يدعون أنفسهم اشتراكيين ، ليدرسوا الأصول الثقافية لشعبنا ، وليبينوا لنا كيف يمكننا أن نحسن الاستشارة من هذه الأشياء بدلا من استيراد مثل هذه الآراء بالجملة وإدخالها فى حياتنا



الاجتماعية ، (٣٩) . وتهكم المستر كرويو ايدوس - الذى كان حينذاك -  
وزيراً للصناعات الثقيلة والخفيفة - قائلاً : عندما أحصل على المال هل ينتظر  
منى أن أقذف به إلى البحر ؟ (٣٤) .

وتم أول تغيير تنظيمى هام فى أول مايو عندما تولى نكروما منصب  
السكرتير العام لحزب مؤتمر الشعب بدلاً من أدامافيو ، ولم يكن هذا الإجراء  
بأى حال من الأحوال إنعكاساً لشكوك شخصية فى ولاء أدامافيو ، وإنما كان  
خطوة لتدعيم سلطان نكروما قبل الإقدام على إجراء تغييرات كبرى ، فبعد  
فترة قصيرة استبدل جييدوما بعضو آخر من أعضاء الحزب لا يقل عنه كثيراً  
فى ميوله المحافظة وهو المستر جوكا كوزير للمالية . وكان جوكا من الشخصيات  
المحترمة المحافظة على التقاليد ويمتاز بالطاعة ، ولكن منصبه ، برغم أهميته ، قد  
تقيمته السياسية بعد أن تولى نكروما ميريانية البلاد . وقدم المستر جوكا ميزانية  
«التكشف» فى يوليو بعد أن تم إعدادها على عجل بناء على مشورة المستر نيكولاس  
كاللور أحد الاقتصاديين الإشتراكيين بكامبردج . وأثارت الميزانية ،  
بوصفة خاصة ما نصت عليه من « ادخار إجبارى » - إضراباً بين عمال السكك  
الحديدية والموانئ فى سيكوندى وتاكورادى ، تبرأوا فيه من زعامة مؤتمر  
مقاتلات العمال وهاجموا الحزب برمته .

وكان الدكتور نكروما قد قام فى يوليو بزيارة طويلة إلى أوروبا الشرقية  
والصين بعد زيارته للولايات المتحدة وبريطانيا فى بداية العام . وعاد فى  
سبتمبر ليجد الحزب نهياً للنزاع ، والبلاد فى حالة من الاضطراب ، فشرع على  
«التفكير» فى إعادة تنظيم الجيش . واستبدل قائده البريطانى بأخر غانى هو الميجور  
جنرال أوتو ، ثم أعاد تنظيم حكومته ، فطلب من ستة من زعماء الحزب - من  
بينهم جييدوما ويوتسيو - تقديم استقالاتهم ، بينما طلب من غيرهم التنازل

عما في حوزتهم من ممتلكات تزيد قيمتها على ٢٠ ألف إسترليني . وبعد بضعة شهور أرغم المستر كرويويدوس أيضاً على الاستقالة . وفي أكتوبر ألقى القبض على ٥٠ من كبار السياسيين بمقتضى قانون الحجز التحفظي . وبرغم أن أ كثرية المعتقلين كانوا من رجال المعارضة ، فقد كان من بينهم عدد من كبار أعضاء حزب مؤتمر الشعب السابقين . وشهد شهر أكتوبر أيضاً موجة جديدة من العنف حيث وضعت قبلة بجوار تمثال نكروما أمام مبنى الجمعية الوطنية في أكرا ، وبلغت الحملة ضد « الرأسمالين في الحزب » . أوجها « في فضيحة السرير الذهبي » التي ظلت صحف الحزب تتحدث عنها أسابيع عدة ، إلى أن أعلنت صحيفة إيفنج نيوز في ١٩ أبريل ، وقد ازدانت رأس صفحتها الأولى بصورة لعلم الحزب ، « مرحبا بالثورة : كرويو يسقط من القمة إلى الخفيض » .

### نتائج أزمة ١٩٦١ :

تغيرت سياسة غانا بكل مظاهرها نتيجة لأزمة عام ١٩٦١ ، فاختل ميزان القوى في حزب مؤتمر الشعب ، وأصبح « المخلص » زعيماً بلا منازع بعد إبعاد جيديما ، وجعلت الأزمة من الاشتراكيين ، عاملاً له أهميته — وإن لم يكن حاسماً — في تشكيل القوى داخل إطار الحزب ، كما زادت من رهبتهم ، وعجلت بظهور دولة الحزب الواحد ، وزادت من حدة الأزمة التي ظلت محتدمة فترة طويلة بين الموظفين المدنيين القدامى وبين النخبة الجديدة التي تستلمهم في اتجاهها رابطة الطلبة الاشتراكيين « ناسو » ، وأحبطت أنصار الحزب من أفراد الطبقة المتوسطة لأن كثيرين فيهم كانوا يتطلعون لزعامة جيديما ، بينما رأى

غيرهم في التغيرات الثورية التي طرأت على العلاقة بين الحزب وبين سلك الوظائف المدنية نذراً تهدد مستقبلهم .

وترتبت على الأزمة أيضاً آثار مختلفة بالنسبة إلى الطليعيين ، فقد دعمت وضع السلطة المعكوس بين بعض كبار أعضاء رابطة الاشتراكيين من ناحية ، وعلى عكس ذلك كان اكتشافهم من جديد لأهمية « الجماهير » خلال إضراب عمال سيكوندى - تاكورادى تجربة غير سارة بالنسبة لهم . وأخيراً حددت الأزمة نهاية المرحلة الدستورية في سياسة غانا وبداية مرحلة أخرى ، هي مرحلة قابل الاغتيال .

وبرغم التحول الذى طرأ على ميزان القوى داخل الحزب ، لم يتم التخلص من العناصر غير الاشتراكية والمعادية للاشتراكية . والواقع أن عودة كروبو إيدوسى وكوجو بونسو وأبى كوى وغيرهم من الزعماء المبعدين لتقلد مناصب عليا في نفس العام ، دليل على أن نكروما أفرط في تقدير قدرته على ممارسة الحكم ممارسة فعالة اعتماداً على د كادراته الاشتراكية ، التي لم تكن على درجة من القوة تمكنها من الجمع بين العناصر المتنافرة في البلاد . وقد اضطر نكروما إلى التقهقر تكتيكياً في أواخر عام ١٩٦٢ حتى يمكنه استعادة توازن القوى ، وإعادة قدر من الكفاءة إلى حكومته ( وبصفة خاصة في شئونها الاقتصادية ) . غير أن أهمية هذه الحملة ترجع إلى أنها تمثل أول محاولة لتطهير الحزب في أعلى مناصبه ، والعمل على تحويل حزب مؤتمر الشعب إلى أداة فعالة لاشتراكية نكروما . فبعد أن أطاح بالزعماء البارزين الذين كان في استطاعتهم تحدى اتجاهه الاشتراكي أمكنه إعادة عدد من غير الاشتراكيين الذين يدينون بالولاء لشخصه على الأقل وإن ظل يشك فيهم ، وقد أعرب عن هذه

الشكوك في كتابه « أفريقيا يجب أن تتحد » ، وفيما نشرته صحيفة « الشعلة »  
التي وصفت أنصار الحزب من أفراد الطبقة المتوسطة بأنهم « النخبة المفكرة التي  
تبدو متأخرة » .

وجاء عزل سير آركو كورسا كبير القضاة في أواخر عام ١٩٦٣ ليفجر  
من جديد الأزمة المحتدمة بين الطبقة المتوسطة وبين اشتراكي الحزب . « إن  
قوى الرجعية الحالية على عكس المجابهة السافرة التي أبدتها القنلة  
في كولونيجوجوا (٥) » ، تستخدم الآن تكتيكات القدر والدهاء لوضع تروس  
في عجلة الثورة ، وقد شقت طريقها إلى جميع هيئات الدولة الشعبية القرية من  
صميم سلطة الشعب » (٣٣) . وبدأت صحف الحزب حملة شبيهة بحملة ١٩٦١  
ضد « رأسمالي الحزب وراحت تطالب هذه المرة باستبدال الأدوات  
الاستعمارية القديمة بأكثر فئات مجتمعا ثورية » (٣٤) .

إلا أن الطبقة المتوسطة لم تقم بمحاولة منظمة لمقاومة ضغوط الأيديولوجيين  
الجدد ، ويبدو أن بعضاً منهم في صفوف رجال الشرطة أيدوا محاولة ثانية  
لاغتيال نكروما . أما طلبة الجامعة الذين يميلون إلى اعتناق اتجاهات مناوئة  
للحكومة وإن لم تكن مناهضة للاشتراكية بالضرورة - فقد اشتد ضجيجهم  
ولكن انتقاداتهم لم تكن بذات بال ، وأهم من هؤلاء جميعاً أن قواد الجيش  
ظلوا على ولائهم للرئيس .

وفي خضم هذه التطورات لم يتوقف الدفع الاشتراكي ، وحمل لواءه خلال  
عام ١٩٦٢ جماعة الطليعيين الذين كانوا يشرفون على صحافة الحزب وبصفة  
خاصة صحيفة « الشعلة » ، وقد ازداد وضوح الاتجاه الماركسي في البيانات  
العلنية التي أصدرتها هذه الجماعة اعتباراً من عام ١٩٦٢ فصاعداً .

---

● وقعت في كولونيجوجو أول محاولة للاعتداء على حياة نكروما .



## دور صحيفة الشعلة = الاتجاه الماركسي :

أخذت صحيفة الشعلة على عاتقها منذ أول صدورها في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، مهمة التحدث باسم صحافة الحزب في المسائل النظرية ، وهي تصدر عن مكتب الشؤون الأفريقية الذي هو بمثابة وكالة تبناها الحكومة وتختص بشؤون المناضلين الأفريقيين من أجل الحرية . ويرأس تحرير الصحيفة المستر كوفي باتسا أحد أعضاء الحزب الإثني عشر الذين طردهم نكروما في عام ١٩٥٤ بسبب صلتهم بالاتحاد العالمي الشيوعي لتقابات العمال . ويعتبر المستر باتسا من الأعضاء البارزين في اللجنة الداخلية لرابطة الطلبة الاشتراكيين . وبرغم أنه يرأس تحرير الصحيفة ، فإن الآراء التي تنشرها تمثل وجهات نظر مجموعة كبيرة ممن يكتبون فيها تحت اسم مستعار جماعي هو « جوليوس ساجو » .

وتنشر الصحيفة آراء عن الاشتراكية تعتبر شيوعية ماركسية بلامراء . وبرغم أنها ما تزال تتحدث عن اشتراكية نكروما الماركسية ، فهي تطرح جانباً أفكاراً تتعلق « بالاشتراكية الأفريقية » وتصفها بأنها من أفكار « الاستعمار الجديد » « ومزيفة » . وعندما تحدثت عن حلقة دأكار وصفت « الاشتراكية الأفريقية » بأنها من اختراع الاستعماريين الجدد الذين يؤدون رسالة تاريخية مضمونها مقاومة وإلحاق الهزيمة إذا أمكنهم بالاشتراكية العلمية ، أولاً بتقديم عناصر غريبة على الفكر الاشتراكي ، وثانياً بإنكار بعض أسس الأيديولوجية الاشتراكية « (٣٦) كما ترفض الرأي الأفريقي الشائع بأن طبيعة المجتمع الأفريقي التقليدي « جماعية » ، وتقول « إن طريقة الحياة الأفريقية الجماعية التقليدية إنما هي ضرب من الأوهام ، فلا بد

للمجتمع الأفريقي من أن يتطور. ولا يمكن أن يرجع إلى الوراء قرنين أو ثلاثة قرون. ما طريقة الحياة الجماعية القديمة في أفريقيا؟ إنه لم يكن مجتمعاً غير طبقي، كما لم تكن العلاقات فيه متساوية، وإنما كان نظاماً اقطاعياً يقوم على سيادة عدد قليل من الأسر الكبيرة تسلط على الأفراد الذين يقلون عنها امتيازاً، بل وعبيد الأرض أيضاً، أما حقوق الإنسان فلم يكن لها وجود وكذلك التصنيع» (٣٧).

ونشرت الصحيفة في مارس وأبريل ١٩٦٣ سلسلة من ثمانى مقالات عن «الأحزاب الاشتراكية في أفريقيا»، استهدفت فيها تطبيق هذا الرأي الشيوعى الماركسي على أفريقيا الحديثة باستخدام كثير من الجدل والسفسطة (٣٨) وكانت هذه المقالات بمثابة النواة بمعنى أن الآراء التى تضمنتها أصبحت أساساً تحتذى صحف الحزب فى افتتاحياتها، ومنهجها الأساسى أن «الأحزاب الاشتراكية فى أفريقيا اليوم يجب أن توضح صراعها الطبقي». وتؤكد أهمية هذا الصراع عند مناقشتها له من جانب المفكرين الاشتراكيين، فتقول إن عليهم أن يسارعوا بتسليط الضوء والقضاء على أية محاولة لتفويض بل ولإنكار بعض أساسيات الاشتراكية تحت ستار خلق (اشتراكية أفريقية)، كما يجب عليهم بصفة خاصة أن يشنوا حرباً لا هوادة فيها ضد الفكرة القائلة بعدم وجود طبقات فى أفريقيا، لأنه توجد طبقات بالفعل فى أفريقيا سواء بمعنى جماعات اقتصادية تحتل مراكز مختلفة فى نظام الإنتاج (مثل أصحاب الأعمال والعمال... الخ) أو بمعنى جماعات ذات دخول مختلفة. ويضاف إلى ذلك سبب آخر وهو أن إنكار وجود هذه الطبقات فى المجتمع الأفريقي ليس فى غايته سوى إنكار حاجة أفريقيا إلى الاشتراكية» (٣٩).

ويستبع هذا سؤال عن كيف يجب إذن أن ينمو «الكفاح الاشتراكي»

في غانا؟ وللحصول على جواب قاطع على هذا السؤال لابد من اللجوء إلى صحيفة التايمز الغانية وهي الزميلة العتيقة لصحيفة «الشعلة» : «هناك ثورتان - متميزتان ، وإن كانتا مرتبطتين ارتباطاً عضوياً - يتكون منهما كفاح أفريقيا ، أولهما النضال من أجل التحرر من الحكم الاستعماري وتخوض غمارها حركة التحرر الوطني ، وتنتهي هذه الثورة الأفريقية الأولى بحصول الأفريقيين على الاستقلال السياسي ، غير أن ذلك يعتبر في نفس الوقت بداية الثورة الأفريقية الثانية وأهم عناصرها الثورة الاشتراكية وهدفها التعبير الاجتماعي الاقتصادي . وهذه الثورة تهودها حركة اشتراكية شعبية ويتحقق انتصارها بالحصول على الاستقلال التام - سياسياً واقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً عن النفوذ والحكم الأجنبي . ويعرف الكفاح من أجل الاستقلال التام في المجال الاقتصادي ومن أجل التحرر الاجتماعي للجماهير بأنه الثورة الاشتراكية وأداتها حركة التحرر الشعبية ، وهي تختلف عن حركة التحرر الوطني .

والحلفاء الطبيعيون لحركة التحرر الشعبية في الكفاح من أجل انتصار الاشتراكية هم :

- ١ - حركات التحرر الوطني في جميع البلاد المستعمرة .
- ٢ - حركات التحرر الشعبية في جميع البلاد
- ٣ - حركات البروليتاريا الثورية في الدول الرأسمالية المتقدمة .
- ٤ - الحركة العالمية من أجل السلام ونزع السلاح .
- ٥ - المصالح الرأسمالية التي تريد إقامة علاقات اقتصادية بشروط تحقق النفع لها والدول الجديدة .

٦ - الدول الاشتراكية في العالم «(٤٠)» .

وفي محاولتنا تقييم دور «الشعلة» في غانا يواجهنا عدد من الأسئلة : هل

هي صحيفة شيوعية بحتة ؟ ما مدى اتفاق آرائها مع آراء رابطة الطلبة الاشتراكيين وهيئة الطلبة الإيجايين ؟ ما مدى نفوذ هذه المنظمات داخل حزب مؤتمر الشعب وفي غانا ؟ إلى أي حد يشارك نكروما الصحيفة آراءها ؟

ما من شك في أن « الاشتراكية العلمية » التي تدعو إليها « الشعلة » أشبه بميدان فسيح يمتد خلف أيديولوجية الشيوعية الدولية ، وقد اعترف لي بذلك أحد كبار محرري الصحيفة ، وربما كانت النتيجة الواضحة التي تستخلص من ذلك أن الصحيفة خلية من خلايا الحزب الشيوعي في غانا ، ولكن محدثي نفي هذا الاستنتاج . ويمكن بسط شرحه على النحو التالي :

بقدر ما تقبل مذهب الاشتراكية العلمية ، فانا تنجذب بطبيعة الحال نحو الدول الاشتراكية أكثر مما تنجذب نحو العالم الرأسمالي . وفي اعتقادنا أننا نميل إلى الزعامة الأيديولوجية للحركة الشيوعية الدولية ؛ وهذا هو السبب في أننا نعتقد بأنه يجب علينا أن نحضر مؤتمراتهم لكي نعبّر عن آرائنا . إن ما نشكو منه اليوم هو أن خروشوف يتخذ القرارات دون إجراء مشاورات كافية مع الحركة الشيوعية الدولية ؛ وقد يصل به الأمر إلى حد الإملاء والفرض في بعض الأحيان ، فلا يجب أن نكون مجرد ختم في يد السياسة الروسية . ولهذا السبب نشعر - عندما يقتضى الأمر ذلك - أنه يحل لنا أن نتقد سياسة زعماء الدول الاشتراكية .

ولفت نظري بصفة خاصة إلى انتقادات السياسة الروسية في الشرق الأوسط (٤٨) .

ولم يجد محدثي أي خطأ في أن يمثل حزب مؤتمر الشعب في المؤتمرات الشيوعية ، وأقر بأن الحزب قد مثل في مؤتمر ١٩٦٢ الذي حضرته ٨١ دولة شيوعية في الاتحاد السوفيتي ، واستطرد قائلاً : « غير أننا لا نعتقد أن حزب



مؤتمر الشعب يجب أن يصبح حزباً شيوعياً ، أو أن يرتبط بالحركة الشيوعية الدولية ، لأن الإقدام على ذلك يؤدي إلى التورط في الحرب الباردة ويؤدي بسياسة غير المنحازة ، فما يزال عدم الانحياز والجامعة الأفريقية بالنسبة إلينا معيار أيديولوجيتنا ، وهذا هو ما يفرق بيننا وبين الشيوعيين الماركسيين الآخرين . ولذلك فبرغم انحيازنا إلى كل من يساند الاشتراكية العلمية تمسك بعدم الانحياز إلى أي من دول العالم الاشتراكي . وينطبق هذا على الصين مثلما ينطبق على روسيا .

وبرغم ادعائه أنهم سوف ينتقدون الصين عند الضرورة ، مثلما انتقدوا الروس ، لم أصادف أي نقد لبكين في أعمدة « الشعلة » فيما عدا نقد ضمني في افتتاحيتها التي أيدت فيها معاهدة موسكو النووية التي تشرك فيها غانا ، وحتى في تلك الحالة كان تأييداً يفترق إلى الحماس .. ولقد بدأت ردود الفعل العالمية لمعاهدة حظر التجارب وهي تفيض حماساً ، ثم فترت تدريجياً بعد إدراك ضيق نطاق معاهدة موسكو (٤٢)

ولا تحظى « الشعلة » بتأييد شعبي كبير سواء في غانا أو في الحزب فلايزيد توزيعها عن بضعة آلاف من بينها عدد كبير من النسخ المجانية التي توزع خارج البلاد . ويشكل أعضاء تحريرها كادراً من أقلية متميزة في الحزب وفي مؤتمر نقابات العمال بل وحتى في الرابطة الوطنية لمنظمة الطلبة الاشتراكيين وهيئة الطليعيين الإيجايين للحزب أيضاً . ويقابل هذا أن لهم خصوماً أقوياء ( ألداء أحياناً ) في الحزب ومجلس الوزراء وسلك الوظائف المدنية . وينظر إليهم كبار قادة حزب مؤتمر الشعب القدامى على أنهم يشكلون خطراً على مراكمهم وتأثيراً ضاراً على الرئيس ، فهم لا يستمدون نفوذهم من أية شعبية يتمتعون بها وإنما من السلطة التي يضيفها عليهم إتصالهم الوثيق بنكروما ، فهم يتمتعون

بِحمايته المباشرة رغم أنه لم يعلن في يوم من الأيام تبنيه لآرائهم وإن كان يصدق على الاعتمادات التي يمولون بها نشاطهم . والواقع أن علاقاتهم الدقيقة تتميز بالدهاء والتعقيد وليس من السهل تحديدها ، ومما يزيد من صعوبة فهمها أن صحيفتهم سمح لها بترويج آراء نظرية تتعارض مع آراء نكروما ، أو هذا ما كان عليه الوضع في الماضي . فهل سيستمر هذا الوضع في المستقبل بعد أن طلع نكروما بمذهب محدد خاص به هو فلسفة الوجدانية ؟ هذا ما سوف تكشف عنه الأيام .

### فلسفة نكروما المتطورة :

لم يخف نكروما يوماً إيمانه بالماركسية و « الاشتراكية العلمية » ، ولكنه ليس ولم يكن بأي حال من الأحوال ، ماركسياً تقليدياً ، فهو يصر مثلاً على أن الدين لا يتعارض مع الماركسية ، وقد وصف نفسه بأنه « مسيحي غير طائفي واشتراكي ماركسي » ، ويقول إنه لم يجد أي تناقض بين الإثنين (٤٣) . وبرغم إعجابه بالمنجزات التي حققتها الاتحاد السوفيتي والصين ، تخامره شكوك قوية في إمكان تطبيق آراء لينين تطبيقاً أعمى ، ويرفض دائماً الفكرة الماركسية الكلاسيكية عن ضرورة ثورة الطبقة لبناء الاشتراكية في أفريقيا ، كما يرفض فكرة الصراع الطبقي في المجتمع الأفريقي ويقول : إن النظام الاجتماعي الأفريقي جماعي ، ولم يعرف أبداً تكون طبقة معدومة ، كما لا يوجد فيه عداء طبقة لأخرى (٤٤) . وهذا التعريف يناقض ما تدعو إليه « الشعلة » التي تشدد على الصراع الطبقي .

ولقد سببت هذه الخلافات المتزايدة بين « الشعلة » ونكروما - وبصفة خاصة خلال عام ١٩٦٣ والشهور الأولى من عام ١٩٦٤ - حيرة في الخارج ،

ولكن يبدو واضحاً الآن أن نكروما كان عاكفاً في تلك الفترة على البحث عن مذهب للإشتراكية يصلح للتطبيق العام في أفريقيا . ولم يكن يتقصه سوى التوفيق بين آرائه الاشتراكية الخاصة وبين الجامعة الأفريقية عن طريق فلسفة يمكن أن تدعم مركزه كزعيم مسيحي في القارة ، فهو يريد أن يحقق لأفريقيا ما صنعه ماركس ولينين لأوروبا وماوتسي تونج للصين ، وإذا كان على استعداد للتعليم منهم ، فإنه ليس مستعداً لتقبل فلسفاتهم ، ولذلك أنشأ نادياً خاصاً به ، وجعل من الأستاذ ويلى أبراهام — وهو زميل غانى بكلية All Souls بجامعة كامبردج — كبيراً للفلسفة . ويرغم اتجاه هؤلاء الفلاسفة نحو الماركسية ، فإنهم يعتقدون أن أيّاً من « الاشتراكيين العلميين » أو الفلاسفة الغربيين لم يستطيعوا وضع مذهب يعكس احتياجات أفريقيا ، فلا يمكن أن يتم ذلك إلا بتفهم المجتمع الأفريقي .

غير أن هذا الموقف لم يرض عنه الماركسيون العاملون في « الشعلة » فإذا كانوا على استعداد لتغليب « اشتراكيته العلمية » برداء الكنت ( \* ) ، فإنهم يعارضون المراجعة التقيحية الشاملة ، فهم ينظرون إلى أفريقيا بعيون ماركسية بحتة أما الفلاسفة فيؤثرون النظر إلى ماركس بعيون أفريقية . ولكن بينما كان الفلاسفة يصنفون آراءهم في الحفاء ، كانت « الشعلة » تنشر آراءها على الملأ — وإذا كان نكروما لم يتعهد لهم ، فما ذاك إلا لأنه لم يكن قد استعد بعد لاتخاذ موقف علني .

وحانت اللحظة المناسبة لاتخاذ هذا الموقف بصدور كتاب « الوجدانية ، Conciencism في أبريل سنة ١٩٦٤ ، وقد وصف في عنوانه الفرعي بأنه فلسفة وأيدولوجية لتصفية الاستعمار والتنمية خصوصاً بالنسبة للثورة الأفريقية وهو يعتبر بمثابة بيان نكروما للثورة الأفريقية . ويعتمد الكتاب على

المقدمة التالية : كانت الجماعة السلف الاجتماعى السياسى للاشتراكية فى أفريقيا (٤٥) .

” إن المبادئ الكامنة فى الجماعة تتضح صورتها فى الأوضاع الحديثة فى ظل الاشتراكية ، ولذلك إذا كانت الجماعة يمكن أن تصبح الحرية الاقتصادية فى مجتمع غير تكنى ، فإن اتقسامات طبقية ترتبط بالفوارق الاقتصادية وبالمساواة السياسية بالتالى سوف تنشأ فى مجتمع تكنى حيث تتوفر وسائل الإنتاج الراقية ، إذا لم تضاف على مبادئ الجماعة الكامنة سمات ممرزة مترابطة . وبناء على ذلك فإن الاشتراكية يمكن أن تكون ، بل كانت بالفعل دفاعاً عن مبادئ الجماعة فى إطار حديث .

ولا يكتفى نكروما بإنكار وجود طبقات فى مجتمع جماعى ، ولكنه ينفى أيضاً حتميتها فى الأوضاع الحديثة ، وكذلك ينفى ضرورة الثورة لتحقيق الاشتراكية .

” الثورة طريق لا غنى عن السير فيه لبوع الاشتراكية حيث تبث الحياة فى الكيان السياسى والاجتماعى السالف بمبادئ مناقضة لمبادئ الاشتراكية كما هو الحال فى الكيان الرأسمالى ( وبالتالى أيضاً فى الكيان الاستعمارى لأن هذا الأخير معاون للرأسمالية أساساً ) . ولكن الانتقال من سلالة الجماعة سالفة الذكر إلى الاشتراكية يمكن فى الإصلاح لأن المبادئ الأساسية واحدة .

وعلى ذلك ففىما يتعلق بالمجتمع التقليدى الأفريقى ، تعتبر الاشتراكية ثورية تاريخياً ولكنها تطورية وراثياً .

ويحدد بيان نكروما خمس مهام رئيسية تقع على عاتق الاشتراكية فى أفريقيا :



١ - إيجاد صلة بماضى الشعب الإنسانى والمتكافى، قبل أن يدمر الاستعمار تطوره الاجتماعى .

٢ - أن تأخذ من الاستعمار تلك العناصر التى يمكن اقتباسها لخدمة مصالح الشعب مثل أساليب الإنتاج الصناعى والتنظيم الاقتصادى الجديد .

٣ - البحث عن طرق ووسائل لسحق نمو اللامساواة والعداء الطبقي الذين تخلفهما « عادة الاستعمار والرأسمالية » .

٤ - تهذيب نفسية الناس بالقضاء على « العقلية الاستعمارية » :

٥ - حماية استقلال الشعب وأمنه .

وتسمى « الوجدانية » أيضاً إلى وصف المبادئ والاستراتيجية والأساليب التى تستطيع « البلاد المتحررة » بواسطتها الانتقال إلى الاشتراكية، وتعلن « أنه إذا كانت المجتمعات ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة تستطيع أن تتعايش ، فإن أيديولوجياتها لا تستطيع » . فهل يمكن للمرء أن يستنتج من هذا القول أن الأيديولوجية الرأسمالية أو حتى الأيديولوجية الاشتراكية الديمقراطية الغربية لا يمكنها أن تتعايش مع وجدانية نكروما بينما نستطيع ذلك « الاشتراكية العلمية » الخاصة بالعالم الشيوعى ؟ ليس من دليل واضح يقودنا إلى جواب على هذا السؤال ، وإن كان المفروض أن الوضع سوف يكون على هذا النحو ما لم تدرج الحركات الشيوعية الدولية الوجدانية فى باب المراجعة ، وفى هذه الحالة سوف تدرج هى نفسها فى فئة الأيديولوجيات المناقضة .

والأسلوب الذى يصفه نكروما لتحقيق الاشتراكية فى أفريقيا هو عن طريق إقامة حزب جماهيرى واحد للقارة بأسرها . وقد ظهرت فكرة تأليف

مثل هذا الحزب لأول مرة في « الدائرة » ، ولكنها كانت مقصورة على غرب أفريقيا حينذاك ، وأضيف إليها البعد القارى فى كتاب « أفريقيا يجب أن تتحد » الصادر فى عام ١٩٦٣ ، وها هو ذا نكروما ينشر الفكرة رسمياً فى الوجدانية ، ويزودها بأيدىولوجية خاصة بها .

وبرغم أن فلسفة نكروما الجديدة تنبذ كثيراً من الآراء الأساسية التى تنادى بها « الشعلة » ، فإن محرريها تقبلوا الاتجاه الجديد على الفور ، وكان رأى هيئة تحريرها كما عبر عنه « جوليوس ساجو » ، أن الوجدانية « سوف تكون بمثابة نقط تجميع لجميع الوطنيين الأفريقيين المخلصين الذين يعتقدون أن الأيدىولوجية الاشتراكية يجب أن أن تكون أكثر تعبيراً عن الصورة الخلفية الأفريقية » . (٤٦) غير أنهم لا يبدلون أية محاولة لتبرير آرائهم السابقة التى ينكرون فيها الحاجة إلى فلسفة اشتراكية خاصة تناسب إحتياجات أفريقيا الخاصة . فهل يعتبر هذا مجرد إنسحاب تكتيكى ، أم أن اقتناعهم بفلسفة نكروما حقيقى ؟ لم يحن الوقت بعد للرد على هذا السؤال ، ولكن دورهم الجديد واضح جلى ، فمن الآن فصاعداً ستقوم الشعلة بواجبها باعتبارها الصحيفة النظرية لتعبئة حزب جماهيرى للقارة . ليكن معلوماً أن الطريق الأكيد الوحيد إلى الوحدة السياسية الأفريقية هو تشكيل حزب جماهيرى للقارة كلها ، يروج بالحركة والنشاط الذى يبعث فيه الشعب ، وتوجهه استراتيجياً قارية ، يحميه الشعب ويكافح بلا هوادة من أجل برنامج شعبى (٤٧) ، ويحددون ثلاث قوى قائمة يمكن إتخاذها أساساً لبناء مثل هذا الحزب الجماهيرى :

١ - الحكومات الأفريقية القليلة . المرتبطة إرتباطاً أصيلاً بالاشتراكية . .

٢ - المنظمات الشعبية داخل نطاق حكومات الاستعمار الجديد ، أى الأحزاب السياسية الراديكالية و نقابات العمال والمتقنين والطلبة التقدميين والهيئات الشعبية التى تطالب بانتهاء السيطرة الأجنبية على الحياة الوطنية .

٣ - حركات التحرر الوطنى فى أفريقيا الجنوبية وبصفة خاصة الأجنحة الثورية للحكومات فيها .

ولكن النذر التى تكتف المستقبل تبدو واضحة ، فقد استهل نكروما دوره الجديد باعتباره « لينين أفريقيا » بصدر كتاب الوجدانية . وبرغم إستاده إلى « الاشتراكية العلمية » فهو يتجنب الانحياز إلى العالم الشيوعى عن طريق تنقيح الماركسية لكى يمكن تطبيقها على أفريقيا . ولن يقنع نكروما بدور الفيلسوف ، وإنما سوف يسعى لنزع حركة جماهيرية قارية لا تثير عدااء الدول الاستعمارية السابقة فحسب ، بل وتثير أيضاً الحكومات الأفريقية التى توصف بأنها من « حكومات الاستعمار الجديد » . وبهذه الطريقة سوف يعمل نكروما على ربط الكفاح لبناء الاشتراكية فى غانا بالقوى الاشتراكية فى جميع أنحاء أفريقيا .

### الخاتمة :

كان هدف نكروما من أجل غانا دائماً هو تحويلها إلى دولة اشتراكية ماركسية تكون وسائل الإنتاج فيها ملكاً لقطاع عام إلى حد كبير . أما هدفه الثانى فهو استخدام غانا كقاعدة لنشر آرائه فى أنحاء أفريقيا . وعنده أن الاشتراكية والجامعة الأفريقية متلازمان دائماً ، ولكنه - كرجل واقعى مثلاً هو نظرى - أدرك أن المجتمع الغانى ليس على استعداد لتطبيق ثورى للآراء الاشتراكية

وأن الدول الأفريقية لا ترغب في ، بل وقد تقاوم ، التوحيد السياسي ، ومن ثم فإنه كثيراً ما يغير تكتيكاته ، سواء في غانا أو في النطاق الأفريقي الأوسع ، من السير بسرعة إلى المشى على مهل . وهو يعلم تمام العلم سياسة السلطة وضرورة حماية كلا جناحيه ، وترجع أهمية ذلك في غانا بصفة خاصة إلى أن مجتمعها لم يتوفر له الاستعداد لتقبل نوع الاشتراكية الذي يدعو إليه ، ولو تجاهل نكروما هذه الحقيقة لجلب على نفسه الهزيمة في الجبهة الداخلية ، ولذا فإن كفاحه لا يقتصر على بناء مجتمع جديد في غانا وفي أفريقيا ، وإنما يشمل أيضاً البقاء على قيد الحياة وعلى مسرح السياسة .

ويعكس برنامج نكروما المسمى «العمل والسعادة» ، وكذلك الخطة السبعية تمييزه بين هدف إقامة مجتمع اشتراكي تماماً والأساليب اللازمة لإقامته . وهنا يبرز سؤال عما إذا كان هذا التشديد على عملية تطويرية للوصول إلى الاشتراكية إنعكاساً حقيقياً لنوايا نكروما أم أنه بمثابة ثوب تنكري يرتديه عن عمد تجنباً لتخويف رأس المال الغربي الضروري للتصنيع السريع . إن رصيد الأدلة المنوفرة لدينا يؤيد الرأي القائل بأن نكروما يفضل فعلاً النسق التطوري للتغير الاقتصادي لسبب بسيط وهو أنه أحرى بالنجاح في ظل الأوضاع الغانية من سياسة إقتصادية تسلطية ، فإن أية محاولة لارغام الفلاحين على شيء ما سوف تقابل بمقاومة لا يحمد أوارها ، وفضلاً عن ذلك فإن فترة انتقالية كفيلة بأن تتيح لنكروما الاستفادة من كلا المعسكرين مما يمكنه من الإستمرار في سياسة اقتصادية غير منحازة ، فهو يعلم أنه إذا اختار مباشرة إقتصاداً يخضع لإشراف الدولة وإدارتها ، فإنه سيضطر إلى الاعتماد على المعونة من الدول الشيوعية وحدها تقريباً ، الأمر الذي عقد العزم على تلافيه إذا أمكنه ذلك لأنه يدرك جيداً أنه لا يملك حتى الآن المهارات التكنولوجية أو الكادرات الأيديولوجية اللازمة لتسيير نظام اقتصادي وسياسي مركز .



ونتيجة لذلك تتطلب تكتيكات نكروما دهاء كبيراً ، كما تخلق تناقضات غريبة ، ومما يزيد من صعوبة تفسير مناوراته شخصيته المتقلبة ، إذ ما أكثر ما يوحى بأنه يجمع في شخصه عدة أشخاص مختلفين ، كل منهم يبدو في حاجة إلى التحدث بلغة مختلفة . فنكروما المفرق في التشكك يجد في ( دائرته ) المقربة خير تعبير ، ونكروما المفرد يستكر ويتقدسرية الخلايا وميلها للتآمر ، أما نكروما الواثق فيستطيع أن يفرض زعامة سهلة تخب الألباب ليس على حزب مؤتمر الشعب وحده ، بل وعلى خصومه التقليديين الذين ما يزال على وفاق شخصي مع عدد كبير منهم . وتأرجح تكتيكات نكروما بعنف حسب حالات كدره وتوفيقه ، ولكن أهدافه لا تتغير . والواقع أن أعضاء الرابطة الوطنية لمنظمة الطلبة الاشتراكيين وهيئة الطلبة الإيجائيين للحزب وصحف الحزب وبصفة خاصة « الشعلة » ، كل هؤلاء يكونون عدة نكروما في حالته الثورية ، ولذا فإن دراسة كل من هذه الفئات على حدة تنطوي على خطر المبالغة في تقدير نفوذها .

ويعتبر نكروما نفسه أساساً رجل الأقدار : فعندما يسيطر عليه المنطق يرى نفسه الأول بين أقرانه الزعماء الأفريقيين الثوريين الذين يسلمون بضرورة توحيد أفريقيا ، وفي أحيان أخرى يعتبر نفسه المنقذ ليس لغانا فقط ولكن لأفريقيا كلها : ذلك المقاتل القوي الماهر الذي سيصنع لقارته ماضيه لينين للاتحاد السوفيتي وماضيه ماوتسي تونج للصين ولنكولن للولايات المتحدة الأمريكية . هؤلاء هم أبطاله الثلاثة في « العمل الإيجائي » ، فهو يعتقد أنه صب في قالب بطل : بطل أفريقيا متحدة مستقلة حرة متحررة ، أفريقيا القائمة على أساس الاشتراكية ، اشتراكية الوجدانية .



## الفصل التاسع

# دليل للاشتراك في الأفرقية

بسم  
مورج ياد مور





ينشأ الصراع الطبقي من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . والاستغلال عن طريق استخدام وسائل الإنتاج لم يكن موجوداً دائماً على مر التاريخ وقد أوضح ماركس أن الأساس الذي قامت عليه جميع النظم الاجتماعية البدائية كالأغريق والرومان ، في فجر التاريخ ، كان الملكية المشتركة بالنسبة إلى ما كان في ذلك الوقت وسيلة العيش الوحيدة على الأرض . ويمكن ملاحظة الأمر نفسه في جميع المجتمعات الأفريقية قبل التوغل الأوربي وإدخال قانون الملكية العقارية . ونظراً لأن كل وحدة اجتماعية بين الأفريقيين كانت لها حقوق متساوية في الأرض ، أو بعبارة أصبح نظراً لعدم وجود حق فردي في الأرض ، لهذا لم تكن هناك امتيازات طبقية متيزة . وبذلك لم تنقسم أمثال هذه المجتمعات البدائية إلى طبقات اقتصادية كما نعرفها اليوم . لم يكن هناك أصحاب أعمال أو عمال أجراء إذ كانت الملكية المشتركة تهيء لكل فرد فرصة كسب معاشه دون أن يبيع ما يملك من قوة عمل ، ولهذا السبب كانت العلاقات الاجتماعية علاقات مساواة اجتماعية . إن النظام الاجتماعي الأفريقي بأكمله ، والناشئ من الملكية الجماعية القبيلة أو الملكية المشتركة في وسيلة العيش ، والقائم على الملكية ، تقول إن هذا النظام يتخذ صورة « شيوعية بدائية » ولا تظهر الفوارق الاجتماعية إلا حين يفقد شعب سيطرته الجماعية على الأرض ويأخذ المجتمع في الانقسام بالتدريج إلى طبقات تقوم على الملكية الخاصة .

وبرغم أن غزو الإنسان للتكنولوجيا سمح بتسمية القوى الإنتاجية بما جعل في الإمكان حل مشكلة الندرة . فإن هذه القوى لم تطلق من عقابها تماماً ، وبدلاً من هذا فالطبقة الاجتماعية المكونة من الرأسماليين ، تستغل العمال وبذلك تولد الصراع الطبقي .

هذه الإمكانية من حيث تحقيق الوفرة هي التي زادت من حدة الصراع بين (الذين يملكون) و (الذين لا يملكون) في جميع أرجاء العالم . فالناس العاديون في آسيا وأفريقيا وغيرها من المناطق المتخلفة ، يطالبون بنصيب من طيات الحياة . والهدف الاشتراكي والمرتبط باليقظة القومية في هذه البلاد الآسيوية والأفريقية ، يشكل قوى ذات دينامية تعمل على تغيير مصائر الشعوب الملونة في جميع أرجاء العالم .

### النضال ضد الامبريالية

إن النضال من أجل التحرر الوطني بالبلاد المستعمرة والتابعة ، جزء من نضال على نطاق عالمي ، يؤكد فيه المستغلون والمحرومون إعتراضهم على الأوضاع الراهنة ، وربما يمكن وصفه بأنه مظهر للصراع الطبقي في أشد صورته حدة ، ذلك أن الجماهير في المستعمرات تدرك بفرزتها أنها إذا لم تتحرر من الإستعمار والامبريالية فلن تتاح لها الفرصة على الإطلاق لإثبات شخصيتها الأفريقية ، وتأكيدها في نصيب من الوفرة .

وحتى في عصر ماركس ، حين كانت الإمبريالية الحديثة فتية وكان من الصعب التنبؤ بالشكل الاحتكاري الهائل الذي سوف تتخذه ، فانه عقب على الأساليب الشريرة التي يتبعها النظام الاستعماري وأشار إلى أن صراعاً سوف ينشب في النهاية ، وتشتبك فيه الملايين من الأجناس الملونة في آسيا وأفريقيا .

وتنبأ ماركس أيضاً بأن الصراع بين الطبقات في داخل المجتمع الأوربي لن يسير بالتأكد في خط مستقيم ، وإنما سوف تبرز الطبقة العاملة النصر أحياناً ، وتحرزه الطبقة الرأسمالية ، والمصالح المتعارضة بين (المالكين . (الرأسماليين

والإمبريالية) والمحرومين ، أى العمال فى البلاد الأوربية وجهابير العمال والفلاحين فى آسيا وأفريقيا وهى مصالح لا سبيل إلى التوفيق بينها فى ظل النظام الاجتماعى القائم . إلا أنه مهما طال النضال فقد كان ماركس على ثقة من انتصار الطبقة العاملة وشعوب المستعمرات النهائى بحيث أن التأكيد اليقيني على حتميته يسرى فى جميع كتابات ماركس .

وقدم الثورة البلشفية مثلاً للأفريقيين بسبب الكثير مما أنجزته . وبينما ينبغى للأفريقيين أن يدرسوا هذه الثورة : فهذا لا يعنى أن علينا تطبيق ما تعلمه لنا ، تطبيقاً يخلو من روح النقد .

لقد كانت سنوات الأزمة ( الحرب الأهلية والتدخل الأجنبى ) هى التى أكتشف خلالها الزعماء البلاشفة من هم أصدقاؤهم وحلفاؤهم الحقيقيون . . . ولم تتحقق الثورة المتوقعة فى بلاد أوروبا الغربية ، كالألمانيا وفرنسا وبريطانيا ، وهى الثورة التى سبق أن تنبأ بها ماركس . إن إخفاق البروليتاريا فى أوروبا الغربية فى تحقيق التوقعات الماركسية وبالتالى فى نجدة الروس الذين دقوا طبول الحرب فى الوقت الذى كانت فيه الجمهورية السوفيتية الفتية المناضلة فى أشد الحاجة إلى المساعدة من الخارج ، تقول إن هذا الإخفاق جعل الشيوعيين الروس يعيدون النظر فى علاقاتهم مع الاشتراكية فى الغرب .

### الثورة الروسية والاستعمارية :

وإذ ترك الشيوعيون الروس يدعمون الثورة ويضطلعون بتصنيع بلادهم : المفلس بالاعتماد على مواردهم ووسط التطويق من أوروبا الرأسمالية الممادية ، اتجهوا إلى آسيا أملاً فى قويض صرح الإمبريالية الغربية عن طريق تشجيع الثورات فى المستعمرات فى صفوف الأجناس الملونة التى كانت تستمد اللول الأوربية قوتها من وراء استغلالها .



هذا الاتجاه صوب آسيا وأفريقيا كان تحولاً عتيفاً عن الاستراتيجية الماركسية التي كانت تؤكد أن الثورة البروليتارية التي ستكون بشيراً بقيام الشيوعية سوف تحدث أولاً في البلاد التي وصلت إلى درجة عالية من التطور في أوروبا وأمريكا ، والتي تتوافر فيها المقدمات الضرورية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن طبقة عاملة صناعية متعلمة ومتقنة تبني الاشتراكية ، ولم يتصور ماركس لحظة أبداً أن شعوب المستعمرات في البلاد المتأخرة بآسيا وأفريقيا ، سوف تكون أكثر ثورية من العمال البيض بأوروبا . .

إن الذين يمارسون الماركسية من السوفيت والصينيين ، يتجاوز عددهم ٨٠٠ مليون من البشر ؟ وهم يعملون من الشيوعية قوة ينبغي أن تؤخذ على محمل الجد . لذلك فمن الجوهرى بالنسبة إلينا في أفريقيا أن نفهم أساليب الفلسفة الماركسية وأهدافها حتى نعرف ما قد تتمكن من أن نقبسه منها ونجعله يتلاءم مع حاجتنا الاقتصادية والاجتماعية ، دون أن قبله جملة كعقيدة . يجب علينا نحن الأفريقيين ألا نسمح للدعاية الغربية بأن تدفعنا إلى التعصب ضد الإنجازات العلمية الإيجابية التي حققها الروس . نرفض نظامهم السياسي ولكتنا لا نستطيع أن نتجاهل إسهامهم العلمي والتكنولوجي ، إذا أردنا أن نتخلص من ركودنا وتأخرنا الحاليين .

وهنا لا يعنينا سوى النتائج السياسية المترتبة على سياسة لينين من ناحية القومية والاستعمار ، كما تنطبق على الأجناس الملونة في آسيا وأفريقيا . إن الحركة الكبرى التي قام بها عندما عرض تحرير المصير على القوميات غير الروسية كان لها تأثير سيكولوجي ضخم على الشعوب المتأخرة ، لا في روسيا الآسيوية فحسب بل وفي جميع أرجاء الشرق ، فهي قد أوحى للبلاشفة بالثقة في وقت كان أنصار نظام الحكم القيصري يشنون حرباً أهلية مريرة ويستخدمون أقاليم الشرق الأوسط أملاً في إعادة سلطة القيصرية ، وجمعت الملايين من الشعوب الملونة



التي جرى تحريرها حديثاً في الأقاليم الآسيوية المتاخمة « لروسيا الأم »، فوفقت إلى جانب الجيش الأحمر والحكومة السوفيتية الفتية ضد الأرستوقراطيين من رجال الحرس الأبيض، ممن كانوا يتلقون المساعدة المالية والعسكرية من الحكومتين البريطانية والفرنسية في محاولة لإبزال الهزيمة بالبلاشفة ..

لقد تمت الثورة الفعلية بأقل قدر من الخسارة في الأرواح وإراقة الدماء، ولم تجر إراقة الدماء بغزارة إلا مع الحرب الأهلية التي أعقبتها، والتي أثارها الأرستقراطيون والرأسماليون من أعداء الثورة.

ولكن كان القتل نصيب جميع الجهود التي بذلتها الثورة المضادة؛ ويرجع السبب إلى حد كبير إلى الثمار الطيبة التي ترتبت على استراتيجية لينين الجريئة، المضادة للاستعمار. وكان ستالين نفسه، وهو من الشعوب المستعمرة الآسيوية ومن مواليد جورجيا، هو الذي صرح بأنه لولا الإسهامات التي قدمتها القوميات غير الروسية، لجاز ألا يتمكن البلاشفة من الصمود أمام القوى الرأسمالية الساحقة التي كانت تطوقهم وبخاصة أمام جيوش التدخل الأجنبية،

ولقد كتب ستالين يقول: « يكاد لا يتطلب الأمر أن نبين أنه ما كان في إمكان العمال الروس أن يكسبوا مشاعر العطف من جانب رفاقهم من أهل القوميات الأخرى في الغرب والشرق، لو أنهم بعد استيلائهم على السلطة، لم يعلنوا حقوق الشعوب، ولم يتخلوا عن حقوقهم مثلاً في فنلندا « ١٩١٧ »، وعن كافة الدعاوى بشأن أجزاء معينة من منغوليا والصين، وهكذا وهكذا ... ».

إن الخطأ الكبير الذي ارتكبه الكثيرون ممن يقال لهم الماركسيون، هو أنهم حولوا تعاليم أساذهم إلى عقيدة يقينية بدلا من أن يتخذوا منها أداة

فكرية لفهم تطور المجتمع البشرى ، ومرشداً لرسم مجرى التطور الاجتماعى فى المستقبل . ولقد حذر الزعيم الشيوعى الصينى ماوتسى تونج ، مواطنيه من أن يصبحوا عبيد الدوجماطيقية « التزمت أواليقينية » الماركسية ، فقال . « هناك من يظنون أن الماركسية نوع من حقيقة سحرية يمكن بها شفاء أى مرض . يجب أن نقول لهم إن العقائد الجامدة أقل فحماً من روث البقر ، فالروث يمكن أن يستخدم كسماد ، ونستطيع نحن الأفريقيين ، أن نؤيد هذه الملاحظة الصينية الحكيمة .

ليست بنا حاجة إلى أن نفترض أنه ليس سوى من يقال لهم المثقفون وخريجو الجامعات ، هم القادرون على إدارة شئون الدولة ، أو قيادة جيش ، أو توجيه الشئون الخارجية . أجل ، إن الثقة التى وضعها القادة الشيوعيون الأوائل فى الطبقة العاملة ، أوتيت أكثر من ثمارها بعد أربعين عاماً من نشوب الثورة . فالأقمار الصناعية شاهد ملموس على صفة الروس من رجال العلم ، وعلم الطبيعة ، والمهندسين والقائمين بالإدارة وغيرهم ، وأغليتهم الساحقة برزت من بيئات الطبقة العاملة والفلاحين . لقد عمل الاتحاد السوفيتى ما هو أكثر من اللحاق ببلاد أوربا الغربية . وتفوق بالفعل على بريطانيا وفرنسا وألمانيا فى مجال التقدم التكنولوجى ولم يتخلف إلا وراء الولايات المتحدة الأمريكية فى ميادين معينة من الإنتاج ، وذلك برغم أن البلاد الأوربية سبقته فى التطور الصناعى بأكثر من مائة عام . وعن الفجوة بينهم وبين الأمريكين فإن القادة السوفيت يدعون أنهم سوف يتمكنون من إغلاقها خلال السنوات العشر القادمة بشرط ألا تنشب حرب نووية .

ويدعى السوفيت أيضاً أن هذا التقدم الضخم ما كان ليتحقق أبداً بغير التخطيط الاشتراكى وتعبئة ما تملك البلاد من الموارد الطبيعية والقوة العاملة .

كانت الكهرباء بطبيعة الحال مفتاح تقدم الاتحاد السوفيتي الهائل ، إذ بدون وفرة من القوة الكهربائية الرخيصة لما أمكن أن يكون معدل التصنيع وتآلية الزراعة ، يمثل هذه الدرجة الملحوظة . .

### الحزب الواحد

كان ظهور الشيوعيين كالحزب الوحيد في روسيا حادثاً عرضياً إلى حد كبير . . فلو لم يقع الانقسام في صفوف أحزاب اليسار المعادية للرأسمالية والقيصرية ، على أثر المحاولة التي قام بها فاني كابلان لاغتيال لينين في ٣٠ أغسطس ١٩١٨ ، وكان كابلان من أعضاء الحزب الثوري الاشتراكي ، أقول إنه لولا ذلك الانقسام لربما كان في الامكان أن يوجد بالاتحاد السوفيتي نظام الحكم القائم على تعدد الأحزاب ، بدلاً من النظام الحالي ، نظام الحزب الواحد .

والواقع ، لقد أكد ماركس أن الناس وبخاصة من يزاول منهم العمل اليدوي والذهني ، سوف يكونون ، في ظل الاشتراكية الصحيحة أوفر حرية بكثير منهم في ظل حكم الرأسمالية . .

### الشيوعية وأفريقيا

ليست في أفريقيا أحزاب شيوعية حسنة التنظيم ، ففي هذه القارة تخطى الحركات القومية الناجحة بتأييد الجماهير ، ولهذا السبب تشكل الشيوعية في أفريقيا تهديداً أقل منه بكثير في آسيا ، نظراً لأن هذه الحركات القومية الأفريقية التي تعبر عن آماني شعوب القارة ، قطعت الطريق على الشيوعية . فالشيوعية عند معظم الأفريقيين مجرد أيديولوجية أجنبية أخرى منبعثة من أوروبا ، تلك القارة التي ظلت تفرس أفريقيا قروناً . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لم يكن

للأفريقيين اتصال مباشر بالروس إذ لم تكن للروسيا مستعمرات في أفريقيا أبداً بحيث أن كل ما يعرفونه عن الروس والشيوعية مصدره الدعاية الغربية التي لا يثقون بها .

إن الثورة التي تجرى في أفريقيا ثورة قلقة . فهناك أولاً النضال من أجل الاستقلال الوطنى . وهناك ثانياً الثورة الاجتماعية التي تأتى فى « أعقاب نيل الاستقلال وقرير المصير ، وثالثاً يسعى الأفريقيون وراء شكل من الوحدة الإقليمية باعتبارها سلفاً لقيام « ولايات متحدة أفريقية » .

لكن ، إلى أن تتحقق الثورة الأولى فلا يمكن تعبئة طاقات الناس من أجل بلوغ المرحلتين الثانية والثالثة وللتين هما أصعب من المرحلة الأولى التي تعنى إزالة ما خلفه العصر الاستعماري من تراث اقتصادى واجتماعى ، كالرشوة والفساد والجهل ، والفقر ، والمرض ، ويعنى إقامة مجتمع يتمشى مع أمانى الشعب فى دولة رفاهية تجعل من رفاهيتهم الجوهر الذى تقوم عليه .

### ماهى الاشتراكية

ليس الهدف الاشتراكي كما زعم نقر من خصومه : النزول بمستويات العيش ولكنه دفعها حتى يتسنى للأغلبية ، وليس لأقلية كما هو الشأن فى الوقت الحاضر ، أن تنعم بمزايا الوفرة التي أصبحت فى حيز الامكان بفضل تكتيكات الآلة والعلم .

كذلك لا تقتصر الاشتراكية على ما قال أعداؤها ، على الأخذ من الأغنياء لإعطائه إلى الفقراء ، لأن مجرد إعادة تقسيم الثروة الحالية المتاحة فى أيدي الأفراد ، لن يسد بصورة لها وزنها ، الثغرة القائمة الآن بين «المالكين» و « المحرومين » .



إن الهدف الاشتراكي معناه التخطيط العلمى للإنتاج والتوزيع ، عن طريق الملكية المشتركة لما هو أساسى عن وسائل الإنتاج والخدمات ، حتى يتمكن الناس فى النهاية وبغض النظر من الجنس واللون والعقيدة أو الأصل الاجتماعى ، من التمتع بما يريدون لإشباع حاجاتهم .

ولكن الوصول إلى هذه المرحلة ، على ما يرى ماركس ، لن يتم قبل أن تتحول الاشتراكية إلى شيوعية كاملة تمشى مع الوصول إلى المجتمع اللاتبقى .

وبرغم وجود صور كثيرة من الاشتراكية فهناك فلسفة عامة يمكن تلخيصها على النحو التالى :

- ١ — من كل مواطن طبقاً لقدرته .
- ٢ — من كل مواطن طبقاً لحاجاته .
- ٣ — إتاحة الفرصة المتساوية لجميع المواطنين ليقدموا لبلادهم أفضل ما يقدرون عليه .
- ٤ — حكومة منتخبة انتخاباً ديمقراطياً بالشعب ومن الشعب إلى الشعب .

### الحاجة إلى اشتراكية أفريقية

يجب أن نخلق الصورة الخاصة بنا للاشتراكية الأفريقية ، والتى تتلاءم مع ظروفنا وأحوالنا وخلفيتنا التاريخية .

وبعبارة أخرى يجب ألا نسير كالعميان وفق الأساليب الاشتراكية التى اتبعت سواء فى أوروبا الغربية أو فى روسيا السوفيتية حيث الظروف مختلفة اختلافاً كلياً عنها فى أمريكا . فلينين ، مهندس الدولة الاشتراكية الأولى ، لم يتبع هو وحزبه كالأعمى ، الماركسية فى خلق الأدوات التى كانت أكثر ملاءمة

لظروف روسيا . وبالمثل فالمدخل الأفريقي إلى الاشتراكية يجب أن يقوم على سياسة المواءمة ، على أن نضع في اعتبارنا دائماً التقدم السلمى نحو الاشتراكية الأفريقية التى ينبغى أن تكون لها الأغراض والأهداف التالية .

١ — من الناحية السياسية إقامة وحماية الديمقراطية الشعبية القائمة على الاقتراع العام للبالغين ( فرد واحد وصوت العقيدة أو الجنس Sex ) ، وحقوق واحدة ، دون اعتبار العنصر أو اللون أو الإنسان الأساسية ، والعدل الاجتماعى ، وحكم القانون .

٢ — من الناحية الاقتصادية : تحقيق وحماية رفاهية الشعب عن طريق الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج والتوزيع الجوهري والإشراف عليها ، على أن ينتهى الأمر بإلغاء القوة التى تجعل فى الإمكان أن يعيش الناس على الربح والفائدة والربح .

٣ — من الناحية الاجتماعية : تحقق الدولة وتحمى العمالة الكاملة ، ويقوم المواطنون جميعاً طبقاً لمقدرتهم بأداء العمل الذى له قيمة اجتماعية ، بينما يشاركون جميعاً فى موارد الشعب المشتركة وفقاً لحاجتهم . وسوف تتاح الفرصة المتساوية للجميع وسوف تكون الموهبة والأخلاق هى معايير الجدارة الوحيدة فى الحياة العامة .

ولكن تنفيذ خططنا كي نحقق هدف دولة الرفاهية ، لا يعنى فقط إجراء تغيير فى البنى الاقتصادية للمجتمع . إن وضع التخطيط وتنفيذه يتطلبان إجراء تغييرات أساسية فى عقائد الناس وعاداتهم وأنظمتهم ، فضلاً عن تغيير أسلوبهم فى التفكير .

ان كل ما فى العالم من تخطيط لن يسير بنا صوب « أورشليم الجديدة »

طالما يفتر المسؤولون عن تنفيذ هذه الخطط ، إلى المنهج الاشتراكي . وهكذا لن يكون في الإمكان خلق الأجهزة الاجتماعية والوسائل البشرية مما تتطلبه الاشتراكية ويتطلبه بناؤها ، إلا إذا حدثت تغييرات في الفكر والتقاليد والأسلوب . وبعبارة أخرى لن نستطيع بناء الإشتراكية بغير اشتراكيين .

ولا يمكن المغالاة في التأكيد بقوة بأن الاشتراكية هي أكثر من نظام اقتصادي . إنها تنظيم إجتماعي يملك فيه الناس وسائل الإنتاج بصورة مشتركة ويشاركون حسب حاجتهم في ثمار عملهم الجماعي ، وعلى خلاف النظام الرأسمالي الذي لا يعنى فيه أحد إلا بنفسه ، يتطلب النظام الاشتراكي أقصى حد من التعاون بين جميع أعضاء المجتمع .

### برنامج لغانا :

يجب أن تكون نقطة البدء في التعبير الإقتصادي ، هي الأرض بالطابع المشترك في الملكية والإنتاج وبما تنطوي عليه من عنصر المساعدة الذاتية التعاونية ، وهذا هو حجر الأساس الذي يجب أن نبني فوقه النمط الاشتراكي الجديد للمجتمع في غانا . يمكن أن نستعير أفكاراً من أمريكا ، الصين ، الهند ، يوغوسلافيا ، السودان ومن أي مكان آخر ، ولكن النمط الفعلي يجب أن يقوم على القاعدة الأفريقية . فالقطاع الزراعي وهو الذي في أيدي الأفريقيين إلى حد كبير ، يجب رفعه إلى المستوى الذي لا يقف عند حد النهوض بحالة الفلاح من مستوى الكفاف الذي يعيش فيه الآن ، وإنما يجعله ينتج فائضاً من الثروة يوفر رأس المال اللازم لدفع ثمن استيراد الآلات والخبرة الفنية مما يتطلبه القطاع الصناعي .

ويجب أن يكون هدف الزراعة الأصلي التوزيع بقصد التقليل من اعتماد

البلاد على اقتصادها الحالي القائم على محصول واحد - هو الكاكاو . ويجب قبل كل شيء أن يوضع التأكيد على إنتاج الغذاء مع تنويع الأغذية للاستهلاك المحلي حتى نستغنى عن الاستيراد البالغ القدر من المواد الغذائية التي تشكل في الوقت الحاضر عبئاً على مواردنا من العملات الأجنبية ، لولا هذا لأمكن استخدامها لأغراض التنمية .

ويجب أن يتضمن تخطيطنا الزراعي تربية الحيوان وعمل منتجات الألبان ، وازدياد توافر إنتاجنا من المواد الغذائية سيكون له أثر فعال من ناحية تكلفة العيش ، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على التكلفة العامة للتنمية عندنا ، ذلك أننا لن نضطر إلى مواجهة المطالب المستمرة بزيادة الأجور لمواجهة تكاليف العيش التضخمية .

ويجب أن تستهدف الصناعات أولاً إشباع الاحتياجات المحلية لتوفير الواردات ، ويمكن حينئذ يتيسر ذلك ، توفير فوائض للتصدير حتى يتسنى دفع ثمن ضرورات الرفاهية ، وينبغي إقامة صناعات ملحقة ترتبط بمنتجات الزراعة والتعدين .

ويسبب افتقار الفانين إلى الموارد الرأسمالية ، ونظراً للنقص في الخبرة الفنية والإدارية ، يتعين على الحكومة أو المؤسسات شبه العامة كهيئة التنمية الصناعية ، أن ترسم وتنفذ بمفردها أو بالاشتراك مع المشروع الخاص والتعاونيات ، مشروعات التصنيع الكبرى وتجديد المشروعات الكبرى في قطاع الزراعة وتربية الحيوان ، حيث تكون المشروعات مجزية ونافعة .

إن برنامجنا الاقتصادي ، الزراعي والصناعي ، يجب أن يهدف إلى التحول من اقتصاد يقوم على الاتجار إلى اقتصاد صناعي . إن رجال الأعمال الأفريقيين مرتبطون اليوم بالاتجار ، وهم معنيون كثيراً بتوزيع الواردات الأجنبية بدلاً من



أن يهتموا بإنتاج السلع الاستهلاكية في غانا . نريد أن تشجع الرأسمالين المشتغلين بالصناعة ، لا الرأسمالين المشتغلين بتجارة الجملة والتجزئة ، ذلك أنه طالما يظل رجال الأعمال الأفريقيون لا يفكرون إلا في بيع السلع التي ينتجها الغير فلن يتغير النمط الاستعماري القديم لاقتصادنا .

وفضلاً عن التخطيط الاقتصادي بصفته هذه ، يجب أن يكون هناك تخطيط فني ، الأمر الذي يستلزم إيجاد نظام تعليمي جديد يزودنا بالأدوات البشرية التي تضطلع باخراج التخطيط الاشتراكي إلى حيز التطبيق ، يجب أن يزودنا نظام التعليم بمزيد من رجال الإحصاء وإمساك الدفاتر والمحاسبة والمراجعة ، ومن الخبراء في القانون التجاري ، والخبراء الفنيين في جميع المستويات والفروع ، وبالعلماء والمهندسين والمديرين والإداريين ، وغير هؤلاء جميعاً . وبهذا الصدد يمكن أن تعلم الكثير من السوفيت الذين أحدثوا ثورة في نظام التعليم عندهم .

وأكثر من هذا يجب أن يرتبط التعليم الجديد بمخلق نوع من المواطن يختلف عما نعرفه الآن : مواطن يعرف تاريخه وحلفيته ومستقبله الاشتراكي ، حاجته أن يعيش في تعاون مع جيرانه وأن يقدم لبلده خدمة خالية من الأنانية ، وحاجة بلده إلى أن يعيش في وحدة وصداقة مع البلاد الأخرى . يجب أن نجعل المواطن الجديد على بينة من التخطيط الاشتراكي الجديد ، وأن نجعله يفهم دوره ومكانه في النظام الجديد .

ويجب أن يكون هناك رأس مال إذ لا سبيل إلى أي شيء بدونه . إن الاشتراكيين هم في الحقيقة الذين يتصرفون في رأس المال وقد تخلص من الأهداف الرأسمالية ، أي أنهم يريدون استثمار رأس المال لغايات اجتماعية وليس من أجل تحقيق الربح الخاص واستغلال الإنسان للإنسان . ليس من المستطاع بناء



المهمة الرئيسية أمام الشعوب التي حصلت على استقلالها حديثاً في أفريقيا هي إقامة نظام إجتماعي عادل وهدمي يوفر المأكل والملبس والمأوى لمواجهة حاجات الناس حسب مواردهم ، نظام إجتماعي يعكس مستوى معيشة أعلى في معادة شعبنا، وهذا يعني من الناحية الاقتصادية ، العمالة الكاملة ، والإسكان الصالح ، والفرصة المتساوية التي تسمح بالتقدم التعليمي والثقافي إلى أعلى مستوى ممكن لجميع الناس . وهذا معناه بالحقائق المحسوسة أن يرتفع الدخل الحقيقي لجميع أنواع العمال والمزارعين والفلاحين ، وألا تتجاوز أثمان السلع الأجور ، وأن تكون الخدمات التعليمية لكل الناس . . فإذا كانت القدرة على الدفع هي جواز المرور إلى الحياة القاضية ، إذن فمعظم أهل القارة الأفريقية مستبعدون عنها الآن .

وإذا لم ينفذ المسؤولون عن الشعب برنامجنا الاقتصادي والاجتماعي ، فقد حكم على معظم الشعب الأفريقي بالإبادة الدائمة من الحياة الطيبة ، واتفق الغرض الذي توخاه من الجهد الذي نبذله

لكن كيف نحقق هدفنا في أقصر وقت ممكن ؟

الأمر الذي أؤكد أنه هو أن الاشتراكية هي النمط الوحيد الذي يستطيع أن يحقق الحياة الطيبة للشعب ، في أقصر وقت ممكن ، ذلك أن الاشتراكية تقترض الملكية العامة لوسائل الإنتاج — الأرض ومواردها — واستخدام وسائل الإنتاج تلك لما يعود بالنفع على الشعب .

### الإنتاج الاشتراكي

والإنتاج الاشتراكي هو إنتاج السلع والخدمات تحقيقاً لحاجات الشعب . فهو ليس إنتاجاً من أجل الربح الخاص الفردي الذي يحرم مثل هذا الفريق الكبير

من الرجعيين من أجل مقاومة نضالنا في سبيل الاستقلال، فان هناك الكثيرين من الأفريقيين على استعداد لمساعدتهم على استعبادنا إقتصاديا لقاء الفئات القليل الذي يلقي به إليهم من مائة الرأسمالية الأجنبية . إن الرأسماليين هم كاليض أعداء لنا .

إن هدفنا هو الإستقلال الإقتصادي على أساس نمط اشتراكي ، وحتى يتسنى تنفيذ مشروعنا لا بد من أن يتولى القيادة أولئك الأفريقيون من ذوى النظرة الاقتصادية ، إذ لا يمكن أن نعرض حياتنا الاقتصادية للخطر بأن نترك توجيهها ، بل وبعض تخطيطها . في أيدي المستوطنين الأجانب من أعداء الاشتراكية ، ذلك أن ولائم الأول هو لبلادهم الإمبريالية بينما ولاؤهم للبلد الذي يستخدمهم يشغل محلا ثانويا . وبينما قد نضطر إلى الاعتماد على الفئتين والخبراء الأجانب إلى أن تتمكن من توفير المدد الكافي من أبنائنا ، فسوف نستخدم الأولين في مهمة محدودة وليس لتخطيط مستقبلنا الإقتصادي .

يجب أن نكون على حذر من العناصر الرأسمالية الأفريقية المعادية لحزب المؤتمر حتى لا تسرب في داخله ، وتخد منه مجرد وسيلة للإثراء على حساب الأموال العامة ولافساد أيديولوجيتنا الاشتراكية وتشويه برنامجنا الإقتصادي .



## الفصل العاشر

### بعض جوانب الاشتراكية الأفريقية

ببعض  
كلامه عن نكروما



المهمة الرئيسية أمام الشعوب التي حصلت على استقلالها حديثاً في أفريقيا هي إقامة نظام إجتماعي عادل وتقديم يوفر المأكل والملبس والمأوى لمواجهة حاجات الناس حسب مواردهم ، نظام إجتماعي يعكس مستوى معيشة أعلى في سعادة شعبنا ، وهذا يعني من الناحية الاقتصادية ، العمالة الكاملة ، والإسكان الصالح ، والفرصة المتساوية التي تسمح بالتقدم التعليمي والثقافي إلى أعلى مستوى ممكن لجميع الناس . وهذا معناه بالحقائق المحسوسة أن يرتفع الدخل الحقيقي لجميع أنواع العمال والمزارعين والفلاحين ، وألا تتجاوز أثمان السلع الأجور ، وأن تكون الخدمات التعليمية لكل الناس . . . فإذا كانت القدرة على الدفع هي جواز المرور إلى الحياة الفاضلة ، إذن فمعظم أهل القارة الأفريقية مستعدون عنها الآن .

وإذا لم ينفذ المسئولون عن الشعب برنامجنا الاقتصادي والاجتماعي ، فقد حكم على معظم الشعب الأفريقي بالإبادة الدائمة من الحياة الطيبة ، واتفق الغرض الذي تتوخاه من الجهد الذي نبذله

لكن كيف نحقق هدفنا في أقصر وقت ممكن ؟

الأمر الذي أؤكد أنه هو أن الاشتراكية هي النمط الوحيد الذي يستطيع أن يحقق الحياة الطيبة للشعب ، في أقصر وقت ممكن ، ذلك أن الاشتراكية تقترض الملكية العامة لوسائل الإنتاج - الأرض ومواردها - واستخدام وسائل الإنتاج تلك لما يعود بالنفع على الشعب .

### الإنتاج الاشتراكي

والإنتاج الاشتراكي هو إنتاج السلع والخدمات تحقيقاً لحاجات الشعب . فهو ليس إنتاجاً من أجل الربح الخاص الفردي الذي يحرم مثل هذا الفريق الكبير

من الشعب من السلع والخدمات التي يجري إنتاجها بينما تظل حاجاته ومطالبه بدون إشباع .

لكن ، هناك نقطة يتعين علينا أن نوضحها ، فهناك في أفريقيا لا يملك الناس وسائل الإنتاج والتوزيع الكبرى فحسب ولكن يجب علينا أن نرسي الأسس التي يمكن أن تقوم عليها الاشتراكية ، أي التصنيع الكامل لقارتنا .

إن كل حديث عن الاشتراكية والتعبير الاقتصادي والاجتماعي هو ألقاظ جوفاء إذا لم نكرس أنفسنا بصورة جسيمة لموضوع التصنيع الأساسي والثورة الزراعية بنفس القدر الذي يجب أن نركز به جهودنا على الترية الاشتراكية .

والصناعات الثانوية ضرورية بشكل حيوي إذ يجب أن يكون من أهدافنا الرئيسية إحلال السلع التي تنتجها محلياً محل الواردات من السلع الأجنبية . وأكثر من هذا ، يجب تخطيط الصناعات الثانوية حتى تلحق بإنتاج زراعتنا وتوسع المناقذ أمام إنتاج مزارعينا وفلاحينا . ولكن الصناعات الثانوية برغم ما لها من أهمية من حيث أنها تجعلنا مستقلين من الناحية الاقتصادية ، سوف تظل تتركنا نعتمد اعتماداً شديداً على المصادر والمهارة الخارجية إذا لم نشيء تلك الصناعات الثقيلة التي هي وحدها ترسي الأساس الذي يقوم عليه التصنيع .

إن مشروعات مثل مصنع إنتاج الصلب ، ومعمل تكرير البترول ، ومصنع عدد الآلات مما نضع الخطط بشأنها في غانا ، فضلاً عن مشروعات كهربية نهري فولتا وبوي Bui ، هي كلها مشروعات رئيسية بالمعنى الحقيقي الذي يدل عليه اللفظ .



## الطاقة هي المفتاح

والطاقة عنصر لا غنى عنه في التصنيع ، فبدونها لا نستطيع إرساء أسسه .  
إن التصنيع يفترض مقدما الكهرباء electrification ، والحق إن افتقارنا إلى  
موارد حيوية للطاقة هو الذي حال بيننا وبين إخراج الكثير من أفكارنا  
وخططنا ، إلى نطاق التنفيذ ، بل وليس في وسعنا الحديث عن مصنع الصلب  
إلا إذا أمكن توفير الطاقة لتشغيله .

ومن هنا انشغل بالنا في غانا بمشروع نهر فولتا وغيره من المشروعات التي  
سوف تمدنا بالقوة المائية لتوليد الكهرباء . وري الأقاليم التي تعطش إلى الماء  
في فترات معينة من السنة . هذه المشروعات هي مفتاح رئيسي لتقدمنا الاقتصادي .

وطالما نحن عاجزون عن صنع عدد الآلات فأن الأدوات اللازمة لصناعة كل  
العدد الهائل من السلع الكبيرة والصغيرة التي نستوردها في الوقت الحاضر ،  
سوف تظل تحت رحمة الموارد الخارجية التي تزودنا بها . وسوف تظل في حالة  
تبعية اقتصادية ويكون كل حديث عن التقدم الاشتراكي ثرثرة جوفاء .

## التنمية الإيجابية

ولتحقيق هدفنا في التعبير الاقتصادي الأسامي يجب أن تخصص نسبة من  
دخلنا ، أكبر بكثير مما نخصصه الآن ، لإقامة الصناعات الأساسية ومضاعفة  
منتجاتنا الزراعية .

وهنا نحتاج إلى ثورة في أسلوبنا في التخطيط . لسوء الحظ كان الكثير  
من التخطيط يجري بصورة متقطعة إلى حد كبير وبغير هدف معلوم . ولم يكن

مترابطاً على نحو منظم ، وكانت هيئات ومصالح حكومية وشبه حكومية ، كثيرة بما يتجاوز الحد الواجب ، معنية برسم وتنفيذ الخطط .

إن ما نحتاج إليه هو خطط عمل ..

إذا أردنا أن يكون تخطيطنا قوة منشطة تزيد من إنتاجيتنا ومن تقدمنا نحو الهدف الاشتراكي فلا بد من أن يتحقق من جميع مواردنا البشرية والطبيعية ، أى يجب أن نحصى ما نملك من أصول assets اقتصادية . يجب أن نعد قائمة جرد تشمل تراثنا الطبيعي والمدنى والزراعى ، ويجب أن نحصى قوتنا البشرية وما لدينا حالياً من المهارات وما يمكن أن يتوافر لنا منها .

ومعنى هذا أن كل ما نعمله يجب أن يكون مرتبطاً بخطة شاملة . فبرامج التعليم والرفاهية الاجتماعية والصحة مثلاً ، لا يمكن رسمها فى عزلة . بل يجب تخطيطها بالنسبة إلى احتياجات تطورها الصحى وتحسين حياة الشعب . والخطط التى تعد لهذه القطاعات يجب تنسيقها مع الخطط التى توضع للمجال الاقتصادى ، لأن التوسع الاقتصادى هو فى حاجة ملحة إلى إنتاج المدارس والمعاهد الفنية والجامعات .

وفوق كل شئ . يجب أن يكون تقدمنا الاقتصادى الأساس الذى يبنى عليه مجتمعاً قوامه العدل وترفف عليه السعادة .

يجب أن يهدف تخطيطنا إلى تحقيق غرض مزدوج : زيادة الإنتاجية وتجميع رأس المال لتوسيع نطاق التصنيع . يجب أن يزيد باطراد تمويل التسمية عن طريق الإنتاج ، وأن يقل باطراد عن طريق الضرائب والرسوم التى تفرض مطالب باهظة على تلك الجماعات من المجتمع التى هى أقل قدرة على أدائها .

ويمكن أن تتيح الزيادة في الإنتاجية فوائد يعاد استثمارها في مزيد من الإنتاج ، وبهذه الطريقة نزيد من الثروة الحقيقية .

إن رفع الأجور دون ضمان معدلات من الإنتاجية أعلى ، معناه أن نحرك تلك الدائرة الخيثة من خلق كمية ضخمة من النقود تطارد سلماً نادرة وتسفر عن التضخم . فزيادة الإنتاجية مصحوباً بالتخطيط الاشتراكي سوف يسمح بالرقابة على الأمان وتداول السلع من أجل صالح المجتمع .

ليس معنى هذا أن كل تقدم في الإنتاجية سوف يؤدي إلى تحسين فوري في مستويات العيش . وهذا هو الحال بوجه خاص في أوائل مراحل التصنيع حين تكون الحاجة إلى إعادة استثمار رأس المال المتولد من ارتفاع الإنتاجية ، في تقوية القاعدة الاقتصادية أعظم أهمية منها إلى استخدامه في السلع الاستهلاكية .

### مسألة أولويات

ينطوي الهدف الاشتراكي على معنى الخير الشامل للمجتمع كله . ومن أجل صالح هذا الهدف الاشتراكي قد يكون من الضروري أن يتنازل كل فرد عن بعض المنفعة الشخصية العاجلة الصغيرة حتى يتسنى له تحقيق منفعة أكبر بعد ذلك بفترة وجيزة . فالخدمات الاجتماعية لصالح الجماعة ، مثلاً ، تحقق منايها لعدد كبير من الناس تزيد على ما يحقته رفع الأجور بالنسبة إلى مجموعات معينة من العمال .

ولكن إذ ترفع الإنتاجية بدرجة لها شأنها ، وتوسع قاعدة الاقتصاد الاشتراكية عن طريق اطراد الزيادة في الملكية العامة لوسائل الإنتاج — كالأرض والموارد الطبيعية والمصانع وإنتاجها . فلن يتمكن الحكومة فحسب من تعبئة

فوائض أكبر من رأس المال في سبيل تحقيق خير مصالح البلاد. ولكنها تستطيع أيضاً أن تبلغ مركزاً يمكن فيه أن تزيد أجور العمل جزاء ما بذل من جهد زائد.

### نظرة جديدة

ونظراً لأن الحكومة تستطيع عن طريق التخطيط أن تفرض في الوقت نفسه القيود على أثمان السلع فسوف يشعر العامل بفائدة مزدوجة من وراء زيادة في الأجر لا تلهمها زيادة أكبر في الأثمان كما يحدث في ظل اقتصاد رأسمالي .

فإذا كان لهذه السياسة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة أن تنجح ، فلا بد من تغيير في نظرة المسؤولين عن إدارة شئتنا . يجب أن يكون لهم منظور اشتراكي ودافع اشتراكي مرتبطان بالحاجات والمطالب الاشتراكية . يجب ألا يظلوا خدم يروقراطية عرجاء .

يجب أن يتسلح المسؤولون في مؤسساتنا العامة بنظرة جديدة إزاء وظائفهم التي يدينون بها لنضالات الشعب وكدح الفلاحين والعمال .

إن في أفريقيا في الوقت الحاضر عدداً كبيراً من الشركات العامة مثل شركات التنمية الصناعية والزراعية ، تقدم لها الدولة الإعانات بدلاً من أن تحقق هذه الشركات ربحاً يستخدم في مزيد من الاستثمارات الرأسمالية . يجب أن تنعكس هذه الحال إذا ما من اقتصاد ، وبخاصة الاقتصاديات القوية بأفريقية ، يجاهد من أجل إقامة قاعدة إقتصادية ثابتة ، قادر على استنزاف موارده في إعانة منامرات غير إنتاجية لا يستفيد منها سوى موظفيها من ذوي المرتبات العالية .

وقضلاً عن هذا لا يسعنا أن نبذل نبوارداً من الرجال والمواد على هذا



النحو، ولكن علينا أن نستخدمها بحكمة في سبيل هدفنا وهو تحقيق المنفعة  
الاشتراكية لكل الشعب .

### المعركة القادمة

إن مهمتنا لا تنتهي بالحصول على الاستقلال السياسي ، فالاستقلال يتطلب  
أسلوباً جديداً في التنمية الاقتصادية والصناعية .

وبدون التأيد من جانب جماهير الشعب يمكن أن تقشل خططنا . إن الناس  
في حاجة إلى أن تير فيهم وعياً جديداً بدورهم بالسير قدماً صوب الإنشاء  
الاشتراكي . يجب أن يتشبعوا بنفس الروح التي جرفتهم إلى معركة التحرر  
السياسي والتي وصلت بهم إلى الاستقلال .



## الفصل الحادي عشر

أوجاما: أساس الاشتراكية الأفريقية

بعم  
جوليوس نوري





الاشتراكية ، مثلها مثل الديمقراطية هي اتجاه للعقل . فاتجاه الاشتراكي للعقل وليس التعلق الجامد بنمط سياسي جامد هو الذي نحتاج إليه في المجتمع الاشتراكي ، كي نضمن أن يهتم الناس برقاهية بعضهم بعضاً ، وليس القصد منه تعريف الأنظمة التي تنشأ الحاجة إليها كي يتجسد فيها هذا الاتجاه في مجتمع حديث ... مثل مجتمعا الأفريقي .

وسواء تعلق الأمر بالفرد أو المجتمع فالذي يفرق بين الاشتراكي وغير الاشتراكي هو ذلك الاتجاه العقلي ، وليس لهذا الاتجاه علاقة بتملك الثروة أو عدم تملكها ، فقد يمكن أن يتحول المعدمون إلى رأسمالين — أي مستغلين لإخوانهم من البشر ، وبالمثل يمكن أن يكون المليونير اشتراكياً أو قد لا يضيف قيمة على ثروته إلا لأن في الإمكان استخدامها في خدمة إخوانه في البشرية . ولكن الإنسان الذي يستخدم الثروة بفرض السيطرة على أي من إخوانه ، إنما هو شخص رأسمالي ، وكذلك الحال بالنسبة إلى من يفعل هذا لو استطاع إليه سبيلا .

قلت إن المليونير يمكن أن يكون اشتراكياً حالماً . ولكن المليونير الاشتراكي ظاهرة نادرة ، بل يكاد حقاً أن يكون تناقضاً في المصطلحات . وظهور أصحاب الملايين في أي مجتمع ليس دليلاً على رخائه إذ يمكن أن يوجدوا في بلاد فقيرة جداً — مثل تنجانيقا — كما يوجدون في بلاد غنية كالولايات المتحدة الأمريكية ، ذلك أن الذي يخلق أصحاب الملايين ليس كفاءة الإنتاج بولاً مقداراً ما يملك بلد من ثروة ، وإنما الذي يخلقهم هو انتفاء المساواة في توزيع ما يجري إنتاجه .

والفارق الأساسي بين مجتمع اشتراكي ومجتمع رأسمالي لا يمكن في الأساليب

التي يتبعانها في إنتاج الثروة ، ولكته يكن في طريقة توزيعها . ولذلك بينما يمكن أن يكون المليونير إشتراكياً صالحاً ، فيكاد ألا يكون وليد مجتمع إشتراكى .

ولما كان ظهور أصحاب الملايين في مجتمع لا يتوقف على رخائه ، فقد يجد علماء الاجتماع من المهم أن يحاولوا اكتشاف السبب الذي من أجله لم تنتج مجتمعاتنا في إفريقية أصحاب ملايين إذ من المحقق أنه كان لدينا من الثروة ما يكفي لخلق عدد قليل منهم .

وفي ظنى أن هؤلاء العلماء سوف يكتشفون أن السبب راجع إلى أن تنظيم المجتمع الأفريقى التقليدى — أى توزيعه للثروة التي أنتجها — كان على صورة تكاد ألا تفسح مجالاً للطبقية . قد يقولون أيضاً بالطبع ، إنه ترتب على هذا أن إفريقية لم تتمكن من خلق طبقة متقدمة من ملاك الأرض ، وبالتالي لم يكن هناك من يستطيع إخراج الأعمال الفنية أو العلمية التي تهاجر بها المجتمعات الرأسمالية . ولكن الأعمال الفنية والإنجازات العلمية هي ثمار العقل الذي هو كالأرض ، من الهبات التي أنعم بها الله على الإنسان .

ولا أستطيع الاعتقاد بأن الله قد جعل استخدام إحدى هباته يتوقف على إساءة استعمالها من جانب شخص آخر .

يزعم المدافعون عن الرأسمالية أن ثروة المليونير هي الجزاء العادل عن قدرته أو نشاطه ، ولكن هذا الزعم لا تؤيده الحقائق ، ذلك أن ثروته لا تتوقف على نشاطه أو قدراته هو نفسه إلا بنفس القدر اليسير الذي كانت تتوقف به ثروة المالك الإقطاعى على جهوده ونشاطه أو ذكاته . كلاهما يستخدم ويستغل قدرات الآخرين ونشاطهم . وحتى لو كان هناك مليونير ذكى ومجد بصورة غير عادية ، فالفارق بين ما يملك من ذكاء ونشاط وجد وما يملك الآخرون من

هذه الصفات لا يمكن أن يتناسب مع « ضروب الجزاء » التي يحصل عليها هو ويحصلون هم عليها . ولا بد أن ثمة خطأ في مجتمع يستطيع فيه شخص واحد أيا كان جده أو كانت مهارته ، أن يحصل على « جزاء » يعادل ما يستطيع أن يحصل عليه ألف غيره مجتمعين .

### الكل سواء

إن نزعة الاقتناء والتملك بقصد نيل القوة والهيبة نزعة غير إشرائية . ففي مجتمع يقوم على الاقتناء تميل الثروة إلى إفساد من يملكونها ، وإلى أن تربي فيهم رغبة في أن ينعموا برقاهاية أكثر مما يتوافر لغيرهم ، وفي أن يرتدوا ملابس خيراً من الآخرين وأن يبرزوا في كل ناحية . إنهم يبرزونه في الشعور بأن عليهم أن يتفوقوا على جيرانهم بقدر ما يمكنهم ذلك . وأصبح التعارض الظاهر بين رقاھيتهم والشقاء النسبي الذي هو نصيب بقية المجتمع ، أمراً جوهرياً تقريباً للتمتع بثروتهم ، وهذا أطلق كل الحركة الحزوية من الشافى الشخصى ، الذى هو فى هذه الحالة غير اشتراكى .

وبنض النظر عن النتائج المادية للمجتمع والمترتبة على تجميع الثروة الشخصية فإن نفس الرغبة فى التجميع يجب تفسيرها على أنها تصويت « بعدم الثقة » فى النظام الاجتماعى إذ حين ينظم المجتمع بحيث يهتم بأفراده فى هذه الحالة لا ينبغي لأحد ، بشرط أن يكون راعياً فى العمل ، أن يستشعر القلق بشأن ما سوف يصيبه فى الغد إذا لم يكتنز ثروة اليوم ، إذ ينبغي للمجتمع نفسه أن يرعاه هو أو أرملة أو أطفاله اليتامى .

وهذا بالضبط ما نجح فى عمله المجتمع الأفريقى التقليدى . كان « الننى » ، والفقير آمناً تماماً فى المجتمع الأفريقى . كانت الكوارث الطبيعية تآلى بالمجاعات

ولكنها تصيب بها الجميع ، من الأغنياء والفقراء على السواء . ولم يتصور أحد جوعاً سواء من حيث الغذاء أو الكرامة الإنسانية ، بسبب عدم امتلاكه لثروة شخصية ، إذ كان في وسعه الاعتماد على ثروة المجتمع الذي هو عضو فيه . تلك كانت إشترابية .

### نموت وسائل

ولإنتاج الثروة سواء تم بوسائل بدائية أو حديثة ، يتطلب أشياء ثلاثة :

أولها : الأرض التي وهبها لنا الله ومنها نستمد المواد الأولية التي نعيد تشكيلها لمواجهة حاجتنا .

وثانيها : هو الأدوات التي وجدنا بالخبرة البسيطة أنها تساعدنا بالنمل ؟ وهكذا نصنع الفأس والبلطة أو الممنع الحديث أو الجرار ، لمساعدتنا في إنتاج الثروة — أي الطيات والسلع التي نحتاج إليها .

وثالثها : هو المجهود الإنساني — أو العمل .

ولسنا في حاجة إلى قراءة مؤلفسات كارل ماركس أو آدم سميث كي نكتشف الثروة .

ولسنا في حاجة إلى الحصول على المخرجات العلمية في الاقتصاد كي نعرف أنه لا العامل ولا مالك الأرض ينتجان الأرض . فالأرض هبة من الله وهي موجودة دائماً . ولكننا نعلم فعلاً ، أن الفأس والمحراث أنتجها العامل .

كان كل شخص في المجتمع الأفريقي التقليدي عاملاً ، إذ لم يكن ثمة سبيل آخر أمام الجماعة لكسب العيش . وحتى شيخ الجماعة الذي بدا كأنه يتمتع نفسه



دون أداء أى عمل وكان كل شخص آخر يسبل من أجله ، كان فى الحقيقة قد  
عمل بجهد ونشاط فى أيام شبابه . فالثروة التى بدأ الآن أنه يمتلكها لم تكن  
ثروة له بصفة شخصية ، وإنما كانت ثروته باعتباره رئيس الجماعة التى أتبعها ،  
فهو إذن قيم عليها . ولم تكن الثروة نفسها لتضفى عليه سلطة أو هيبة ، أما  
الاحترام الذى يكنه له الشبان فراجع إلى كونه أكبر منهم منا وخدم الجماعة  
زمنًا أطول ، وكان الشيخ « الفقير » يحظى فى مجتمعنا بنفس الاحترام الذى  
يناله الشيخ « الغنى »

عندما أقول إن كل فرد فى المجتمع الأفريقى التقليدى كان عاملاً فاقنى لاأستخدم  
اللفظ على أنه مقابل « صاحب العمل » فحسب ، ولكنى استعمله أيضاً للدلالة  
على أن الفرد ليس « متكسلاً » أو « خاملاً » . قد كان من أكثر إنجازات  
مجتمعنا اشتراكية ، الاحساس بالأمن الذى وفره لأفراده ، وكرم الضيافة  
الشامل الذى كان فى إمكانهم أن يمتدوا عليه ، ولكننا غالباً ما تنسى اليوم أن  
الأساس الذى قام عليه هذا الإنجاز هو أنهم كانوا يأخذون قضية مسلمة أن يسهم  
كل فرد باستثناء الأطفال والمرضى ، بنصيبه العادل فى الجهد الذى يبذل فى  
صنيل إنتاج الثروة .

ولم يكن ذاك المجتمع ليجعل الرأسمالى أو مالك الأرض المستغل فحسب  
بل ولم يكن لدينا تلك الصورة الأخرى من الطفيل الحديث - أى المتكاسل  
أو الحامل الذى يتقبل كرم المجتمع باعتبار ذلك « حقاً » له دون أن يقدم شيئاً .

### المثل السواملى

إن الذين يتحدثون منا عن أسلوب الحياة الأفريقى ، ويفخرون بحق  
بالإبقاء على تقليد الضيافة وهو جزء من ذلك الأسلوب ، هؤلاء يحسن بهم أن

أن يتذكروا المثل السواحل . عامل ضيفك باعتباره ضيفاً لمدة يومين ، ثم اعطه فأساً في اليوم الثالث .

وفي الواقع العملي أن الضيف كان يحتمل أن يطلب الفأس قبل أن يعطيها له مضيفه ، إذ يعلم ما يتوقع منه ويشعر بالخجل لو ظل عاطلاً أكثر من ذلك .

ليست هناك اشتراكية بغير عمل ، والمجتمع الذي يتحقق في توفير وسائل العمل لأفراده ، أو إذا وفرها لهم يحول بينهم وبين الحصول على نصيب عادل من منتجات عرقهم وكدهم ، مجتمع يحتاج إلى أن تصحح الأوضاع فيه . وبالمثل ينحلي الفرد الذي لا يعمل برغم كونه قادراً على العمل وأمدته المجتمع بوسائل العمل . ليس لهذا الفرد الحق في أن يتوقع شيئاً من المجتمع إذ أنه لم يسهم بشيء للمجتمع .

: والاستعمال الآخر لكلمة « عامل » بمعناها المتخصص أى مستخدم لبيان التعارض مع لفظ « رب العمل » . يعكس اتجاهها ذهنياً دخل في إفريقية مع مقدم النظام الاستعماري ، وهو غريب على تفكيرنا . فالأفريقي في الأزمنة القديمة لم يتطلع أبداً إلى امتلاك ثروة شخصية بقصد السيطرة على الغير ، ولم يستخدم أبداً عمالاً أو « عمالاً صناعيين » لأداء العمل له ، ولكن جاء الرأسماليون الأجانب . كانوا أثرياء وأقوياء ، وبطبيعة الحال بدأ الأفريقي يريد أن يكون غنياً أيضاً . ليس ثمة خطأ في أن نريد أن نكون أغنياء ، وليس ثمة عيب في أن نريد الحصول على القوة التي تصاحب الثروة ، ولكننا نخطئ على وجه التأكيد إذا كنا نريد الثروة والقوة حتي تتمكن من التسلط على الغير .

ولسوء الحظ تعلم بعضنا أن يشتهي الثروة من أجل ذلك الغرض ، ويود استخدام الأساليب التي يستخدمها الرأسمالي في سبيل الحصول عليها .

لذلك يجب أن تكون الخطوة الأولى التي نخطوها هي أن نعيد تربية أنفسنا ، أي أن نستعيد اتجاهنا الفكري . كنا في مجتمعنا الأفريقي التقليدي أفراداً في داخل جماعة ، وكنا نعيش بها ونهتم بها ، ولم تكن بنا حاجة أو رغبة تدفعنا إلى استغلال إخواننا .

### رفض الملكية الفردية :

وإذا نرفض الاتجاه الفكري الرأسمالي الذي جاء به الاستعمارى إلى أفريقية يجب أن نرفض أيضاً الأساليب الرأسمالية التي تصاحبه ، ومنها الملكية الفردية للأرض . فبالنسبة إلينا في أفريقية كانت الأرض موضع الإعراف دائماً بأنها ملك للجماعة ، وكان لكل فرد بالجموع حق في استخدامها إذ لم يكن في وسعه بخلاف ذلك ، أن يكسب عيشه ، ولم يمكن للمرء أن يكون له حق الحياة دون أن يملك أيضاً الحق في بعض أسباب الإبقاء على الحياة . ولكن حق الأفريقي في الأرض كان مقصوراً على استخدامها ، ولم يكن له أى حق آخر فيها ولم يخطر بباله أن يحاول أن يكون له مثل هذا الحق الآخر وأن يطالب به .

وأدخل الأجنبي مفهوماً مختلفاً تماماً اعتبر الأرض سلعة قابلة للتسويق . طبقاً لهذا النظام يستطيع شخص المطالبة بقطعة أرض بوصفها ملكية خاصة له ، سواء أكان يقصد استخدامها أم لا . أستطيع أن آخذ بضعة أميال مربعة من الأرض وأدعوها أرضي ، ثم أطير بعد ذلك إلى القمر . وكل ما يتعين على عمله كي أكسب عيشاً من الأرض « المملوكة لي » هو أن أتناضل ربيعاً ممن يريدون استخدامها .

وإذا كانت قطعة الأرض هذه في منطقة حضرية فليست بحاجة إلى استغلالها على الإطلاق ، وأستطيع أن أدع الحق الذين هم على استعداد للاستفادة

من القطع الأخرى المحيطة « بأرضي » وبذلك ترتفع بطريقة أوتوماتيكية القيمة السوقية لقطعة الأرض التي أملكها ، وعندئذ أهبط من القمر وأطالب هؤلاء المحق أن يدفعوا القيمة المالية عن الأرض « المملوكة لي » وهي قيمة خلقوها هم أنفسهم لي عندما كنت أتمتع بالاقامة في القمر .

مثل هذا النظام ليس غريبا عنا فحسب ، ولكنه خاطئ . تماماً . إن ملاك الأراضي في مجتمع يعترف بالملكية الفردية في الأرض ، يمكن أن يكونوا — وإنهم كذلك في العادة — في عداد نفس الطبقة التي ينتمى إليها الكسالى المتسكعون ممن تحدثت عنه — أي طبقة الطفيليين .

يجب ألا نسمح بنمو الطفيليات هنا في تنجانيقا ، ويجب أن تعود حكومة « تانو » TANU إلى العرف الأفريقي التقليدي بشأن حيازة الأرض ، ومعنى هذا أن يكون لعضو المجتمع حق في قطعة أرض على شريطة أن يستغلها . ويجب إلغاء الملكية غير المشروطة أو « الخاصة » للأرض والتي تؤدي إلى المضاربة والطفيلية .

يجب — كما قلت — أن نسترجع اتجاه تفكيرنا السابق — أي اشتراكيتنا الأفريقية التقليدية — ونطبقه على المجتمعات الجديدة التي نحن بصدد بنائها اليوم .

ولكن الاشتراكية ، كما قلت في البداية ، هي اتجاه للعقل ، ولذلك فعلى شعب تنجانيقا — الفلاحين ، الأجراء ، الطلاب ، القادة ، وعلماء جميعاً — التأكد من أن هذا الاتجاه الذهني الاشتراكي لا يضع وسط المغريات على الكسب الشخصي أو المغريات على إساءة استخدام السلطة ( التي قد تعرض طريقنا على صورة أفراد ، أو وسط الاغراء الذي يجعلنا ننظر إلى خير المجتمع كله على أنه ذو أهمية ثانوية بالنسبة إلى مصالح جماعة خاصة منا .



وكما كان الرئيس في مجتمعا السابق ، موضع الاحترام بسبب سمعته وخدماته للمجتمع ، كذلك سوف نحافظ في مجتمعا الحديث على هذا الاحترام للسن والخدمة . وبنفس الطريقة فالثروة «الظاهرية» التي كان يملكها الرئيس لم يكن في الحقيقة يملكها إلا بوصفها وديعة لشعبه ، ومن هنا فالثروة الزائدة التي قد تأتي بها إليهم مرا كز معينة من القيادة للأفراد الذين يشغلون هذه المراكز ، لا يمكن أن تكون ملكا لهم بقدر ما تكون عوناً ضرورياً لهم على الاضطلاع بواجباتهم . فهي «أداة» عهد بها إليهم لمنفعة الشعب الذين يقومون بخدمته ، وليست «ملكاً لهم» بصفتهم الشخصية ، ولا يجوز لهم استخدام أى جزء منها كوسيلة لتجميع المزيد لمنفعتهم هم ، أو «كتأمين» ضد اليوم الذي لا يعودون فيه يشغلون هذه المراكز ، إذ يكون هذا خيانة للشعب الذي ائتمنهم عليها .

### الرأسمالية المستقلة :

كان الأفراد أو الأسرات في المجتمع القبلي ، «أغنياء» أو فقراء حسب حالة القبيلة ، غنية أو فقيرة . فإذا حققت القبيلة رخاء شارك في التمتع به جميع أفرادها .

إن تنجانيا اليوم بلد فقير ، ومستوى الجماهير منخفض بصورة تبعث على الحجل . ولكن إذا ارتفع كل فرد رجلاً أو امرأة ، إلى مستوى التحدى وعمل بأقصى ما يملك من قدرة من أجل خير المجتمع كله فسوق تحقق تنجانيا الرخاء سوف يتقاسمه شعبها كله .

ولكن يجب اقسام هذا الرخاء ولا يجوز للاشتركي الصادق أن يستغل إخوانه بحيث إذا راح أعضاء أية فئة في مجتمعا يحتاجون بأنه يجب أن يأخذوا لأنفسهم نصيباً من أرباح جدم يزيد عما يحتاجون إليه فعلاً بسبب أنهم يسهمون

في الدخل القومي بأكثر مما تسهم به القنات الأخرى ، وإذا أصرروا على هذا برغم ما يعنيه من خفض إسهام قسهم في الدخل العام وبذلك يقلل من المعدل الذي يمكن عنده أن يستفيد المجتمع كله ، فحيث تكون هذه الفئة تستغل « أو تحاول أن تستغل » إخوانها البشر .

لا بد أن تكون هناك جماعات تسهم في دخل الأمة بأكثر مما تسهم به غيرها ، وذلك بحكم « القيمة السوقية » لثمار نشاطها ، ولكن قد تكون الجماعات الأخرى تنتج بالفعل سلماً أو خدمات ذات قيمة حقيقية مساوية أو أكبر برغم ما يتصادف من ألا تكون لها مثل هذه القيمة المصطنعة العالية . مثال ذلك أن للغذاء الذي ينتجه الفلاح قيمة اجتماعية أكبر من قيمة الماس ولكن يستطيع عمال المناجم أن يدعوا ، وهو ادعاء صحيح تماماً ، أن عملهم يفلأرباحاً مالية للمجتمع ، أكبر مما يفلأه العمل الذي يقوم به الفلاحون . لكن إذا راحوا تبعاً لذلك ، يطالبون بالحصول على معظم ذلك الربح الإضافي وألا ينفق جزء منه على مساعدة الفلاحين ، لكانوا رأسماليين في قرارة أنفسهم .

وهنا يدخل تماماً اتجاه التفكير . إن من أغراض نقابات العمال أن تكفل للعمال نصيباً عادلاً من أرباح عملهم . ولكن النصيب « العادل » يجب أن يكون عادلاً بالنسبة إلى المجتمع كله . فإذا كان أكبر مما يقدر عليه البلد دون أن يضطر إلى إنزال العقاب بفريق آخر من المجتمع لما كان نصيباً عادلاً . وطالما يكون القادة النقائيون وأتباعهم اشتراكيين صادقين قلن تكون هناك حاجة بالحكومة إلى قهرهم حتى يجعلوا مطالبهم متمشية مع القيود التي تفرضها حاجات المجتمع ككل .

كذلك الحال بالنسبة إلى الأفراد . هناك مهارات معينة ومؤهلات معينة تتطلب لأسباب طبيعية أن يتقاضى أصحابها أجوراً أكثر مما يحصل عليها غيرهم

ولكن هنا أيضاً لن يطالب الاشتراكي الصادق إلا بذلك الجزاء عن عمله الحاذق والذي يعلم أنه جزاء عادل بالنسبة إلى ثروة أو فقر المجتمع كله والذي ينتمى إليه . وإذا لم يكن من أصحاب الميول التي تجعل منه رأسمالياً في المستقبل فإنه لن يحاول تهديد المجتمع عن طريق المطالبة بمرتب يتساوى مع ما يؤدي إلى قرينه في مجتمع أوفر ثراءً وبعيداً عن بلاده .

### لا وجود للطبقة :

لقد ولدت الاشتراكية الأوربية من الثورة الزراعية والثورة الصناعية التي أعقبتها وخلقت الأولى الطبقات « المالكة للأرض » والطبقات « البلية من ملكية الأرض » في المجتمع ، وأنتجت الثانية الرأسمالية الحديثة والبروليتاريا الصناعية .

هاتان الثورتان غرسا بذور الطمع في داخل المجتمع ، ولم تولد الاشتراكية الأوربية من ذلك الصراع فحسب ، بل إن رسلاها أيضاً قدسوا الصراع ذاته وجعلوا منه فلسفة . لم يعد ينظر إلى الحرب الأهلية على أنها شيء شرير أو شيء مشؤم ، وإنما أصبحت تعتبر شيئاً طيباً ولازماً . وكما أن الصلاة أساسية بالنسبة إلى المسيحية أو الاسلام ، كذلك الحرب الأهلية « التي يطلقون عليها عبارة الحرب الطبقة » هي في نظر الصورة الأوربية من الاشتراكية ، وسيلة لا يمكن أن تفضل الفاية .

وإذا نشأت أنا في ظل الاشتراكية القبلية ، يجب أن أقول أتى أجد هذا التناقض أمراً لا يمكن احتمالهما تماماً ، أنه يضيق على الرأسمالية مركزاً فلسفياً لا تطالب به ولا تستأهلها ، ذلك أنه يقول فعلاً « لا يمكن أن تكون هناك اشتراكية بغير الرأسمالية والصراع الذي تولده الرأسمالية داخل المجتمع » .



ومن الناحية الأخرى لم « تستند » الاشتراكية الأفريقية من الثورة الزراعية أو الثورة الصناعية ، ولم تبدأ من وجود « طبقات » متصارعة في المجتمع . والحق ، إنى لاشك فيما إذا كان في أية لغة أفريقية من لغات القارة ، ما يقابل كلمة « طبقة » ، ذلك أن اللغة تصف أفكار الذين يتحدثون بها ، وفكرة « الطبقة » ، أو الطائفة Caste لم يكن لها وجود في المجتمع الأفريقي .

إن الأسرة المتوسعة هي أساس الاشتراكية الأفريقية وهدفها ، والاشتراكي الأفريقي الصادق لا ينظر إلى طبقة من الناس على أنهم إخوانه ، وإلى طبقة أخرى على أنها أعداؤه الطبيعيون ، ولا يتحالف مع « الأخوة » من أجل القضاء على « غير الأخوة » . إنه يعتبر جميع الناس إخوانا له — أي بوصفهم أعضاء في أسرة تتوسع باستمرار ، وذلك هو السبب الذي من أجله تقول المادة الأولى من عقيدة تانو « أو من بالأخوة الإنسانية ووحدة أفريقية » .

اذن فاشتراكيتنا تصفها « أوجاما » أي نظام الأسرة . إنها تتعارض مع الرأسمالية التي تسعى إلى بناء مجتمع سعيد على أساس استغلال الإنسان للإنسان ، وتتعارض بالمثل مع الاشتراكية النظرية التي تسعى إلى إقامة مجتمعنا السعيد على فلسفة قوامها الصراع المحتوم بين الإنسان والإنسان .

إننا في أفريقية لم نعد في حاجة إلى « الهداية » كي نعتق الاشتراكية أكثر من حاجتنا إلى أن « نعلمونا » الديمقراطية ، فكلاهما متأصل في ماضينا — في المجتمع التقليدي الذي أوجدنا . في استطاعة الاشتراكية الأفريقية الحديثة أن تأخذ من تراثها التقليدي الاعتراف « بالمجتمع » على أنه امتداد للوحدة Unit العائلية الأساسية ، ولكنها لم تعد قادرة على حصر فكرة الأسرة الاجتماعية داخل حدود القبيلة ، أو الأمة ، ذلك أنه ما من اشتراكي أفريقي صادق يستطيع أن ينظر إلى خط مرسوم على خريطة ويقول : « الشعب على هذا الجانب من



المخط أخوة لى ، ولكن أولئك الذين يتصادف أنهم يعيشون على الجانب الآخر ليس لهم حق على . إن كل فرد يعيش على أرض هذه القارة هو أخ له .

إن إدراكنا للأسرة التي تنتمى إليها جميعا ، يجب أن يتسع أكثر من هذا بحيث يتجاوز حدود القبيلة والمجتمع والأمة بل والقارة — لكي يضم المجتمع البشرى بأسره . وهذه هي النتيجة المنطقية المتولدة من اشتراكنا الصحيحة .



# النمط الأفريقي من الاشتراكية

بقلم  
ليوبولد سينغور





من القيم السائدة في أوروبا أنهم يقولون إننا لا نعتزم الإبقاء على الرأسمالية ،  
على الأقل في الصورة التي كانت عليها في القرن التاسع عشر . بالطبع كانت  
الرأسمالية الخاصة في أوائل أيامها ، من عوامل التقدم مثلما كان الإقطاع في عصره .  
وهي اليوم نظام إجتماعي واقتصادي بال وعتيق ، شأنها شأن الإقطاع والاستعمار ،  
بل وأضيف ، شأن الإمبريالية التي وجدت فيها الرأسمالية التعبير عن نفسها .  
ولماذا ؟ لأنها إذا كانت بكل ما تتضمنه من ضروب التخصص ومن إضفاء  
طابع جماعي على العمل ، تشكل خطوة حرجية صوب . التنظيم الجماعي » فان  
الدفاع عن الملكية الخاصة ، أو توسيع نطاقها بعبارة أدنى إلى الدقة ، لا يسير  
بنا في هذا الاتجاه ، ولا يقل خطورة عن هذا ، السلب في العالم المادي وعالم الروح ،  
ذلك السلب الذي تهم به الرأسمالية . ولأن الرأسمالية لا تعمل إلا من أجل رخاء  
أقلية ، ولأنه حين أرغما تدخل الدولة والضغط من جانب الطبقة العاملة على إصلاح  
ذاتها ، لم تسلم إلا بالحد الأدنى من مستوى العيش حين لا ينفع ما يقل عن الحد  
الأقصى ، ولأنها لا تبشر بالأمل في وجود أكمل يتجاوز حدود الوجود المادي .

إن اشتراكتنا ليست إشتراكية أوروبا وهي ليست بالشيوعية الإلحادية ،  
وليست تماما بالاشتراكية الديمقراطية التي نادى بها الدولية الثانية . لقد  
أطلقنا عليها في تواضع عبارة « الأسلوب الأفريقي الإشتراكية » . .

إن المستر بوتنخين مدير المعهد الأفريقي بموسكو ، يقدم لنا في كتابه «إفريقية  
تتطلع إلى المستقبل » ، التعريف التالي لسمات المجتمع الاشتراكي الأساسية .  
خسطة الدولة مركزة في العمال ، وكل وسائل الإنتاج ملكية جماعية : وليست هناك  
طبقات مستغلة « بكسر الفين » ولا وجود لشخص يستغل زميله . والاقتصاد

مخطط ومرسوم ، هدفه الأساسي توفير الحد الأقصى من إشباع حاجات الإنسان المادية والروحية .

واضح أننا لا نستطيع أن نحبس تأييدنا عن هذا المجتمع المثالي ، هذه الجنة في الحياة الدنيا . ولكن لا يزال على هذا المجتمع أن يتحقق ، ولا يزال على استغلال الإنسان لزميله أن يمحي في عالم الحقيقة ، وعلى إشباع الحاجات الروحية التي تسمو على حاجتنا المادية ، أن يتحقق . وهذا ما لم يحدث في أى صورة أوربية أو أمريكية من صور الحضارة ، سواء في الغرب أو الشرق .

ولهذا السبب نرانا مضطرين إلى البحث عن أسلوبنا الأصلي الخاص بنا : أسلوب أفريقي - زنجي ، لبلوغ هذه الأهداف ، مع توجيه اهتمام خاص إلى عنصرين شددت عليهما الآن وهما : الديمقراطية السياسية والاقتصادية والحرية الروحية .

بهذا الأمل الذي نضعه نصب أعيننا ، قررنا ألا نستعير من التجارب الاشتراكية من نظرية وعملية - سوى عناصر معينة ، أى قيم علمية وفنية معينة طعمنا بها تلك السلالة البرية من الزنجية . ذلك أن هذه الأخيرة ، كركب من قيم متحضرة ، ذات طابع اشتراكي على ضوء هذا المعنى : وإن المجتمع الأفريقي الزنجي مجتمع لا طبقي وهذا ليس كما يقال ، خاليا من التنظيم الهرمي أو تقسيم العمل .

إنه مجتمع قائم على أساس الجماعة يستند فيه الحكم وبالتالي السلطة ، إلى قيم روحية وديموقراطية أى إلى حق البكورة والانتخاب . وفيه تناقض جميع أنواع القرارات في معبد بعد التماس المشورة من آلهة السلف ، وفيه يقسم العمل بين الجنسين وبين الفئات المهنية الفنية ، على أساس من الدين .

وهكذا وضع أسلوبنا الأفريقي للاشتراكية . لا تتعاقب المشكلة بالطريقة التي تضع بها حد لاستغلال الإنسان على يدي إنسان آخر ، ولكنها تتعلق بمنع

وقوع هذا الإستقلال : عن طريق بحث الحياة من جديد في الديموقراطية السياسية والاقتصادية . ليست مشكلتنا هي كيف نشبع الحاجات الروحية أى الحضارة ، ولكن كيف نبقي على غيرة الروح السوداء حية ؟ ! . .

إن البحث العلمى ، والتخطيط ، والتعاون — هذه جميعا تلخص تماما البرنامج الذى وضعه بلدى السنتال موضع التنفيذ . إن مشروعنا الرابعى الأول هو فى طريق التنفيذ : مع ما يصاحبه من معاهد بحوث ، ومصارف حكومية ، ومشروعات حكومية ، ولجان لتسويق الانتاج ، وتعاونيات تضم الآن ٨٠ فى المائة من الفلاحين الذين يشكلون هم أنفسهم ٧٠ فى المائة من مجموع السكان الكلى . كل هذا سبقه مسح إجتماعى واقتصادى إستغرق إتمامه أكثر من ١٨ شهراً .

ومع ذلك لم نقض بطريق القانون على الرأسمالية الخاصة الغربية على بلدنا بل ولم نؤم شيئاً . وفوق هذا كله ، لم نرق قطرة دم واحدة . لماذا؟ لأننا بدأنا بتحليل موقفنا كبلد متخلف ومستعمر « بفتح الميم » . كانت المهمة الجوهرية التى تواجهنا هي استرداد استقلالنا الوطنى . وكان علينا بعد ذلك أن نزيل العيوب المتخلقة عن الحكم الاستعمارى مع الإبقاء على إسهاماته الإيجابية من قبيل الصرح السفلى الاقتصادى والفنى ، ونظام التعليم الفرنسى .

وأخيراً كان لزاماً أن تتأصل هذه الإسهامات فى تربة الزنجية وأن تنصب فى الوقت نفسه بالروح الاشتراكية حتى تؤتى ثمارها . وحيث تدخل الرأسمالية فى تنافس سلمى مع الاشتراكية فأنى على يقين من خروج الأخيرة ظافرة شريطة أن تسمح فوق مجرد الرخاء والأتخفى الكراهية . وفى هذه الأثناء نحتاج إلى رأس المال حتى من المصادر الخاصة ، وهدفنا الإفادة منه فى خطة التسمية بالاشراف على إستخدامه .

عند هذه النقطة نفرق عن التجارب الاشتراكية في أوروبا الشرقية أى عن التجارب الشيوعية ، بينما نأخذ عنها إنجازاتها الإيجابية .

تحدثت من قبل عن التجربة الحية الممثلة في حرية استعبدت . كان في إمكانى أن أضيف الفراغ إلى قاعة الحاجات التى يجب على الخطة أن تشبعها ، وهذه هي الكيفية التى يتسامى بها البحث والتخطيط والتعاون ، فى جوهرها على الهدف الممثل فى الرخاء المادى .

إن العالم وأقصد به البحث عن الحقيقة ، هو حاجة روحية ، شأنه شأن فرحة القلب والروح ؛ تلك الفرحة التى يعبر عنها الفن ، وما الفن نفسه إلا التعبير عن الحب . هذه الحاجات الروحية التى لها وزنها الكبير فى قلوب الأفريقيين الزنوج ، مسها ماركس كما مسها بوتيخين : ولكن ماركس لم يشدد عليها ولم يعرفها تعريفا كاملا .



## الفصل الثالث عشر

غميتيا والسنتغال : نوعان مختلفان  
من الاشتراكية الأفريقية

بقلم  
هارولد. أندران



حدد الاشتراكيون عبر التاريخ أهدافا معنوية وروحية وإقتصادية أيضا يسعون لتحقيقها ، وقد أدت مطالب «العدالة» و«الجماعة» - أى القضاء على الاستغلال والاعترا ب - بالإضافة إلى «الحزب» - أى تحقيق الوفرة الاقتصادية - إلى التفاف الناس حول قضية الاشتراكية فى أوربا الغربية . وحدث تطور مماثل فى أفريقيا ، ولكن الزعماء الأفريقيين يواجهون فى هذا المجال مشكلات ناشئة عن افتقار المجتمعات الأفريقية الحديثة إلى الالتحام . فقد ساعد المستعمرون على تحطيم نواحي التضامن التقليدى دون أن يقيموا نظما جديدة للتضامن الوطنى؛ فأدخل الموظفون الاستعماريون تعديلات على المراكز الحضارية ، أما فى القرى فلم يدخلوا تعديلات كثيرة على النظم التقليدية . ويشدد الاشتراكيون الأفريقيون على رموز جديدة للتضامن المشترك فى محاولة للتغلب على التوتر الاجتماعى القائم بين قطاعات المجتمع الريفية التقليدية والحضرية الحديثة . (١)

ويدعو الزعماء فى إثنين من دول غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية إلى أيديولوجية ماركسية أفريقية ، فليوبولد سنغور رئيس السنغال ومحمدو ضيا رئيس وزرائها السابق وسيكوتورى رئيس غينيا ، يريدون ثلاثتهم التوفيق بين الماركسية وبين الأوضاع الأفريقية ، فهم يمزجون القيم الاشتراكية التى كانت سائدة فى المجتمع الأفريقى التقليدى قبل الاستعمار بأراء ماركسية حديثة لكي يصل صوتهم إلى جماعات تتعرض لضغوط إجتماعية ما بين الأوضاع الحضرية والريفية . ويجاهد سنغور وضيا للخروج بشعور التضامن الأفريقى التقليدى إلى النطاق

---

(\*) ان لفظ أفريقى زنجى اكثر تحديدا من لفظ أفريقى ، وكثير ما يستخدمه سنغور مما يتفق مع فلسفته عن الزنجية وهو يعنى بقيم الشعوب الزنجية فى أفريقية والعالم الجديد ، ويعترف بوجود أفريقيين غير زنوج مثل البربر والعرب .

الوطني ، ويرى الأول أن المجتمع الأفريقي الزنجي \* كان يقوم على أساس جماعي « ينفث في أعضائه روحاً واحدة ومثلاً أعلى من التضامن يشترك فيه الجميع . والتعاونيات ومؤسسات المرافق العامة الجديدة التي تقيمها والتي ستدمج جميع الفلاحين ، سوف يتم تكوينها على نفس الأسس وتحركها نفس المثل ، (٢) . ويمتدح محدو ضيا أيضا شعور التضامن الذي كان يسود المجتمع الأفريقي التقليدي ، ويرى أنه ينبغي على الدول الأفريقية الجديدة أن تحافظ على هذا التضامن الإيجابي بين الفرد والجماعة ، كما يجب أن يظل وجود التضامن أساساً للتنمية الاقتصادية .

« تتميز التنمية الأفريقية بنظرية أساسية عن الإنسان — ليس الإنسان كفرد بل كشخص — الذي يتحقق نموه الكامل بتلاحم مجتمع حي — جماعة عضوية ويمكن لنا في أفريقيا أن نعتد على أكثر قيمنا التقليدية أصالة لتحقيق هذا الهدف ، وهذا هو السبب في أن طريقنا إلى التنمية يوصل أيضاً إلى اشتراكية مركزها الجماعة لا اشتراكية القسر والإرغام ، اشتراكية التضامن والتعاون الحر . وسوف تصبح هذه الاشتراكية أداة لتحرير الإنسان بعد أن كانت أداة التحرر الوطني ، (٣) .

أما سيكوتوري فيميل إلى رؤية التضامن في إطار الدولة الوطنية والحزب أكثر مما يراه في نطاق الثقافة التقليدية ، والتضامن عنده هو السمة الأساسية للمجتمع الغني ، ويمكن في صميم قاعدة العمل الاشتراكي ، ويعني الانسجام بين جميع المصالح المختلفة في الدولة (٤) . وعلى هذا نجد أن أيديولوجيات الاشتراكية الأفريقية التي يدعو إليها سنغور و ضيا وتوري تربط قيم المجتمع التقليدي بالنظريات الماركسية ، أو كما قال سيكوتوري : يجب أن نطبق العلم على المجتمع بدلاً من تطبيق المجتمع على العلم ، ولهذا فالماركسية التي أفادت في تعبئة الشعوب الأفريقية ، وبصفة خاصة الطبقة العاملة ، والسير بها نحو النجاح — قد جردت من تلك الصفات التي لا تناسب الواقع الأفريقي (٥) .



### أوجه السب في المعقرات :

ويتخلل أيديولوجية الاشتراكية الأفريقية هذا المنهج في مطابقة الخطة الاقتصادية على حقائق معينة ؛ فيعتقد سنغور أن الأفريقيين يجب أن يتمسكوا بأسلوب الاشتراكية الأوربية وينبذوا النظم التي يوصى بها الاشتراكيون الأوربيون ، فالأسلوب الاشتراكي يحلل حقائق إحدى البلاد أو المناطق ويكتشف القيمة المعاصرة للنظم القائمة بها وأسلوب الحياة فيها ، ثم يلائم هذه النظم مع مطالب العالم الحديث (٦) . ولتورى رأى مشابه برغم أنه لا يكثر من الحديث عن قيم المجتمع الأفريقي التقليدى ، فيرى أن أفريقيا تشكل قوة ثالثة — منطقة غير نامية تقع بين المعسكرين الرأسمالى والشيوعى — ولهذا السبب يجب على الأفريقيين أن يرفضوا كلا من الرأسمالية والشيوعية ويستعوضوا عنهما بتكيف إقتصاديانهم مع حقائق أفريقية معينة ، ولذلك عندما يسألنا الناس عما إذا كنا نناصر الرأسمالية أو الاشتراكية ، مع الشرق أو مع الغرب ، فالتناجيههم دائماً بأن ما تفكر فيه أولاً وقبل كل شيء هو أفريقيا التى نعتزم تحريرها من السيطرة الأجنبية والمرض والبؤس والجهل ، (٧) .

ويرفض الزعماء الأفريقيون الثلاثة السياسة الرأسمالية الخاصة بالتنمية الاقتصادية ، فالرئيس توري ، كرجل يقدر النظام ، يعارض الرأسمالية ، لأنها سببت الفوضى وأخلت بالنظام فى صفوف القوى الإنتاجية ، فضلاً عن أنه يعتقد تمشيًا مع تركيزه على المصلحة العامة — أن النظام الرأسمالى جلب الفردية والأناية إلى أفريقيا (٨) ، فهنا فى حاجة إلى رأس المال لا الرأسمالية ، ولا بد من إدماج رأس المال الأجنبي فى الخطة الاقتصادية : «إتنا لم نستبعد بأى حال من الأحوال التعاون مع رأس المال ، وإنما رفضنا الرأسمالية كشكل إجتماعى للتنظيم لأنه لا يتفق مع مرحلة التنمية التى نمر بها ، (٩) . وظالمال لا وجود للبورجوازية

أو تجميع ضخّم لرأس المال في أفريقيا ، فإن النظام الرأسمالى ليست له فائدة كبيرة بالنسبة للدول الأفريقية الحديثة .

وبالمثل يعتقد محدّو ضيا أن أفريقيا تتوافر فيها الظروف اللازمة لتنمية رأسمالية ، فالدول الرأسمالية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة يتحقق فيها شرطان لا وجود لهما في أفريقيا — رأس مال وافر وطبقة بورجوازية على استعداد للمخاطرة . وما كانت الاقتصاديات الأفريقية في العهد السابق على الاستثمار أو الرأسمالية لتؤيد تكوين طبقة متوسطة أو رأسمال وطنى . والواقع لقد خلقت الرأسمالية الأوروبية في معظم مناطق أفريقيا — « طبقة أدنى من البروليتاريا » بدلاً من أن تخلق بورجوازية أفريقية (١٠) . وتعزى عدم صلاحية التجربة الرأسمالية للدول الأفريقية المعاصرة إلى أسباب إنسانية بالإضافة إلى أخرى اقتصادية بحثة ، فيعتقد ضيا أن الرأسمالية أغفلت الاحتياجات الإنسانية والقيم الأفريقية ، فهي تقوم على الطمع والاستغلال ولا تشبع حاجات الإنسان الأساسية : « طالما يعتمد الاقتصاد أساساً على علاقات إنسانية واجتماعية وطالما هو إشتراكى في جوهره بأوسع معانى هذا المصطلح ، فإن قاعدة تكوين رأس المال — وهى أساس الرأسمالية — لا يمكن أن تكون القانون الذى يحدد تكوين كيانات في مثل هذه الحضارات » (١١) . ولقد أهمل الرأسماليون بصفة خاصة احتياجات الفلاح الأفريقى ، لأن الرأسمالية حين ضمت بالتنمية الزراعية من أجل الصناعات التعدينية لم تكفل بالتصنيع أو تعمل على تحسين أحوال جماهير الفلاحين . وكما أخضعت الرأسمالية الغربية احتياجات البشر الأساسية لرغبتها في تحقيق الحد الأقصى من الربح ، كذلك أهملت القيم الفنية والدينية والأخلاقية والفلسفية الخاصة بأفريقيا الزنجية ، لأن فلسفة الإدماج إقترضت أن القيم الإنسانية لا تتجسد إلا في الأوربيين .

وإذا كان لنا أن نتوقع من توري وستور وضا — كاشتراكيين أفريقيين — أن ينبذوا الرأسمالية كنظام اقتصادي لا يصلح لأفريقيا ، فإن هؤلاء الزعماء يعارضون الشيوعية أيضاً ، وبصفة خاصة في شكلها القائم بالاتحاد السوفيتي . ويجمع ثلاثهم على أن هناك أوجه شبه واضحة بين الشيوعية والرأسمالية ، فالرئيس توري يعتبر الشيوعية معادلة للرأسمالية الجماعية أو للرأسمالية الدولة ، بينما يحصل الرأسماليون على فائض قيمة عمل العمال ، في النظم الرأسمالية ، فإن الدولة في البلدان الاشتراكية تسترد كل أرباح العمال أو جزءاً منها . ونظراً لأن دول روسيا وأوروبا الغربية وصلت إلى درجة عالية من التصنيع ، فإن كلا النظامين يستخدم وسائل تقنية مماثلة . ومن ثم لا تصلح الشيوعية أو الرأسمالية للتطبيق في أفريقيا لأن الاتحاد السوفيتي وكذلك أوروبا وأمريكا تفوق البلاد الأفريقية في درجة النمو (١٣) . وتماثل آراء ستور مع آراء ضيا ، بينما ينتقد الأخير روسيا السوفيتية لأنها ضحت بالفلاحين من أجل المصانع التي تدار لتحقيق أرباح رأسمالية ، يشير ستور إلى أن الشيوعية الروسية قد ازداد الشبه بينها وبين الرأسمالية الأمريكية من حيث أن كليهما تضحى بحرية الفكر والفن من أجل قيم مادية (١٤) .

ويعتبر رفض الأفريقيين للصراع الطبقي أوضح نقاط الانحراف عن الشيوعية الروسية ؛ ففي رأي سيكوتوري أن الصراع الطبقي غير ذي موضوع في أفريقيا وأن فكرة هذا الصراع أكثر انطباقاً على الدول المستقلة في أوروبا وآسيا والأمريكتين لأن الطبقة العاملة فيها تحصل على أقل نصيب من السلع المنتجة ، أما في أفريقيا فالصراع لا يدور بين الطبقات وإنما يدور بين الشعب المستعمر ( بفتح الميم ) والدول الاستعمارية . وبرغم احتمال وجود صراعات بين فئات أو طبقات اجتماعية مختلفة فإن هذه المنازعات تنشأ من تعارض المصالح أو



تقص النضج السياسي ، وهي أقل أهمية من الصراع بين المصالح الأفريقية والاستعمارية ومن ثم فإن من يشرون بالصراع الطبقي إنما يقسمون الشعب في كفاحه ضد الاستعمار (١٥) .

ويؤمن الرئيس سنغور برأى مماثل ، فحتى لو كانت هناك فئات وطبقات أساسها الدين ، فإن المجتمع الأفريقي الزنجي التقليدي لم تظهر فيه طبقات أساسها الثروة . غير أنه إذا كان العمال الأوريون خبروا الاستعباد الطبقي فإن جماهير الشعوب الأفريقية خضعت للسيطرة العنصرية ، ولذلك يجب أن يسعى الاشتراكيون الأفريقيون إلى إزالة اللامساواة الناجمة عن الحلف الاستعماري (١٦) . ويواجه المجتمع الأفريقي الحديث تحدياً ليس مصدره الرأسماليون وإنما مصدره المثقفون إذ حلت فئات اجتماعية تناضل من أجل النفوذ محل الطبقات المتصارعة ، وسوف يترتب على ذلك حرب طبقية إذا ما أتيحت الفرصة للمثقفين — العناصر التحررية من المهنيين والموظفين وأصحاب الأعمال بل والعمال أيضاً — لاضطهاد الصناع والدعاة والفلاحين (١٧) .

ويمثل هذا القلق بشأن الفلاحين والتنمية الزراعية نقطة انحراف أخرى عن الشيوعية الروسية ، ويبدو أن الزعماء الأفريقيين الثلاثة أكثر تأثراً بالسياسة الاقتصادية في الصين منها في الاتحاد السوفيتي نظراً لأن الأولى قد أولت عناية أكبر للإنتاج الزراعي . ويقول ايوبولد سنغور إن ماوتسي تونج لم يكرر الخطأ الذي وقع فيه البلاشفة الذين ضحوا بالفلاحين والتنمية الزراعية من أجل الصناعة الثقيلة . ولما كانت البلاد الأفريقية زراعية أساساً ، ويمثل الفلاحون فيها أكثر قطاعات المجتمع عدداً ، فلا بد أن يلقي الإنتاج الزراعي عناية تضارع ما يلقاه التصنيع (١٨) . ورغم احتياج الأفريقيين إلى التصنيع كي يحرزوا تقدماً إنسانياً . فإنه ينبغي عليهم الملاءمة بين الأساليب وبين الحقائق الخاصة بالتربة والمناخ



والعنصر . ويجب ألا ينسى رجال الصناعة أنهم يتعاملون مع فلاحين أفريقيين زنوج ، ففلاحة الأرض هي أشرف عمل في المجتمع الزنجي كما أن روح الزنجي تظل مشدودة إلى طرق الفلاحين (١٩) .

وبالمثل يرى محمد و ضيا أن الأفريقيين يجب ألا يحدوا حذو الاتحاد السوفيتي ويجعلوا التصنيع هدفاً في حد ذاته : « يميل التصنيع الواسع النطاق — بتركيزه على الصناعة الثقيلة أساساً — إلى الهبوط بمستوى المعيشة وتخفيض الأجور الفعلية بفرض زيادة استيراد المعدات والآلات على حساب السلع الزراعية والاستهلاكية . مهما كانت ضرورتها الحيوية . وهنا تكشف حقائق التجارة الخارجية للكتلة السوفيتية عن أن نواحي التفاوت والتبعية أبعد ما تكون عن الإصلاح والتقويم » ( ٢٠ ) .

ويجدر بالدول الأفريقية أن تحقق بدلاً من ذلك تأليفاً بين القطاعين الزراعي والصناعي .

فليس من المتصور إمكان تجديد الاقتصاد بدون تصنيع و طالما أنه يعود على الإنسان بمزايا تقنية ضرورية له فلا بد لإقامة هيكل زراعي سليم من إقامة تنمية صناعية ، ( ٢١ ) .

ويسير سيكوتوري على منوال ضيا وسنغوري جعل الأولوية للتنمية الزراعية ، فنظراً لأن أفريقيا منطقة زراعية أصلاً يجب عليها أن تبذل أقصى جهدها في الإنتاج في هذا المجال وأن تعتبر الصناعة عاملاً مكملاً في التنمية الاقتصادية . وينبغي لزعماء غينيا أن يولوا عنايتهم للفلاحين الذين يشكلون أكثر من ٩٠٪ من مجموع السكان ، قطاعات المجتمع التي تتعرض لأكبر قدر من الاستغلال في أفريقيا ليست الطبقات العاملة وإنما الفلاحين والنساء ( ٢٢ ) . وقد احتلت

الخطة الثلاثية في غينيا ( ٦٠ - ١٩٦٣ ) آراء توى عن الصفة التكميلية للتنمية الزراعية والصناعية ، فخصت ٤ من ميزانية الإنتاج للزراعة ، بينما خصص الباقي للصناعة ( ٢٣ ) .

وينتقد الزعيمان الستغاليان الدول الشيوعية بسبب ميولها الاستبدادية ، فيرى ضيا أنه ينبغي على أفريقيا ألا تستخدم الأساليب الأوتوقراطية المستخدمة في روسيا والصين ، فلم تكن المجتمعات الأفريقية التقليدية إستبدادية ، بل إنها كانت تولى أكبر اهتمام للفرد وتستبعد أسلوب التسلط . كما يهاجمها ليوبولد سنغور بسبب اتجاهاتها الديكتاتورية حيث أصبحت « ديكتاتورية البروليتاريا » في عهد ستالين ، غولاً شديد البأس ، عديم الروح « أخذ الحرية الإنسانية ، وكأنما قد ظهرت ديكتاتورية مؤقتة ، نظرياً ، داخل إطار ديكتاتورية الدولة والحزب الدائمة » ( ٢٥ ) .

### ماذا أضافت الراء الماركسية ؟

أى جوانب الماركسية يراها الزعماء الأفريقيون أصلح لأفريقيا ؟ إن فكرة التنظيم الحزبي المسيطر تحتل المكان الرئيسى فى أيديولوجية سيكوتورى الاشتراكية . وهو بتشديده على التنظيم والنظام والإشراف إنما يظهر ارتباطه بـ لينين أكثر منه بـ ماركس ، فهو يؤكد -- مثل لينين -- أولوية التنظيم السياسى بدلاً من وعى اقتصادى تلقائى . وقد دأب لينين -- الممثل السياسى -- على التضحية على الدوام بالنظريات المجردة فى سبيل مطالب محددة يملأها الموقف القائم ، وها هو ذا سيكوتورى يتخذ موقفاً مماثلاً فيقول : « فى الماركسية نجد مبادئ التنظيم والديمقراطية والإشراف والرقابة . . الخ ، وكل شيء محدد ومختص بالحياة العضوية لحركات معروفة ، كما نجد الوسائل الكفيلة بتكيفها

مع الأوضاع الأفريقية الفعلية . وخلاصة القول أن الفلسفة لا تعيننا فلدنيا  
احتياجات معينة » (٢٦) .

ويمثل تركيز توري على المصلحة السياسية العامة بدلاً من مصلحة طبقية  
أو اقتصادية معينة خروجاً هاماً على النظرية الماركسية ، وهو يشدد — مثل  
لينين — على السيطرة السياسية وعنده أن الاشتراكية تعنى الاقتصاد السياسي .  
فالقطاع الاقتصادي يشكل أحد عناصر المشكلة السياسية « ولا يعنى الاقتصاد  
السياسي مطابقة العمل الإقتصادي ، بل هو على العكس استخدام النشاط  
الاقتصادي من أجل أغراض سياسية . » (٢٧) . ومن ثم فإن الأوضاع  
الاقتصادية المعينة ليست « عوامل متغيرة مطلقة بحتة » ولكن لابد من معالجتها  
عن طريق التنظيم السياسي .

ويأخذ توري عن نظريات كارل ماركس الاجتماعية والاقتصادية فكرة  
التناقضات في صورة معدلة ، فيرى كلاهما ( ماركس وتوري ) أن التناقضات  
تحمّل في طياتها إتهاماً أدبياً للوضع الاقتصادي القائم ، واقترض ماركس أنه  
عند بلوغ مرحلة معينة من التطور الرأسمالي ، فإن علاقات الإنتاج — نظم الصناعة  
والممتلكات الخاصة والعلاقات الطبقية — سوف تعرقل قوى الإنتاج —  
الموارد الطبيعية والمعدات المادية والمهارات التكنولوجية وتقسيم العمل . ويدور  
التناقض الأساسي حول الفصل بين النظرية والتطبيق . فبينما تقوم علاقات الإنتاج  
في النظرية على أساس الممتلكات الخاصة ، فإن قوى الإنتاج تتكيف اشتراكياً  
في واقع الأمر . ويشير توري إلى فكرة التناقض بين القوى الإنتاجية وعلاقات  
الإنتاج ، فلكي تتم التسمية الإنتاجية ، لابد لقوى الإنتاج — أي الجماهير العاملة  
أن تحدد علاقات الإنتاج ، وإن كان سيكون توري لا يشدد على هذا النوع من  
التناقض الذي يظهر أساساً في مرحلة من التسمية الاقتصادية أبعد من تلك التي  
وصلت إليها أفريقيا حتى الآن ، ويرى بدلاً من ذلك أن التناقض الأساسي



بين الأفريقيين والمستعمرين الأوروبيين ، فالاستعماريون هم الرأسماليون الذين يعرفون القوى الإنتاجية أو الجماهير الأفريقية (٢٨) .

وفي رأى تورى أن التناقضات داخل المجتمع الأفريقى تشبه ، ثغرات حضارية ، أكثر منها أشياء تعوق تفسير منطق قوى الإنتاج . وما تزال التناقضات موجودة فى غينيا بين الجماعات العنصرية المختلفة والديانات والفتيان ، والفتيات ، والمتعلمين والأمين ، والعمال الحضريين ، والشباب والشيوخ ، بل إن هناك تناقضات داخل فروع الحزب المحلية والمكتب السياسى الوطنى وهو أعلى هيئات الحزب المختص باتخاذ القرارات (٢٩) ، ولا يستطيع الغينيون حسم هذه التناقضات الأساسية وبالتالي يسهمون فى الرخاء الإنسانى الأكبر إلا إذا حدث تغيير فى الكيان الذى خلفه الاستعماريون .

ويعكس هذا التشديد على رفاهية الشعب وخير الإنسانية والجماعة ما يدين به تورى للإنسانية الماركسية ، فهو يعتقد أن خطط المستعمرين الاقتصادية أصابها الفشل لأنها تجاهلت العامل الإنسانى ، فلم يكن المستعمرون فى سعيهم لجنى الأرباح وزيادة الكفاءة ، يهتمون إلا بالنواحى التكنية للعمليات الاقتصادية . سوف تنجح خططنا لأنها تجعل الشعب محور اهتمامها ، ولأنها سوف يتم تصورها بواسطة الشعب وسوف يتم تنفيذها من أجل الشعب ، (٣٠)

ويبدى سنغور وضيا إهتماما يفوق اهتمام تورى بالاتجاه الإنسانى للنظرية الماركسية فيما قبل ١٨٤٨ ، وعند الزعيمين الستغاليين أن فلسفة الإنسانية تعتبر أهم إضافات الفكر الماركسى إلى الاشتراكية الأفريقية . ويركزان على ماركس الإنسانى فى فترته الأولى الذى كتب عن الحاجة إلى الخلاص الأخلاقى والاقتصادى أيضا ، فهو يقول إن العالم الرأسمالى فى أوروبا فى منتصف القرن التاسع عشر أصبح موجه نحو أشياء ومجردات ، فقد أخضع الإنسان للآلات ،



وكانت البروليتاريا رمزاً لمصير الإنسانية المذبذبة ، ولن يتخذ البشرية من طغيان الأشياء المادية والتجريدات الفلسفية سوى انتصار الاشتراكية ، وسيقهر الانسان مرة أخرى. ويقدر كلا الزعيمين الستالين ماركس كاجتماعي وفيلسوف أكثر منه كاقصادي، وعندهما أن أعظم أعمال ماركس هي إبراز أثر الاقتصاد الصناعي على الرجل الحديث وليس وضع قوانين عملية للتنمية الاقتصادية .

وقد قال ستغور في خطابه في افتتاح حلقة الاشتراكية الأفريقية التي عقدت في بدا كار ديسمبر من عام ١٩٦٢ : « علينا أن نراعي ألا تنسى أن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إنما يضمنها الناس لمصلحة الناس ولا تحكمها تنمية عشوائية ويتطلب تنفيذها أولاً وقبل أي شيء، آخر إرادة واعية من جانب الناس وبالتالي تدريبهم الأدبي والتكني وهذه الحقيقة هي أعز ما اكتشفه ماركس على الرغم من أن عدداً كبيراً جداً من ( الماركسيين ! ينسونها في هذه الأيام ويعولون على الآلات والتكنيك أكثر مما يعولون على البشر، (٣١) .

وتمثل النظرية الماركسية عن اغتراب الإنسان مركزاً رئيسياً في تفسير ستغور للاشتراكيين الأفريقيين ، فهو يقول إن الرأسمالية جلبت إلى أفريقيا الاغتراب الاقتصادي والسياسي والثقافي ، ففي المجال الاقتصادي ، باعدت الرأسمالية بين الإنسان وبين عمله وثمار عمله كما جردت العمال من إنسانيتهم ، أما في المجال السياسي ، فقد أسفر الأمر عن سيطرة قوة أجنبية على بلد ما ، وفي النطاقين الاجتماعي والثقافي أخضعت جماعة عنصرية لسيطرة أخرى ، وبهذا تلون نظام الاغتراب السياسي والاقتصادي بلون العنصرية (٣٢) .

وعلى نفس المنوال يسير محمّدو ضيا فيشدد على الإضافة الإنسانية التي تُسهم بها ماركس ، فبعد أن كان هدف الاقتصاد هو خدمة الإنسان أصلاً ،

أصبح يعنى دراسة المنتجات والتكنيكات وحساب الفائدة والعوامل الكمية .  
إن الاقتصاد الاشتراكي يجب أن يجعل الإنسان غاية لا وسيلة ، ورغم أنه يحذو  
حذو سنغور وتورى فى انتقاد الآراء الماركسية الخاصة بالعنف والاحاد  
والمادية الفلسفية ، فانه يشيد بتديد ماركس باستقلال الإنسان للإنسان ويقر  
توصياته عن إمكان العمل الحكومى موازنة العلاقات بين اقتصاديات العالم  
المسيطرة والخاضعة ، ويريد ضيا - مثل ماركس - إعادة الإنسان ليحتل  
مكانه فى مركز الاقتصاد ، إذ ينبغى أن يصبح الإنسان القاهر الإيجبى للطبيعة .  
لا أن يظل الخاضع السلبى لقوى آلية خارجية (٣٣) .

وإذا كان ضيا يؤيد مبادئ ماركس الإنسانية ، فانه يعارض بعض نظرياته  
الاقتصادية وبصفة خاصة نظرية قيمة العمل ، فالاقتصاد الذى يقدر العمل ،  
يخشى من تحوله إلى حضارة غير إنسانية ، ولكن العلم الاقتصادى القائم على  
أساس التكاليف الإنسانية أكثر ملاءمة من نظرية قيمة العمل ، فهو يسمو  
على فكرة العمل التى تبدو وكأنها اغتراب فى العالم الآلى المعاصر . ويعتقد  
كل من ضيا وسنغور أن نظريات ماركس الاقتصادية ذات فائدة محدودة لأنها  
تعلق تاريخيا بال رأسمالية الأوربية فى منتصف القرن التاسع عشر . ويرغم احتواء  
الماركسية على بعض تكهنات خاطئة فانها أجدى كتحليل للنظام الرأسمالى .  
منها كأداة لبناء اقتصاد إنسانى (٣٥) .

### الاقتصاد الأفريقى القليل :

ويمزج هؤلاء الشراح الثلاثة للاشتراكية الأفريقية بين الآراء الماركسية  
والقيم الاشتراكية التى سادت المجتمعات الأفريقية قبل الاستعمار ، تمشياً مع  
أفكار النسبية التاريخية وضرورة الاهتمام بوقائع معينة ، فيشدد محمد و ضيا

وليوبولد سنغور ، على خلاف سيكوتورى - على القيم « الجماعية » فى الثقافة التقليدية ، ويهدفان لنقل هذه القيم التقليدية إلى مستوى الدولة الحديثة . ويرى سنغور أن المجتمع الأفريقى أظهر تضامنا جماعيا حيث كان الإنسان يمثل مركز الكون ، وسوف تأتى الاشتراكية إلى أفريقيا فى سهولة ويسر بفضل هذا التضامن المرتكز على الجماعة ، وهذا الطابع الروحى للحياة الأفريقية ... « إن المجتمع الأفريقى الزنجى جماعى لأنه يمثل اختلاط أرواح أكثر منه تجمعا لأفراد . ولقد أقننا الاشتراكية بالفعل قبل مقدم الأوربيين ، ومن واجبنا أن نجددها بمساعدتها على استعادة أبعادها الروحية (٣٦) » . وقد أوضحت الثقافة التقليدية هذا الشعور بالتضامن - تماثل كل فرد من أفراد المجتمع مع الآخر - بموازنتها بين الفرد والجماعة ، ويقول سنغور إن المجتمع الجماعى الأفريقى الزنجى أقام تضامنه على النشاط العام للجماعة ، فالمرء فى مجتمع جماعى يشعر أنه لا يستطيع تنمية مواهبه إلا فى داخل اطار المجتمع ومن خلاله (٣٨) .

ويشدد محمدو ضيا - مثل سنغور - على التعاون والتضامن ومحبة الغير التى سادت أفريقيا التقليدية حيث كانت الحياة جماعية تدفعها روح من التعاون ، وكان دافع السلوك البشرى عقلية جماعية . كما كانت فيها غيرية تامة وتوازن بين الفرد والمصلحة العامة ، فكانت القرية بمثابة جماعة تتفق مصلحة كل فرد فيها مع مصلحة المجموع ، وكذلك كانت الأرض تخص الجماعة ، وكل الجهود الإنتاجية تستثير تضامن كل عضو فى الجماعة (٣٨) .

ويشير الرئيس سنغور أيضاً إلى طبيعة العمل الجماعية فى المجتمع الأفريقى الزنجى ، فقد كانت الجماعة الأسرية أو الحرفية تمتلك وسائل الإنتاج وأدوات العمل باعتبارها ممتلكات عامة . وفى ظل هذا الموقف الجماعى شعر العامل



الأفريقى أنه يعمل من أجل شىء له قيمته بالنسبة له شخصيا ، فقد أشبع هذا العمل الحاجات البشرية الخاصة بالمسئولية والكرامة ؛ وطالما أن العمل كان يتيح للعامل إشباع حاجاته الشخصية ، فلا يمكن اعتباره سخرة ، بل كان مصدراً للسرور والابتهاج (٣٩) . وقد حقق الزنجى عن طريق العمل إختلاطاً أخوياً مع رفاقه ، فكانت طبيعة العمل هي التي تحدد ما إذا كانت الممتلكات جماعية أم فردية ، فالعمل الجماعى تترتب عليه ملكية جماعية ، والعمل الفردى يشر ملكية فردية ، وعلى هذا فبينما كانت منتجات حقول الأفراد تعتبر سلماً فردية ، كانت ممتلكات حقول الأسرة وقطعائها تعتبر ملكية جماعية . فالعمل الجماعى كان يوفر الضرورات ، بينما كان المرء يحصل عن طريق العمل الفردى على سلع الترف والمقتنيات الكمالية اللازمة لتحقيق حاجاته (٤٠) .

وعند محذو ضيا أن البساطة لا الترف هي التي كانت تميز الاقتصاد الأفريقى قبل عصر الاستعمار ، فكانت الجماعية التقليدية تركز على رغبات بسيطة وليس على توسعات تكنية غير عادية . فكان هناك توازن بين العرض والطلب ؛ فالعرض هو الحماية التي تدفع أعضاء الجماعة ، أما الطلب فكان يستند إلى عادات بسيطة . وقد حقق مبدأ الحياة الجماعية تقسيماً عادلاً للسلع ومنع وجود فائض أو رغبات مترفة (٤١) .

وبرغم أن سيكوتورى يبدى اهتماماً أقل بالثقافة التقليدية ، فإنه يشيد هو الآخر بالطبيعة الجماعية للثقافة الأفريقية ، وعلى عكس ضيا وسنغور ، نجدته يولى مزيداً من الاهتمام إلى صفة الاتجاه نحو الجماعة التي تميزت بها الحياة التقليدية . «إن أفريقيا جماعية أصلاً، والحياة الجماعية والتضامن الاجتماعى يضيفان على عاداتها أساساً إنسانياً تحسدها عليه كثير من الشعوب ، كما أن هذه الصفات الإنسانية هي التي تجعل أى أفريقى لا يمكنه أن يتصور تنظيم حياته خارج نطاق قته



الاجتماعية - الأسرة أو القرية أو العشيرة . إن الصوت الذي يتحدث به الشعب الأفريقي ليس صوتاً فردياً (٤٣) .

وكانت أدوات الإنتاج ملكاً للمجتمع في الثقافات الأفريقية قبل الاستعمار وكان كل فرد عنصراً في إنتاج إجماعي ، ويشعر كعامل مسئول اجتماعياً ، بإدراك المصالح العامة (٤٣) . ويعكس هذا التشديد على الملامح الأفريقية للاشتراكية اهتمام توري بوضع أيديولوجية اشتراكية تناسب الواقع الأفريقي ، وقد ذكر في معرض إجابته على سؤال وجه إليه في مؤتمر صحفي عقد بكونا كرى ، أنه يؤثر استخدام اصطلاح « الجماعة » بدلا من الاشتراكية الأفريقية ، لأن اصطلاح الاشتراكية قد يوحي للمراقبين في الخارج بانطباعات مضللة عن رغبة غينيا في استيراد أيديولوجية أجنبية . قال توري : « إننا نستخدم اصطلاح الجماعة تجنباً لأيّة مغالطات أو تشابه غير حقيقي ، إن تضامتنا المعروف جيداً في مظاهره الخاصة بالأخوة الاجتماعية - وتفضيل مصالح الجماعة على مصالح الفرد ، والشعور بمسؤوليات عامة ، وممارسة ديمقراطية رسمية تحكم وتسود حياة القرية - وكلها تشكل أساس مجتمعنا وتكون ما نسميه حقائقنا الجماعية (٤٤) .

### الأيديولوجية والتنمية الاقتصادية :

ما علاقة هذه الأيديولوجية الاشتراكية بالتنمية الاقتصادية والأنظمة السياسية في غينيا والسنغال ؟ إذا قارنا هاتين الدولتين بساحل العاج أو غانا أو نيجيريا نجد أن أيا منهما لم تشهد نمواً اقتصادياً سريعاً ، فعندما استقلت غينيا في عام ١٩٥٨ سارعت حكومتها ديجول بسحب الموظفين والإداريين الفرنسيين من غينيا ، وأوقفت جميع المساعدات الاقتصادية ، وعندما حل عام ١٩٦٠ واجه الاقتصاد الغيني تدهوراً خطيراً في التجارة الخارجية ، وكان يعاني من نقص في

السلع الاستهلاكية (٤٥) وإذا كان عناد فرنسا قد أضعف غينيا اقتصادياً ، فإن الأيديولوجية التي اتخذها سيكوتوري قد ساعدت هي الأخرى على إضعاف النمو الإقتصادي . ولقد أكد توري ضرورة السيطرة السياسية على الاقتصاد ، فهو يفضل سيادة الحزب والمقدرة السياسية على المهارات الإدارية البحتة ، ومع ذلك فليس من الضروري أن يتمتع من يوثقون ارتباطهم بالحزب ، بالقدرات اللازمة في مجال إدارة الأعمال . وقد اتخذت حكومة غينيا اعتباراً من عام ١٩٦١ خطوات لفك تأميم الصناعة ولإعادة توثيق العلاقات الاقتصادية مع فرنسا والولايات المتحدة ، كما أغلق توري في نفس ذلك العام المؤسستين التجاريتين الاحتكاريتين اللتين كانت تملكهما الدولة ( شركة التجارة الخارجية وشركة التجارة الداخلية ) واللتين لم يحالفهما النجاح ، ومن أسباب ذلك إفتقار الغينيين إلى الخبرة الاقتصادية اللازمة . وفي عام ١٩٦٢ وافقت الجمعية الوطنية على تخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي ، وتضمن القانون الصادر في هذا الشأن ضمانات ضد التأميم كما نص على ترتيبات مشجعة للمستثمرين الأجانب فيما يتعلق بالضرائب والجمارك (٤٦) .

وبرغم أن السنغال أبقت على علاقتها الاقتصادية الوثيقة مع فرنسا ، فإن التنمية الاقتصادية فيها إتسمت أيضاً بالبطء والتراخي إلى حد ما ، وقد كشف الرئيس سنغور النقاب في إبريل ١٩٦٣ عن أن الإنتاج الصناعي والزراعي أصيب بركود لمدة تزيد على العام ، فقد تدهور إنتاج الفول السوداني ، وهو المحصول الرئيسي في السنغال - وكذلك انخفض إنتاج الصناعي . وقد ازداد الموقف الاقتصادي سوءاً من عام ١٩٦١ ، كما ازداد العجز في الميزانية (٤٧) . وإذا كانت بعض عناصر الموقف الاقتصادي مثل انخفاض الصادرات خارج منطقة الفرنك ، قد أسهمت في هذا التدهور الاقتصادي ، فإن أيديولوجية سنغور يمكن

أن تعتبر مسئولية جزئيا عن بقاء النمو الاقتصادي ، فيينا يؤكد توري سيادة النظام الحزبي على النشاط الاقتصادي ، يشدد ستغور على القيم الجمالية على حساب المهارات الادارية . وقد كتب يقول إن النهضة الأفريقية لن تكون من صنع السياسيين بقدر ما ستكون من صنع الكتاب والفنانين الزنوج (٤٨) . والواقع أن السنغاليين لم يبدوا كبراهتمام بالنشاط الاقتصادي البحت حتى الآن ، ولم تظهر في بلادهم طبقة لها شأنها من مديري الأعمال الأفريقيين ، فالأوروبيون يسيطرون اليوم على مشروعات تجارية واسعة النطاق ، بينما يقوم اللبنانيون وغيرهم من « البيض الصغار » بدور الوسطاء التجاريين . ويفضل السنغاليون الالتحاق بالوظائف الحكومية أو تولى الأعمال ذات الطابع الفني بدلا من أن يصبحوا من رجال الأعمال (٤٩) . وقد اعترف الرئيس ستغور بهذه المشكلة الاقتصادية في عام ١٩٦٣ عندما دعا إلى إنشاء مزيد من المدارس الفنية والمتخصصة في قوله « لا بد للسنغال من أن تخرج مزيدا من المهندسين أكثر مما تخرج من الفلاسفة ، ومن الاقتصاديين أكثر من الشعراء » (٥٠) .

ويعتقد زعماء غينيا والسنغال أن للأيديولوجية وظيفة مختلفة إلى حد ما يجب أن تقوم بها في تشجيع التنمية الاقتصادية ، فعند توري أن وظيفة الأيديولوجية هي تعبئة الجماهير لتعبير المجتمع الغني سياسيا . وهو يشدد على العمل الشاق ، ولا يتوزع عن استخدام السخرة ، وقد صرح في عام ١٩٥٨ بقوله : « أعلن على الملأ أننا سوف نكون أول حكومة أفريقية تقرر السخرة ، ونحن لا ننجبل من القول بأن السخرة سوف تنظم طالما هذا العمل لن يؤدي لصالح سيكوتوري أو الحكومة أو كائن من كان ، وإنما سيتم لمصلحة أولئك الذين سوف يعملون أنفسهم (٥١) » .

وعلى قبيض توري ، لا يشدد ضياء وستغور على الجماهير بقدر ما يشددان



على الفرد ، فيعتقد ضيا أن سياسة الاستثمار البشرى كما تطبق فى غينيا لا تنفذ إلا على مستوى الجماهير فحسب ، ويفضل نوعاً آخر من الاستثمار البشرى يولى مزيداً من العناية للفرد مثلاً يفعل برنامج الإحياء الربى فى السنغال : . تم العملية عند مستوى الوجودان الشخصى لكل مواطن ، فكل شخص يؤدى عمله بأكبر قدر من الضمير والحب لبلاده ، إنما يصنع استثماراً بشرياً حقيقياً لا غنى عنه للدولة (٥٢) . ويأمل ضيا أن يتيح هذا البرنامج مزيداً من الحرية للفلاحين لإشباع رغباتهم الشخصية ، فهو يعتبر نوعاً من تنمية الجماعة أساساً ، ويركز على التعاونيات وتوفير المهارات الفنية والخبرة المدنية للقرويين . ووظيفة الأيديولوجية فى هذا البرنامج الاقتصادى أن توفر الحماية اللازمة ، فالتنمية الاقتصادية تحتاج إلى أكثر من السعى لتحقيق أهداف محدودة ، وكذلك تحتاج أفريقيا إلى مذهب للمواطنين فى السنغال وهو الحماس والإيمان والدينامية والإحساس بتحرورهم (٥٣) .

### الأيديولوجية والنظام السياسى

فما يتعلق بالأنظمة السياسية الخاصة بغينيا والسنغال ، يتجه نوع سيكوتورى من الاشتراكية الأفريقية إلى تشجيع نظام يرتكز على أساس واحد ، وهو تشديده على سيطرة حزب واحد ، إنما يقتدى بـلينين أكثر مما يقتدى بـماركس ، فليست هناك - كما يقول تورى - سوى مصلحة عامة واحدة ، وإرادة شعبية جماعية واحدة ، وفكر واحد . ويقرر هذه المصلحة العامة الحزب الديموقراطى العنقى ، وهو الحارس على الإرادة الشعبية ، ويتجسد فيه الفكر الجماعى لشعب غينيا بأسره ، . فالحزب ينظم فكر الشعب العنقى فى أعلى مستوياته وفى أكل صورته . ويشير تفكير الحزب إلى اتجاه أعمالنا ، كما يحدد المبادئ التى ينبغى أن توجه سلوكنا ومواقفنا الفردية والجماعية (٥٤) ، . ويمكن أساس التضامن



الاجتماعى عند تورى فى عضوية الحزب الديمقراطى الغينى، فسوف يشعر المواطنون الغينيون بتطابق ذاتياتهم عن طريق الإسهام الإيجابى فى الحزب والالتزام بأهدافه .

أما الأيديولوجية الاشتراكية التى يؤمن بها سنغور وضيافتقوم على أساس متعدد الجوانب . وينتقد سنغور على عكس تورى ، الفلسفة اللينينية بسبب ماديتها وجبريتها ، فهو يعتقد أن الحقيقة ليس لها أى أساس واحد بل إن أساسها متعدد الأجزاء ، ومن ثم يرى أن للحقيقة أوجهاً متناقضة عديدة (٥٥) .

وقد قدمت الثقافة الأفريقية الزنجية حل الوحدة الجمعية للمشكلات السياسية . وينبئ على الدول الأفريقية الحديثة أن تعمل الآن على أساس هذه الجمعية المحلية وأن تسعى لمزج الاختلافات التكميلية فى تأليف جديد . وقد كتب سنغور يقول : « لقد اخترنا الطريق الأفريقى للوصول إلى الاشتراكية التى سوف تكون تركيا من القيم الثقافية الأفريقية الزنجية ، والقيم الروحية والمهنية العلمية الغربية ، والقيم الاشتراكية التكنية والاجتماعية (٥٦) » . وعلى خلاف الموقف السياسى فى غينيا ، تكشف الحياة السنغالية عن قدراً كبيراً من الجمعية التنظيمية ، فحزب الاتحاد التقدمى السنغالى الحاكم أقل سيطرة فى السنغال من الحزب الديموقراطى الغينى فى غينيا ، كما احتفظت تقاليد العمال السنغالية بجزء من استقلالها الذاتى ، وكذلك الجماعات التقليدية المختلفة ، وبصفة خاصة جماعة « المرابطين » . تمارس سلطة إقتصادية لا تخضع للرقابة السياسية .

فى رأى سنغور وضياف أن أساس التضامن الاشتراكى لا يمكن فى الخضوع لحزب مسيطر وإنما يمكن فى المشاركة والتعبير عن قيم أفريقية متبصرة . ويأمل ضياف فى أن الأفريقين عندما يستوعبون تكنيكات الغرب ، لن يضحوا بالثقافة الأفريقية والقيم الوطنية فى سبيل تكنيكات مستوردة . إن الاقتصاد الحديث .

الذى نريد أن نبنيه يجب أن يسمح بحماية القيم الأساسية التي تتضمن أصالة أفريقيا (٥٧) .

### مقدمة :

قصارى القول أنه على الرغم من أن زعماء غينيا والسنغال يؤمنون بآراء اقتصادية واجتماعية عديدة متشابهة ، فإن أنواع اشتراكاتهم الأفريقية تختلف أساساً في درجة السيطرة السياسية التي يريدون فرضها على الفئات الاجتماعية ، فيما يسم ضيا وستغور بنوع من الاشتراكية الأفريقية أكثر إنسانية ويقوم أساساً على الآراء الماركسية السابقة على عام ١٨٤٨ ، تكشف أيديولوجية توري عن مؤثرات لينينية قوية ، ففي غينيا تزداد سيطرة الدولة على الاقتصاد ، وهذه البلاد أقل اعتماداً على المساعدات الفرنسية ، وما تزال الحكومة السنغالية تصرح حتى الآن لغير الأفريقيين — اللبنانيين والموريتانيين والأوربيين — بالسيطرة على الاقتصاد ، كما تعتمد بدرجة أكبر على الإعانات الفرنسية لتنفيذ التسمية الاقتصادية ، ومن هنا يتضح الطابع الجمعي في أيديولوجية ستغور وضيا ، والطابع الوجداني عند توري في الأنظمة السياسية والاقتصادية لهاتين الدولتين في غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية .

## المراجع

### تشانلر هورس : اقتصاديات الاشتراكية الافريقية

- (1) Julius Nyerere, "Ujama."
- (2) Fernand Gigon, Guinée: Etat Pilote (Paris, Librairie Plon, 1959), pp. 23, 26.
- (3) علق اليوت برج على القرار الذي اتخذ بصدد المذهب في نوفمبر ١٩٥٦ في المؤتمر الذي عقده الاتحاد العام للعمل الافريقي في كوناكري بقوله « يعلن القرار الحاجة الى وضع ايدولوجية افريقية بوجه خاص . وهو يرفض عناصر جوهرية من الماركسية التقليدية ، منكرا وجود الصراع الطبقي في افريقيا المعاصرة ، ومشددا على عدم امكانية تطبيق تعاليم ماركسية أساسية أخرى ، بسبب الموقف الاستعماري » لكن جرى رفض احد التعاليم لاسباب لا تتصل بالمرکز الاستعماري وهكذا « يبدى » القرار « الشك في تطبيق النظام الجماعي على وسائل الانتاج ، نتيجة التطورات السياسية الراهنة وبخاصة في أوروبا الشرقية » . انظر :  
"French West Africa" in W. Galenson, ed., Labor and Economic Development (New York: Wiley, 1959), p. 217 and fn. 67.
- (4) انظر تعليقات محمبو ضيا كما وردت في Africa Report, VI (October 1961).
- (5) D. K. Chisiza, Africa — What Lies Ahead (New York: African-American Institute), p. 28.
- (6) Ghana: Seven-Year Development Plan (Accra: Office of the Planning Commission, January 1964).
- (7) See Ghana: Second Development Plan, 1959-64, p. 18; "Economic Notes: Nationalization in Ghana?" in Africa Report, V. (November 1960), p. 7; also see Léopold Senghor, African Socialism (New York: American Society for African Culture, 1959), p. 41.
- (8) انظر الحاشية السابقة والمراجع الواردة فيها :
- (9) René Dumont, L'Afrique noire est mal partie (Paris, Seuil, 1962), p. 227, also Horaya (Organ of the Parti Démocratique de Guinée), No. 316 (October 17, 1963).
- (10) وكذلك الأعداد ٣١٤ ( ١٠ أكتوبر ١٩٦٣ ) ، ٣١٥ ( ١٢ أكتوبر ١٩٦٣ )

١٩٦٣

علنا : مشروع التنمية الثاني ، من ١٧



- (11) غانا : مشروع السنوات السبع ، الفصل الأول ، ص ٢ . ومع  
هذا فان برنامج ١٩٦٢ لحزب مؤتمر الشعب والذي وضع اطار  
السياسة للخطة ، حدد خمسة قطاعات كالآتي : (١) مشروعات  
حكومية (٢) مشروعات تمتلكها المصالح الاجنبية (٣) مشروعات مملوكة  
بالاشتراك بين الدولة والمصالح الخاصة الاجنبية (٤) التعاونيات  
(٥) مشروعات غانية صغيرة
- (12) سنغور : الاشتراكية الافريقية ، ص ٤١
- (13) غانا : مشروع التنمية الثاني ، ص ١٧
- (14) سنغور : الاشتراكية الافريقية ، ص ٤٠ ، ٤١
- (15) جيجون : غينيا ، ص ٢٧
- (16) "Economic Notes: Soviet Union Will Help Ghana State Farms," Africa Report, VII (July 1962), 11.
- (17) مما يستاهل الملاحظة أيضا بهذا الصدد ان أكثر من ٢٠٠ نقابي  
حسب البيان الرسمي « قد « اعتقلوا » على اثر التمرد الذي قامت  
به فرقة سنادق تنجانيقا في يناير ١٩٦٤ . انظر أيضا :  
Tanganyika Standard (Dar es Salam), January 28, 1964.
- (18) نيوريري : أوجاما ( المقال الوارد في هذا الكتاب )
- (19) تنجانيقا ستاندارد ، مصدر سابق ، ٢٧ فبراير ١٩٦٤
- (20) انظر الفصل السادس ، في :  
Neil J. Smelser, The Sociology of Economic Life (Engle-  
wood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1963).
- (21) انظر تحليل أرسنيد زولبرج لحلقة دكار عن الاشتراكية  
الافريقية ، في المجلد الحالي :
- (22) See K. M. Panikar, Revolution in Africa (London: Asia  
Publishing House, 1961), p. 61; Gigon, Guinée, pp. 26-27;  
and Kawawa in the Reporter, August 4, 1962, p. 16.
- (23) Mamadou Dia, The African Nations and World Solidarity  
(New York: Praeger, 1961), pp. 95-96.
- (24) سنغور : الاشتراكية الافريقية ، ص ٤٠
- (25) بيان صحفي، رقم ٦٣/٢ ( ٣١ أبريل ١٩٦٣ ) :  
"Ghana's Socialism Creates "Happy Atmosphere" For  
Private Capital" (Ghana Information Services, New York  
City).
- (26) يقول برح ( « افريقيا الغربية الفرنسية » ، ص ٢٢٣ ) مشيرا  
الى ازدياد الاستقلال الذاتي الذي سمة الاستقلال ، ومستيقا  
الاستقلال الاكمل : « ان المسئولة الآن في ايدي القادة السياسيين  
الافريقيين ، وسوف يواجههم اتخاذ قرارات صعبة ، فمن المؤكد ان  
اهتمامات الميزانية سوف تؤدي الى مقاومة الحكومات الافريقية  
لطالب النقابات ، ومن هنا قد تنوعم ان تنشأ في افريقيا الغربية  
الفرنسية الصراعات الماثورة في العلاقات بين الحزب الحاكم والنقائين  
مثلما نشأت حتما في غيرها من الاماكن »
- (27) نيوريري : أوجاما ( المقال الوارد بالكتاب الحالي



- (28) John Maynard, *The Russian Peasant and Other Essays*. (2 vols. London: Victor Gollancz, 1942), pp. 8-9 and *passim*.
- (29) مشروع الجزيرة في السودان مثال يثير الاهتمام عن التنمية  
Arthur Gaitskell, "Planned Regional Development in Underdeveloped Countries: Reflections from Experience in the Gezira Scheme in the Sudan," in, H.R.H. the Duke of Edinburgh's Study Conference on Human Problems in Industry, 1956 (Background Papers, V, II. London: Oxford University Press, 1957).
- (30) Clyde Sanger, "The Changing Face of Tanganyika," *Africa Report*, VII (July 1962). Also see René Dumont: *L'Afrique noire est mal partie*, chap. 15.
- (31) Julius Nyerere: "Africa's Place in the World," in Symposium on Africa (Wellesley, Mass.: Wellesley College, 1960), p. 158.
- (32) Kwame Nkrumah: *I Speak of Freedom* (New York, Praeger, 1961), p. 163.
- (33) See "Mixed Economic Development in Ghana" (Reprinted from *The Times*, London, February 8, 1961) in *Africa Report*, VI (March 1961), 16.

### دورتي نيلكن : الأصول الاشتراكية للجامعة الأفريقية

- (1) George Padmore, *Pan-Africanism or Communism?* (London: Dobson, 1956), pp. 21-22.
- (2) W. E. B. DuBois, *Dusk of Dawn* (New York: Harcourt, Brace, 1940), pp. 88-89.
- (3) Francis L. Broderick, W. E. B. DuBois, *Negro Leader in a Time of Crisis* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1959), p. 86, quoting DuBois in *Horizon*, I (1907).
- (4) *Crisis* (Naacp, New York), XVIII (January 1919), 112.
- (5) DuBois, *Dusk of Dawn*, p. 279.
- (6) Padmore, *Pan-Africanism or Communism?*, p. 133.
- (7) *Crisis*, XXVII (January 1924), 120.
- (8) Colin Legum, *Pan-Africanism — a Short Political Guide* (London: Pall Mall Press, 1962), p. 30.
- (9) *Crisis*, XXIII (April 1922), 247.
- (10) *Crisis*, XXII (May 1921), 8.
- (11) *Crisis*, XXXIII (November 1926), 8.
- (12) *Crisis*, XXXIII (February 1927), 189.
- (13) *Crisis*, XXXIV (October 1927), 264.

- (14) DuBois, *Dusk of Dawn*, p. 298.
- (15) W. E. B. DuBois, "Marxism and the Negro Factor," *Crisis*, XL (May 1933), 104. See also *Crisis*, XXII (August 1921), 151-52, and XXXIX (July 1932), 234.
- (16) W. E. B. DuBois, *The Negro* (New York: Holt, 1915), p. 242.
- (17) DuBois, *Dusk of Dawn*, p. 135.
- (18) *Ibid.*, p. 188.
- (19) *Ibid.*, p. 301.
- (20) Broderick, W. E. B. DuBois, p. 144.
- (21) George Padmore, "An Open Letter to Earl Browder," *Crisis*, XLII (October 1935), 302.
- (22) Joseph Stalin, *Marxism and the National Question* (New York: International Publishers, 1942), p. 183.
- (23) V. I. Lenin, *Selected Works* (New York: International Publishers, 1943) X, 236.
- (24) *Ibid.*, V, 284.
- (25) Legum, *Pan-Africanism*, p. 31, refers to him as Otto Makonnen, "now director of the African Affairs Centre in Accra."
- (26) Padmore, *Pan-Africanism or Communism?*, p. 148.
- (27) *Ibid.*, p. 149.
- (28) *Ibid.*, p. 150.
- (29) W. E. B. DuBois, *Color and Democracy: Colonies and Peace* (New York: Harcourt, Brace, 1945), pp. 116-17.
- (30) Padmore, *Pan-Africanism or Communism?*, p. 161.
- (31) *Ibid.*, p. 181 (quoted from the Fifth Congress Resolutions).
- (32) *Ibid.*, p. 172 (quoted from the Fifth Congress Resolutions).
- (33) Padmore, *Pan-Africanism or Communism?*, p. 18.
- (34) Nkrumah, *The Autobiography of Kwame Nkrumah* (Edinburgh: T. Nelson, 1957), p. 60.
- (35) *Ibid.*, pp. 52-53.
- (36) *Ibid.*, p. 53.
- (37) Alexander Dallin, "The Soviet Union: Political Activity," in Zbigniew Brzezinski ed., *Africa and the Communist World* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1963), p. 10.
- (38) *World Marxist Review*, November 1961, p. 45. Quoted in Dallin, "The Soviet Union," p. 36.
- (39) Zbigniew Brzezinski, "Conclusion: The African Challenge," in Brzezinski, ed., *Africa and the Communist World*, p. 210.



- (40) Quoted by Paul-Marc Henry, "Pan-Africanism: A Dream Come True," *Foreign Affairs*, 1959, p. 442.
- (41) St. Clair Drake, "Hide My Face?," in Herbert Hill, ed., *Soon One Morning* (New York: Knopf, 1963), pp. 78-105.
- (42) L. S. Senghor, "Negritude and African Socialism," in Kenneth Kirkwood, ed., *African Affairs: Number Two* (St. Antony's Papers, No. 15; London: Chatto & Windus, 1963), p. 11.
- (43) Kwame Nkrumah, *Hands off Africa!* (Accra: Kwabena Owosu-Akyem, 1961), p. 23.
- (44) "Africa and the EEC," *Africa Report*, VI (August 1961), 11.
- (45) Nkrumah, *Hands off Africa*, p. 30.
- (46) *Ibid.*, p. 28.
- (47) "People's Conference Plans Permanent Body," *Africa Report*, IV (February 1959), 7.
- (48) Nkrumah, *Hands off Africa*, p. 32.
- (49) Legum, *Pan-Africanism*, p. 82.
- (50) Quoted from Azikiwe's opening speech to the Lagos Conference, by Joseph L. Sterne, "The Lagos Conference," *Africa Report*, VII (February 1962), 4-6.
- (51) Gerald Howson, "A Visit with Dr. Okpara," *Africa Report*, VII (November 1962), 24, 26.
- (52) Alan Rake, "Mr. Ivory Coast," *Africa Report*, VII (April 1962) 3-4.
- (53) Quoted from an article by Houphouet-Boigny in *Afrique Nouvelle*, March 22, 1961, in Gwendolen Carter, ed., *African One-Party States* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1962), p. 311.
- (54) L. Senghor, *African Socialism* (New York: American Society of African Culture, 1959), p. 46.
- (55) Joseph S. Nye, Jr., "From Common Market to Federation," *Africa Report*, VIII (August 1963), 4.
- (56) J. K. Nyerere, "Africa's Place in the World," in *Symposium on Africa* (Wellesley, Mass.: Wellesley College, 1960).
- (57) Mamadou Dia, "Closing Speech at Dakar Colloquium," *Africa Report*, VIII (May 1963), 17-18.

### مرجريت روبرتس : نظرة اشتراكي الى الاشتراكية الافريقية

- (1) C. A. R. Crosland, *The Conservative Enemy* (New York: Schocken Books, 1962), p. 122; emphasis added.
- (2) I. I. Potekhin, *Afrika smotrit v budushchee* (Africa Looks

- <sup>2</sup>Ahead; Moscow: Oriental Languages Publishing House, 1960).
- (3) Habib Bourguiba, "Neo-Destourian Socialism," address delivered June 24, 1961. Published by the Tunisia Government.
  - (4) A. Fenner Brockway, *African Socialism* (London: Bodley Head, 1963).
  - (5) Kwame Nkrumah, address to the Convention People's Party, May 5, 1962.
  - (6) Pierre Kanoute, "Le Socialisme africain: Expression de l'humanisme africain," *Afrique Nouvelle*, November 30 — December 6, 1962.
  - (7) Julius K. Nyerere, "Africa's Place in the World," in Symposium on Africa (Wellesley, Mass.: Wellesley College, 1960), p. 157.
  - (8) Julius K. Nyerere, "Scramble for Africa," *Spearhead*, I, No. 4 (1962), 15.
  - (9) G. F. Kim, in *Narody Azii i Afriki*, V, 1962.
  - (10) Dr. Seydou Badian Kouyate, paper delivered at the Dakar Colloquium.
  - (11) President Sékou Touré, quoted by Guinean delegate at the Dakar Colloquium, *Africa Report*, VIII (May 1963), 26.
  - (12) Kwame Nkrumah, Dawn Broadcast, April 8, 1961.
  - (13) Ahmed Ben Bella, speech to the National Assembly, December 4, 1962.
  - (14) President Tsiranana, reported in *Bulletin de Madagascar*, May 1962.
  - (15) President Maga, reported in *Le Temps du Niger*, August 2, 1962.
  - (16) Quoted in *Le temps du Niger*, September 23, 1962.
  - (17) Ahmed Ben Salah, radio broadcast, August 6, 1962.
  - (18) Editorial, *The Spark* (Bureau of African Affairs, Accra), March 1963.
  - (19) Julius Nyerere, "The Task Ahead of Our African Trade Unions," *Labour* (Ghana TUC publication), June 1961.
  - (20) Mamady Kaba, president of the National Confederation of Guinean Workers, in a speech to a trade union conference at Bamako in January 1960.
  - (21) Sékou Touré, *La Guinée et l'émancipation africaine* (Paris: Présence Africaine, 1959), p. 233.
  - (22) Kwame Nkrumah, *I Speak of Freedom* (New York: Praeger, 1961) p. 163.



- (23) Kweku Folson, in *Venture* (London), October 1963.
- (24) D. K. Chisiza, *Africa — What Lies Ahead* (New York: African-American Institute, 1962), p. 28.

**أرستيد ر • زولبرج : حقة ناكر**

- (1) *Afrique Nouvelle* (Dakar), No. 801 (December 14-20, 1962), p. 3.
- (2) *Ibid.*, No. 800 (December 7-13, 1962), p. 11.
- (3) M. Boubou Hama, President of the National Assembly of Niger, as reported in *Jeune Afrique* (Tunis), No. 113 (December 17-23, 1962), p. 7.
- (4) Reports by Victor D. DuBois in *American Universities Field Staff, Reports Service, West Africa Series*, Vol. V, No. 4 (1962), and Vol. VI, no. 2 (1963).
- (5) *Afrique Nouvelle*, No. 800, p. 11.
- (6) *Jeune Afrique*, No. 113, p. 6.
- (7) *Afrique Nouvelle*, No. 801, pp. 3-9.
- (8) *Ibid.*, p. 3.
- (9) Quoted in *Africa Report*, VIII (May 1963), 18.
- (10) *Jeune Afrique*, No. 113, p. 6.
- (11) *West Africa*, December 29, 1962, p. 1449.
- (12) Thomas Hodgkin, "A Note on the Language of African Nationalism," in Kenneth Kirkwood, ed., *African Affairs: Number One* (St. Antony's Papers, No. 10, London: Chatto & Windus, 1961), p. 22.
- (13) *Afrique Nouvelle*, Nos. 800 and 801, *Africa Report*, VIII (May 1962), *West Africa*, December 29, 1962, and *Jeune Afrique*, No. 113. All translations from the French are my own.
- (14) M. Otabela (Cameroun). Mimeographed Colloquium Paper, p. 4.
- (15) Dr. Biobaku (Nigeria). Mimeographed Colloquium Paper, p. 5.
- (16) Assefa Demisse (Ethiopia), Mimeographed Colloquium Paper, p. 5.
- (17) M. Chaker (Tunisia), Mimeographed Colloquium Paper, p. 6.
- (18) El Moktar Marouf (Mauritania), Mimeographed Colloquium Paper, p. 6.
- (19) See F. X. Sutton, "Planning and Rationality in the Newly Independent States in Africa," *Economic Development and Cultural Change*, X (1961), 42-50.
- (20) M. Chaker, p. 5.

- (21) Mamadou Dia (Senegal), in *Afrique Nouvelle*, No. 801, p. 16.
- (22) See the contributions of Guinea, Sierra Leone, and Ethiopia to the colloquium.
- (23) Mamadou Dia, in *Afrique Nouvelle*, No. 801, p. 16.
- (24) Assefa Demisse, p. 2.
- (25) M. Adoum (Chad), *Mimeographed Colloquium Paper*, p. 2.
- (26) L. S. Senghor, in *West Africa*, December 29, 1962, p. 1449.
- (27) Chabi Mama (Dahomey), *Mimeographed Colloquium Paper*, p. 9.
- (28) Mamadou Dia, in *Afrique Nouvelle*, No. 801, p. 15.
- (29) Chabi Mama, p. 9.
- (30) Mamadou Dia, in *Afrique Nouvelle*, No. 801, p. 15.
- (31) M. Adoum, p. 2.
- (32) Dr. Kouyate (Mali), in *Afrique Nouvelle*, No. 801, p. 8.
- (33) L. S. Senghor, in *Afrique Nouvelle*, No. 800, p. 11.
- (34) M. Adoum, p. 4.
- (35) Hodgkin, p. 39.
- (36) M. Anguile (Gabon), in *Afrique Nouvelle*, No. 801, p. 8.
- (37) Chabi Mama, p. 12.
- (38) Dr. Biobaku, p. 5.
- (39) M. Chaker, p. 6.
- (40) Dr. Kouyate, in *Afrique Nouvelle*, No. 801, p. 8.
- (41) L. S. Senghor, in *West Africa*, December 29, 1962, p. 1449.
- (42) A. Kithima (Congo-Leopoldville), *Mimeographed Colloquium Paper*, pp. 2, 5.
- (43) Ruth Schachter Morgenthau, "African Socialism: Declaration of Ideological Independence," *Africa Report*, VIII (May 1963), 20-21.
- (44) Congo (Leopoldville) delegate, *Mimeographed Colloquium Paper*, pp. 20-21.
- (45) Chabi, Mama, p. 12.
- (46) Dr. Biobaku, p. 4.
- (47) M. Chaker, p. 8.
- (48) Mamadou Dia, in *Afrique Nouvelle*, No. 801, p. 15.
- (49) Dr. Biobaku, p. 4.
- (50) M. Chaker, p. 12.
- (51) As quoted in *Afrique Nouvelle*, No. 801, p. 9.
- (52) Dr. Kouyate, in *Afrique Nouvelle*, No. 801, p. 8.
- (53) L. S. Senghor, in *Afrique Nouvelle*, No. 800, p. 11.
- (54) M. Rabemananjara (Malagasy Republic), in *Afrique Nouvelle*, No. 801, p. 9.

- (55) M. Adoum, p. 4.
- (56) El Moktar Marouf, p. 9.
- (57) Ruth Schachter Morgenthau, p. 4.
- (58) Mamadou Dia, in *Afrique Nouvelle*, No. 801, p. 16.
- (59) L. S. Senghor, in *Afrique Nouvelle*, No. 800, p. 11.
- (60) Chabi Mama, pp. 12-13.
- (61) Dr. Kouyate, in *Afrique Nouvelle*, No. 801, p. 8.
- (62) Chabi Mama, p. 4.
- (63) M. Rabemananjara, p. 9.
- (64) Bakary Coulibaly, as quoted in *Jeune Afrique*, No. 113, p. 7.
- (65) Dr. Biobaku, p. 2.

### کولین لیجوم : غانا تفسیر سیاسی

- (1) Kwame Nkrumah, Address to CPP Study Group in Flagstaff House (Accra, 1961).
- (2) Nkrumah, *Africa Must Unite* (New York: Praeger, 1963), p. 119.
- (3) Ibid., p. 130.
- (4) Ibid., p. 53.
- (5) Program of the Convention People's Party, Work and Happiness (Accra, 1962).
- (6) Nkrumah, *I Speak of Freedom* (London: Heinemann, 1961), p. 163.
- (7) Nkrumah, *The Autobiography of Kwame Nkrumah* (Edinburgh: Nelson, 1957), p. 45.
- (8) Nkrumah, *Towards Colonial Freedom* (London, 1962).
- (9) The document known as "The Circle" appears in Nkrumah, *Autobiography*, Appendix B, pp. 303-4. The quotation that follow, pertaining to "The Circle," are from this document unless otherwise noted.
- (10) Nkrumah, Laying of the Foundation Stone of the Winneba Ideological Institute, 1961 (Accra, February 18, 1961. Also see statements on this goal in Nkrumah, *Africa Must Unite*, pp. 52 ff.
- (11) Ibid.
- (12) For a description of one of these meetings see Nkrumah, Address to CPP Study Group.
- (13) Nkrumah, *I Speak of Freedom*, p. 164.
- (14) Tawia Adamafio, "The New Party Structure," *The Party* (Accra, September 1960).
- (15) CPP Revised Constitution, 1962, Part Four.



- (16) Nkrumah, Winneba Address.
- (17) Nkrumah, *I Speak of Freedom*, pp. 163 ff.
- (18) *The Party*, July 1959.
- (19) Mr. Kofi Baako's lectures were reproduced in the *Ghanaian Times* (Accra). January 24, 25, 28, 29, 1961.
- (20) Nkrumah, *African Must Unite*, p. 119.
- (21) *The Spark* (Accra). April 3, 1964.
- (22) Program of the Convention People's Party, *Work and Happiness* (Accra, 1962).
- (23) Report by Dr. Joseph Bongor to President Nkrumah, February 1962 (unpublished).
- (24) Ghana, *First Seven Year Development Plan* (Accra: Office of the Planning Commission, March 1962).
- (25) *Ibid.*
- (26) The preceding quotations are from Nkrumah, *Laying of the Foundation Stone*.
- (27) Nkrumah, *The Noble Task of Teaching* (Accra: Ghana Government Printer, April 8, 1961).
- (28) Nkrumah, *Building a Socialist State* (Accra: Ghana Government Printer, April 22, 1961).
- (29) *Evening News* (Accra), April 6, 1962.
- (30) *The Guardian* (London). May 22, 1961.
- (31) *Ibid.*
- (32) *The Spark*, December 11, 1963.
- (33) *Ibid.*
- (34) George Padmore, *Pan-Africanism or Communism ?* (London: Dobson, 1956). pp. 341-42.
- (35) *The Spark*, April 19, 1963.
- (36) *Ibid.*
- (37) *The Spark*, March 1, 8, 15, 22, 29, 1963.
- (38) *The Spark*, April 19, 1963.
- (39) *The Ghanaian Times*, October, 16, 1962.
- (40) *The Spark*, February 22, 1963.
- (41) *The Spark*, August 9, 1963.
- (42) Nkrumah, *Autobiography*, p. 12.
- (43) Nkrumah, *The Old and the New: Law in Africa*, Address to the Ghana Law School (Accra: Ministry of Information and Broadcasting, January 4, 1962).
- (44) The following quotes are all from Nkrumah, *Consciencism* (London: Heinemann, 1964).
- (45) *The Spark*, March 26, 1964.
- (46) *The Spark*, April 3, 1964.



شارل ف . اندران : غينيا والسنگال

- (1) S. N. Eisenstadt, "Sociological Aspects of Political Development in Underdeveloped Countries" in Seymour Martin Lipset and Neil Jr. Smelser, eds., *Sociology: The Progress of a Decade* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1961), pp. 608-23; Mary Matossian, "Ideologies of Delayed Industrialization: Some Tensions and Ambiguities," in: John H. Kautsky, ed., *Political Change in Underdeveloped Countries* (New York, Wiley, 1962), pp. 252-64.
- (2) Léopold Sédar Senghor: *Constituent Congress of the PFA: Report on the Principles and Programme of the Party* (Paris: Présence Africaine, 1959), p. 80.
- (3) محمدو ضيا في الخطاب الختامي الذي ألقاه في حلقة داکار  
كما جرى اقتباسه في Africa Report, VIII (مايو ١٩٦٣) ص ١٨
- (4) Sékou Touré: *Expérience Guinéenne et unité africaine* (2d ed.; Paris: Présence Africaine, 1961), p. 438.
- (5) Touré: *Texte des interviews accordées aux représentants de la presse* (Conakry: Imprimerie Nationale, 1959), p. 107.
- (6) Senghor: "Eléments constructifs d'une civilisation d'inspiration négro-africaine," (Présence Africaine, February-May 1959), p. 278.
- (7) Touré: *La Planification économique* (Conakry, 1960), p. 292.
- (8) Ibid., p. 104; Touré: *La Guinée et l'émancipation africaine* (Présence Africaine, 1959), p. 211.
- (9) Touré: *La Planification économique*, pp. 95, 311.
- (10) Mamadou Dia: *L'Economie Africaine: Etudes et problèmes nouveaux* (Paris, Presses Universitaires, 1957), p. 72.
- (11) Dia: *The African Nations and World Solidarity*, p. 91.
- (12) Dia: *Reflexions sur l'économie de l'Afrique noire* (new ed., Présence Africaine, 1960), p. 36-41.
- (13) Touré: *Planification*, pp. 293-96.
- (14) Dia: *L'Economie Africaine*, p. 80; Senghor: *Constituent Congress of the PFA*, p. 64.
- (15) توريه : غينيا والتحرر الإفريقي ، ص ١٧ ، ٥٢
- (16) Senghor, "L'Avenir de la France dans l'Oùtre-Mer," *Politique Etrangère*, XIX (August-October 1954) 421; Senghor: *Nation et voie africaine du socialisme* (Présence Africaine, 1961), pp. 94, 106.

- (17) Nation et voie..., pp. 116, 124.
- (18) Senghor: Constituent Congress, pp. 83-84.
- (19) Senghor: Eléments constructifs..., p. 277; Senghor: "Ce que l'homme noir apporte," L'Homme de Couleur (Paris: Librairie Plon, 1939), p. 304.
- (20) Dia: The African Nations..., p. 51.
- (21) Dia: "Proposition pour l'Afrique noire," Présence Africaine, April-May, 1957, p. 46.
- (22) توريه : غينيا والتحرر الأفريقي ، ص ٦٨ ، ١٢٢
- (23) توريه : التخطيط الاقتصادي ، ص ٢٢٣
- (24) ضيا : الاقتصاد الأفريقي ، ص ٧٩
- (25) سنجور : المؤتمر التأسيسي . ص ٤٦ ، ٦٤
- (26) توريه : نصوص الأحاديث ، ص ١٠٨
- (27) توريه : التخطيط الاقتصادي ، ص ٢٢٨
- (28) شرحه ، ص ٨٤ — ٨٨
- (29) Touré: The Political Action of the Democratic Party of Guinea for the Emancipation of Guinean Youth (Cairo, 1961), pp. 12-15; Africa Report. VIII, (May 1963), 26.
- (30) توريه : التخطيط الاقتصادي ، ص ٨١
- (31) مقتبس في « تقرير أفريقيا » ٨ ( مايو ١٩٦٣ ) ص ١٥
- (32) سنجور : انظر مقالة في الكتاب الحالي ، وكذلك : الشعب والطريق إلى الاشتراكية ، ص ١٠٦
- (33) ضيا : تأملات في الاقتصاد ، ص ٧٠ . وانظر أيضا :  
"Economie et culture devant les élites africaines," Présence Africaine, June-September 1957, p. 64.
- (34) ضيا : الاقتصاد الأفريقي ، ص ٣٦ — ٣٧ .
- (35) شرحه ، ص ٣٧ ، سنجور : الطريق إلى الاشتراكية ، ص ٩٦
- (36) سنجور : الاشتراكية الأفريقية ، ص ٣٢
- (37) سنجور : الطريق إلى الاشتراكية ، ص ١٢٣ — ١٢٤
- (38) Dia: "Contribution du mouvement coopératif en Afrique Noire," Présence Africaine, 1958, pp. 11-12.
- وانظر : تأملات ، ص ٢٧
- (39) Senghor: Ce que l'homme noir apporte, pp. 302, 304.
- (40) سنجور : العناصر الإنشائية . ص ٢٦٩
- (41) ضيا : الاقتصاد والثقافة أمام الصفوات الأفريقية ، ص ٦٦ — ٦٧
- (42) توريه : العمل السياسي لتحرير الشباب الغيني ، ص ١٠٨
- (43) توريه : التخطيط الاقتصادي ، ص ٨٧
- (44) توريه : نصوص الأحاديث ، ص ١٤٩ — ١٥١
- (45) L. Gray Cowan, "Guinea," in Gwendolen M. Carter, ed., African One-Party States (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press. 1962), pp. 217-25.
- (46) انظر عدد ١٤ أبريل ١٩٦٢ من مجلة وست أفريكا ، ص ٤٠٣

- (47) نفس المصدر ، عدد ٤ مايو ١٩٦٢ ، ص ٩١
- (48) Senghor: "L'Esprit de la civilisation ou les lois de la culture négro-africaine," *Présence Africaine*, June-November, 1956, p. 51.
- ( ) مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٦٢ ) ، ص ٧٠ - ٧٤
- (49) Michael Crowder: *Senegal, A Study in French Assimilation Policy*.
- (51) Touré: *Guinée, Prélude à l'indépendance* (Paris, *Présence Africaine*, 1958), p. 174.
- (50) عدد ٤ مايو ١٩٦٣ من مجلة وست أفريكا ، ص ٩١
- (52) ضيا : تأملات ، ص ١٣٧
- (53) ضيا : الاقتصاد الأفريقي ص ٧٨ ، ٨٢ ، كرودر ، « السنغال » ص ١٠٠
- (54) توريه : غينيا والتحرر الأفريقي ، ص ٢٣٣
- (55) سنغور : الطريق الأفريقي إلى الاشتراكية ، ص ٩٧ ، « المؤتمر التأسيسي » ، ص ٦٣
- (56) Senghor. "Some Thoughts on Africa : A Continent in Development" (*International Affairs*, April 1962, p. 191). See also: *Ce que l'homme noir apporte*, p. 301-2.
- (57) ضيا : تأملات ، ص ٦٦





من مطبوعات دار النهضة العربية

للدكتور راشد البراوى

---

٢٥ **وثة البترول فى افريقية :**

( اول كتاب صدر فى هذا الموضوع يتناول بالتحليل الكشف والاسباب والسياسات والامتيازات والشركات العاملة فى البلاد الافريقية واحتمالات المستقبل ) .

٥٠ **نظرية التكامل الاقتصادى :**

يشرح كيف يجب ان تتم التنمية الاقتصادية فى اطار متكامل لتحقيق اكبر قدر من التقدم .

٢٠ **الرق الحديث فى افريقية البرتغالية :**

دراسة عن المستعمرات البرتغالية يتناول بالتفصيل اوضاعها السياسية والاقتصادية ، ومقاومة شعب كل من انجولا وموزمبيق ويتضمن لأول مرة التقرير السرى الذى حالت حكومة البرتغال دون نشره .

## كتب اخرى للدكتور راشد البراوى

---

الناشر		ص
مكتبة النهضة المصرية	رأس المال ١ كارل ماركس ١ جزءان فى مجلد	١٢٥
مكتبة النهضة المصرية	اقتصاديات الوطن العربى من الخليج الى المحيط ١ اول بحث شامل فى هذا الوطن - تحليل علمى مدعم بأحدث الاحصائيات والجداول ١	٥٠
مكتبة الأنجلو المصرية	فن التخطيط ١ كتاب لا غنى عنه للمخططين فى أية دولة اشتراكية )	٧٠
مكتبة الأنجلو المصرية	مشكلات القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية	٥٠
» » »	مفاهيم جديدة فى الاشتراكية	٢٥
» » »	الصراع الكبير بين الاتحاد السوفيتى والصين ١ اول كتاب يصدر بالعربية ويحلل أسباب الصراع الحقيقية ومظاهره واحتمالات المستقبل ١	٢٥
» » »	الصومال الكبير : حقيقة وهدف	١٢
مكتبة النهضة المصرية	الكنفو ومؤامرة الاستعمار	٢٠
» » »	الحبشة بين الاقطاع والعصر الحديث	٢٠
» » »	كينيا واتحاد شرق افريقية	١٥
مكتبة الأنجلو المصرية	الديمقراطية الامريكية ( هارولد لاسكى )	٣٥









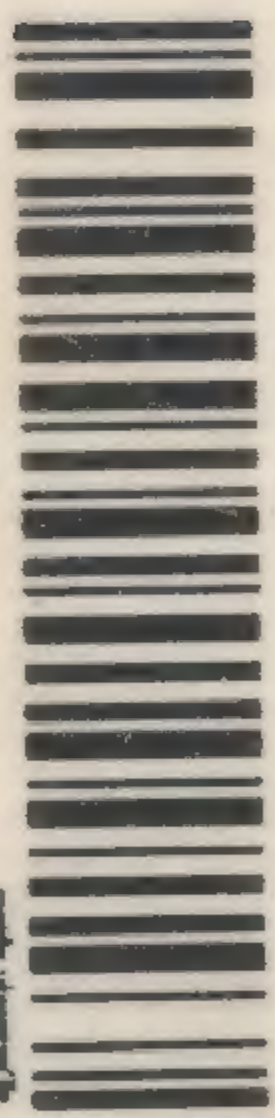


دار النهضة العربية  
٣٢ شارع عبدالخالق مروت

الثن ٥٠ قرشا

دار الهنا للطباعة ت : ٧١٣٢٧

Bibliotheca Alexandrina



0402638